



جامعة عين شمس
كلية الآداب
الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(دراسة ميدانية في محافظة بني سويف)

**Social Responsibility of The private sector Companies and
Achieving Sustainable Development GOALS
(A field study in Beni – Suef Governorate)**

إعداد الباحث

محمود محمد رياض عبد العال

للحصول على

درجة الدكتوراه في الآداب (علم الاجتماع)

إشراف

أ.د / صالح سليمان عبد العظيم

استاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

أ.د / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب

استاذ ورئيس قسم علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

م ٢٠١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...
واسجد لله العلي العظيم شكراً وإجلالاً الذي وفقني في إتمام هذا العمل، كخطوة على طريق العلم وبعد...؛
قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم
فله الحمد والشكر والتعظيم بجلال فضله وتوفيقه لإخراج هذا العمل بهذه الصورة التي أرجو من الله العلي
التقدير أن يكون محققاً للغرض الذي هو من أجله.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز " ولا تنسوا الفضل بينكم " صدق الله العظيم

فالعرفان بالجميل يقتضي من الباحث أن يرد الفضل إلى ذويه، لما بذلوه من وقت وجهد في سبيل إنجاز
هذا العمل.

وعرفاناً بالجميل يطيب للباحث أن يتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / عبد
الوهاب جودة عبد الوهاب، أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس، الذي شرف
الباحث بتفضله الإشراف على هذا البحث، واستفدت منه الكثير حتى خرج هذا البحث إلى حيز النور، فقد
أحاطني بأبوته الصادقة وخبراته النادرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة خلال إشرافه على هذا البحث، فقد
أثرتني بخلقه الرفيع وعلمه الوفير، كما منحني من الثقة بالنفس ما دفعني إلى مزيد من الجهد والعمل، وكان
كعهده دائماً عطاء بلا حدود متواضعا تواضع العلماء، فلسيادته حبا و وفاء وإجلالاً واحتراماً لأستاذيته
وإنسانيته، فالكلمات تعجز عن شكره وتقديره، وأسأل الله أن يزيده من العلم ويمتعه بالصحة والعافية
والسعادة، وأن يجازيه عني وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

كما أتوجه بكل الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور / صالح سليمان عبد العظيم، أستاذ علم
الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، الذي ذلل للباحث الكثير من المعوقات، ويدين الباحث بالشكر
والتقدير والامتنان لسيادته، وأسأل الله تعالى أن يزيده من العلم وأن يمتعه بالصحة والعافية وأن يجازيه
عني وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

وأنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن يناقش هذا البحث عالمان جليلان أقر لهم كل المحبة
والاحترام والتقدير للأستاذ الدكتور / مصطفى مرتضي علي على تفضله بقبول مناقشة هذا البحث رغم
مشاغله وثقل أعباءه ومسئوليته ليضفي عبق علمه وفكره على هذه الدراسة فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور / حمد لله أحمد كيلاني على تفضله بقبول
مناقشة هذا العمل ليضع لمساته المنهجية وإرشاداته المتميزة التي تثري هذا العمل، وأن يكون أحد عوامل
البناء في طريق الباحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أبي وأمي وأخواتي فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأيضاً أتوجه بالشكر إلى الدكتور / أيمن جمال عويس، لما بذله من جهد معي في المعالجات الإحصائية، فجزاه الله عني خير الجزاء، والأستاذين / غانم جمعة، مجدي سالمين للمراجعة اللغوية باللغة العربية. كما أدين بالفضل والشكر والاحترام لكل من أعطاني وقته وجهده ومنهم الأستاذة / فايزه عبد الوهاب استشاري تنمية بجمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية المنصورة، والصديق / عثمان إبراهيم حسن ومحمد نادي علي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى مصرنا الغالية وجامعة عين شمس وكلية الآداب التي احتضنت هذا العمل، كما يسعدني أن أشكر العاملين بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس والعاملين بمكتبة كلية الحقوق جامعة بني سويف، والعاملين بالمكتبة المركزية بمحافظة بني سويف، والعاملين بالمكتبة المركزية جامعة القاهرة، والعاملين بمكتبة كلية الآداب جامعة بني سويف، والعاملين بمكتبة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، والعاملين بمكتبات كلية الآداب، وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، ومكتبة كلية العلوم جامعة القاهرة، والقائمين على موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والعاملين بمركز خدمات التنمية بالقاهرة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأقدم اعتذاراً صادقاً لمن نسيت أن أذكره فجزاه الله عني خير الجزاء.

وختاماً فإذا كان هذا العمل موضع قوة واستحسان فالفضل لله عز وجل ثم لتوجيه وإرشاد أساتذتي الأجلاء، وان كان هناك أوجه قصور فإني مسئول عنها، فالكمال لله وحده، "وما أتيتم من العلم إلا قليلاً".

والله ولي التوفيق

الباحث

محمود محمد رياض

المقدمة

التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات هي مفاهيم وثيقة الصلة ربما تؤثر بشكل كبير علي حوكمة الشركات؛ حيث تنطوي التنمية المستدامة علي استخدام ممارسات تشغيلية مسئولة بيئياً وفعالة تحافظ علي الموارد البيئية الضرورية. والمسئولية الاجتماعية للشركات تنطوي علي الموازنة بين المواطنة المؤسسية والمسئولية البيئية لرد الجميل للمجتمعات التي تعمل فيها. وأصبحت الشركات تدرك أن تعمل بطريقة تفيد المجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل يمكن أن يربح مع العملاء، ولا تتجاهل التوقعات بشأن الأنشطة من المجتمعات التي تقوم فيها بأعمالها. ولتحقيق نتائج أفضل يجب علي الشركة أن تعمل بنزاهة وأمانة مع العملاء والموردين، وتقدر الموظفين، وكسب الأرباح للمساهمين، والعمل مع المجتمعات المحلية. وإن تلبية توقعات كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة أمر شاق، وقد أنشأت الشركات في بعض الأحيان وظائف خاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات للتأكيد علي أهميتها.

وَأذن فإن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري و يمتد إلى معانٍ أشمل وأكثر عمقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة، وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والعمل على تطبيقها.

ومن هنا وضع مفهوم المسئولية الاجتماعية أمام الشركات تحديات عديدة من أهمها تغيير الأدوار التقليدية للشركات؛ إذ تجاوز دورها من القيام بخدمة العملاء وتقديم الخدمات والمنتجات والحصول على الأرباح إلى القيام بأدوار تجاه رفاهية وتحسين سبل معيشة مجتمعاتها، وعلى الرغم من أن هذا الدور عادة ما يبرز طوعاً من الشركة نفسها، إلا أن هناك مطالب متزايدة من قبل الشعوب والحكومات لهذه المجتمعات تحث الشركات للقيام بدورها في تنمية وتطوير المجتمعات التي تحقق من خلالها أرباحها، وقد أطلقت منظمة الأمم المتحدة الميثاق العالمي (GLOBAL COMPACT) في عام ١٩٩٩م، وقامت بتشجيع منظمات قطاع الأعمال على تبني مبادئ في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة، كما تم إطلاق عدد من المبادرات العالمية الأخرى الهادفة إلى تشجيع الشركات ومطالبتها علي القيام بمسئوليتها الاجتماعية. ولذا أصبحت مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات ذات اهتمام عالمي، وظهرت منظمات أو شركات رائدة علي مستوي العالم بمبادراتها المسؤولة اجتماعياً.

وفي هذا الإطار عقدت جامعة كاليفورنيا مؤتمراً بعنوان " المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، وجاءت توصياته تشير إلى أن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت توجب أو تفرض على منظمات الأعمال ضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبني علي فلسفة تعظيم الربحية فقط، ليأخذ في الحسبان إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات أخرى اجتماعية لم تكن في الاعتبار من قبل.

وبما أن الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين الوضع البشري لجميع أفراد المجتمع والاستجابة لاحتياجاتهم وزيادة إمكانياتهم إلى أقصى حد ممكن، ولكي تكون التنمية مستدامة فأنها يجب أن تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. فإن فاعلية المشاركة ترتبط أساساً بمدى الانتفاع بالموارد وزيادة نطاق الاستفادة منها، فمهما بلغت قدرة الحكومة ومنظماتها فإن الشراكة تفيد في حل مشكلة ندرة الموارد في مقابل ما تتطلبه المشروعات من تكلفة.

وإضافة إلى ذلك أدت التحولات الاقتصادية التي شهدتها عالم الأعمال المعاصر، والإتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد إلى توجه الدول نحو تحفيز قطاع المؤسسات الاقتصادية علي مختلف مستوياتها : الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تمثل خياراً إستراتيجياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. إضافة إلى الانتقال من مفهوم الشركات الربحية إلى شركات متعددة الأغراض يؤدي أصحابها دورهم كمواطنين صالحين GOOD CITIZENS في خدمة مجتمعاتهم وبلادهم. وبالتالي يبذل صاحب المشروع الاقتصادي جهداً إيجابياً في معالجة المشاكل الاجتماعية المحيطة به أو علي الأقل وكحد أدني عدم التسبب في تفاقم تلك المشاكل وزيادة تعقيدها. وتتنوع أوجه المسؤولية الاجتماعية مع تعدد مجالات النشاط الاقتصادي، كما تتعدد سبل واستراتيجيات الوفاء بها؛ فقد لا يكلف هدف حماية البيئة وتحسينها صاحب العمل القيام بأي جهد إيجابي، بل يكفيه الامتناع عن انتهاكها بوصفها أحد حقوق الإنسان من خلال تفادي طرق الإنتاج الملوثة والضارة بالصحة العامة، وتفضيل البدائل الصديقة للبيئة.

ومن هنا تعد مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع، وكذلك في المجتمع المصري نظراً لكثير من الظروف التي مرت بها مصر في السنوات الأخيرة من تراجع في كثير من المجالات إن لم يكن أغلبها، ويأتي الاهتمام بهذه المفاهيم للتأكيد علي ضرورة الاهتمام بنهوض المجتمع من خلال إطار شامل للتنمية لتحقيق أفضل وضع ممكن للناس وتحسين جودة الحياة، ويحتاج ذلك إلى تدقيق شامل للمفاهيم و تحديد أبعادها ومؤشراتها التي يمكن الاستفادة منها في الواقع.

وقد أكد علماء اجتماع معاصرون علي أن المجتمع الحديث يكشف عن مسؤوليات وتحديات جديدة ناتجة عن ظهور ما أطلقوا عليه مجتمع المخاطرة أو مجتمع الخطر.. في هذا الظرف تصبح المسؤولية الاجتماعية في صدارة الاهتمام، فإذا كان مجتمع الخطر ينتج عن سلوكيات وتدخلات الأفراد والمجتمعات و الدول، فإن الحد من هذه التدخلات وضبط المخاطر التي يتعرض لها المجتمع يعد مسؤولية اجتماعية لكل أفراد المجتمع ولكل الشركاء فيه.

وأوضح للبحث "أن العلوم الاجتماعية قد أسهمت منذ نشأتها وبطريقة خاصة فى التغيرات والتحويلات التى شهدتها المجتمعات المعاصرة، فإن العلاقة التى يمكن أن يمتد بناؤها بين التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية يمكننا القول عنها : أنها علاقة لها خصوصيات تميزها، وذلك أن طبيعة هذه العلاقة تتصل بعدد من المسائل الرئيسية يمكننا ذكرها فى العبارة الآتية: "مكانة الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة: أى نسج التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية".

وبما أن المسؤولية الاجتماعية أحد المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة إضافة إلى مفاهيم التمكين المستدام والإنصاف، واعتبارها وليدة متطلبات التنمية المستدامة، فإن هذا يلزم القطاع الخاص بالمشاركة فى التنمية المستدامة لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال الابتكار والإبداع فى شتى المناحي بما يؤكد على ضرورة دراسة دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً وربطها برؤية أو إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م.

وبالتالى يحاول البحث الراهن دمج فكرة المسؤولية الاجتماعية فى صلب عملية الاستثمار ذاتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً، بحيث لا يعمل المشروع (الشركة أو المصنع) من أجل تعظيم الربح وحده؛ أى انتظار العائد المادى، وإنما يدرج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب وبالتوازي مع أهدافه الاقتصادية، ويحسب النجاح فيها كجزء لا يتجزأ من إجمالى مكاسبه. والمسؤولية الاجتماعية بهذا المعنى تختلف تماماً عن أى مشروعات خيرية منفصلة يقيمها رجل الأعمال على نحو مستقل بعيداً عن نشاطه الاقتصادى الأصيل عبر شركاته بغرض تقديم مساعدات مالية أو عينية فى صورة تبرعات أو مبالغ يدفعها للآخرين من باب الإحسان أو التصدق عليهم.

ويعد البحث بمثابة بحث وصفي تحليلي يهدف إلى اكتشاف الوقائع وعرضها، والإجابة على التساؤلات التى يثيرها، واعتمد على منهج المسح الاجتماعى بأسلوب (العينة)، وأيضاً منهج دراسة الحالة، وذلك لأن المنهجين يتفقان مع نوع الدراسة، حيث إن البحث ينبع من واقع تطبيقي. **وبالتالى فإن البحث يقع فى بابين هما:**

الباب الأول: عبارة عن التصور النظرى والمنهجي للبحث، ويضم أربعة فصول هى:

الفصل الأول: يعرض للتصور النظرى والمنهجي للبحث.

الفصل الثانى: يعرض لدراسات وأبحاث سابقة.

الفصل الثالث: يتناول إطاراً تصورياً للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتنمية المستدامة.

الفصل الرابع: يقدم صورة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهداف التنمية المستدامة العالمية فى مصر.

والباب الثاني : يوضح البحث الميداني و يفسر نتائجه، ويضم ثلاث فصول هي:

الفصل الخامس : يعرض لنتائج البحث حول الوعي بأبعاد وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهات نظر القائمين علي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

الفصل السادس: يعرض لنتائج استجابات كل من العاملين وغير العاملين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.

الفصل السابع: يقدم عرض لنتائج المقابلات الخاصة بالخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف.

وأخيراً تنتهي هذه الدراسة بعرض النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة، والمراجع، وقائمة الجداول، والملاحق، والخرائط، إضافة إلي ملخصي الدراسة باللغة العربية، واللغة الإنجليزية.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة
	الباب الأول الإطار النظري والمنهجي لدراسة: المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و تحقيق أهداف التنمية المستدامة
	الفصل الأول: منهجية بحث المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
٤٧-١	
١	تمهيد.
١٥-١	أولاً: الصياغة التصورية لموضوع البحث.
١	١- مشكلة البحث وأسباب اختيارها.
٦	٢- الأهمية العلمية والتطبيقية للبحث.
٧	٣- أهداف البحث وتساؤلاته.
١٠	٤- مفاهيم البحث.
١٠	(١) المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.
١٥	(٢) التنمية المستدامة.
١٨	ثانياً: التصميم المنهجي لدراسة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٨	١- نوع البحث.
٢٠	٢- أساليب البحث المستخدمة.
٢٣	٣- مجتمع البحث.
٢٥	٤- عينة البحث.
٣٧	٥- تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها.
٣٧	٥-١ مصادر وأدوات جمع البيانات الميدانية.
٤١	٥-٢ إجراءات قياس ثبات وصدق أدوات البحث.
٤٣	٥-٣ معالجة البيانات الإحصائية
٤٤	٥-٤ تحليل وتفسير البيانات الميدانية.
٤٤	٥-٥ الصعوبات التي واجهت البحث.

رقم الصفحة	الموضوع
٤٥	استخلاصات.
٩١-٤٨	الفصل الثاني: المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و التنمية المستدامة (مراجعة التراث البحثي).
٤٨	تمهيد.
٤٩	أولاً: دراسات تناولت المسئولية الاجتماعية للشركات.
٦٣	تعقيب.
٦٤	ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة.
٧٠	تعقيب.
٧١	ثالثاً : دراسات تناولت العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة.
٨٨	تعقيب.
٨٩	استخلاصات.
١٢٠-٩٢	الفصل الثالث: الرؤي النظرية لدراسة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٩٢	تمهيد.
٩٣	أولاً: الرؤي النظرية حول المسئولية الاجتماعية للشركات.
١١٠	تعقيب.
١١٢	ثانياً: الرؤي النظرية حول التنمية المستدامة.
١٢٣	تعقيب.
١٢٥	ثالثاً : : نحو تصور نظري لبحث المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٣٠	استخلاصات.
١٧٨-١٣١	الفصل الرابع: المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص واهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠م.
١٣١	تمهيد.

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٢	أولاً : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر: النشأة والتأسيس.
١٣٢	(١) تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.
١٣٦	(٢) أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مصر.
١٤١	(٣) الإطار التشريعي والقانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.
١٤٥	(٤) التحديات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة المسؤولية الاجتماعية وبرامجها في مصر.
١٤٦	ثانياً : مؤشر قياس المسؤولية الاجتماعية في مصر.
١٤٦	(١) المؤشرات الدولية لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات.
١٤٧	(٢) مؤشرات أخرى لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات.
١٤٨	(٣) المؤشر المصري لمسؤولية الشركات المقيدة بالبورصة.
١٤٩	(٤) منهجية المؤشر المصري لمسؤولية الشركات.
١٥٠	ثالثاً: اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً وموقف مصر منها.
١٦٩	رابعاً: محاور إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م ومؤشراتها.
١٧٥	خامساً: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.
١٧٧	استخلاصات.
الباب الثاني	
المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف (نتائج البحث الميداني)	
الفصل الخامس	
٢١٦ - ١٧٩	الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدي مسئولى شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف
١٨٠	أولاً: الوعي لدي مسئولى شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
١٨٤	ثانياً: الامام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.
٢٠٢	ثالثاً: أدراك أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.

رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٥	رابعاً: المعرفة بالمعوقات التي تواجه الشركات في تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.
٢٠٧	خامساً: الرؤية لطرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.
٢١٦	استخلاصات.
٢١٧-٢٧٥	الفصل السادس أدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤي العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف.
٢١٨	أولاً: رؤي المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في محافظة بني سويف.
٢٦٤	ثانياً : تحديد المبحوثين للمعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.
٢٦٦	ثالثاً : تصورات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق رؤية أو استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.
٢٧٠	استخلاصات.
٢٧٤-٢٩٦	الفصل السابع آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف في ضوء "رؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي".
٢٧٧	أولاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول رؤيتهم لدور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.
٢٨٤	ثانياً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول آليات تفعيل وتطوير المسؤولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.
٢٨٨	ثالثاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول التجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.
٢٩٢	استخلاصات.

رقم الصفحة	الموضوع
٣٠٤-٢٩٧	المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و تحقيق أهداف التنمية المستدامة " مناقشة النتائج العامة والتوصيات "
٢٩٧	أولاً: النتائج العامة للدراسة.
٣٠٢	ثانياً: توصيات الدراسة.
٣٠٤	ثالثاً: الدراسات المستقبلية المقترحة.
٣٠٩-٣٠٥	المراجع:-
٣٠٥	أولاً: المراجع العربية.
٣٠٩	ثانياً: المراجع الأجنبية.
٣٤٦-٣١٣	الملاحق.
٣٥٣-٣٤٧	الخرائط.
	ملخص الدراسة.
٤-١	أولاً: ملخص الدراسة باللغة العربية.
1-4	ثانياً: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٢٥	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للنوع.	١
٢٧	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للعمر.	٢
٢٨	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للحالة التعليمية.	٣
٢٨	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً للمهنة.	٤
٢٩	توزيع القائمين على شركات القطاع الخاص طبقاً لسنوات الخبرة	٥
٣١	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للنوع.	٦
٣٢	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للعمر.	٧
٣٣	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للمهنة ونوع العمل.	٨
٣٤	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للحالة التعليمية.	٩
٣٥	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للحالة الاجتماعية.	١٠
٣٦	توزيع العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص طبقاً للدخل الشهري لأسر المبجوثين.	١١
٥٦	بيانات التقارير السنوية للشركات التي تمت مراجعتها.	١٢
٩٦	أصحاب المصالح في الشركة وأهدافهم.	١٣
٩٨	التحديات والفرص التي ينطوي عليها إشراك أصحاب المصلحة حسب نوع أصحاب المصالح.	١٤
١٧٣	العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ واستراتيجية مصر ٢٠٣٠.	١٥
١٨٠	تقدير تفسير المتوسطات وفق مقياس ليكرت الثلاثي.	١٦
١٨١	مدي الوعي لدي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.	١٧
١٨٥	مدي تطبيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.	١٨
١٨٩	مدي تطبيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.	١٩
١٩٢	مدي تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.	٢٠
١٩٥	مدي تطبيق البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.	٢١
١٩٧	مدي تطبيق البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف	٢٢

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٩٨	مدي تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف مجتمعة.	٢٣
٢٠٢	هدف شركات القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.	٢٤
٢٠٥	المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.	٢٥
٢٠٧	آليات تنفيذ أنشطة الشركة للمسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.	٢٦
٢١٨	الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل حدة الفقر في محافظة بنى سويف.	٢٧
٢٢١	الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في محافظة بنى سويف.	٢٨
٢٢٤	الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والصحة الجيدة في محافظة بنى سويف.	٢٩
٢٢٩	الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتعليم الجيد في محافظة بنى سويف.	٣٠
٢٣٣	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافظة بنى سويف.	٣١
٢٣٥	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والحصول علي المياه النظيفة في محافظة بنى سويف.	٣٢
٢٣٧	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والطاقة المستدامة في محافظة بنى سويف.	٣٣
٢٤١	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل في محافظة بنى سويف.	٣٤
٢٤٦	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم البنية التحتية وتشجيع الابتكار في محافظة بنى سويف.	٣٥
٢٤٨	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمساواة بين المناطق المختلفة في محافظة بنى سويف	٣٦
٢٥٠	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والمدن المستدامة والعشوائيات في محافظة بنى سويف.	٣٧
٢٥٢	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة في محافظة بنى سويف.	٣٨

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٢٥٤	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتغيير المناخ في محافظة بني سويف.	٣٩
٢٥٦	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمحافظة على نهر النيل والموارد البحرية في محافظة بني سويف.	٤٠
٢٥٨	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والحياة في البر في محافظة بني سويف.	٤١
٢٦٠	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق العدل والسلام داخل المؤسسات في محافظة بني سويف.	٤٢
٢٦٢	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكات من أجل التنمية المستدامة.	٤٣
٢٦٤	الفروق بين استجابات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	٤٤
٢٦٦	المحور الأهم في إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ الذي يجب أن تساهم فيه المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.	٤٥
٣٣٢	خصائص الشركات الموجودة في محافظة بني سويف.	٤٦

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٩٥	تصنيف آخر لأصحاب المصالح.	١
٩٧	أصحاب المصالح المتنوعين ببيئة الأعمال.	٢
١٧٠	الأهداف الرئيسية لإستراتيجية مصر ٢٠٣٠.	٣
٢٠١	تدرج الدور الاجتماعي للمؤسسة.	٤
٢١٢	عناصر نموذج المعالجة الثنائية لهوية المنظمة.	٥

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
١	استمارة الاستبيان الخاصة بالقائمين علي شركات القطاع الخاص بمحافظة بني سويف حول أبعاد وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات.	٣١٣
٢	استمارة الاستبيان الخاصة بالعاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص للمقارنة بين استجاباتهم حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الأمامية.	٣٢١
٣	دليل مقابلة الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة في محافظة بني سويف.	٣٢٩
٤	بعض المشروعات المنتجة والمقترحة بالمحافظة.	٣٣١
٥	نماذج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف	٣٣٢
٦	خطابات الكلية.	٣٤٧

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	الموضوع	رقم الصفحة
١	الموقع الجغرافي لمحافظة بني سويف.	٣٤٨
٢	الخريطة الصناعية لمحافظة بني سويف.	٣٤٩
٣	المخطط العام لمنطقة كوم أبو راضي الصناعية.	٣٥٠
٤	المخطط العام لمنطقة بياض العرب الصناعية.	٣٥١
٥	المنطقة ٣١/٣ للصناعات الثقيلة.	٣٥٢
٦	استخدامات الأراضي بالمنطقة ٣١/٢ للصناعات الثقيلة.	٣٥٣

الباب الأول

الإطار النظري والمنهجي لدراسة:

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفصل الأول: منهجية بحث المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و التنمية المستدامة (مراجعة التراث البحثي).

الفصل الثالث: الرؤي النظرية لدراسة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع: المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠م.

الفصل الأول

منهجية بحث المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد.

أولاً: الصياغة التصورية لموضوع البحث.

٥- مشكلة البحث وأسباب اختيارها.

٦- الأهمية العلمية والعملية للبحث.

٧- أهداف البحث وتساؤلاته.

٨- مفاهيم البحث.

ثانياً: التصميم المنهجي للبحث.

١- نوع البحث.

٢- أساليب البحث المستخدمة.

٣- مجتمع البحث.

٤- عينة البحث.

٥- تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها.

١-٥ مصادر وأدوات جمع البيانات الميدانية.

٢-٥ إجراءات قياس ثبات وصدق أدوات البحث.

٣-٥ تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

٤-٥ الصعوبات التي واجهت البحث.

استخلاصات.

الفصل الأول

منهجية بحث المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص

وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحديد منهجية البحث والتعرف على مشكلة البحث ومبررات اختيارها، وأهدافها، وأهميتها، وتساؤلاتها، ومفهوماتها الأساسية، مع توضيح الإجراءات المنهجية للبحث والطريقة العامة للبحث، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات وتفسير النتائج، وهي من ضمن مداخل البحث، ونعرض لهم فيما يلي:

أولاً: الصياغة التصورية لموضوع البحث.

ثانياً: التصميم المنهجي للبحث.

أولاً: الصياغة التصورية لموضوع البحث.

١ - مشكلة البحث وأسباب اختيارها:

تتمثل مشكلة البحث في أن نجاح أية عملية تنمية شاملة يتطلب قبل كل شيء مشاركة شعبية واسعة وجهود جماعية حقيقية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير متطلباتها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل منظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة للقطاع الخاص وشركاته بأنماطها المختلفة.

وشركات القطاع الخاص تعد أحد الركائز الأساسية للتنمية في ظل الاقتصاد الحر بجانب الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦٢% في المتوسط منذ عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م، حتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م^(١). وقد قامت الحكومة المصرية في الأعوام السابقة بإجراء إصلاحات رئيسية رغبة في تهيئة بيئة أفضل للقطاع الخاص الذي يعد محرك

^(١) وزارة التنمية الاقتصادية، مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثاني (أكتوبر – ديسمبر) ٢٠٠٨ /

التنمية المستدامة في مصر، وهو ما انعكس في تقرير ٢٠١٦ م سهولة ممارسة أنشطة العمل الذي أظهر أن مصر حققت أكبر معدل زيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^(١)

وأظهرت مراجعة خطة التنمية المستدامة في مصر للسنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ أن القطاع الخاص سينفذ مشروعات تمثل ٥٥ % من مجموع الاستثمارات في المشروعات المخطط لها بينما تمثل حصة القطاع العام ٤٥ %.^(٢) وهذا يوضح أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومقاصد إستراتيجية التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير علي المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.

ويرجع الاهتمام بشركات القطاع الخاص في مصر إلى الدور الذي تقوم به لا سيما في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها انطلاقاً مما تتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتي المجالات، وهذا ما يزيد من أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز علي آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

ومن هنا يعتمد التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة بشكل ما على تعزيز دور القطاع الخاص، إضافة إلى إطار التمويل الشامل الذي يتعدى التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية، ويشمل الضمان الفعال للتمويل من خلال إعادة هيكلة الميزانية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وربما أن التنمية المستدامة تعتبر حجر الزاوية لتحقيق الازدهار والاستقرار على المدى الطويل لجمهورية مصر العربية ويجدر بالشركات بوصفها كيانات وطنية المشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوي المجتمع، وبناءً عليه تحتاج إلى مواءمة نفسها مع هذه الأهداف التي تتمحور حول التنمية المستدامة سواء أهداف عالمية أو رؤية محلية، وذلك باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة.

وتتلخص مشكلة البحث في سؤال عام هو:

ما دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً؟

وقبل الخوض في إجراءات البحث هناك أسباب عدة تجعل الاهتمام بالبحث أمراً لا بد منه هي:

١- ظهور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص خاصة بعد أن اتسعت فاعليته، استناداً إلى ذلك رأي التنظير الاجتماعي المهتم بالمسؤولية الاجتماعية أن القطاع الخاص تقع عليه المسؤولية الاجتماعية

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ممارسة أنشطة العمل ٢٠١٦ م، قياس الكفاءة والجودة التنظيمية، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٦، ص ١٦.

(٢) وزارة التعاون الدولي، المراجعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، القاهرة، يوليو، ٢٠١٦، ص ٨٥.

لتطوير أوضاع المهمشين والفقراء، وأن عليه أخلاقياً الوفاء بمتطلبات هذه المسؤولية لتحسين مستوي معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.^(١)

٢- أشارت احدي الدراسات إلى أن أكثر من (٥٠٠) منشأة اقتصادية تسطير على نحو ٢٥ % من الناتج الاقتصادي العالمي، وكذلك أن أهم (٣٠٠) منشأة دولية النشاط تمتلك نحو ٥٥ % من الأصول الإنتاجية في العالم^(٢)، ومن هنا تزداد فرص مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث الإنتاج وتقديم الخدمات، وبالتالي ترتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- أشارت أدبيات التنمية المعاصرة إلى وجود حليف وقوي لكل من الدولة والمجتمع المدني ألا وهو القطاع الخاص، وهذا التحالف الاستراتيجي مطلوب لإنجاز التنمية ثلاثية الأوجه: أي التنمية الشاملة والبشرية والمستدامة.

٤- برز وتزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال:

أ / بيان الدور الذي يقوم به القطاع الخاص بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ (٢٠١٥ - ٢٠٣٠).

ب / تقييم الدور الاجتماعي لشركات القطاع الخاص من خلال عنصر المسؤولية الاجتماعية.

ج / توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصرها المختلفة، وبيان العوائد والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على الشركة والمجتمع.

٥- أكدت العديد من الدراسات ضرورة دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق خطط المجتمع المصري وتخطي العقبات أو المعوقات التي تحول دون ذلك ومنها:

أ / غياب الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة الشركات في تحسين أوضاع المجتمع.^(٣)

ب / اقتصار مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص على العمل الخيري.^(٤)

ج / عدم وجود مؤسسة معنية بالمتابعة والرقابة للمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع باستثناء مركز المديرين المصري وهو خاص بالتدريب وليس المتابعة أو الرقابة.

(١) البسيوني عبد الله جاد البسيوني، "علم الاجتماع والمسؤولية الاجتماعية"، (مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد ٢٥، البحث رقم (٦)، رؤي علم الاجتماع: دراسة من وجهة نظر علم الاجتماع، أبريل ١٩٩٦)، ص ص ٢٢١، ٢٦٢.

(٢) Koton D k; **Limits to Social Responsibility of Business**, The people centered Development forum (pcp), Article 19, Release Date June 1996.

(٣) مركسان محمد محمود، "الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في مصر، دراسة ميدانية لدور رجال الأعمال في مواجهة بعض مشكلات المجتمع المصري"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤م).

(٤) إيناس محمد محمد إبراهيم، " المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنمية العشوائيات، دراسة ميدانية علي محافظة سوهاج"، (رسالة ماجستير بنظام الساعات المعتمدة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥)، ص ١٧.

٦- بادرت الحكومة المصرية بتقديم مزايا للمشاركة المجتمعية، على سبيل المثال فإن قانون الضرائب رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ الذي تبنته الحكومة في إطار الإصلاح الاقتصادي كانت له أبعاد اجتماعية هامة منها:^(١)

أ / استبعاد التبرعات والإعانات من الوعاء الخاضع للضريبة، ومن أمثلتها التبرعات والإعانات التي تقوم الشركات بتقديمها للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة.

ب/ استبعاد جميع ما يمنح لدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي، وذلك لا يجاوز (١٠ %) من الربح الصافي السنوي للشركة المانحة.

٧- أوضح التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعنوان " حلول الأعمال للتنمية البشرية " أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية رغم أنها اقتصرت على ٣٩ % من إجمالي (٥٧٤) شركة من الشركات الصناعية والاستثمارية العاملة في مصر استطاعت أن تسهم بحوالي (٥.٥) مليار جنيه في مجالات مكافحة الجوع والفقر والتعليم والبيئة والتنمية، وهو رقم يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسؤولية الاجتماعية^(٢).

٨- تبني الدولة المصرية مبدأ التنمية المستدامة كمبدأ تنظيمي رئيسي للحفاظ علي نظم دعم الحياة، وضمان توافر بيئة صحية والتقدم إلى الأمام يستلزم إتباع منهج متعدد النواحي. وتعتبر التنمية المستدامة في مصر قيمة دستورية أساسية وهدف استراتيجي عام. ويغطي دستور ٢٠١٤ أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ويتطرق إلي العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة في بنوده المختلفة مثل الأهداف القومية، ودعوة الشركاء للمشاركة في عملية تنمية تقودها الدولة.

٩- أبدي صعيد مصر ومحافظاته قدرة على تحقيق الاستغلال الكامل والأنسب للموارد الاقتصادية المتاحة فبين عامي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٨ م أظهرت منطقة الصعيد اتجاهات التقارب مسجلة معدل نمو أعلي من المتوسط الذي تحقق في المدن الكبرى عموم البلاد بشكل عام^(٣). وكان هذا النمو نتيجة لمعدلات النمو القوية التي شهدتها المناطق الحضرية في صعيد مصر^(٤)، بالإضافة إلى ذلك فإنه يظهر بكثافة سكانية عالية وهي سمة تمت الاستفادة منها في تحسين الناتج في المناطق المتأخرة في الدول الأخرى مثل جنوب وغرب الصين وشمال وشرق البرازيل^(٥).

(١) أحمد نظيف، " الاستثمار وممارسات العمل المسئول"، (المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز المديرين، وزارة الاستثمار، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٩)، ص ٦.

(٢) برنامج الأمم المتحدة، حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧، ص ٣٣.

(٣) مجموعة البنك الدولي، صعيد مصر، مسارات إلى تحقيق النمو المشترك، البنك الدولي، أكتوبر، ٢٠٠٩.

(٤) مجموعة البنك الدولي، تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، دراسة تشخيصية منهجية خاصة بمصر، نوفمبر ٢٠١٥ م.

(٥) مجموعة البنك الدولي، صعيد مصر، مسارات إلى تحقيق النمو المشترك، مرجع سبق ذكره.

١٠- يهتم البحث الحالي بشركات القطاع الخاص فى محافظة بني سويف، حيث يوجد بالمحافظة (٨) مناطق صناعية هي:

- ١- منطقة بياض العرب الصناعية (صناعات نظيفة)
- ٢- منطقة كوم أبو راضي الصناعية (صناعات نظيفة)
- ٣- منطقة الصناعات الخفيفة (صناعات نظيفة)
- ٤- المنطقة الصناعية ٣١ / ١ (صناعات ثقيلة أو الملوثة البيئية)
- ٥- المنطقة الصناعية ٣١ / ٢ (صناعات ثقيلة)
- ٦- المنطقة الصناعية ٣١ / ٣ (صناعات ثقيلة)
- ٧- المنطقة الصناعية ٣١ / ٤ (صناعات ثقيلة)
- ٨- منطقة الصناعات المتوسطة (صناعات نظيفة)

١١- يهدف تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص إلى مساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى محافظة بني سويف وصعيد مصر عامة من أجل خلق المزيد من فرص العمل وخاصة للشباب والفتيات وتحسين مستويات المعيشة وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، إضافة إلى تدعيم المؤسسات المحلية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ م.

٢- أهمية البحث.

تتلخص أهمية البحث فى الجانبين التاليين:

أ / الأهمية العلمية.

ب / الأهمية التطبيقية.

أ / الأهمية العلمية تتمثل فى:

١- يعتبر هذا البحث نواة جديدة فى مكتبة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، وذلك من أجل تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي، وإثراء المكتبات بالعديد من الدراسات المتخصصة فى هذا المجال.

٢- يسهم البحث فى طرح عدداً من الأفكار والرؤى تمثل خطوات هامة نحو تحسين أوضاع شركات القطاع الخاص أو القيام بمسئولياتها الاجتماعية وتحديد دورها التنموي والاجتماعي المنوطة به حيال تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ / ٢٠٣٠).

٣- يفتح هذا البحث المجال لدراسات أخرى تبحث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقتها بالتنمية المستدامة وأهدافها.

٤- تزيد من اقتناع القائمين على شركات القطاع الخاص في مصر بالمسؤولية الاجتماعية ودورهم في دعم وتطوير المجتمع.

٥- توفير المعرفة العلمية التي ترتبط بأهداف الألفية الثالثة الإنمائية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) وأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ - ٢٠٣٠)، ودور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في إنجازهما.

٦- التعرف على أنشطة ومشروعات وبرامج شركات القطاع الخاص الخيرية والاجتماعية ومدى نجاحها في تحقيق التوقعات منها في إطار المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات التنمية المستدامة.

٧- معرفة أسباب نجاح بعض الشركات المصرية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والعوامل الكامنة وراء قصور بعض التجارب والممارسات ليتوافر لدى الباحث المعرفة العلمية التي تساعد على تطوير هذه التجارب، وترشيد الخطط التي تستهدف رفع خدماتها وتوسعة نطاق تلك الخدمات.

٨- توثيق المعرفة العلمية الشاملة والدقيقة والثابتة حول شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف وحجمها وأنشطتها وإنتاجها وحجم العمالة بها ومسئوليتها الاجتماعية.

ب / الأهمية التطبيقية تتمثل في:

١- يفيد البحث الحالي المسؤولين والقائمين على شركات القطاع الخاص في مصر وإعداد برامجها وتطويرها وتحديثها بالأدوات والأساليب فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.

٢- رسم صورة واقعية للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر عامة وفي محافظة بنى سويف خاصة وفق الظروف التي نعيشها.

٣- رسم صورة واقعية لشركات القطاع الخاص ومسئولياتها الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ من وجهة نظر المديرين والعاملين والمجتمع المحيط والخبراء وفق الظروف التي نعيشها والحاجة إلى متابعتها وتطويرها وتقييم فعاليتها.

٤- الحاجة إلى مثل هذه البحوث في مصر عامة ومحافظاتها الإقليمية ومحافظة بنى سويف خاصة من أجل الاستفادة منها في التخطيط للتنمية عامة و التنمية المستدامة خاصة، وأيضاً لأنها تعالج موضوعات من الموضوعات الهامة علي الساحة الاقتصادية والمجتمعية فمسؤولية الشركات الآن على رأس أجندات العمل الوطني والدولي.

٥- تسليط الضوء على الدور المهم للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ (٢٠١٥ / ٢٠٣٠) فى مصر، فلا يقع عبء الأهداف الإنمائية الرئيسية على عاتق المؤسسات الخاصة فحسب، بل على الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني دور حاسم تؤديه بذاتها وبالشراكة مع بعضهم البعض بما يمكنها من خلق بيئة خصبة تزدهر فى ظلها المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٣- أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

• **الهدف الأول:** يتمثل فى التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأيضاً مفهوم التنمية المستدامة، وذلك بهدف الوقوف على حدود الاتفاق والاختلاف حولها حتى يمكن استجلاء جوانب الغموض فيها والخلط الذي بينها وبين مفاهيم أخرى شبيهة، إضافة إلى الكشف عن واقع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى مصر، وموقف مصر من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا، وأهم محاور رؤية أو استراتيجية مصر ٢٠٣٠ م للتنمية المستدامة ومقارنتها بأهداف الألفية الثالثة الإنمائية (٢٠٠٠ – ٢٠١٥). ويعبر عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الميدانية والنظرية الإجابة عليها وتتمثل فى:

١- ما مفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟

٢- ما مفهوم التنمية المستدامة؟

٣- ما واقع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى مصر؟

٤- ما موقف مصر من تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا؟

٥- ما أهم محاور استراتيجية أو رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة؟

• **الهدف الثاني:** يتمثل فى الاطلاع على جهود وأدوار المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا، ويعبر عن هذا الهدف بتساؤل عام تحاول الدراسة الميدانية والنظرية الإجابة عليه ويتمثل فى " ما دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا فى محافظة بني سويف؟، وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة تساؤلات فرعية هي:

١- ما مدي مساهمة المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تقليل الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان ولدى الشرائح الاجتماعية المختلفة؟

٢- كيف تسهم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى مكافحة الجوع وتحقيق معدلات الأمن الغذائي المطلوبة والتغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المستدامة؟

٣- ما دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تمتع المواطنين بأنماط عيش صحية ورفاهية جميع الأعمار وتحسين نوعية الحياة؟

- ٤- ما جهود المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى توفير التعليم الجيد والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع؟
- ٥- ما حدود المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؟
- ٦- لماذا تساهم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى توفير خدمات المياه والصرف الصحي للجميع؟
- ٧- ماذا على شركات القطاع الخاص أن تفعل لحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة فى إطار مسؤوليتها الاجتماعية؟
- ٨- ما جهود المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى توفير العمل اللائق للجميع ومكافحة البطالة؟
- ٩- ما وظائف المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى إقامة البنى التحتية وتشجيع التصنيع والابتكار؟
- ١٠- ما مدي فاعلية المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق المساواة بين المدن والمراكز والفري فيما بينها؟
- ١١- ما دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى جعل المدن مستدامة وشاملة للجميع؟
- ١٢- هل المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص قادرة على توفير أنماط استهلاك وإنتاج جديدة؟
- ١٣- هل المسؤولية الاجتماعية لشركا القطاع الخاص تستطيع اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره؟
- ١٤- كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى المحافظة على البحار ونهر النيل والموارد البحرية؟
- ١٥- لماذا تساهم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى المحافظة على البيئة وتقليل التصحر؟
- ١٦- ما دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة؟
- ١٧- ما جهود المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تعزيز الشراكات بين الدولة (الحكومة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا؟
- **الهدف الثالث:** يتلخص فى تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف وانعكاسها على تنفيذ أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً داخل المحافظة، ويعبر عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات الفرعية التى تحاول الدراسة الميدانية الإجابة عليها وتتمثل فى:
- ١- ما آراء مسؤولي شركات القطاع الخاص تجاه ابعاد وأهداف ومعوقات جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً؟

٢- ما آراء العاملين بشركات القطاع الخاص وغير العاملين تجاه العلاقة بين أدوار المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية؟

٣- ما وجهات نظر الخبراء والقائمين على المؤسسات الخيرية والتنموية التابعة لبعض الشركات وقادة المجتمع المحلي تجاه العلاقة بين جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً؟

• **الهدف الرابع:** يشير إلى الاطلاع على مستوي تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا وذلك فى محافظة بنى سويف، ويعبر عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات الفرعية التى تحاول الدراسة الميدانية الإجابة عليها وتتمثل فى:

١- ما مدي تطبيق شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف موضوع أو محل الدراسة للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية فى تنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة؟

٢- ما مدي تطبيق شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف محل البحث للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

٣- ما مدي تطبيق شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف محل الدراسة للبعدين البيئي والأخلاقي فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

٤- ما مدي تطبيق شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف محل الدراسة للبعد القانوني فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

• **الهدف الخامس:** يهدف إلى تحديد أوضاع المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجودة داخل محافظة بنى سويف، ويعبر عن هذا الهدف بمجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجودة داخل محافظة بنى سويف؟

٢- ما خصائص الشركات التى تقوم بالمسؤولية الاجتماعية داخل المحافظة؟

٣- ما أسباب اهتمام هذه الشركات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية؟

٤- ما المجالات التى تطبق فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل محافظة بنى سويف؟

٥- ما النجاحات التى حققتها برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص داخل محافظة بنى سويف؟ وما أسباب النجاح؟

٦- ما المعوقات التى تعوق أداء شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف لمسئوليتها الاجتماعية فى تحقيق التنمية المستدامة عامة؟ وما أسباب ذلك؟

٧- ما مدي استمرارية برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف وكيف يمكن تفعيلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا؟

٤- مفاهيم البحث:

عندما نحاول تعريف المفاهيم المستخدمة في البحث فإننا في هذه الحالة نقوم بعملية ننتقل فيها من المجرد إلى المحسوس، وتعد هذه العملية في حد ذاتها جزءاً جوهرياً في البحث الاجتماعي^(١). ولذا يصادف الباحث في مجال التنمية العديد من المفاهيم التي تتصل اتصالاً وثيقاً بمجال العمل الاجتماعي ويساهم في تحديد المقصود بهذه المفاهيم مساهمة فعالة في إيجاد ترابط إلى حد كبير بين الباحثين فيما بينهم؛ إذ أن مجال التنمية يتطلب تعاون وتضافر جهود العديد من المتخصصين في مجالات مختلفة^(٢).

وتعد القضية الأساسية الأولى في دراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي تحديد طبيعة المفاهيم التي تدخل في نطاقها، وذلك بهدف الوقوف على حدود الاتفاق والاختلاف حولها حتى يمكن استجلاء جوانب الغموض فيها والخلط الذي بينها وبين مفاهيم أخرى شبيهة^(٣).

ولا بد أن يقدم الباحث نوعين من التعريفات لكل مفهوم من المفاهيم التي يستخدمها في بحثه وهما: التعريف المجرد والتعريف الإجرائي، ويطلق على تعريف المفهوم باستخدام مفهومات أخرى أكثر بساطة أو أكثر قرباً من الأشياء. التعريف المجرد وهو ما يبين البحث والنظرية الاجتماعية^(٤).

والتعريف الإجرائي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه وتسجيله، ويطلق على المؤشرات العيانية والمحسوسة التي نلاحظها، ويحدد نوع المادة التي يجمعها الباحث عن طريق الملاحظات المباشرة أو غير المباشرة ومصادر هذه المادة وكيفية جمعها.

ومن ضمن المفاهيم التي نعرض لها ما يلي:

١- مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص.

٢- التنمية المستدامة.

وفيما يلي نعرض لأهم مفاهيم البحث:

١- مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:

إن تعريف الظواهر الاجتماعية بالذات - مخاطرة غير مأمونة، وذلك لأن من أحكام التعريف أن يكون جامعاً مانعاً في حين أن الظواهر الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة هي ظواهر متفاعلة متغيرة لها

(١) طلعت إبراهيم لظفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٣ ص ٣٥

(٢) عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ٣٦

(٣) محمد عبد الفتاح، الجمعيات الأهلية النسائية، قضايا ومشكلات، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، ٢٠٠٨- ص ٣٧

(٤) طلعت إبراهيم لظفي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥

رواسبها التاريخية التي قد تمتد إلى أعماق التاريخ، ومن ثم فتعريف الظاهرة الاجتماعية تعريفاً جامعاً مانعاً أمر بالغ الصعوبة^(١).

وإذا كانت الظواهر الاجتماعية تستعص على التعريف الجامع المانع بهذا الشكل فإن الأمر يصبح أيضاً أكثر صعوبة بالنسبة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان أهمها:^(٢)

١- تعد العولمة من أهم القوي الدافعة لتبني الشركات والمنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحى العديد من الشركات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها ضد عمالة الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

٢- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يعرض الشركات للمساءلة القانونية والأخلاقية.

٣- تعرضت الكثير من الشركات والمنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألأسكا والتي تسببت فيها شركة EXXAN VALDEZ النفطية.

٤- تضع التطورات التكنولوجية المتسارعة تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال، حيث فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام بالموارد البشرية ورأس المال البشري والمادي معاً.

وعرفت المسؤولية الاجتماعية في أدبيات علم الاجتماع بأنها الشعور الواعي والمدرك للالتزامات الفرد تجاه جماعته ومجتمعه خصوصاً عندما تكون الجماعة والمجتمع بحاجة ماسة إلى جهود الفرد وتضحياته وعتاءاته التي ينبغي أن تستمر وتتصاعد بمرور الزمن^(٣).

ويتضح لنا من التعريف "أن الفرد يشكل المصدر الأول في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويعبر عن هذا الموقف الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" الذي رأى المسؤولية الاجتماعية الفردية لها

^(١) على عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مشروع القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٧.

^(٢) Kanji Tanimoto; **Corporate Social Responsibility and Public policy**, p.1 IN; [www.adbi.org/files/ session 4 -01-kanji Tanimoto – paper. PDF. \(20-10- 2017\)](http://www.adbi.org/files/session_4_01-kanji_Tanimoto_paper.PDF) Tanimoto – paper. PDF 2017)

^(٣) وليد عبد العزيز الخراشي، " دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية دراسة ميدانية على عينة مختارة من طلاب جامعة الملك سعود"، (رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤)، ص ٤٨

جذورها في الطبيعة الإنسانية بالأساس، وأن منفعة الفرد تتسع لتتحول إلى نوع من المنفعة الاجتماعية، وبذلك أن إشباع الحاجات الفردية لن يتحقق إلا من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية".

ووردت المسؤولية الاجتماعية كمفهوم في معجم ويبستر WEBSTER على أنها واجب معين على الفرد أدائه كمسئولية المدير عن منصبه⁽¹⁾. وهذا التعريف يتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين والمجتمع المحيط.

ويظهر للباحث من خلال هذا المفهوم "أن الفرد هنا يستطيع أن يعيد صياغة الأمور (في حدود معينة) من أجل أن يقوم النسق بدوره على نحو أفضل، كما أن الحدود مفتوحة للأفراد لتقديم نماذج على السلوك القويم وتجاوز التأثيرات السلبية".

ويشير أحد التعريفات إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي أن تفكير الفرد وسلوكه يعكسان رغباته وأهدافه نحو السلوك المسئول والذي يتضمن بالآخرين، واحترام حقوقهم، واحترام التقاليد والأعراف، والقيم الاجتماعية والمجتمع، والشعور بالمسئولية الذاتية نحو الجماعة التي ينتمي إليها.⁽²⁾

ويبين لنا هذا التعريف أن الفرد هو الفاعل المحوري، وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للفرد فإننا نجد أن الفرد عليه واجبات تجاه الجماعة التي ينتمي إليها أياً كانت طبيعتها، وأن هناك مسؤولية مشتركة يتحملها الأفراد جميعاً وباختيارهم، وبالتالي فإن أي جماعة اجتماعية تقع عليها مسؤولية اجتماعية محددة تجاه الأفراد كمستوي أدنى وتجاه المجتمع كمستوي أعلى.

والبنك الدولي يري المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية⁽³⁾.

ونلاحظ أن هذا التعريف يعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة نجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، وتتم المسؤولية الاجتماعية على مستوى قطاع الأعمال أو أصحاب النشاطات الاقتصادية، مما يجعلنا نهتم بأن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها.

⁽¹⁾ Van Marrewijk; **Concepts and Definitions of CSR Corporate Sustainability; Between Agency and Communion**, Journal of Business Ethics, 44 (2/3), 2005, P.P 95-105.

⁽²⁾ Ibid

⁽³⁾World Bank; **Opportunities and Options for Governments To promote social Responsibility in Europe and central Asia: Evidence form Bulgaria, Croatia and Romania**, working Paper, March,2005

أنظر أيضاً: مكتب العمل الدولي، المبادرة المركزية الدولية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتوجهات الإستراتيجية، الدورة ٢٩، جنيف، ٢٠٠٦.

وقد حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنه سلوك تقوم على أساسه الشركات يتضمن الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي⁽¹⁾

ووفقاً لهذا التعريف نجد أنه يركز على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومن هنا يلاحظ الباحث أن للمسؤولية الاجتماعية مستويين إلزامي وأخر طوعي، فالمسؤولية ذات الطابع الإلزامي (دفع الضرائب، تسجيل في التأمينات، المسؤولية تجاه البيئة)، والمسؤولية ذات الطابع التطوعي (الأعمال الخيرية، المساهمة في البحث والتطوير، المسؤولية تجاه العاملين..... الخ). ويذهب البعض إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي استجابة الشركة لقضايا ما وراء المتطلبات الاقتصادية والتقنية والقانونية للشركة إلى أنجاز فوائد اجتماعية جنباً إلى جنب مع المكاسب الاقتصادية التقليدية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها⁽²⁾.

ومن هذا المفهوم يتضح لنا أن هناك هدافان للمسؤولية الاجتماعية هما:

أ / تحقيق التنمية الاقتصادية للمصلحة العامة.

ب / الحفاظ عليها وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة

وتوصلت إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه توجد على الأقل تسعة معاني لمفهوم المسؤولية

الاجتماعية هذه المعاني يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات عامة هي:⁽³⁾

أ/ الالتزام الاجتماعي.

ب / رد فعل اجتماعي.

ج / الاستجابة الاجتماعية.

ونعرض لهذه المجموعات فيما يلي:

أ / **الالتزام الاجتماعي**: أن الشركة تواصل جهودها من أجل تسوية مسؤوليتها الأساسية وهي تعظيم

الربح مع الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية في حدود ما يفرضه القانون.

ب / **رد فعل اجتماعي**: يشير هذا المعنى إلى أن الشركة مسئولة عن الاستجابة والمشاركة التطوعية في

معالجة المشكلات التي تتسبب فيها – فهي إذن تتجاوز الحد الأدنى القانوني إلى ما هو مطلوب

اجتماعياً، أي اعتبارها سلوك رد فعل على الأعراف والقيم وتوقعات الأداء الاجتماعية.

(1) Commission of the European communities; **Mapping Industrial for corporate Relations and Industrial change, Employment and social Affairs**, April,2003

(2) Heslin, peter A. and Ochoa Jenna DJ; **Under Standing and Developing strategic corporate social Responsibility**, op.cit, p.126

(3) ثابت عبد الرحمن إدريس، إدارة الأعمال: النظريات ونماذج وتطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص

ج / الاستجابة الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية حسب هذا المعنى ترمز إلى تلك التصرفات التي تتجاوز مجرد تحقيق الالتزام الاجتماعي أو رد الفعل الاجتماعي إلى الاستجابة بشكل تطوعي للمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية.

ويري آخرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى المشاكل التي تنشأ عندما تلقي الشركات بظلالها على المشهد الاجتماعي، والبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تحكم العلاقة بين الشركة والمجتمع⁽¹⁾.

ويلاحظ الباحث أن هذا التعريف يؤكد على ضرورة ضمان التزام الشركات بالقوانين والمعايير الأخلاقية من حيث تأثير نشاط القطاع الخاص على العاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمعات المحلية، وأن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص استثمار في المجتمع أكثر من كونها عمل خيري. ومما سبق من المفاهيم يمكن التمييز بين اتجاهين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- **الاتجاه الأول:** يري ضرورة وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية وإلزام الشركات بضوابط تنظيمية من قبل الدولة من خلال تعليمات ومواثيق كما في (بريطانيا - هولندا).
- **الاتجاه الثاني:** ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها نشاط تطوعي وعمل خيري لا يتطلب قوانين وضوابط تنظيمية أو قواعد محددة تلزم الشركات بمسئولياتها تجاه المجتمع كون المسؤولية تطوعية. ويعلل الاتجاه الثاني على أن وضع الضوابط سيؤدي إلى المزيد من البيروقراطية إضافة إلى وضع القواعد والضوابط يجعل الشركات تلتزم بما هو مطلوب دون زيادة.

وقد لاحظ الباحث أن هناك بعض شركات القطاع الخاص قد كونت أو أسست لنفسها هيئات ومؤسسات اجتماعية تقدم من خلال أنشطة وبرامج اجتماعية وتنموية للمجتمعات التي توجد بها والبيئة المحيطة، ومن ضمن المؤسسات الأهلية التابعة لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف: مؤسسة نهضة بني سويف، ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، ومؤسسة عامر جروب، ومؤسسة أبو العنين بمركز اهناسيا ويمثل هذا رأس مال اجتماعي.

ومن خلال التعريفات السابقة يتبنى الباحث مفهوماً إجرائياً يضم متغيرات ومؤشرات يمكن من خلالها قياس المسؤولية الاجتماعية وهي:

- ١- التزام شركات القطاع الخاص بتقديم مبادرات تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً.
- ٢- فهم المسؤولية الاجتماعية على أنها استثمار في المجتمع أكثر من كونها عمل خيري أو تطوعي.

⁽¹⁾ Ela Burcuucel and others; **An Empirical study of the Relationship between Formlessness, Business Ethics and social Responsibility**, African Journal of Business Management, vol 418, 2010, p.p 394-395

- ٣- إدراج الشركات تقديم الخدمات التنموية للمجتمع ضمن سياساتها وأهدافها وتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
- ٤- تحمل الشركات مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والعاملين والبيئة والمجتمع.
- ٥- التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة بمستوي لائق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً.

٢- مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development:

إذا نظرنا إلى وحدة النمو (قرية سياحية - مصنع أسمنت - الخ) كمشروع استثماري ذي جدوى نجده مقبولاً، ولكن إذا نظرنا إلى النمو في جملة القطاع يتضح لنا الخل. نمو مؤسسات التعليم في مصر وتنوعها يحتاج إلى إطار وطني يحدد أهداف التعليم ويوجه نمو المؤسسات التعليمية وتنوعها لخدمة أهداف المجتمع ودعم خطاه. بهذا يتحول النمو (زيادة طاقة المدارس والمعاهد والكليات على استيعاب أعداد الطلاب) إلى تنمية: أي أن يكون هدف المؤسسات التعليمية تنمية القوي البشرية بالأعداد والنوعيات التي تحتاج إليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها. فالتنمية هي التكامل بين الوحدات في إطار برنامج تحدد أبعاده أهداف المجتمع وقدراته، إن ولادة طفل في أسرة مشروع يستحق الترحيب، ولكن مع تزايد عدد الأطفال دون برنامج يراعي قدرة الأسرة على التنشئة وحسن التربية يصبح خللاً.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر فجأة بل كان نتاج للتطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية ثم التنمية البشرية. ولقد تم استخدام مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في الاتحاد الدولي للحفاظ علي البيئة، وطرحت خلاله عدة قضايا كان من أبرزها^(١):

أ - الحفاظ على العمليات الايكولوجية.

ب - الاستخدام الدائم والمتجدد للموارد.

ج - الحفاظ علي التنوع الوراثي Genetic Diversity.

ولقد طرح هذا المفهوم نتيجة لتزايد الاهتمام بضرورة الحفاظ علي البيئة، حيث أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تلوث البيئة وإحاق أضرار بالغة بالموارد المتاحة، وبالأخص الأرض والمياه والهواء وإهدار صحة الأفراد، وهكذا أصبح هناك تناقص في قاعدة الموارد التي تعيش عليها الدول النامية، بالإضافة إلى التقليل من فرص نموها في المستقبل، ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة^(٢).

(1) J.G. Soussan; **Sustainable Development**, In: A.M. Mannion, S.R. Bowlby (eds), **Environmental, Issues In The 1990**, John Wiley & sons, New York, 1992, p.p 52.

(2) Ibid, P.P 26

وتري احدي الباحثات أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية واعية دائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه^(١).

ويشير هذا المفهوم إلى أن مفهوم التنمية أصبح أكثر عمقاً وشمولاً وإلى منح مكانة محورية للإنسان في عملية التنمية عوضاً عن محوريتها الاقتصادية، وقد ساهم هذا التطور في إعادة الاعتبار إلى البعد الاجتماعي في التنمية وإلى مكوناته الأساسية كالمساواة والإنصاف والتوزيع العادل للخيرات ومكافحة الفقر. كما أعادت الاعتبار إلى البعد السياسي وما يقتضيه من ديمقراطية المجتمع وضمان حقوق الإنسان، وأيضاً إلى البعد البيئي حرصاً على الإنصاف بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الجيل المقبل.

ويقصد بمفهوم التنمية المستدامة أنها تأمين وتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال أو الانتقاص من قدرات الأجيال المقبلة أو القادمة على تلبية احتياجاتها.^(٢)

يتضح لنا من هذا المفهوم أنه أخذ في الاعتبار حق الأجيال القادمة في التنمية وذلك بالعمل على تنمية الموارد الحالية، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن على سبيل المثال برامج للحد من الفقر في البلدان النامية باعتباره سبباً مباشراً من أسباب تخریب البيئة، وهكذا برزت من جديد مسألة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وذلك ليس من منظور العدالة الاجتماعية فحسب، بل من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحقيق التوازن بداخلها، وقد عنيت الأمم المتحدة بمسألة القضاء على الفقر سواء كهدف من ضمن الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، أو هدفاً عالمياً من ضمن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً.

وقد أكد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط، بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية.^(٣)

وفي إطار ذلك حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة جوانب للتنمية البشرية المستدامة تؤثر جميعها على حياة الفقراء والفئات الضعيفة تتمثل فيما يلي:^(٤)

(١) سحر الرفاعي، "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق"، (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية تونس سبتمبر ٢٠٠٦، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٤.

(٢) G.H. Brandt land, chair; **Our Common Future**, Oxford University Press, NEW YORK, 1989, P.P 18-19

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلام، ص ١٩.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، يناير، ١٩٩٧، ص ص ٧ - ٩

- التمكين: زيادة الفرص المتاحة أمام الناس للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم أو الموافقة عليها.
- التعاون: تهتم بالتنمية البشرية التي يعمل بها الناس معاً ويتفاعلون.
- الاستدامة: لا بد من تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان وفي ممارسة قدراتهم الأساسية.
- الإنصاف: المحافظة على الحقوق القادمة في الموارد
- الأمن: التحرر من المرض أو القمع ومن التقلبات الضارة المفاجئة في حياتهم.

وعرفت التنمية المستدامة من خلال المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ (قمة الأرض) بأنها: ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث يتحقق على نحو مساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.^(١)

ومن هذا التعريف يتضح لنا: لإدراك العلاقة الجدلية بين البيئة والإنسان ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد مفهوم جديد للتنمية يحقق النمو للإنسان ويستجيب لحاجاته دون الإضرار بالأنساق البيئية من هنا: ظهرت الرؤيا الشاملة الأبعاد للتنمية في مفهوم وهو التنمية المستدامة، وبالتالي تساهم في خدمة الأجيال الحاضرة، وذلك بتحسين نوعية حياة الإنسان دون الإضرار بالبيئية مع مراعاة حق ومصالح الأجيال القادمة.

وينظر بعض الباحثين إلى أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئية والمجتمع.^(٢) وتبرز لنا هذه الخاصية أن التنمية المستدامة هي إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئية أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من العيش بكرامة أفضل، وأن مشاركة الأهالي في خطط وبرامج التنمية مع الحكومة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتسهم في التقدم.

ويلاحظ الباحث أنه قد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ ١٩٨٧م، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري، فكل التعريفات مجرد محاولات.

(١) Agenda 21; Conference on Environment and Development, Riode Jeneiro, 1992.

(٢) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد، "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، (مجلة دراسات العلوم الإدارية، البحث العلمي الجامعة الأردنية، المجلد ٣٦، العدد (١)، عمان، الأردن، ٢٠٠٩)، ص ٢٣.

وفيما يلي يتبنى الباحث تعريفاً إجرائياً للتنمية المستدامة يحدد معالمها من خلال عدد من

القضايا والعناصر الهامة التي يطرحها هذا المفهوم هي:

- تسعى التنمية المطلوبة لتقدم بشري على امتداد المستقبل البعيد، ولا تسعى لتقدم بشري في أماكن قليلة وسنوات معدودة.
- تساهم في إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها.
- تتجاوز مستويات المعيشة الحد الأدنى من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك.
- تتحدد الاحتياجات كما يتصورها الأفراد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئياً.

ثانياً: التصميم المنهجي لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر منهجية البحث وإجراءاته محوراً رئيسياً من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من البحث، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة، واستخدام طرق مختلفة لتحليلها والوصول إلى المعلومات المطلوبة للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات البحث المتعلقة بموضوع البحث، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ونتناول وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة البحث، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطريقة إعدادها، وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة البحث وتنفيذها والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات البحث، وينتهي هذا الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، إضافة إلى تحليل وتفسير البيانات، وأيضاً الصعوبات التي واجهت البحث.

ومن ضمن الإجراءات المنهجية للبحث ما يلي:

(١) نوع البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية، وذلك لمناسبتها موضوع البحث وأهدافه، حيث يستهدف البحث الوصفي تقرير خصائص معينة أو موقف معين تغلب عليه صفة التحديد.^(١) ويعتمد على جمع

^(١) Freddie bray and D. Maxwell Pakin; **Descriptive studies**, in W. Ahrens, I. Pigeot (eds), Hand book of Epidemiology, 2nd edition, Springer science + business media, New York, 2014, p.p.188 - 189.

الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، ويصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها^(١).

ويعد المنهج الوصفي التحليلي أحد المناهج التي اعتمد عليها البحث بهدف رصد أبعاد ومعايير المشكلة أو الموضوع المدروس في محاولة لفهمها، وتقديم صورة توضيحية عبر وصف دقيق لمشكلة البحث أو الموضوع بصورة كمية أو نوعية ضمن فترة زمنية محددة، وظاهرة البحث هي المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً لتحويل عالماً، باعتبار القطاع الخاص ومؤسساته إحدى مكونات المجتمع

وإن من مميزات هذا المنهج إمداد الباحث بقدر جيد من المعلومات والبيانات التي ترسم صورة عامة للمشكلة، وتساعد باحثين آخرين على انتقاء بحوث يرونها جديرة بالدراسة^(٢) والمنهج ذاته يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتحديد خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً دقيقاً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى^(٣). ولا تقف البحوث الوصفية في كثير من الحالات عند الوصف أو التشخيص الوصفي، ولكنها تهتم بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء والظواهر التي يتناولها البحث، وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات والأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصور التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير أو القيم وهذه البحوث تسمى بالبحوث الوصفية المعيارية أو التقويمية Normative or Evaluative Research

والمنهج الوصفي التحليلي يهتم بمجالات محددة دون غيرها بهدف تغطية جوانب النقص أو تقديم إيضاحات محددة أبرزتها الأرقام؛ لذلك فهو يتناول ظاهرة غير قابلة للتعميم على جميع المجتمعات الإنسانية وعلى كافة الأزمنة، لأن المؤثرات التي تلامس الظاهرة المدروسة قابلة للتنوع والتغير. ويستخدم المقابلات لجمع المعلومات التي لم تستطيع الأدبيات والاستمارات تقديمها أو تفسير بعض جوانب المشكلة، وهذا المنهج يعتمد على تقديم وصف تحليلي للمتغيرات أو المؤثرات التي تلامس المشكلة أو موضوع البحث^(٤).

(1) Mario Ulises Perez - Zepeda and Lorena Jacabed Rocha - Balazar; **Descriptive Studies**, Springer international publishing, Switzerland, 2015, p.p 39 - 46.

(2) محمد منير دياب، أساليب البحوث الإعلامية الاجتماعية، دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٨

(3) أحمد إبراهيم خضر: الملاحظ العامة للمنهج الوصفي، موقع الدكتور أحمد إبراهيم خضر، شبكة الألوكة صناعة الرسائل العلمية، متاح في: www.ALukah.net/web/kheder (accessed at 2 march 2018)

(4) A.M. Munoz et al; **Comprehensive descriptive Method**, Springer science Business media, New York, 2018, p.p 53-56.

ويعتمد البحث على مجموعة من التساؤلات التي نحاول الإجابة عليها مع الاستفادة من النظريات العلمية والدراسات السابقة التي تخدم موضوع البحث، وقد اختار الباحث البحث الوصفي التحليلي لأسباب منها ما يلي:

أ - أن الموضوع ينبع من واقع تطبيقي.

ب - وجود دراسات سابقة تخدم الموضوع.

ج - إمكانية القيام بهذا النوع من الدراسات بما يتفق مع سياسات شركات القطاع الخاص.

د - إضافة إلى أن البحث الحالي يهدف إلى وصف وتحليل دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال وصف وتحليل أنشطتها المختلفة داخل المحافظة، وكذلك معرفة النتائج المترتبة على كل منها للعاملين والزبائن والمساهمين والمجتمع المحلي والبيئة في مناطقها الطبيعية، إضافة إلى معرفة أوجه القصور المرتبطة بهذه الأنشطة وأسبابها، ووصف النجاحات التي حققتها مع وصف كيفية تطويرها ورفع خدماتها ؛ مع محاولة التوصل للعوامل التي تساهم في استمرارها تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة بنى سويف، والدور الذي يجب أن تهتم به.

٢) أساليب البحث المستخدمة:

بناءً على طبيعة البحث والأهداف التي يسعى إليها، فقد اعتمد على الأساليب البحثية التالية:

أ - الأسلوب الكيفي qualitative والكمي quantitative:

وذلك للتوصل إلى نتائج دقيقة وكافية، ويهدف الباحث من خلال ذلك الوصول إلى تحقيق أقصى درجات التكامل بين طرق البحث الكيفية والكمية، حيث يشير المنهج الكيفي إلى إعطاء اهتماماً لدراسة الأسباب والعلاقات بين المتغيرات والعوامل وتأثير كل منها وتأثيرها بالأخرى، كما يهتم بالجوانب الوظيفية أكثر من الجوانب البيئية^(١). ويشير المنهج الكمي إلى أنه يعطي اهتماماً أكثر لوصف المواقف والظواهر أو المشكلات باستخدام الأرقام والنسب المئوية والإحصائية. ويقصد بالمنهج الإطار العام أو الأسلوب الرئيسي للعمل والذي يستهدف تحقيق أهداف إستراتيجية مرتبطة بالموضوع.^(٢)

(١) عبد العزيز عبد الله مختار، طرق البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٧.

(٢) سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢

ب - أسلوب المسح الاجتماعي Social survey method :

يعتبر المسح الاجتماعي أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، ومن خلالها نستطيع فهم ظواهر اجتماعية معينة، ويعرف بأنه الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج إنشائي للإصلاح الاجتماعي^(١).

ونجد أن بولين يونج Pauline young في كتابها " المسح الاجتماعي العلمي والبحث " تري أن المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها تقوم على عدد من الأسس التي تكشف عن طبيعتها المتميزة، وهذه الأسس هي: ^(٢)

- دراسة بعض الأوضاع الاجتماعية السائدة.
- تناول المسوح بالدراسة ظواهر لها مجال جغرافي أو إقليمي محدد.
- الظواهر التي تتناولها المسوح لها دلالة اجتماعية وأثار ونتائج ملموسة تستدعي بحثها والتعرف علي أسبابها وارتباطاتها المختلفة.
- معظم الظواهر التي تدرسها المسوح هي ظواهر قابلة للقياس والمعالجة الكمية والمقارنة.
- تهتم المسوح عادة بإجراء دراسات الهدف منها وضع برامج بنائية للإصلاح والتطوير الاجتماعي.

وقد اختار الباحث هذا الأسلوب للأسباب التالية:

- ينظر إلى المسوح بوصفها طريقة لاستكشاف الميدان وجمع البيانات حول موضوع البحث.
- يركز على الوقت الحاضر، ويوفر المسح المقطعي بيانات عن عينة في نقطة زمنية محددة^(٣).
- اتفاهه مع نوع الدراسة.
- اعتمد البحث خلال المسح الاجتماعي بالعينة على العينة الغرضية، وقد يطلق علي هذه العينة بعض المسميات الأخرى مثل العينة المقصودة أو العينة العمدية، نظراً لأن الباحث يقصد أو يعتمد اختيار مفردات معينة، كما يطلق عليها عينة الحكم Judgmental Sample نظراً لأن الباحث يستخدم حكمه الخاص لاختيار مفردات أو أعضاء العينة الذين يحققون أهداف البحث من وجهة نظره.

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مطبعة البيان العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٢٢١ - ٢٢٢

(٢) محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٣٧٧

(٣) مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٠

- تتميز العينة الغرضية أنها مثل غيرها من العينات غير الاحتمالية توفر للباحث كثيراً من الوقت والجهد الذي يبذله في اختيار العينة، واستخدام الباحث هذه العينة لان حدود مجتمع البحث غير معروفة لدى الباحث، ومن عيوب هذه العينة أنها تتضمن بعض التعسف في الحكم والاختيار، وافتقادها لأية وسيلة لتقدير حجم الخطأ في العينة.

ج - الأسلوب المقارن:

استعان الباحث بالأسلوب المقارن، حيث تمت المقارنة بين عينة تمثل العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف وعينة أخرى تمثل غير العاملين بالقطاع الخاص والعاطلين، وذلك عن طريق استبيان للعاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.

ويري "آلان بريمان Alan Bryman" أن المقارنة تجعل الدراسة تتميز بالعمق والدقة المنهجية، ويعرف الأسلوب أو المنهج المقارن بأنه تصميم للبحث للمقارنة المباشرة بين حالتين أو أكثر.⁽¹⁾ للتعرف على الاختلافات بينهم. ويؤكد بريمان على أهمية استخدام المنهج المقارن بهدف اختيار نظرية قائمة، أو الخروج بتصميمات أو رؤية نظرية نتيجة لعملية المقارنة بين الحالات.

ع - أسلوب دراسة الحالة: Case study Method:

وقد تم اختيار دراسة الحالة للأسباب التالية:

١- أنها تتضمن دراسة حالات فردية في بيئتها الطبيعية ولفترة طويلة من الوقت من خلال استخدام عدة طرق لجمع وتحليل البيانات، وتدرس كل الوحدات دراسة شمولية كلية وليست خصائص أو متغيرات لهذه الوحدات فقط، كما أنها تستخدم طرقاً عديدة أساسية لجمع وتحليل البيانات لتجنب القصور أو الوقوع في أخطاء، وغالباً ما يدرس وحدة واحدة (مفردة واحدة) في الدراسة الواحدة بصورة نموذجية.^(٢)

٢- أنها تتميز بالخصائص الآتية:-^(٣)

- التعمق في الدراسة بعيداً عن السطحية.
- الخصوصية بعيداً عن العمومية.

(1) Alan Bryman; **Social Research Methods**, in Oxford University press, 2008, p.692

(2) Sarantakos –Stoirios; **Social Research**, Hong Kong, Macmillan press, LTD, 1998, p.196.

(3) Dens Combe-Martyn; **The good Research Guide**, Buckingham – Philadelphia, Open University press, 2014, p.32.

- دراسة العلاقات والعمليات بعيداً عن النتائج.
- رؤية خاصة بعيداً عن العوامل الجزئية المنفصلة.
- مؤسسات حقيقية بعيداً عن مؤسسات زائفة (اصطناعية).⁽¹⁾

٣- وعلى الرغم من أهمية التحليل الكمي الإحصائي في البحوث العلمية، فإنها لا تكفي لشرح العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف، وهذا يقتضي استخدام منهج دراسة الحالة كمنهج مكمل لفهم الموقف بعمق وتفسير النتائج الإحصائية وتبريرها.⁽²⁾

٤- ونري أصحاب المنهج الإحصائي يهاجمون الاعتماد على هذه الطريقة في البحث ومنهم "ريد بين Reed Bain" لأنها تمكننا من التعرف على الجوانب اللا شخصية والعامية والمجردة عن الأخلاقيات والمكررة للظواهر التي تدرسها⁽³⁾. ولا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه "ريد بين" في نقد منهج دراسة الحالة لأنه يري أن علي الباحث مراعاة أمور لا بد منها هي: التدقيق في مصادر المعلومات والتدقيق في اختيار الحالات واستبعاد مصادر التحيز الشخصي.

٥- تمكننا دراسة الحالة من الحصول على فروض مثمرة، كما أنها تمدنا بكثير من البيانات التي يمكن أن تكون لها أهميتها في الاختيار والتي يصعب بدونها أن تصل إلى مرحلة التعميم من العلوم الاجتماعية، وخاصة إذا ارتفع عدد الحالات التي تبحر، وإذا تأكدنا أنها ممثلة للمجتمع. وتعد دراسة الحالة من أنماط دراسات العلاقات المتبادلة، والتي تمثل نمط من أنماط البحوث الوصفية إلى جانب الدراسات المسحية والتتبعية.

(٣) مجتمع البحث:

ينقسم مجتمع البحث إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

أ- جغرافياً:

يقتصر المجال الجغرافي لهذا البحث على شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف، ويرجع اختيار محافظة بنى سويف تحديداً لكونها:

- ١- احدي أهم محافظات الصعيد التي تتميز بتوافر الأنشطة الاقتصادية بها، حيث أبدي صعيد مصر ومحافظة قدره على تحقيق الاستغلال الكامل والأنسب للموارد الاقتصادية المتاحة.

⁽¹⁾ F. Delarvary Edalat, M.R Abdi; **The case study : methods of data collection**, International series in operations research 4 management science, (258), Springer international publishing AB, 2018, p.p69-79.

⁽²⁾ محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٨

⁽³⁾ James Duming, et al; **planning and case study method in Africa**, Palgrave Macmillan, vol, 20, London, 2018, p.p 312-313.

- ٢- وضع المحافظة خلال عامي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ملف الاستثمار في مقدمة أولويات خطتها التنموية من خلال العمل وفق خطوات تنسيق مع رؤية وخطة الدولة التي تهدف إلى تحقيق قفزات كبيرة في القطاع الخاص الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة.
- ٣- بلغ عدد المشروعات المنتجة بمحافظة بنى سويف ٣٥٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٠ مليار و ٢٨٤ مليون جنيه، ويعمل بها حوالي ٣١٠٨٢ عاملاً.
- ٤- تضم محافظة بنى سويف ثماني مناطق صناعية، مما يسهل عمل الباحث وهي (منطقة كوم أبو راضي - منطقة بياض العرب، منطقة الصناعات الخفيفة - منطقة الصناعات المتوسطة - منطقة ١ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة - منطقة ٢ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة - منطقة ٣ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة - منطقة ٤ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة).
- ٥- سهولة التواصل مع مجتمع البحث أي القائمين بالمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والعاملين بالقطاع الخاص، إضافة إلى الخبراء وقادة المجتمع المحلي بالمحافظة.
- ٦- تعد محافظة بنى سويف موطن الباحث ومكان إقامته.

ب - بشرياً:

- ويقصد به الأفراد الذين تنطبق عليهم أهداف وأدوات البحث وتشملهم، وقد تحدد في الآتي:
- ١- من خلال إجراء الحصر الشامل للمشروعات المنتجة في محافظة بنى سويف، تبين أنها (٣٥٠) مشروعاً، فقام الباحث بتوزيع الاستثمارات عليها في المناطق الصناعية الثمانية المختلفة، وجمع الباحث حوالي (١٠٠) استثماراً منهم (٧٠) استثماراً صحيحة لمسئولي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف، وذلك بنسبة ٢٠% من جملة المشروعات المنتجة بالمناطق الصناعية بالمحافظة.
- ٢- اقتصر الباحث اختيار عينة العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بنى سويف على العاملين بمنطقة كوم أبو راضي الصناعية، وذلك لقرب المنطقة من موطن إقامة الباحث، بينما تعدد اختيار غير العاملين بالقطاع الخاص ليشمل المراكز السبعة للمحافظة، فبلغ عدد العاملين (١٦٣) عامل أو مفردة، وبلغ غير العاملين (٢١٤) مفردة.
- ٣- قام الباحث بإجراء مقابلة متعمقة لعدد عشرة من الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بنى سويف، وكانت العينة المختارة عينة مقصودة أو غرضية.

ج - زمنياً:

ويقصد به الفترة الزمنية التي تم جمع البيانات الميدانية فيها من القائمين بالمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والعاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص، إضافة إلي الخبراء وقادة المجتمع المحلي، وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من فبراير وحتى ديسمبر ٢٠١٨ م.

٤) عينة البحث:

تتمثل حجم وخصائص عينات البحث في:

- أ) بلغ عدد مسؤولي الشركات في محافظة بنى سويف ٧٠ مفردة، وذلك بعد توزيع الاستمارات على ٣٥٠ مشروع منتج، إلا أنه لم يتم ملء الاستمارة ككل نظراً للأسباب الآتية:
- صعوبة الحصول على المعلومات من جانب مسؤولي الشركات والمصانع.
 - عدم استيفاء البيانات المطلوبة.
 - عدم وصول الاستمارات للباحث.

وتتضح خصائص مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف فيما يلي.

١- النوع:

جدول رقم (١)

توزيع مسؤولي شركات القطاع الخاص طبقاً للنوع

النوع	ك	%
ذكر	٤٤	٦٢.٨
أنثي	٢٦	٣٧.١٤
الجملة	٧٠	١٠٠

وبتوزيع مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف وفقاً للنوع نجد أن نسبة الذكور بلغت نحو ٦٢.٨% من الجملة، ونسبة الإناث بلغت ٣٧.٤%، وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق أن نسبة الإناث منخفضة في القطاع الخاص وانشغال الإناث بعد التخرج بالزواج والأسرة وتربية الأبناء.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ياسر سعيد بعنوان " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية " في أنها أرجعت السبب أيضاً إلى الثقافة المجتمعية السائدة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص في توظيف الذكور أكثر من الإناث، بالإضافة إلى الطبيعة المحافظة للمجتمع الفلسطيني والتي تقيد تعليم المرأة في عدد من المجالات، وبالتالي فرص أقل في التوظيف والعمل والأجر، بالإضافة لخصوصية وطبيعة عمل الشركة حيث تحتاج للعاملين الفنيين مثل المهندسين وقارئى العدادات الذين يتطلب عملهم جهد بدني والعمل بنظام الورديات والتحرك الدائم فى الميدان، مما يتطلب جهداً ويترتب عليه مخاطرة لا تتناسب عادة مع التكوين الخلقى للمرأة، وطبيعة شخصيتها وثقافتها وسلوكها. (1)

وقد لاحظ الباحث انخفاض العاملين بالنشاط الصناعي في محافظة بنى سويف إلى نحو ٧ % فقط من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي، وهذا يأخذنا لإبراز بعض نقاط القوة والضعف للنشاط الصناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن من نقاط القوة لقطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة ما يلي:

- ١- توافر الجرانيت والرخام والألباستر مما يشجع على إقامة مجمع صناعي ضخم يضاهي منطقة شق الثعبان.
 - ٢- وجود أكبر مركز تدريب مهني على مستوى الجمهورية.
 - ٣- توافر عدد ٨ مناطق صناعية قائمة تحتضن صناعات متنوعة.
 - ٤- توافر النباتات الطبية والعطرية مما يشجع على إقامة الصناعات الطبية والأدوية المستخلصة من هذه النباتات.
 - ٥- تتميز المحافظة على مستوى الإقليم في إنتاج العدد من الحاصلات الزراعية تمثل قاعدة لقيام العديد من الصناعات.
 - ٦- وجود شبكة جيدة من الطرق مما ييسر نقل الإنتاج الصناعي للمحافظة.
- أما نقاط الضعف لقطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتحد في:
- ١- انخفاض العاملين بالصناعة لنحو ٧ % فقط من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي.
 - ٢- انخفاض الاستثمار وضعف التمويل.
 - ٣- ضعف التسويق.
 - ٤- غياب التنسيق بين المناطق الصناعية.
 - ٥- الضعف النسبي لثقافة الصناعة ذات الطابع الريفي بالمحافظة.
 - ٦- عدم وجود مدارس فنية ومعاهد فنية عليا ذات تأثير قوي في غرس ثقافة الصناعة بالمحافظة.

(1) ياسر سعيد أبو هريرة، "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة شركة توزيع كهرباء محافظة غزة"، (رسالة ماجستير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، فلسطين، ٢٠١٧)، ص ١٥٩.

- ٧- الضعف المؤسسي النسبي للمؤسسات الداعمة للمشروعات و الصناعات الصغيرة.
٨- عدم وجود ثلاجات تبريد ذات سعة كبيرة لدعم قيام صناعات تجميد الخضروات بالمحافظة.

٢- العمر:

جدول رقم (٢)

توزيع مسنولي شركات القطاع الخاص طبقاً للعمر

العمر	ك	%
أقل من ٣٠ سنة	٥	٧.١٤
من ٣٠ : ٤٠ سنة	١١	١٥.٧
من ٤٠ : ٥٠ سنة	٤١	٥٨.٥
من ٥٠ فأكثر	١٣	١٨.٥
الجملة	٧٠	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق أن نسبة ٧.١٤ % يقعون في فئة السن أقل من ٣٠ سنة، ونسبة ١٥.٧ % يقعون في فئة السن من ٣٠ : ٤٠ سنة، ونسبة ٥٨.٥ % يقعون في فئة السن من ٤٠ : ٥٠ سنة، ونسبة ١٨.٥ % يقعون في فئة السن من ٥٠ سنة فأكثر.

حيث أن الفئة العمرية من ٤٠ : ٥٠ سنة تأتي في المرحلة أو المرتبة الأولى، مما يؤكد أن دراسة التركيب العمري في الإطار الديموغرافي على قدر كبير من الأهمية لأنها تحدد الفئات المنتجة في المجتمع والتي يقع علي عاتقها عبء إعالة باقي أفرادها، فضلاً عن دلالتها على المستوي الاجتماعي والاقتصادي للمبجوثين.^(١)

وبحساب الوسط الحسابي فبلغ ٥٣.٨٦ والوسيط بلغ ٥٢.٨٩ والمتوسط الحسابي بلغ ٥٣.٤٣، مما يعني أن الشركات تسعى إلي الإدارة الكفؤة وليست القيادة الكفؤة، وذلك حيث أشارت أمانى قنديل إلي أهمية وجود القيادة الإصلاحية أو التغييرية والتي تعتمد علي المصالح الشخصية أو الفردية والنجاح في تعبئة أفراد الجماعة من حوله من خلال طرحه لما ينبغي أن يكون، وذلك لأنها قيادة تعتمد بالأساس على العمل الجماعي وتوجيه جهود العاملين مهما تضاءلت أو كبرت نحو تحقيق هدف جماعي.^(٢)

(١) محمود فهمي الكردي، الأوضاع الاجتماعية لسكان منشأة ناصر، دراسة مسحية بالعينة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٧

(٢) أمانى قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤

٣- الحالة التعليمية:

جدول رقم (٣)

توزيع مسؤلي شركات القطاع الخاص طبقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
مؤهل متوسط	١٢	١٧.١٤
مؤهل عال	٤٥	٦٤.٣٨
دراسات عليا	١٣	١٨.٥٧
الجملة	٧٠	١٠٠

تشير البيانات بالجدول السابق إلى أن نسبة ٦٤.٣٨% للحاصلين علي مؤهل عال، وتليها نسبة ١٨.٥٧% للحاصلين علي ماجستير ودكتوراه ودبلومات تخصصية، وأخيراً نسبة ١٧.١٤% للحاصلين علي مؤهل متوسط، مما يؤكد للباحث أن أفراد العينة هم من ذوي الكفاءات العلمية والعملية العالية التي تمكنهم من اتخاذ القرار بكفاءة عالية، وقدرتهم على إدراك ما يحيط ببيئة عملهم، والقدرة علي استطلاع المتغيرات المستقبلية في مجال عملهم.

٤- المهنة ونوع العمل

جدول رقم (٤)

توزيع مسؤلي شركات القطاع الخاص طبقاً للمهنة

المهنة ونوع العمل	ك	%
مسئول اجتماعي	٥	٧.١٤
أخصائي علاقات عامة	١١	١٥.٧
مسئول موارد بشرية	١٤	٢٠
عضو مجلس إدارة	١١	١٥.٧
مدير	٩	١٢.٨٥
الجملة	٧٠	١٠٠

يتبين من البيانات الواردة بالجدول السابق أن نسبة ٢٠% يمثلون مسؤلي موارد بشرية، ونسبة ١٥.٧% بالتساوي بين أخصائيين علاقات عامة وأعضاء مجلس إدارة، ونسبة ١٢.٨٥% للمديرين، وأخيراً نسبة ٧.١٤% مسؤلي اجتماعي. مما يعني أن معظم الشركات لا تدرج المسؤولية الاجتماعية أو

عمل إدارة لها داخلها، وأن إدارات أخرى تقوم بممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتنفيذ برامجها داخل محافظة بنى سويف.

ففي حين أن العمالة تمثل مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية تلتزم الشركات فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين، حيث تهدف هذه الأنشطة الاجتماعية إلي توفير مناخ مناسب يشجع على بذلك المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الشركة وإدارتها إذ يمكن للشركة أن تجسد هذه المسؤولية من خلال وسائل عديدة تغطي مجمل الأنشطة المتعددة لإدارة الموارد البشرية، وباعتبار العمال حجر الأساس في الشركة فعليها أن تتبنى ممارسات اجتماعية سواء عند التعيين أو فترة العمل أو انتهاء الخدمة في الشركة. (١)

أما العلاقات العامة فهي وظيفة من وظائف الإدارة معنية بتحليل سلوك الجمهور لمعرفة اتجاهاته واحتياجاته والعمل علي وضع البرامج التي تتفق مع الصالح العام في مقابلة هذه الاحتياجات. (٢) وهذا التعريف يركز علي حقيقة العلاقات العامة كفلسفة للإدارة إلى جانب كونها نشاط للإدارة أيضاً ونقل تلك المعاني للجمهور، وبالتالي تكون العلاقات العامة فلسفة اجتماعية للإدارة معبراً عنها في السياسات والممارسات التي تخدم مصالح الجمهور وتوصيل ذلك للجمهور لتأمين تفهمه لها ودعم السمعة الطيبة.

٥- سنوات الخبرة

جدول رقم (٥)

توزيع مسنولي شركات القطاع الخاص طبقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	ك	%
أقل من ٣ سنوات	١٧	٢٤.٢٨
من ٣ : ٦	١٣	١٨.٥٧
من ٦ : ٩	١٩	٢٧.١٤
من ١٠ فأكثر	٢١	٣٠
الجملة	٧٠	١٠٠

تتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق أن نسبة ٣٠% تنحصر سنوات الخبرة لديهم من ١٠ سنوات فأكثر، وتليها نسبة ٢٧.١٤% لمن تنحصر سنوات الخبرة لديهم من ٦ : ٩ سنوات، وتليها نسبة

(١) باري كشواي، إدارة الموارد البشرية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م، ص ص ١٩٧، ١٩٨.

(٢) محمد عبد الفتاح محمد، العلاقات العامة بمنظمات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٧،

٢٤.٢٨ % لمن تنحصر سنوات الخبرة لديهم لأقل من ٣ سنوات، وأخيراً نسبة ١٨.٥٧ % لمن تنحصر سنوات الخبرة لديهم من ٣ : ٦ سنوات، مما يعني امتلاك العينة المختارة للخبرة العملية والكفاءة الإدارية التي تنقلها للجيل الشاب الذي يقع علي عاتقه تحقيق أهداف وغايات الشركة. حيث أن مسؤولية المدير تتمثل في تحقيق الأداء PERFORMANCE الذي يتسم بالكفاءة والفعالية، فبالرغم من أن الكفاءة هامة فإن الفاعلية تعد أكثر أهمية وخطورة فالفاعلية تتمثل في أداء الأشياء الصحية واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها لتحقيق أهداف الشركة.^(١)

(ب) تتكون العينة من مجموعتين، فالمجموعة الأولى تضم (١٦٣) مفردة تمثل العاملين بشركات القطاع الخاص بمنطقة كوم أبو راضي الصناعية، والمجموعة الثانية تضم (٢١٤) مفردة تمثل غير العاملين بالقطاع الخاص، وتضم العاطلين عن العمل بمراكز محافظة بني سويف ليصبح المجموع (٣٧٧) مفردة، ولما كانت عينة البحث هذه من العاملين وغير العاملين والعاطلين عن العمل فإن وجود كشف يعتمد عليه الباحث في اختيار العينة يُعد أمراً غير ميسر بمحافظة بني سويف، ولذا أعتد الباحث علي علاقته الشخصية مع الأصدقاء والجيران والأقارب في اختيار عينة عشوائية خاصة بالعاملين وأخري خاصة بغير العاملين بالمحافظة، وكان اختيار المجموعتين له مغزي مهم، إذ أنها تتسم بخصائص عملية ومعرفية متميزة عن الفئات الأخرى، وقد اهتم الباحث بمعرفة خصائصهم من حيث النوع والعمر والتعليم والمهنة والحالة الاجتماعية.

وتظهر خصائص العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بني سويف في الآتي:

ويقصد بخصائص العاملين وغير العاملين تلك الخصائص التي تميزهم مثل الخصائص السكانية والتي ترتبط بالخصائص الطبيعية كالنوع، والعمر، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية مثل النواحي الخاصة بالدخل الشهري والمهنة والمستوي التعليمي، وسيحاول الباحث فيما يلي توضيح بعض خصائصهم من حيث النوع، والعمر، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، والمهنة، ومستوي دخل الأسرة.

(١) ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ص ١٤٥، ١٥٠.

١- النوع:

جدول رقم (٦) النوع:

المجموع		غير العاملين		العاملين		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
٧٨.٧	٢٩٧	٧٧.٥	١٦٦	٨٠.٤	١٣١	ذكر
٢١.٣	٨٠	٢٢.٥	٤٨	١٩.٦	٣٢	أنثى
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي

ويتوزع العاملین و غیر العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف وفقاً للنوع تبين أن نسبة ٧٨.٧% بمعدل ٨٠.٤% من العاملين بشركات القطاع الخاص وبمعدل ٧٧.٥% من غير العاملين من الذكور، مقابل نسبة ٢١.٣% بمعدل ١٩.٦% من العاملين، وبمعدل ٢٢.٥% من غير العاملين إناث، وهذا أمر طبيعي للثقافة التي لا تسمح للفتاة بحرية التحرك خارج المنزل أو الاختلاط في الشركات والمصانع، وذلك تحت مظلة العيب أو الخوف على الفتاة من الانحراف أو الخروج عن المألوف أو لوم الآخرين من الأقارب أو الجيران.

وتتفق هذه النتيجة مع صحة ما ورد في النظرية البنائية الوظيفية من حيث أن كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً: Functional أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون معوقاً وظيفياً Dysfunctional: أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي Non functional : أي عديم القيمة بالنسبة للنسق^(١). وبالتالي فشركات القطاع الخاص نسق مفتوح، فالعاملين وغير العاملين هم أحد الأنساق الفرعية لها واعتبارهما من أصحاب المصالح.

(١) جبهة سلطان العيسى، علم الاجتماع، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٥١

٢- العمر:

جدول (٧) العمر

المجموع		غير العاملين		العاملين		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
٤٥.٨	١٧٣	٣٥.٠٤	٧٥	٦٠.١	٩٨	٢٠ - ٣٠ سنة
٤٠.٥	١٥٣	٤٦.٧	١٠٠	٣٢.١	٥٣	٣٠ - ٤٠ سنة
٦.٦٣	٢٥	٨.٨	١٩	٣.٦	٦	٤٠ - ٥٠ سنة
٦.٨٩	٢٦	٩.٣	٢٠	٣.٦	٦	٥٠ فأكثر
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق تركيز فئات السن لدي أفراد العينة في الفئة العمرية من ٢٠-٣٠ سنة بنسبة ٤٥.٨ % بمعدل ٦٠.١ % للعاملين وبمعدل ٣٥.٠٤ % لغير العاملين، ويلبها الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة بنسبة ٤٠.٥ % بمعدل ٣٢.١ % للعاملين، وبمعدل ٤٦.٧ % لغير العاملين، ويلبها الفئة العمرية ٥٠ فأكثر بنسبة ٦.٨٩ % بمعدل ٣.٦ % للعاملين، وبمعدل ٩.٣ % لغير العاملين، وأخيراً الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ سنة بنسبة ٦.٦٣ %، بمعدل ٣.٦ % للعاملين وبمعدل ٨.٨ % لغير العاملين.

ونلاحظ أن الفئة العمرية ٢٠-٣٠ سنة هي أكثر الفئات العمرية من حيث التكرار والنسبة المئوية، وهذه الفئة تتسم بالحماس والطاقة واللياقة والقدرة على العطاء، وبحساب المتوسط الحسابي بلغ ٣٢.١. مما يؤكد أن غالبية العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف يقعون في مرحلة الشباب مما يجعلنا نؤكد علي أن السكان مصدراً هاماً من مصادر الثروة البشرية، وأن رفاهية أي مجتمع إنما تتوقف علي عدد سكانه ومستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي والاجتماعي، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه " جلال مدبولي " في أن تمايز جماعة من الناس عن جماعة أخرى، إنما يتناسب مع عدد أفرادها وفعاليتها، إذا تساوت بقية الشروط والملابسات المحيطة بكل منها أي أن تكوين الموارد الطبيعية والمستويات الصحية والثقافية في الجماعتين متساوية^(١). ويمكن توزيع السكان حسب أعمارهم ونوعهم بين ثلاث طبقات هي:

(١) جلال مدبولي، المروفلوجيا الاجتماعية والسكان، مكتبة عماد وعمرو، بنى سويف، ٢٠٠٦، ص ٩٩

١- الطبقة الأولى: تتألف من الأفراد الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاماً.

٢- الطبقة الثانية: تتألف من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والستين عاماً.

٣- الطبقة الثالثة: تتألف من الأفراد التي تزيد أعمارهم عن الستين عاماً.

ومن بين هذه الطبقات الثلاث تعتبر الطبقة الثانية هي الطبقة المنتجة، أما الطبقة الأولى والثالثة فإنهما يعيشان في الغالب على ثمره جهود الطبقة الثانية^(١)، وهناك عدداً من النظريات تميل إلى المبالغة في خطورة الزيادة السكانية في مصر وإلى اعتبار النمو السكاني هو المعوق الأساسي لعمليات التنمية^(٢). إلا أن الباحث يلاحظ أن المسألة ليست مجرد زيادة سكانية، وأن جوهر المسألة هو كيف نستطيع أن نحول هذه الزيادة إلى شئ وظيفي؟ أو بعبارة أدق كيف نستثمر الزيادة السكانية لصالح قضية التنمية في مصر، وأن نجعل من السكان مصدراً رئيسياً من مصادر الثروة البشرية حينئذ لن نجد أي مبرر للزعم بأن الزيادة السكانية سوف تلتهم كل محاولة أو نتاج لعمليات التنمية، وستتغير نظرتنا كثيراً للقيم الخاصة بالسلوك الإنجابي في مجتمعنا المصري.

٣- المهنة ونوع العمل:

جدول رقم (٨) المهنة

المجموع		غير العاملين		العاملين		المتغير	العينة
%	ك	%	ك	%	ك		
١٤.٥	٥٥	صفر	صفر	٣٣.٧	٥٥	عامل دائم	
٣.٩	١٥	صفر	صفر	٩.٢	١٥	عامل مؤقت	
٠.٧٩	٣	صفر	صفر	١.٨٤	٣	عامل موسمي	
٣.٩	١٥	صفر	صفر	٩.٢	١٥	إداري	
١١.٩	٤٥	صفر	صفر	٢٧.٦	٤٥	فني	
٧.٩	٣٠	صفر	صفر	١٨.٤	٣٠	جودة	
٤٨.٠١	١٨١	٨٤.٥	١٨١	صفر	صفر	موظف حكومي	
٣.٤٤	١٣	٦.٠٧	١٣	صفر	صفر	أعمال حرة	
٥.٣	٢٠	٩.٣٤	٢٠	صفر	صفر	عاطل عن العمل	
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ١٤.٥ % من العاملين لهم عمل دائم داخل الشركات والمصانع في محافظة بنى سويف، ونسبة ٣.٩ % لهم عمل مؤقت بمعدل ٩.٢ %، والعمل المؤسسي بنسبة ٠.٧٩ % بمعدل ١.٨٤ % للعاملين، والإداريين بنسبة ٣.٩ % بمعدل ٩.٢ %، والفني بنسبة

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٠

(٢) محمد عبد السمیع عثمان، التنمية الاجتماعية مع دراسة خصائص تنمية المجتمعات المحلية، دار المجد للطباعة، الهرم، الجيزة، ٢٠٠٠، ص ٦٣

١١.٩ % بمعدل ٢٧.٦ %، والجودة ٧.٩ % بمعدل ١٨.٤ % للعاملين في مقابل نسبة ٤٨.٠١ % موظفين حكوميين بمعدل ٨٤.٥ % لغير العاملين، ونسبة ٣.٤٤ % يمارسون أعمال حرة بمعدل ٦.٠٧ %، وبلغت نسبة العاطلين عن العمل ٥.٣ % بمعدل ٩.٣٤ % لغير العاملين، وهذا يشير إلى أن الوظيفة الحكومية ما زالت سائدة ومطلب رئيسي، ولكن لابد من تغيير الصورة الذهنية عن العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى نشر ثقافة العمل الحر بشكل مكثف ودعمها، وترجع مشكلة بطالة الخريجين إلى انهيار الترابط العضوي بين النظام التعليمي والاقتصادي في مصر وعدم التنسيق بين مدخلاتها ومخرجاتها من حيث الأفراد المؤهلين، ومن ثم نجد أن المجتمع ينتج شباباً متعلماً بأعداد كبيرة تتجاوز الفرص الملائمة لتدريبهم وتوظيفهم، إذ عادة لا يتسنى الوظائف السنوية لآلاف الخريجين الذين يتزايدون بأعداد عالية. (١)

٤ - الحالة التعليمية:

جدول رقم (٩) الحالة التعليمية

المجموع		غير العاملين		العاملين		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
١٤.٥	٥٥	٦.٠٧	١٣	٢٥.٧	٤٢	يقرأ ويكتب
٣٤.٧	١٣١	٦١.٢	٥٧	٤٥.٣	٧٤	مؤهل متوسط
٢٢.٠١	٨٣	٣٠.٣	٦٥	١١.٠٤	١٨	مؤهل فوق المتوسط
١٧.٢٤	٦٥	٢١.٩	٤٧	١١.٠٤	١٨	مؤهل عالي
١١.٤٠	٤٣	١٤.٩	٣٢	٦.٧٤	١١	دراسات عليا
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٣٤.٧ % من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حاصلين علي مؤهل متوسط بمعدل ٤٥.٣ % للعاملين في مقابل ٦١.٢ % لغير العاملين، ويليهما نسبة ٢٢.٠١ % حاصلين علي مؤهل ما فوق المتوسط بمعدل ١١.٠٤ % للعاملين في مقابل ٣٠.٣ % لغير العاملين، ويليهما نسبة ١٧.٢٤ % حاصلين علي مؤهل عال بمعدل ١١.٠٤ % للعاملين في مقابل ٢١.٩ % لغير العاملين، ويليهما نسبة ١٤.٥ % لمن يقرأ ويكتب والحاصلين علي الشهادة الابتدائية والإعدادية بمعدل ٢٥.٧ % للعاملين في مقابل ٦.٠٧ % لغير العاملين، وأخيراً نسبة

(١) علي ليلة، الشباب في مجتمع متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٥٥

١١.٤٠ % حاصلين علي دبلومات تربوية وماجستير بمعدل ٦.٧٤ % للعاملين في مقابل ١٤.٩ % لغير العاملين.

وهذه البيانات تؤكد ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والمتوسط وتوافقه مع سوق العمل في محافظة بنى سويف نظراً لوجود ثماني مناطق صناعية فيها ٣٥٠ مشروع منتج ومشروعات أخرى تحت الإنشاء ومشروعات يخطط لها، حيث تشير البيانات الإحصائية إلي أن خريجي المؤهلات المتوسطة أكثر إقبالاً على العمل بشركات القطاع الخاص ومشروعاتها، ويرجع الباحث ذلك إلي ارتفاع نسبة المتعطلين من حاملي الشهادات المتوسطة في المحافظة إلى جانب تعالي خريجي الجامعات علي العمل بتلك المشروعات والاعتزاز بالشهادة الجامعية وانتظار وظيفة تتناسب معها، وتتفق هذه النتائج مع نتائج ما توصلت إليه إحدى الدراسات في ارتفاع نسبة المتعطلين من حاملي الشهادات المتوسطة بالمقارنة بغيرهم من المستويات التعليمية الأخرى.^(١)

٥- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (١٠) الحالة الاجتماعية

المجموع		غير العاملين		العاملين		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
٤١.٣	١٥٦	٤٢.٠٥	٩٠	٤٠.٤	٦٦	أعزب
٤٤.٠٣	١٦٦	٤٦.٧٢	١٠٠	٤٠.٤	٦٦	متزوج
٢٠.٤٢	٧٧	٦.٨٨	١٥	١٥.٩	٢٦	مطلق
٣.٧١	١٤	٤.٢٠	٩	٣.٠٦	٥	أرمل
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي

يظهر من بيانات الجدول السابق أن نسبة ٤٤.٠٣ % من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص متزوجين بمعدل ٤٠.٤ % للعاملين في مقابل ٤٦.٧٢ % لغير العاملين، وبنسبة ٤١.٣ % أعزب بمعدل ٤٠.٤ % للعاملين في مقابل ٤٢.٠٥ % لغير العاملين، ونسبة ٢٠.٤٢ % مطلق بمعدل ١٥.٩ %

(١) محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥،

للعاملين في مقابل ٦.٨٨ % لغير العاملين، ونسبة ٣.٧١ % أرمل بمعدل ٣.٠٦ % للعاملين في مقابل ٤.٢٠ % لغير العاملين.

ويرجع الباحث ذلك إلى أن معرفة الحالة الزوجية لأي مجتمع لها أهمية خاصة إذ تعكس مدى استقراره اجتماعياً، ومعرفة النمط السائد للحالة الزوجية لأي مجتمع من الممكن أن تعطي رؤية مستقبلية للمخططين من حيث احتياجات تكوين الأسر الجديدة من خدمات مختلفة، ويذهب أحد الباحثين إلى أن الحالة الزوجية تأتي دراستها على قدر كبير من الأهمية ليس فقط لارتباطها بخصوبة الإناث في المجتمع أو التركيب العمري والنوعي به، وإنما أيضاً تأثرها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع، وعلي هذا فإن الحالة الزوجية ليست ثابتة تماماً، ولكنها تعكس إلى حد كبير ظروف المجتمع والبيئة المحيطة به^(١) ونلاحظ من بيانات الجدول السابق تأخر سن الزواج بين الجنسين، وقد يرجع ذلك إلى انتشار معدلات التعليم، وتعطل أعداد كبيرة من شباب الخريجين، وعدم الاستقرار الوظيفي أو المهني، وارتفاع المهور، وتكاليف الزواج، وحرية الاختيار في الزواج.

٦- الدخل الشهري لأسر المبحوثين

جدول رقم (١١) الدخل الشهري للأسرة

المجموع		غير العاملين		العاملين		العينة المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
٥٧.٠٢	٢١٥	٥١.٨	١١١	٦٣.٨	١٠٤	١٠٠٠ - ٥٠٠
٢٨.١١	١٠٦	٣١.٣	٦٧	٢٣.٩	٣٩	٢٠٠٠ - ١٠٠٠
١٤.٨	٥٦	١٦.٨	٣٦	١٢.٢	٢٠	٢٠٠٠ فأكثر
١٠٠	٣٧٧	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٦٣	الإجمالي

يتبين من الجدول السابق أن نسبة ٥٧.٠٢ % من العاملين وغير العاملين دخل أسرهم الشهري من ١٠٠٠ - ٥٠٠ جنيهاً بمعدل ٦٣.٨ % للعاملين في مقابل ٥١.٨ % لغير العاملين، وبنسبة ٢٨.١١ % دخلهم الشهري من ٢٠٠٠ - ١٠٠٠ جنيهاً بمعدل ٢٣.٩ % للعاملين في مقابل ٣١.٣ % لغير العاملين، ونسبة ١٤.٨ % دخلهم من ٢٠٠٠ فأكثر بمعدل ١٢.٢ % للعاملين في مقابل ١٦.٨ % لغير العاملين، وبحساب المتوسط الحسابي لدخل أسر العاملين وغير العاملين ٦٥٠ جنيهاً، وهو ما يشير إلى انخفاض متوسط دخل الأسر مما يؤكد أن انخفاض الدخل أحد العوامل التي تدفعهم لقبول أي عمل.

(١) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣٧٨

ومن أهم مؤشرات الدخل والإنفاق للأسرة المصرية لعام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ بلغ متوسط خط الفقر في مصر ٣٩٢٠ جنيهاً سنوياً ٣٢٦.٧ جنيهاً شهرياً، وخط الفقر هو الحد الأدنى الذي يسمح للفرد بالحصول علي السلع والخدمات الأساسية، أما متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة المصرية حوالي ٢٦.١٦١ ألف جنيه، وذلك علي كافة بنود الإنفاق بمتوسط شهري قدره ٢١٨٠.٢ جنيهاً والمحافظات الحضرية أكثر إنفاقاً بالوجه القبلي، وبلغ متوسط الدخل السنوي الإجمالي للأسرة حوالي ٣٠.٥ ألف جنيه.^(١)

ومن هنا يتضح دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف في ضرورة تقديم قروض تساهم في رفع المستوى الاقتصادي خاصة للفئات محدودة الدخل، تحسين مستوي معيشة العاملين دعم مشروعات الأسر المنتجة وتربية الدواجن والماشية والتجارة، إضافة إلى الاهتمام بالقرى الفقيرة..

ج (اختيار عدد عشرة من الخبراء وقادة المجتمع المحلي بطريقة عمدية، وذلك لصعوبة حصرهم، ومحاولة لتوفير الوقت والجهد، وتم اختيارها عبر تجارب عملية، إضافة إلي فتح الترشيح لمقابلة آخرين من قبل آراء المقابلين.

(٥) تحليل البيانات الميدانية.

١-٥ مصادر وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت البحث الحالي علي المصادر التالية لجمع البيانات:

(أ) المصادر الثانوية:

حيث اتجة الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والمقالات والتقارير والندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، وقد تم الاعتماد على المكتبات سواء كانت جامعية أو مكتبات تخص مؤسسات معينة، وأيضاً ما نشر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف، وما نشر في مجال الاستثمار بالمحافظة، وفي هذا الإطار واجه الباحث مشكلة حقيقية تمثلت في كيفية الوصول إلى معلومات ضمن إطار الموضوع، وأيضاً تضارب البيانات والأرقام بشأن شركات القطاع الخاص وحجمها ونشاطها ومواردها، ولذلك لجأ الباحث ما أمكن إلى جمع البيانات والمعلومات من خلال مصادرها الأولية.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث ميداني يرصد فيه أوجه الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة المصرية للسنة المالية ٢٠١٢ - ٢٠١٣، متاح في :

ب) المصادر الأولية:

حيث أن البيانات المنشورة والمصادر الثانوية لم تحقق الغرض بشكل كلي، لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على عدة أدوات لجمع البيانات، وهي الملاحظة المباشرة، واستمارة الاستبيان الخاصة بمسئولي شركات القطاع الخاص، واستمارة الاستبيان الخاصة بالعاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص، ومقابلة قادة المجتمع المحلي، وتحليل الوثائق والسجلات، بالإضافة إلى الاستعانة بالإخباريين.

أ - الملاحظة المباشرة Direct observation:

اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة كأداة من ضمن أدوات البحث، حيث تعد الملاحظة أداة مهمة من أدوات جمع البيانات وعن طريقها يستطيع الباحث تنمية وتعميق وتطوير فهمه للظاهرة الاجتماعية^(١).

كما تعد الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات في بحث أي ظاهرة فهناك بعض أنماط الفعل الاجتماعي التي لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً إلا من خلال مشاهدة حقيقية بمعنى رؤيتها رؤية للعيان.^(٢) وعن طريق الملاحظة المباشرة استطاع الباحث جمع بعض البيانات اللازمة للبحث، ومراقبة القائمين بالمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والعاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بنى سويف، وذلك دون أن يشترك في أي نشاط يقومون به كموضوع للملاحظة، غير النظر والاستمتاع ومتابعة موقف اجتماعي معين دون مشاركة فعلية فيه.

ب- استمارة الاستبيان الخاصة بمسئولي شركات القطاع الخاص: تعد استمارة الاستبيان هي الإدارة الرئيسية لجمع البيانات التي يتطلبها البحث، وقد رأي الباحث أنها تعد الأداة المناسبة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، وتتضمن ست أقسام رئيسية على النحو التالي:
أولاً: بيانات أولية.

ثانياً: الوعي لدي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف لمفهوم المسئولية الاجتماعية.

ثالثاً: الالمام بأبعاد المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.

رابعاً: أدراك أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

خامساً: المعرفة بالمعوقات التي تواجه الشركات في تحمل المسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

سادساً: الرؤية لطرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

(1) Lee Harvey and Morage Macdonald; **Doing Sociology: A PRACTICAL INTRODUCTION**, MACMILLAN, LONDON, 2ND EDITION, 2006, P.148

(2) محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٥

ج - استمارة الاستبيان الخاصة العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف

وتنقسم هذه الاستمارة إلى أربعة أقسام وهي:

الأول: يتضمن البيانات الأولية والشخصية.

الثاني: المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالماً فى محافظة بنى سويف.

الثالث: المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص وأهم محاور إستراتيجية أو رؤية مصر ٢٠٣٠.

ع - استمارة المقابلة الخاصة بالخبراء وقادة المجتمع المحلي فى محافظة بنى سويف والمقابلة المتعمقة للخبراء وقادة المجتمع المحلي شملت علي:

أولاً: البيانات الأولية.

ثانياً: مفهومك لكل من المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، التنمية المستدامة.

ثالثاً: الخبرات فى مجال العمل التنموي والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

رابعاً: الرؤية لدور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامساً: الاستمرارية والمعوقات.

واعتمدت الأسئلة بشكل كبير على الأسئلة المفتوحة، وذلك بالرغم مما تتطلبه من جهد فى التفريغ والتحليل، وذلك حتى تتيح للمبحوث الفرصة الكاملة للتعبير عن آرائه دون التقيد بمتغيرات محددة.

وإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث فى الاستبيانات على أسئلة استببانية مغلقة، وذلك لعدم فتح المجال أمام المبحوثين بأن يجيبوا على السؤال بكل حرية حسب تعابيرهم اللفظية والفكرية، بل يفرض عليهم الباحث إجابات تلزم بالإجابة مثل الإجابات المغلقة: موافق / محايد / غير موافق. وعلى الرغم من مساوى هذا النوع من الإجابات فأنها مفيدة فى بعض الحالات الخاصة عندما يكون السؤال غامضاً أو معقداً، وتبرز هنا فائدة هذا النوع من الإجابات، فتحدد رأس المبحوث بسهولة، ولها فائدة أخرى للباحث وليس المبحوث خاصة عندما يبدأ فى تبويب وتصنيف وتحليل إجابات المبحوثين؛ إذ يقلل من جهده الفكري واستهلاكه الزمني.

هـ - تحليل الوثائق والسجلات :Analysis of Documents and Records

من الملاحظ أن البيانات الإحصائية لا تكفي وحدها في فهم المواقف الاجتماعية فهماً كاملاً أو لإعطاء صورة متعمقة للظاهرة المدروسة، إلا أنها عنصراً لا غني عنه في دراسة الظواهر المختلفة. وما يطرأ عليها من تغييرات خلال فترات مختلفة، وتفيد أيضاً في التأكد من صحة البيانات التي سبق جمعها بوسائل أخرى كالملاحظة والمقابلة^(١).

وقد استعان الباحث في هذا البحث بالبيانات والنشرات التي يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومكتب خدمة المستثمرين في المحافظة، وهو الأمر الذي ساعد الباحث على اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية البسيطة والعينة الغرضية أو العمدية.

و - الإخباريين :INFORMATS

لا تغني الملاحظة واستمارة المقابلة أو الاستبيان عن الاستعانة بالإخباريين. فالإخباري هو الشخص الذي يقدم المعلومات وتفسير ما يلاحظه الباحث^(٢)، وهم الأشخاص الذين يحتم وضعهم في المجتمعات المحلية أو الجماعات والتنظيمات الاجتماعية مقابلتهم، والاستعانة بهم بحكم الفترة الطويلة نسبياً التي عاشوا فيها أحداث هذه المجتمعات والتنظيمات فأضحى لديهم المعرفة بما عايشوه من حيث الخصائص والتطورات لمجتمع البحث.

وقد استعان الباحث بمجموعة من الإخباريين من داخل المناطق الصناعية والقرية والمناطق السكنية المحيطة بها، وذلك للتعرف على الآثار المترتبة على إنشاء الشركات والمصانع والعديد من المشروعات الاستثمارية، وإضافة إلي الدور الاجتماعي التي تمارسه بعض المصانع والشركات في المناطق المحيطة بها، ووضع الباحث في اعتباره اختيار أفراد معينين من كبار السن والشباب والقادة والمتقنين ممن لديهم القدرة على الحوار، ويتمتعون بقوة الذاكرة لرسم صورة واقعية أمام الباحث.

(١) محمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٣٦
(٢) علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة في الثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٧

٥-٢ إجراءات قياس ثبات وصدق أدوات البحث:

قبل الخوض فى معرفة الثبات والصدق لأدوات الدراسة المستخدمة نعرض للقواعد المنهجية لبناء استمارة البحث وهي:

أ - **تحديد إطار البحث:** قام الباحث باستعراض وتلخيص بعض التراث العلمي المتصل بموضوع البحث سواء فى الكتب أو المراجع أو الأبحاث والدراسات العلمية أو المنشرات والتقارير الرسمية، والاستفادة منها فى بناء الاستمارات، وصياغة فقراتها.

ب - تصميم الجداول الزمنية أو الصماء **Dummy tables**:^(١)

ولا يعتبر إطار البحث كافياً لمساعدة الباحث فى صياغة الأسئلة اللازمة للاستمارة، ولذا قام الباحث بحصر المعلومات المطلوبة والنتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها فى شكل جداول صماء قبل بدء البحث، وهذا يساعد الباحث على التوصل إلى الأسئلة ذات الدلالة وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الإحصائي اللازمة.

ج - **الأسئلة التي تشملها الاستمارة:** وقد راعي الباحث استخدام الأسئلة المغلقة لعدم فتح المجال أمام الباحثين بأن يجيبوا على السؤال بكل حرية، وذلك لتقليل الجهد الفكري والاستهلاك الزمني، إضافة إلى الأسئلة المفتوحة فقط فى المقابلة المتعمقة لإتاحة الحرية للمبحوثين للتعبير عن آرائهم دون التقيد بمتغيرات محددة.

د - **صياغة الأسئلة:** راعي الباحث الشروط التي يجب مراعاتها أو بعض منها عند تصميم أو صياغة الأسئلة منها:

- أن تكون العبارات بسيطة وواضحة.

- ألا تكون محرجة أو تمس جوانب حساسة.

- أن تبدأ من العام إلى الخاص تحديداً.

هـ - **مقياس ليكرت الثلاثي:** راعي الباحث استخدام المقاييس التي تناسب موضوع البحث ومنها:

١- يتضح الهدف من دراسة القائمين بالمسئولية الاجتماعية هو معرفة مستوي الوعي بتطبيق أبعاد

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بني سويف، ولذا تم اختيار مقياس ثلاثي

هو: منخفض - متوسط - مرتفع

(١) محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٧

٢- يتضح الهدف من دراسة العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً في محافظة بني سويف خاصة، ولذا تم اختيار مقياس ثلاثي هو: موافق - محايد - غير موافق، وذلك لقياس درجة موافقة المبحوثين على العبارات.

و - استشارة الباحث للمشرف في تحديد المجالات والأبعاد الرئيسية التي شملتها الاستثمارات ومحاورها مع تحديد الفقرات والعبارات التي تقع تحت كل مجال بقصد أن تقيس ما وضعت لقياسه، واختيار المقياس الرتبي أو الترتيبي ordinal scale لأنه ينتمي إلى مجموعة المتغيرات الوصفية.

وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بالتالي:

أ - صدق المحتوى:

من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية والدراسات المتعلقة بالموضوع والمستخدم في الدراسات يعد ذلك دليلاً علمياً مطمئناً لصدق المحتوى وأسئلة وعبارات استمارات الاستبيان.

ب - صدق المحكمين:

من خلال عرض استمارات الاستبيان على عدد ١٠ من أساتذة علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بني سويف وذلك بهدف:

- الوقوف على مدى صحة العبارات وتوافقها مع الموضوع.
- محاولة صياغة الأسئلة والعبارات بشكل مبسط وسلس.
- الاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية في الدراسات الميدانية وإعداد الاستمارات.

وأسفرت هذه الخطوة عما يلي:

- تعديل بعض العبارات المتشابهة في الاستبيان.
- حذف بعض العبارات من الاستبيان.
- إضافة بعض العبارات إلى الاستبيان.

ج - الاختبار المبدئي pretest

قام الباحث بعد الانتهاء من بناء الاستمارة بتجربتها على عينة مكونة من ٢٠ من مديري الشركات خارج عينة البحث ولهم نفس الخصائص، وأيضاً ٢٠ من العاملين بشركات القطاع الخاص، إضافة إلى ٢٠ من غير العاملين بالقطاع الخاص، وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وملائمتها قبل استخدامها في البحث، وساعدت هذه العملية الباحث على كشف الأخطاء في صياغة الأسئلة وترتيبها، كما أعطت الباحث فرصة للتعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات ومدى الحاجة إلى إضافة أسئلة جديدة أو

استبعاد أسئلة لا داعي لها، ومعرفة الاحتمالات المختلفة للإجابات، وكشفت عن تقدير درجة تعاون جمهور البحث مع الباحث.

ومن ضمن نتائج الاختبار المبني ما يلي:

- ١- تم استبدال كلمة "إلى حد ما" بكلمة "محايد"
- ٢- تم اقتراح أن يكون السؤال رقم (١٧) للقائمين بالمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والخاص بمقترحات المبحوث لتدعيم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف سؤال مقترح بدلاً من أن يكون مغلق النهاية، ويترك لوجهة نظر المبحوث.
- ٣- تحديد المجال المكاني للعاملين بشركات القطاع الخاص وهو منطقة كوم أبو راضي الصناعية، وأيضاً المجال المكاني لغير العاملين بالقطاع الخاص والعاطلين عن العمل وهو مراكز محافظة بنى سويف.
- ٤- أن المقارنة بين العاملين وغير العاملين يمكن أن تكون لها دلالة لأن المجموعات التي يقارن بينها تتميز بأنها قابلة للمقارنة.

ولتحقيق مزيد من الثبات والصدق لاستمارات البحث قام الباحث بحساب الثبات عن طريق إعادة التطبيق على ٢٠ قائم بالمسئولية الاجتماعية، وأخري ٢٠ للعاملين بشركات القطاع الخاص، ثم حساب معامل ثبات جتمان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS 22) حيث بلغ معامل الثبات (٠.٨٦) وهو معامل ثبات مقبول يعبر عن ثبات الاستمارات وصلاحيته للتطبيق النهائي.

٥- ٣ المعالجات الإحصائية للبيانات:

من أجل الإجابة على تساؤلات هذا البحث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 22)، وهو برنامج إحصائي يستخدم في مجال العلوم الاجتماعية، حيث يوفر هذا البرنامج إدارة قواعد البيانات، وكذلك التحليل الإحصائي لها عن طريق برنامج يستخدم قوائم وصفية ومربعات بسيطة لإنهاء الأعمال بسهولة ويسر.^(١)

وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- ١- التكرارات والنسب المئوية: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة البحث.

(١) عبد الحميد عبد اللطيف، استخدام الحاسب الآلي في مجال العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٣

٢- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: حيث أن الانحراف المعياري من (٠ - ١) يعني أنه لا توجد تشتت في الآراء وبالتالي فالرأي الراجع هو الأعلى في التكرار، أما (١.١ فأكثر) يعني وجود تشتت في الآراء، وبالتالي ليس هناك رأي راجح بين استجابات المبحوثين.

٣- اختبار T في حالة عينتين (Independent sample - test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

٤- برنامج (EXCEL) وقد استعان به الباحث في إدخال البيانات للحاسب الآلي، حيث تم إدخال استجابات المبحوثين على جميع العبارات وتجميع الاستجابات وحساب الدرجة الكلية لكل بعد على حدة والدرجة الكلية لكل مبحث.

٤-٥ تحليل وتفسير البيانات:

وبعد الانتهاء من عملية معالجة البيانات قام الباحث بتحليل هذه البيانات تحليلاً كمياً وكيفياً، فالأسلوب الكمي الذي يعتمد على البيانات والأرقام قد يكون غير كاف وحده للتعمق في فهم الظواهر الاجتماعية أو جوانب معنية منها كالمواقف والآراء والقيم، لذلك قد تنبه بعض الباحثين إلى ضرورة الاستعانة بالأسلوب الكيفي إلى جانب الأسلوب الكمي، لأن ذلك يؤدي إلى توضيح الرؤية، وتعميق النظرة الشمولية الأمر الذي يساعد على دقة التحليل وبخاصة في البحوث الاجتماعية التي تتطلب نوعاً خاصاً من المعالجات يتناسب مع طبيعتها^(١)

٥-٥ الصعوبات التي واجهت البحث:

١- وجود ما يشوبه خلط فيما يتعلق بالمفاهيم، حيث يشار إلى المسؤولية الاجتماعية أحياناً بالعمل الخيري.

٢- ضعف إدراك بعض العاملين في الجهات والهيئات المعنية بالشركات بأهمية الأبحاث العلمية، مما يعكس محدودية الوعي بأهمية الدراسات العلمية.

٣- التضارب في البيانات والأرقام حول عدد شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، وعدم وجود قاعدة بيانات حقيقية.

٤- تحديد عينة العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص سواء على مستوى المحافظة ككل أو منطقة صناعية محددة.

٥- الحذر الشديد من جانب العاملين على البيانات الرسمية في إعطائها.

(١) طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨

وقد تم التغلب على هذه الصعوبات كما يلي:

- ١- الاعتماد على المصادر الحكومية في مراجعة البيانات والنشرات.
- ٢- اختيار عينة من العاملين بشركات ومصانع القطاع الخاص من منطقة كوم أبو راضي الصناعية وعينة من غير العاملين موزعة على سبعة مراكز علي مستوي المحافظة.
- ٣- بناء علاقات جيدة مع قادة المجتمع المحلي لتسهيل الحصول علي البيانات والمعلومات والإصدارات المختلفة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف.

استخلاصات:

تناولنا من خلال مقدمة البحث وهذا الفصل المدخل النظري والمنهجي إلى البحث للمساعدة في صياغة مشكلة البحث، وساعد كذلك في بناء أهداف الدراسة، وتحديد أهميتها التي تنبع من أن المسؤولية الاجتماعية وشركات القطاع الخاص تحتاج إلى المزيد من الدراسات اللازمة لدعمها وتطويرها لتمكينها من القيام بأدوارها الإلزامية والتطوعية، إضافة إلي ما تمثله من إضافات إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا في مصر عامة وفي محافظة بنى سويف خاصة، والاهتمام بالدور الذي يجب أن نهتم به وتلعبه وعرض تساؤلات البحث، والتعرف على مفاهيمه الأساسية والإجراءات المنهجية للبحث.

وانتهى الباحث في هذا الفصل إلى:

- ١- وتتعدد بعض النقاط الهامة للاستفادة من عرض هذا الجانب فيما يلي:
 - إعطاء صورة واضحة للمطلع على الموضوع بشكل عام.
 - مساعدة الباحث في التعرف على أهمية تناول الموضوع وفق تسلسل منطقي.
 - التعرف على كل عنصر ومدى ارتباطه بالآخر.
 - المساعدة في رسم الطريق للدراسة والوصول إلى صياغة مشكلة الدراسة، وأهميتها وأهدافها، وتساؤلاتها، ومفهوماتها الأساسية.
- ٢- التأكيد على وجود حليف قوي لكل من الدولة والمجتمع المدني ألا وهو القطاع الخاص وهذا التحالف مطلوب لإنجاز التنمية بكافة صورها.

٣- أن الشركات أصبحت الآن لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط بالمجتمع الذي تعمل فيه فهي تعمل فى بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع، وكلما تحسنت ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ازدادت فرصة القطاع الخاص للعمل فى بيئة أفضل.

٤- ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً فى مصر عامة وبالتطبيق على محافظة بني سويف.

٥- ضرورة تناول أهداف التنمية المستدامة وموقف مصر منها وما أصدرته الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة التخطيط من إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، والتي تمت من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات بحضور عدد كبير من الخبراء المصريين من قطاعات وتخصصات عديدة وانقسمت هذه الرؤيا أو الإستراتيجية إلى عشرة محاور.

٦- لا يجب حصر المسؤولية الاجتماعية فى العمل التطوعي رغم أن العمل التطوعي هو أحد أشكال تحمل المسؤولية من قبل الفرد والجماعة، فإذن المسؤولية الاجتماعية لا تقف عند حد التبرعات والبرامج الخيرية فثمة مجالات للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات يعود مردودها على المجتمع من ضمنها الحد من الفقر والمحافظة على البيئة والمساهمة فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- أن شركات القطاع الخاص فى محافظة بني سويف جاءت من منطلق حاجة المحافظة الشديدة إلى وجودها لتقديم خدمات ومشروعات تنموية والمساهمة فى توفير فرص العمل للنهوض بالمحافظة وتحسين الأحوال والتي تتعرف عليها من خلال الدراسة الميدانية.

٨- تعتبر الدراسة الميدانية جزء مكمل وهام للبحث النظري، حيث يتم فيه جمع البيانات بالجوء إلي استخدام الأدوات المناسبة، ثم يلي ذلك تفرغ البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها بهدف الخروج بمعلومات وافية وواضحة تترجم البحث النظري وتؤكدده، أو تستخدم كمؤشر يتم الاستعانة به فى بحوث أخرى تكميلية، وبالتالي فإن الدراسة الميدانية التي يعرضها الباحث ثثري البحث النظري وتمدنا بحقائق واقعية، وتسمح للباحث بالإجابة على التساؤلات السابق وضعها بناءً على ما تسفر عنه الدراسة الميدانية من نتائج، ولذلك فإن الدراسة الميدانية تعطينا الفرصة لاستشراف المستقبل ووضع الخطط الثابتة ومتابعتها، وأيضاً إتاحة الخيارات المتعددة التي تساعد على اتخاذ القرار.

وفي إطار المجال الزمني للبحث اعتمد الباحث على جدول جانت للخطة (Gantt Chart) وهو أسلوب فني للجدولة شائع استخدامه فى الخدمة الاجتماعية وفى التخطيط الاجتماعي، ويوضح بيانياً كل أنشطة الخطة أو الشركة أو الدراسة العلمية والوقت المطلوب لإتمام كل عنصر أو نشاط، رأس الجدول أفقياً يدون التواريخ اليومية والشهرية والسنوية للفترة التي تستغرقها الخطة أو الدراسة العلمية، وفي عمود جانبي رأسي للجدول ترتب العناصر والأنشطة المطلوب تنفيذها، وكل عنصر أو نشاط خط أفقي

تحت التواريخ يوضح عليه متي يبدأ ومتي ينتهي من النشاط^(١). والباحث ينويه عن أن جدول جانت Gantt لا يوضح الاتصال الداخلي بين الأنشطة، فإن هناك جدول آخر وهو PERT يستخدم للخطط الأكثر تعقيداً، والتي تتطلب توضيحاً أكثر^(٢)

وبعد الانتهاء من عرض الصياغة التصورية والإجراءات المنهجية للبحث نعرض في الفصل التالي للدراسات السابقة والتراث البحثي، للوقوف علي ما توصلت إليه تلك الدراسات، والاستفادة منها في البحث الحالي.

(١) أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧

(٢) خريطة متابعة وتقييم البرنامج PROGRAM evaluation review technique:

وهي إجراءات شائعة الاستخدام في الإدارة التنظيمية لربط الأهداف بالوسائل بطريقة منطقية ومنظمة، حيث تنظر لأغراض البرنامج وتوضح كل الأنشطة المطلوب أدائها والوقت المطلوب لكل منها والسياق المتعاقب لعمليات البرنامج والموارد المطلوبة لكل مرحلة، وكل هذه البيانات ترسم في خريطة وتعلق في مكان يستطيع العاملين من خلاله الإطلاع عليها واختصارها . pert .

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و التنمية المستدامة

(مراجعة التراث البحثي).

تمهيد:

أولاً: دراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تعقيب

ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة.

تعقيب

ثالثاً: دراسات تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتنمية المستدامة.

تعقيب

استخلاصات.

الفصل الثاني

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و التنمية المستدامة (مراجعة التراث البحثي)

مقدمة

بوجه عام توجد أهداف عديدة لعرض الدراسات السابقة من بينها على سبيل المثال معرفة أوجه القصور والنقص الموجودة في الدراسة لتفاديها، وكذلك الوقوف على المعوقات التي واجهت تلك الدراسات لتجاوزها، ومن أهم الأهداف الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات لأجل مقارنتها بالدراسة الحالية لمعرفة مدى التشابه والاختلاف، ومحاولة توظيف ذلك في تحقيق أهداف الدراسة الحالية.

وتعد مرحلة الاطلاع على الدراسات السابقة مرحلة ضرورية ولازمة لأي بحث مهما كانت صعوباتها، فالبحث العلمي لا ينشأ من فراغ، وإنما هو استكمال لتراكمات الخبرة العلمية يضيف إليها كما يستمد منها، ويستعرض كل باحث الجهود السابقة في نطاق بحثه للتعرف على ما هو متاح في موضوع بحثه، فكلما زاد مقدار ما يعرفه الباحث من نتائج بحوث سابقة زادت صلته بموضوع دراسته والقدرة على تناول مشكلته البحثية.⁽¹⁾

فيمكننا الاستفادة من خبرات الآخرين وتبسيط الضوء على تطور دراسة ما، بما يحقق فهماً أعمق لعناصر البحث، كل ذلك عن طريق عرض الدراسات السابقة ومقارنتها بموضوع الدراسة، فهي تعد بمثابة إطار مرجعي لمعظم الدراسات التي تقوم على أساس علمي، لذا يجب تحليلها والوقوف على تساؤلاتها ونتائجها وموقفها من الدراسة الراهنة، مع عقد مقارنات مثمرة للدراسات الأخرى. وهذا ما دعا الباحث لعرض الدراسات السابقة في هذا الفصل لما لها من أهمية في انطلاقة أية دراسة جادة والبدائية من حيث انتهى الآخرون، وفيما يلي عرض لبعض البحوث والدراسات السابقة ويتم عرضها كالآتي:

أولاً: دراسات تناولت المسئولية الاجتماعية للشركات.

ثانياً: دراسات تناولت التنمية المستدامة.

ثالثاً: دراسات تناولت العلاقة بين المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتنمية المستدامة.

(1) على عبد الرازق جبلي وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٣٢

أولاً: دراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات:

أولاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والموارد البشرية: دراسة مطبقة على مؤسسة شيمي على للأنايبب بالجزائر".⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى:

- 1- تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظراً لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله.
- 2- عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظراً لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك.
- 3- التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة، ومدى الالتزام بها.
- 4- التطرق إلى مختلف الالتزامات الاجتماعية التي تمس وظيفة الموارد البشرية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية رئيسية تمثلت في التساؤل الآتي: كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تكون مسؤولة اجتماعياً عن مواردها البشرية؟. وتنبع إشكالية الدراسة من حيث إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمؤسسات، وأصبحت أكثر استجابة من السابق في مجال أدائها الاجتماعي، حيث تطلب ذلك إنجاز أعمال مسؤولة عن أفرادها العاملين باعتبارهم من أهم الموارد، فالموارد البشري هو العنصر المفكر والرئيسي للمؤسسات. وأن استقطاب المهارات البشرية واختيارها وتعيينها وتحفيزها وإتاحة فرص النمو والترقية له أهمية كبيرة والمحافظة عليها تعد من أولويات الأمور. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد اعتمد الباحث علي دراسة حالة لمؤسسة " شيمي علي للأنايبب" بولاية سيدي بلعباس بالجزائر، وهي عبارة عن مؤسسة ذات أسهم تقدر بـ ٦٠٠ مليون دينار، ومؤسسة C "H I A L tubes" أو "STPM CHIALA" تعد من أولى وأهم المؤسسات المنتجة للأنايبب PVC-PE.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- 1- شهد قطاع الأعمال بالجزائر خلال الفترة السابقة للدراسة مشاكل ومعضلات أخلاقية أثارت تساؤلات كثيرة حول مسؤولية المؤسسات حيال المجتمع وقيمه ومعاييرها.

⁽¹⁾ نوال ضيافي، " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمواد البشرية: دراسة مطبقة على مجمع شيمي علي للأنايبب"، (مجلة التنظيم والعمل، العدد ٥، الجزائر، ٢٠١٠).

انظر أيضاً: نوال ضيافي، " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمواد البشرية"، (رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠).

٢- زاد من أهمية هذه التساؤلات أن المؤسسات ولفترة طويلة قامت على أساس أن هناك مسؤولية واحدة هي استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق أقصى الأرباح، وأن المعيار الوحيد الواجب الأخذ به هو الكفاءة، أما المسؤولية الاجتماعية فإنها ليست من مسؤوليتها، وأن مجالاتها تكمن في المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

٣- شهد التحول من النموذج الاقتصادي التقليدي إلى النموذج الاقتصادي الاجتماعي تولى المؤسسات لمسئوليتها الاجتماعية سواء بالمشاركة المباشرة في الأنشطة الاجتماعية، أو الحد من الآثار المترتبة على أعمالها أو تكوين العاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية.

٤- نال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اهتمام معظم المؤسسات المعاصرة، وقامت العدد من الوكالات الدولية بدورها في نشر هذا المفهوم.

٥- تباين تعريفات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لم يمنع المؤسسات الجزائرية من تحديد مساراتها تجاه مختلف الأطراف المستفيدة، وخاصة مواردها البشرية.

٦- من أهم الممارسات التي تتبناها مؤسسة " شيمي على للأنابيب" كتعبير منها عن تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

أ- التوظيف على نتائج الاختبارات والابتعاد عن أي شكل من أشكال اللامساواة أو المحسوبية.

ب- منح مكافآت وحوافز للأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين.

ت- الاهتمام الواسع بتحسين جودة حياة العمل في المؤسسة عن طريق خلق البيئة المناسبة وتوفير الظروف الملائمة لأداء العمل.

ث- التزام المؤسسة وفروعها بإجراء تقييم وتحليل للمخاطر وإعداد خطة للطوارئ لحماية المؤسسة وأفرادها.

ج- الاهتمام بتعويضات العاملين مقابل إصابات العمل والأمراض المهنية.

ح- المحافظة على حقوق الأفراد العاملين في المؤسسة باعتبارهم جزء من المجتمع.

٧- معرفة مدي الاهتمام الواسع الذي توليه المؤسسات الجزائرية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومختلف أبعادها.

تميزت هذه الدراسة بأنها ركزت على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالموارد البشرية، حيث أن الأصوات بدأت ترتفع مطالبة بدور ملزم وحقيقي للمؤسسات في تنمية المجتمعات التي تعمل فيها، وتحقق من خلالها أرباحها الكثيرة، وبدأت الكثير من المؤسسات راغبة أو مرغمة بالتعامل مع هذه المطالب، وبدأت حركة تفاعل أكبر مع المجتمع فارضة على نفسها التزامات اجتماعية دون أن تتخلي عن أهدافها الربحية، وأن الأمر تعدي الأنشطة التطوعية ليصبح برامج وخطط وإستراتيجيات، مما أكد للباحث أهمية وجدوى موضوع الدراسة الراهنة.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تظهر أكثر إذا ما درب المجتمع أبناءه عليها لكي يقوموا بأدوارهم كما ينبغي في المجتمع ابتداء من الأسرة، فالمجتمع المحلي، فالأمة. فنجد دراسة أخرى بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء الريف والمدينة"^(١). والتي هدفت إلى بناء مقياس للمسؤولية الاجتماعية عند الموظفين العراقيين، وقد تكون المقياس من ١٠١ فقره بعد التحقق من صدقه وثباته ثم تطبيقه على عينة قوامها ٤٠٠ موظف وموظفة، ووفق متغيرات البحث (الجنس، الحالية الاجتماعية، الريف، الحضر)، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الموظفين في متغير الحالة الاجتماعية، وأيضاً متغير الريف والحضر، إلا أن الفرق ظهر في متغير الجنس لصالح الذكور.

ويؤكد ذلك للبحث الحالي " أن المورد البشري هو الركن الأساسي داخل المؤسسات، وبالتالي تم توجيه نظر الباحث إلى ضرورة معرفة اتجاهات العاملين بشتى مستوياتهم الإدارية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف نحو المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً، احدي عينات الدراسة الحالية.

الدراسة الثانية:

"تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية"^(٢).

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- توضيح العناصر المختلفة للمسؤولية الاجتماعية.
- ٢- تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
- ٣- الكشف عن الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص السعودي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- التعرف علي وسائل وآليات مواجهة الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

٥- معرفة كيفية تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص السعودي في مجال المسؤولية الاجتماعية. وتكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية من خلال تناولها بالتحليل الدور الاجتماعي الذي تقوم به شركات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وركائزها، وواقع ممارستها عن طريق تفاعلها مع المجتمع المحلي، واهتمامها بمشكلاته إلى جانب دورها الاقتصادي في

(١) حميد سالم الجوري، "المسؤولية الاجتماعية لدى أبناء الريف والمدينة"، (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧).

(٢) أحمد الحميدى بن بتلا، "تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير تخصص دراسات إستراتيجية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٥م).

المملكة العربية السعودية. ومن ناحية الأهمية العملية تكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال ما طرحته من النتائج والتوصيات التي أمكن التوصل إليها بعد تحليل أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية لبعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص في المملكة، وأثرها ومعوقاتها والتي يمكن أن تفيد شركات القطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية بالمملكة بهدف التعامل مع المعوقات التي تواجههم لتفعيل وتطوير برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية.

وتعددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أدى القطاع الخاص دوره في المسؤولية الاجتماعية، وكيف يمكن تفعيل هذا الدور في المملكة العربية السعودية؟

وتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، حاولت الدراسة الإجابة عليها وصولاً

للرؤية الإستراتيجية المناسبة منها:

- ١- ما العناصر المختلفة للمسؤولية الاجتماعية؟
- ٢- ما واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟
- ٣- ما أهم الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص السعودي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية؟
- ٤- كيف يمكن مواجهة الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص في ممارسة المسؤولية الاجتماعية؟
- ٥- كيف يمكن تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص السعودي في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

وعن حدود الدراسة فقد شملت ما يلي:

- الحدود المكانية: تنحصر في دراسة بعض شركات القطاع الخاص التي تمارس المسؤولية الاجتماعية بمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: تتمحور الحدود الزمنية للدراسة بالفترة من ٢٠٠٥ م إلى ٢٠١٣ م حتى يمكن تحليل وتقييم بيانات المشاريع والبرامج الاجتماعية لبعض شركات القطاع الخاص بالمملكة. واستخدم الباحث الطريقة الوصفية التحليلية، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي، وتحليل المحتوى، وأداة التحليل الاستراتيجي SWOT.

ومن أهم النتائج ما يلي:

- ١- اتضح أن أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية – الرعاية الصحية - الخدمات التعليمية والتدريبية للشباب – المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، دعم الفاعليات الحكومية، الإسهام في مجال الإغاثة).
- ٢- أهم معوقات تحقيق المسؤولية الاجتماعية (عدم وجود مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية، ضعف مستوي ثقافة المسؤولية، غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية)

٣- من أهم الرؤى الإستراتيجية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

- أ- الدور الحكومي: الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة وتحسين نظم الحوكمة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ب- دور منظمات الأعمال: فهم استراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ت- دور الإعلام: إبراز مجالات متميزة لدور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية محلياً وعربياً ودولياً.
- ث- دور شركات القطاع الخاص: تلبية الالتزامات تجاه العملاء والسعي لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم.

ومن توصيات الدراسة الآتي:

- ١- توفير البنية التحتية لأداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية، ووضع الأنظمة وتوفير الشفافية والإفصاح، وتوفير الدراسات والمعلومات في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- قيام الغرف التجارية الصناعية بتنظيم دورات تدريبية لصقل الخبرات في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

٣- العمل علي وضع مؤشر محلي يرتبط بالمؤشر الدولي للمسؤولية الاجتماعية.

" وتلقي الدراسة السابقة الضوء على معوقات تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ومن ضمن تلك المعوقات ضعف مستوي ثقافة المسؤولية، مما يؤكد على أن الوعي بالمسؤولية الاجتماعية يرتبط ارتباطاً طردياً بمستوي تحقيقها، لأن زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية تزيد الوعي بقضايا المجتمع ومشاكله و القضاء على التخلف والنهوض به"

وفي هذا الإطار أشارت دراسة أخرى بعنوان " أثر المسؤولية المجتمعية للشركات على أدائها"^(١) والتي استهدفت معرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية في مصر، وبين أدائها وربحها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في مستوي المسؤولية الاجتماعية. فعلي الرغم من إشارة ٨٤ % من الشركات أنهم يمارسون دوراً نحو المجتمع إلا أن ٩٧% منهم يقومون بأعمال خيرية ويرون أنهم بذلك لهم دور مجتمعي، توصلت أيضاً إلى أنه لا توجد ميزانيات محددة تخصصها الشركات للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات التي تري أنها مسؤولة مجتمعياً.

(١) أحمد محمد السيد، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على أدائها، دراسة منشورة على موقع مركز المديرين المصري، مارس ٢٠٠٩، متاح في :

وذلك يؤكد لنا، أنه يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة المجتمعية التطوعية، ومن خلال رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة، ومن خلال حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي الداخلي والخارجي".

الدراسة الثالثة:

"دراسة مبدئية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر".⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى:-

(1) توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومقدار العائد المجتمعي من المشروعات الاجتماعية التي تتبناه الشركات وفقا لهذا المفهوم.

(2) طرح بعض الحلول والتوصيات لتشجيع الدور المجتمعي لشركات القطاع الخاص.

وجاءت الدراسة في ثلاث مباحث هم:

المبحث الأول: يناقش مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المبحث الثاني: يوضح أشكالاً للمسؤولية الاجتماعية مع طرح بعض الأمثلة عن شركات تعمل في مصر.

المبحث الثالث: يعرض لنتائج الدراسة والتوصيات.

من خلال عقد الدراسة لمقارنة بين الشركات التي تعمل في مصر والشركات العالمية. اتضح أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر غير واضح. فبعض الشركات تقدم الخدمات المجتمعية ليس بهدف تحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن الإنفاق على الجانب المجتمعي كان بهدف التبرع فقط، كما أن هناك بعض الشركات التي تعمل بعض المشاريع الخيرية للتهرب من الضرائب، فتأخذ المشروعات الخيرية مجرد غطاء، كما إن هناك بعض الشركات التي تنفق بطريقه غير مدروسة بحيث لا يتضح لنا مقدار العائد المجتمعي مما تنفقه. فالعبرة ليست في مقدار ما ينفق تجاه المجتمع، ولكن بمقدار العائد على المجتمع، كما أن نسبة ما ينفق من الشركات العالمية التي تعمل في مصر لا يذكر بمقدار إنفاقها في مجتمعات أخرى متقدمة تعمل بها بخلاف مصر.

ومن الحلول المقترحة من جانب الدراسة لتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات نجد:

(1) زيادة الوعي المجتمعي بدور الشركات ومسئوليتها تجاه المجتمع ومقدار العائد الذي يعود علي

الشركة والمجتمع في آن واحد، وذلك من خلال الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني.

(2) وضع تشريع ينص على الإفصاح والشفافية لكي تنشر كل شركة ميزانيتها التي تتبرع بها

للمشروعات المجتمعية، بالإضافة إلى إنجازاتها.

(1) أحمد عبد الوهاب، نوره حسن الشيخ، دراسة مبدئية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، المركز المصري

لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٥م.

٣) تشجيع الدولة للشراكة المجتمعية من جانب الشركات، وذلك من خلال إزالة العبء الضريبي عما تم إنفاقه نظير تلك الأعمال المجتمعية.

٤) تشجيع الحكومة لشركات القطاع الخاص عن طريق إتاحة المعلومات الخاصة بالمشكلات التي تواجهها الدولة في القطاعات المختلفة، فعلي سبيل المثال وليس الحصر (التعليم والصحة والبنية التحتية) وطرحها لشركات القطاع الخاص لكي تتبناها، وذلك وفقا لمفهوم المشاركة المجتمعية.

٥) تفعيل الرقابة من قبل الدولة علي الشركات التي تقدم خدمات اجتماعية، وذلك لعدم استغلال الإعفاءات الضريبية والجمركية بطريقه سيئة، وأيضا تفعيل الرقابة المجتمعية وذلك من خلال الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لرصد العائد المجتمعي من تلك المشروعات ومقارنته بالأهداف المعلنة.

وذلك يؤكد لنا "أهمية دعم شركات القطاع الخاص وإعطائها دور أكبر في التنمية من خلال توفير المناخ الملائم لنمو وتبسيط إجراءات التعامل، وذلك للقيام بدورها في استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة كمثال، والإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها"

ونود الإشارة إلى دراسة قام بها " مركز خدمات التنمية بالقاهرة CDS" والتي راجعت ثماني من التقارير السنوية لعامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ضمن أعلي ٢٠ شركة حققت عائداً في مصر، ثم تحليل التقارير للرجوع إلى الأنشطة التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو الأنشطة المتعلقة بالمجتمع أو تلك التي تسعى للوصول إلى معايير بيئية أعلي كما في ست شركات من تلك الشركات. ولم تغفل هذه الدراسة عن أن بعض الأنشطة التضامنية الإيجابية قد لا تكون مدرجة في التقرير السنوي، ولكن من السهل أن تفترض أنه إذا لم يتم إدراج أحد الأنشطة في التقرير السنوي فمن الممكن ألا يكون له أهمية من وجهة نظر الإدارة، وهكذا فلا يكون هناك توجه مؤسسي لدى الشركة نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات.^(١)

وأخيراً فإن الشركات الثماني التي تم مراجعتها لم يكن هناك توحيد بين القطاعات للانخراط في المسؤولية الاجتماعية للشركات، علي سبيل المثال: كان للبنك التجاري الدولي أداء واضح في المسؤولية الاجتماعية للشركات بينما لم يكن بنك مصر كذلك، ومن الواضح أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بحث علي أسس تختلف من شركة لأخرى. ويوضح ذلك الجدول رقم (١٤): بيانات التقارير السنوية للشركات التي تمت مراجعتها.

(1) CDS; **Banning The beatings**, Cairo Times, 20 March 2002, Business to Day Egypt, vol.9, issue 2, February, 2003, CDS, philanthropy in Egypt, 2004.

المسئولية تجاه البيئة	المسئولية تجاه المجتمع				اسم الشركة
	تأسس وإدارة منشأتها الخاصة	معونات مباشرة لأفراد المجتمع	معونات خيرية منتظمة لمنظمات خارجية	معونات خيرية غير منتظمة لمنظمات خارجية	
✓		✓	✓		١- أورسكوم للاتصالات
✓		✓	✓		٢- موبينيل (أورانج)
✓		✓	✓		٣- أورسكوم للإنشاءات
لا تتوفر			✓		٤- البنك التجاري الدولي
✓				✓	٥- السويس للأسمت
لا تتوفر	✓	✓	✓		٦- بنك فيصل الاسلامي
✓					٧- النساجون الشرقيون
لا تتوفر					٨- بنك مصر الدولي

المصدر: أعده الباحث من خلال الدراسة.

واستفاد البحث الراهن من هذه الدراسة في كيفية الاطلاع علي تقارير الشركات وتحليلها، مع مراعاة أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات يختلف من شركة لأخرى حسب حجم الشركة ونوعية نشاطها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى:

Social Responsibility and consumer's perception of price: study in Brazil⁽¹⁾

" المسؤولية الاجتماعية وتصور المستهلكين للسعر بالبرازيل.

اعتزمت هذه الدراسة التحقيق فيما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر إيجابياً على الفائدة والقيمة التي ينظر إليها من قبل المستهلك سواء في (عرض الشركة – فرق السعر – نية الشراء)، والتأكد ما إذا كان العمل الاجتماعي يدعم الشركة مع تأثير ذلك على المستهلك. وبالتالي هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في البرازيل علي إدراك الجمهور لتلك البرامج والرغبة في التعامل مع منتجات وخدمات تلك الشركة، حتي إذا كانت تقدم سلع وخدمات ذات سعر أعلى مقارنة بالمنافسين.

ودارت تساؤلات الدراسة حول الآتي:

- ١- هل يري المستهلك فائدة إضافية في شراء منتج من الشركة التي تستثمر في مجال المسؤولية الاجتماعية؟
- ٢- هل من المنصف أو العدل أن يكون هذا المنتج أكثر تكلفة من أحد منافسيه؟
- ٣- هل سيكون المستهلك مستعد لشراء هذا المنتج بالتكلفة العالية؟
- ٤- هل هذا من الإجراءات الاجتماعية التي تدعم الشركة وتجذب التفاعل من جانب المستهلكين؟

وطرحت أيضاً عدداً من الفروض منها:

- ١- هناك علاقة إيجابية بين القيمة المتصورة ونية الشراء.
 - ٢- هناك علاقة إيجابية بين السعر المتصور والقيمة المتصورة.
 - ٣- هناك علاقة إيجابية بين المنتج المسئول اجتماعياً وإقبال المستهلكين.
- وطرحت الدراسة مدي تأثير قيام الشركات بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على دعم الجمهور لها، وتم التحقق من هذه الأهداف من خلال استخدام الخصائص الديموجرافية من سن ٢٠ عاماً من طلاب الجامعة في كليات مختلفة مثل الطب والاقتصاد واللغات وإدارة الأعمال في البرازيل. وتم وضع مقياس لقياس العلاقة بين المتغيرات في سلوك المستهلك والمسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة في نتائجها إلى ما يلي:

- ١- أن عينة الدراسة لديهم اتجاه إيجابي نحو الشركات التي تقوم بالمسؤولية الاجتماعية.

(1) Daniela A brunets, et al ; **Social Responsibility and consumer's perception of price**, social Responsibility Journal, 2010.

٢- أن عينة الدراسة لديهم استعداد لدفع ١٠% زيادة في منتجات أو خدمات الشركات المسئولة اجتماعياً.

٣- أن هناك تأثير جيد لتلك البرامج على الجمهور وعلى رد فعلهم تجاه تلك الشركات، وأن ذلك يتوقف على ترضية تلك التوقعات للجمهور وتؤثر بشكل مباشر في خدمة المجتمع.

وتسهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأهمية معرفة اتجاهات المستهلكين نحوها ونحو الشركات القائمة بها، مما يساعد الباحثين في المستقبل لإجراء مزيد من البحوث باللغة العربية. ويمكن القول أن بلورة فكرة المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك مرهون بعمل مجموعة من الأجهزة والأطراف المعنية القائمة على المراقبة والمتابعة لكافة نشاطات الشركات، وكذلك نوعية المستهلك، ولذا فإن عمل كل جهاز مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل الأجهزة الأخرى وكلها تصب في صالح المستهلك وفق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لحمايته من الأعمال اللاأخلاقية لبعض الشركات.

وفي هذا الإطار نشير إلى دراسة باللغة العربية بعنوان " إدراك المستهلك العراقي للمسؤولية الاجتماعية"^(١) والتي أكدت على ظهور مفهوم جديد وهو المستهلك المسئول اجتماعياً. أي الذي يسعى لإحداث أقل ضرر ممكن أو أكبر أثر إيجابي على البيئة المادية، وأن يستخدم قوته الشرائية بطريقة تدل على التزامه تجاه المجتمع. وفي مسح أجراه Mori في عام ٢٠٠٠ لما يبلغ ١٢٠٠٠ مستهلك على امتداد ١٢ دولة أوروبية، أظهر بأن ٧٠% منهم يولي أهمية إلى التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية عن شراء السلعة أو الخدمة، وكان مستهلك واحد من كل خمسة على استعداد لدفع سعر أعلى للسلعة المسئولة اجتماعياً وبيئياً.

الدراسة الثانية:

Corporate social Responsibility what it really is, why its so important، and How it should be managed.⁽²⁾

" المسؤولية الاجتماعية للشركات : الواقع – الأهمية – كيفية إدارتها"

رأت هذه الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية (CSR) استحوذت على اهتمام الباحثين في عالم الأعمال، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الارتباك والعديد من المفاهيم الخاطئة التي تحيط بها.

(١) عاملة محسن أحمد ناجي، " إدراك المستهلك العراقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات"، (بحث منشور جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٢٨، ٢٠١١)، ص ٢٣، ٢٥

(2) David Waldman, et al; **Corporate Social Responsibility, What it really is, why it's so important, and How it should be managed**, at: TFS.acs_egypt.com (accessed:12 march 2017).

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على تجارب الباحثين، مع إدراج بعض العناصر الإدارية مثل: التخطيط الاستراتيجي، التطوير التنظيمي والبشري، إدارة الموارد، وإدارة المخاطر، إدارة سلسلة التوريد والعمليات.

وعالجت هذه الدراسة ثلاث أسئلة محددة هي:

- ١- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالضبط؟
- ٢- لماذا تحتل المسؤولية الاجتماعية أهمية كبرى في عالم الأعمال؟
- ٣- ما ينبغي على صناعات القرار وقادة الشركات أن تفعل أو تمارس في محاولة لإدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل صحيح؟

وتؤكد الدراسة أن:

- ١- المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست كل شئ عن العمل الخيري أو القيام بالخدمات الخيرية للمجتمع، وهذا لا يعني أن مثل هذه الأنشطة غير مهمة، ولكن هذه إجراءات من جانب الشركات يمكن أن تساعد في إقامة علاقات مع أفراد المجتمع والقادة، وهذه الإجراءات هي في أحسن الأحوال المظاهر السطحية من المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٢- من أجل فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات لا بد من النظر إليها أنها جزء من الشركة، وإجراء حوار هادف مع أصحاب المصلحة، وأصحاب المصلحة هي: أي فرد أو جماعة تؤثر وتتأثر بأنشطة الشركة أمثال: الموظفين، والمقاولين، والعملاء، والزبائن، والمساهمين، والحكومة، والمجتمع المدني. ومن ضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة توفير المعلومات حول تقليص الوظائف أو إيجاد وظائف جديدة، إضافة إلى توفير إنتاج امن وخدمات موثوق بها ومبتكره تتماشى مع احتياج العملاء.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:-

- ١) ضرورة مراعاة أصحاب المصالح. وهم المستفيدون من نتائج المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال إجراء حوار هادف معهم.
- ٢) أن تتضمن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التمكين والتدريب والتعليم للمنتفعين بها.
- ٣) لا يمكن أن تتم برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بعيداً عن العملاء والمساهمين والحكومة وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.
- ٤) أن تكون هناك نظرة شاملة للمسؤولية الاجتماعية تتضمن المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- ٥) ألا تتعارض برامج المسؤولية الاجتماعية مع خطط التنمية القائمة بالمجتمع.
- ٦) ربط أهداف الشركة الاقتصادية بالأهداف الواسعة للمجتمع وقيمه العامة.

واستفادت الدراسة الراهنة من هذه الدراسة" في محاولة إعطاء خلفية نظرية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعرفة أصحاب المصالح داخل الشركات، وأهمية الشراكة بين القطاع الخاص والعام مع مراعاة الجوانب التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجوانب تنمية أخرى، ومعرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية على سمعة الشركات والقطاع الخاص."

وفي هذا السياق نشير إلى دراسة "NUNEZ, ELY L". والتي هدفت إلى معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على سمعة الشركات. حيث تضمنت عينة الدراسة ١٠٠ شركة كانت تصنف كأفضل مائة شركة عام ٢٠٠٦. واعتمدت هذه الدراسة على المسح الاجتماعي، وكذلك أيضاً تحليل المضمون لكثير من المقالات والتقارير المتوفرة على شبكة الانترنت.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:-^(١)

(١) أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات يعد سبباً إيجابياً يزيد من رغبة المستثمرين في الاستثمار عبر تقديرات القيمة الأساسية (الثروة).

(٢) أن هناك آثار سلبية غير مقصودة للمسؤولين الاجتماعيين للشركات، ويرجع ذلك للمنافسة بين الشركات وأصحاب المصالح من خارج الشركة.

(٣) أن الشركات التي تعتمد على استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز على القضايا البيئية في سياسة عملها تكون أكثر عرضة للعواقب غير المقصودة للمسؤولية الاجتماعية.

وبالتالي يرى الباحث " إن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تشكل ذخيرة مهمة وهائلة من المهارات والطاقات والإمكانيات التي يمكن أن تساعد الحكومة على القيام ببرامج وسياسات إصلاحية أكثر تركيزاً وكفاءة وشفافية، وتقوم على قاعدة أوسع من المشاركة."

(1) Nunez, Ely L; **Unintended effects of Corporate Social Responsibility Corporate for Business?** , PHD., Lynn University, 2007.

Four case studies on Corporate Social Responsibility: Do conflicts affect a company's Corporate Social Responsibility Policy? ⁽¹⁾

" أثر الصراعات على سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، دراسة حالة لأربع شركات أمريكية ويابانية"

وتناقش هذه الدراسة حالات أربع عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهل الصراعات تؤثر على سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟، في محاولة لمناقشة مختلف القضايا التي برزت داخل المسؤولية الاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات هي:-

١- شركة كوكاكولا الشرق الأوسط (coca cola).

٢- أبل (apple).

٣- كانون (canon).

٤- وول مارت (Wal-Mart).

وهي شركات من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أنه يمكن وصف منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية بأنه يقوم على مبادئ السلوك التي تنص على القيم والمبادئ لأعضاء الشركة ككل. أي تركز على الجانب الأخلاقي وتطمح للمتابعة. في المقابل الشركات اليابانية تفضل التركيز على المجالات التي تساهم فيها، وقياس الاهتمام بالجوانب الاجتماعية من المسؤولية الاجتماعية للشركات ويكون إحصائياً. وقامت الدراسة بمقارنة الحالات الأربع من خلال دراسة هل الصراعات تؤثر على سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟، وتم تحليل استجابة الشركات الأربع لهذا الصراع، واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي بتصفح المعلومات المتاحة للجمهور على مواقع الشركات على الانترنت والصحف وتقارير منظمات غير حكومية (NGOs)، كذلك المجالات الاقتصادية والأكاديمية والكتب، وتقارير هذه الشركات عن المسؤولية الاجتماعية. وتضمنت نتائج الدراسة ما يلي:-

(١) إن شركة "coca cola" تبنت لائحة من المسؤوليات الاجتماعية الأكثر طموحاً بعد أن شهدت الصراع البيئي في الهند، حيث تصدت بقوة لأثار عملياتها على البيئة، خاصة على المياه، ونظراً لطبيعة الآثار أتيح للشركة إمكانية إجراء البحوث واتخاذ الخطوط نحو منع وعلاج الضرر. وتوصلت إلى نتائج يمكن قياسها، وتبنت المبادرات التي صممت خصيصاً لمعالجة مشاكل المياه

⁽¹⁾ Cristina A. cedilla Torres, et al; **Four Case Studies on Corporate Social Responsibility: Do conflicts affect Accompany Corporate Social Responsibility policy?** published in a peer _review section of The Utrecht law review, volume 8, issue 3, November, 2012.

التي تسببت في الهند، ولتحسين صورتها مع عملائها، وشملت هذه المبادرات البحثية إقامة لشراكات مع الحكومة المحلية الهندية، واعتمدت شركة "كوكاكولا" إدارة المياه كأحد العناصر الأساسية ضمن سياستها للمسئولية الاجتماعية والتزمت بها لتحقيق أهداف قابلة للقياس فيما يتعلق بكفاءة إدارة المياه.

(٢) إن شركة "Wal-Mart". اتبعت سياسات تعيين النساء في المناصب الإدارية، وإنشاء مجلس مسئول عن مكافحة التمييز بين الجنسين، ومحاولة السيطرة على عمالة الأطفال. وهدفت شركة "apple" لوضع معايير جديدة في الصناعة، وتمارس شركة "canon" أنشطة مختلفة في هذا الصدد.

(٣) أن سياسة المسئولية الاجتماعية للشركات لم تتأثر من خلال ضغط وسائل الإعلام كما في شركة "كوكاكولا". وأن شركة مثل "كانون" يجب مراقبتها عن كثب.

وتعد هذه الدراسة من "الدراسات التي تثرى موضوع البحث بتناولها لحالات أربع شركات متعددة الجنسيات، وتتضح الاستفادة من هذه الدراسة في معرفة أن العلاقات الجيدة مع المجتمعات المحلية هي ببساطة تعبير عن الأداء الجيد للأعمال التجارية، وأن الممارسات المضادة تجاه المجتمعات المحلية تؤدي إلى خسائر كبرى لأعمال الشركات"

ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه أحد الباحثين في أنه بدأ عدد كبير من المستثمرين في الأسهم يشترطون التزام الشركات التي يساهمون فيها بالمسئولية الاجتماعية.^(١) وكشف تقرير أعدة البنك الدولي العام ٢٠٠٦ م. أن المسئولية الاجتماعية للشركات أصبح عملاً مؤسسياً إلى حد كبير في أمريكا الشمالية والمناطق الأوربية يعمل وفق متطلبات السوق.^(٢) وفي دراسة أخرى لشركة Bayt عام ٢٠١٣ م. أن الأنشطة الأكثر شيوعاً من قبل الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "Mena" والمرتبطة بالمسئولية الاجتماعية تكون في مجال توفير الغذاء والسكن للفقراء بنسبة ٢٥%، والعمل مع الأيتام والأطفال المحرومين بنسبة (١٣%)، والأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من الظروف البيئية والتعليمية والطبية في المناطق بشكل واضح لا تشكل أولوية للشركات. ولا تزال تنظر تلك الشركات إلى المسئولية الاجتماعية كوسيلة لتعزيز صورتها العامة، وليس أداة لإعداد المنطقة من أجل مستقبل مستدام.^(٣)

ويؤكد ذلك لنا " أن خلق بيئة مواتية للمسئولية الاجتماعية للشركات يعتبر بمثابة الخطوة الأولى من أجل ضمان نجاح تطبيق ما هو مطلوب، ودليل الباحث ما ذكره مرصد المسئولية الاجتماعية

(١) إبراهيم غرابية، المسئولية الاجتماعية للشركات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر ٢٠٠٦، متاح في:

www. aljazeera.net. (Accessed 15March 2017)

(٢) World Bank; **Social Responsibility Report** , 2006.

(٣) شركة BAYT، مبادرات المسئولية الاجتماعية لشركات الشرق الأوسط، ٢٠١٣، و متاح في www.Bayt.com (Accessed 18 march 2017)

للشركات عام ٢٠٠٩. والذي وجد أن مواطني الاقتصاديات المتقدمة أرادوا أن تركز مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات على القضايا الأساسية مثل الصحة وحماية البيئة ورعاية العمال، وما إلى ذلك من قضايا. في المقابل نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط والمناطق النامية الأخرى رأوا في المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لدعم الجمعيات الخيرية وحل مشاكلهم الوطنية الاجتماعية".

تعقيب:

حاولت الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات الانطلاق من تعريف المسؤولية الاجتماعية، والتعرف علي مكوناتها ومداخلها وأهم أنماطها ومستوياتها. وقد كشفت هذه الدراسات للباحث عن جزئيات كان يبحث عنها، وأيضا التطورات التي حدثت في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات كمجال بحثي، والتعرف علي التجارب العالمية في هذا المجال.

وحتى لا يفوتنا الحديث عن علم الاجتماع والمسؤولية الاجتماعية فإنه يجب أن يضطلع علماء الاجتماع بمسئولياتهم المجتمعية عن نشر علمهم وتنقيف العامة، وحتى توعيتهم بدور علم الاجتماع، وكيف يمكن أن يوظف الناس لخدمة مجتمعهم؟

في هذا الإطار نلقي الضوء علي دراسة" البسيوني عبد الله جاد" بعنوان " علم الاجتماع والتنشئة على المسؤولية الاجتماعية". حيث تستمد هذه الدراسة قيمتها من أنها تتواكب مع مرحلة أن العلم فوق كونه لمجرد العلم في إطار التراكم المعرفي يصبح العلم للمجتمع، حيث أنه يلعب دوراً فاعلاً في توجيه الأفعال الفردية والجماعية، وكذلك توعية الإنسان بقدراتها والعمل على تطويرها لأجل تمكينه من تجاوز تناقض ومعوقات الواقع الاجتماعي.^(١)

وهناك دراسة أخرى قام بها "محمود عبد الحميد حسين" بعنوان قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية. "حيث استعرضت المشكلات البحثية ذات الأولوية في مجال البحث الاجتماعي كمشكلة الفقر، تركيز الخدمات في المدن، تخلف المجتمع الريفي، مشكلات الصناعة، الأمية، الانفجار السكاني، ونقص الاستقرار السياسي."^(٢)

وتعتبر الدراسات السابقة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من الدراسات التي تفيدنا في التعرف علي واقعها، وأهميتها وكيفية تفعيلها في مجتمعنا، ويرجع ذلك لما لها من دور بارز اقتصادياً وسلوكياً.

(١) البسيوني عبد الله جاد البسيوني، علم الاجتماع والتنشئة على المسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٤٠.

(٢) محمود عبد الحميد حسن، قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، المؤتمر الدولي

الثاني لقسم علم الاجتماع، سبق ذكره، ص ص ١٩٧-٢٠٦.

ثانيا: دراسات تناولت التنمية المستدامة:-

أولا: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

" الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في المناطق الاقتصادية الخاصة"

(دراسة مطبقة على منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة)⁽¹⁾

تمثلت أهمية هذه الدراسة التطبيقية في أن الدراسة تقدم قاعدة بيانات صادقة حول الاحتياجات الأساسية لدي السكان المحليين القاطنين في نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة بسلطنة عمان، بالإضافة إلي تقديم مؤشرات علمية معتمدة على دراسة ميدانية يمكن أن تفيد في الوقوف على أهم أولويات السكان المحليين من التنمية، الأمر الذي يساعد المخططين في وضع البرامج التنموية.

وهدفت الدراسة إلى ما يلي:

١- تحديد الاحتياجات التنموية للسكان القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة.

٢- ترتيب أولويات احتياجات السكان بالقاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة.

٣- الخروج بمقترحات من شأنها الارتقاء بمستوي جودة الحياة وتجويد عملية تلبية احتياجات السكان ورفع مستوي إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في التنمية المحلية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

" ما الاحتياجات التنموية لدي سكان المناطق المجاورة لمنطقة الخدمات اللوجستية الجاري

تنفيذها في جنوب الباطنة بسلطنة عمان؟"

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة علي التساؤل الرئيسي للدراسة حاول الباحثان الإجابة عن

التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما أولويات الاحتياجات التنموية لدي السكان المحليين؟

٢- ما أهم الاحتياجات التنموية لدي السكان المحليين؟

٣- ما واقع الخدمات الصحية والبيئية لدي السكان المحليين وأهم احتياجاتهم منها؟

٤- ما واقع الخدمات الترفيهية في المجتمع المحلي واحتياجات السكان المحليين منها؟

(1) عبد الوهاب جوده عبد الوهاب الحاييس وبسمة النصيبية، " الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق

المناطق الاقتصادية الخاصة، دراسة مطبقة علي منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة"، (مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مجلة دولية محكمة، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف،

العدد الثالث، دار النل للطباعة، ٢٠١٥)، ص ص ٢٥٩ - ٢٧٩

وبما أن هدف الدراسة هو محاولة التعرف علي احتياجات السكان المحليين القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة، باعتبارها منطقة اقتصادية خاصة، تؤدي مهام اقتصادية علي المستوي القومي، مهام أخرى اجتماعية وثقافية علي المستوي المحلي في إطار التنمية المحلية. فإذن الأسلوب المناسب لتحقيق أهداف البحث هو الأسلوب الوصفي بهدف الوقوف على أهم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لديهم.

واعتمدت هذه الدراسة علي عدة طرق منهجية لاستيفاء بياناتها، وتحقيق أهدافها، وهذه الطرق هي: طريقة المسح الاجتماعي، الملاحظة المباشرة. ويشمل مجتمع الدراسة جميع السكان المحليين القاطنين في تأثير مشروع المنطقة اللوجستية، وضم سكان الولايات الثلاث المحيطة بالمشروع وهي: بركاء، وادي المعاول، نخل. باعتبار المشروع ملتمي الولايات الثلاث.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي عينة عشوائية، وتم سحبها وفقاً لقواعد الاحتمالات، ضماناً لتمثيل العينة لمجتمعها الأصلي، ويتم رفع العينة بالطريقة العنقودية. وتم تحديد حجم العينة بالاعتماد علي بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠ م في السلطنة، واتضح أن إجمالي عدد السكان بالولايات الثلاث موضع الدراسة ٩٣٩٠٣ نسمة. لذا فإن عينة الدراسة ٠.١ % من إجمالي عدد سكان الولايات الثلاث، بواقع ١٠٠٠ مفردة.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق منطقة الخدمات اللوجستية هي: زيادة المنح الدراسية لإكمال الدراسات العليا، وتوفير فرص عمل، وإنشاء مستشفى عام مجهز، وتشجيع إقامة شركات اتصالات وتنافسها، وتوفير خدمات إطفاء الحرائق، إنشاء حدائق عامة، وتطوير المنتجعات السياحية، وإنشاء نوادي ثقافية واجتماعية. بالإضافة إلى إنشاء مدارس تحفيظ القرآن ومكافحة التلوث بكافة أنواعه.

وهذه الدراسة من الدراسات المهمة والتي أفادت الدراسة الحالية في التأكيد على العلم الاجتماعي، وفي هذا نستدل برأي الدكتور أحمد خليفة في تقديمه للمسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ م، حيث قال " أن العلم الاجتماعي من بدايات الطريق لتطوير المجتمع، وإذا كنا نتحدث عن مصر في القرن القادم (أي القرن الحالي)، فليست دعوة لكي نحلم بل دعوة لكي نتعلم، ومصر في بداية القرن الحادي والعشرين سوف تأتي عشوائياً وبغير تخطيط، وإما في صورة أقرب إلى ما نريده، نتيجة ما نبذله من جهد في التصور والتنبؤ والتوقع والتوجيه، أخذين في الاعتبار ما نستطيع أن نغيره وما نستطيع أن نطوره ونحوره.^(١)

وتلقي هذه الدراسة الضوء علي ما شهده مجتمع سلطنة عمان من تغييرات اجتماعية سريعة، نتيجة السعي نحو تكثيف ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي في إطار برامج التخطيط والتنمية

(١) أحمد خليفة، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،

والمتابعة منذ عام ١٩٧٠ م حتى الآن، وفي إطار التوجه لتلبية احتياجات المتزايدة للمواطنين العمانيين، حرصت السلطنة علي إقامة مناطق اقتصادية خاصة لأنها تتيح فرص أكثر تنوع للارتباط بالأسواق الخارجية، وتوسيع الخيارات أمام المستثمرين لاختيار مجال الاستثمار، ومن ثم تفعيل قدرة المناطق الاقتصادية علي استخدام الموارد البشرية والمادية.

ثانياً: دراسات أجنبية:

الدراسة الأولى:

Five kinds of capital: useful concepts for sustainable development.⁽¹⁾

(خمسة أنواع من رأس المال: مفاهيم مفيدة للتنمية المستدامة)

أعدت هذه الدراسة للرابطة الأمريكية خلال الاجتماع السنوي للباحثين القانونيين يناير ٢٠٠٣ م، وقامت الرابطة بنشر هذه الدراسة ضمن كتاب الاجتماع من خلال جامعة (TUFTS). وقامت الدراسة بمعالجة مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي وبمفهومه المستديم، وقسمت الدراسة رأس المال لأغراض التنمية المستدامة إلى خمسة أنواع هم:

(١) رأس المال المادي FINANCIALCAPITAL: ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.

(٢) رأس المال الطبيعي: Natural Capital: ويعنى الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

(٣) رأس المال الانتاجي: Produced Capital: ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

(٤) رأس المال البشرى: Human Capital: ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

(٥) رأس المال الاجتماعي: Social Capital: ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تحافظ التنمية المستدامة على جميع أرصدة رأس المال الإنتاجي أو تزويدها بما في ذلك رأس المال الطبيعي الذي غالباً ما يأتي من خلال الناتج الاقتصادي، كما أن الحفاظ على مخزون رأس المال البشرى والاجتماعي له القدر الكبير من الأهمية • ويجب أن يستكمل الثلاثي التقليدي للأنشطة الاقتصادية: الاستهلاك والتوزيع والإنتاج بوظيفة رابعة هي صيانة الموارد.

(1) Neva R: Goodwin; **Five kinds Of Capital: Useful Concepts Four Sustainable Development**; Working paper, No, 03-07, Global Development and Environment Institute, Tufts University. Medford, September, 2003.

وهذه الدراسة تأتي في إطار كيف يمكن للمجتمعات أن تسعى إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية في بيئة آمنة وبطريقة مستدامة اجتماعياً؟. وتشير الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد.

ولذلك تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي، الإيكولوجي، الاجتماعي) على ضرورة إجراء تغييرات رئيسية وضرورية في المجتمع، ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند إلى واقع مخزون رأس المال الذي يديمها وتعتمد عليه. ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته، إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية.

ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد - Material Intensive إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات Information - Intensive. وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري والاجتماعي. وقد لاحظت الدراسة الحالية أن مفهوم رأس المال الاجتماعي قد شكل اهتماماً كبيراً من الباحثين في العلوم الاجتماعية المختلفة، ومن ثم فقد تعددت المداخل النظرية وتباينت الرؤى المنهجية في دراسته وفهمه.

وفي هذا الموضوع نشير إلى المدخل التكاملي Integrated approach theory لرأس المال الاجتماعي، فقد طرح "براون" تصوراً نظرياً لرأس المال الاجتماعي على ثلاث مستويات من التحليل هي: مستوى تحليل الوحدات الصغرى Micro، والمتوسطة Meso، والكبرى Macro، وتشكل المداخل الثلاثة الأساس لنظرية عامة متكاملة في رأس المال الاجتماعي، ويشير براون إلى المستويات الثلاثة في تحليل المال الاجتماعي ليست مستقلة بل متكاملة، حيث أن العمليات المؤثرة على أحد مستويات التحليل تؤثر بدورها على المستويين الآخرين، ولذا يكون من الضروري تحقيق التكامل بينها، عن محاولة تقديم فهم شامل لرأس المال الاجتماعي كعملية دينامية للبنية الاجتماعية Social stractaration⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار سعت دراسة "ياسر سليمان" بعنوان "محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية" إلى فهم متسع لمحددات توزيع رأس المال الاجتماعي بوصفه مفهوماً يؤثر على ما يمتلكه الفرد من مواد اجتماعية ورمزية يستخدمها في ممارسته الاجتماعية، وكذلك الطريقة التي يستخدم

(1) Thomas F. Brown; **Theoretical perspective on Social Capital**, in www.lamar.edu

(accessed 20 march 2017)

بها الفاعل هذه الموارد إيجاباً وسلباً ربحاً أم خسارة، صيانة أو هدرأ، هنا يمكن أن يفهم رأس المال الاجتماعي في إطار علاقات البناء الاجتماعي، وبشكل أوسع في إطار الممارسات الاجتماعية التي تظهر فيها مقدرة الفرد في أداء الفعل، وقدرته على حيازة المعرفة التي تمكنه من انجاز فعله على درجة عالية من الكفاءة، وقدرته على تأسيس علاقات مع المجتمع تقوم على الجمعية والاندماج الاجتماعي، وقدرته أيضاً على تطوير منظومة قيم حديثة تعكس رصيد رأس المال الاجتماعي لديه وهل هو منخفض.⁽¹⁾

وتسهم هذه الدراسة في إثراء أدب التنمية المستدامة باللغة الانجليزية حول أهمية أنواع رأس المال الخمسة في التنمية، مما قد يساعد الباحثين في المستقبل على إجراء مزيد من البحوث باللغة العربية في هذا المجال.

الدراسة الثانية:

Public Sustainable Development Values: A case Study in Spang Malaysia.⁽²⁾

" قيم عامة للتنمية المستدامة: دراسة حالة في سيبانغ بماليزيا"

ركزت هذه الدراسة على قيم التنمية من وجهة النظر الاجتماعية والثقافية في منطقة سيبانغ بماليزيا، واستخدمت الأساليب النوعية، وإجراء مقابلات متعمقة ومناقشات جماعية لمبحوثين مختارين، وذلك لتمثيل آرائهم ومجتمعاتهم التي يمثلونها.

والقيم هي مفهوم دائم القيمة، فهي تتشكل من العملية الاجتماعية للحوار والنقاش متأثرة بالعلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية بين الفرد والمجتمع، وقد ركزت القيم الإنمائية على التنمية الاقتصادية بما في ذلك العمالة والاستهلاك والنتاج القومي الإجمالي. وركزت الاهتمام أيضاً على قيم الصحة والتعليم والإنصاف والتنمية التي تؤكد على أمن ورفاهية الدول القومية والمناطق والمؤسسات. وأوضحت الدراسة أن التنمية المستدامة برزت للتوفيق بين المنافسة للتنمية وحماية البيئة بدءاً من مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ م بشأن البيئة البشرية. والتنمية المستدامة مفهوم يعالج التنمية المجتمعية، إذا أنها تعرف بأنها تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضعف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

(1) ياسر سليمان محمد سليمان، " محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة المنيا ٢٠١٠ م).

(2) Zurina Mahadi, Abdul Samed, Hukil Sino; **Public Sustainable Development values: A case study in Sepang Malaysia**, Vol, 4, No 2, Journal of Sustainable Development, April 2011, p.p. 154-166.

ونظرت إلى الاحتياجات الأساسية على أنها نوع من القيم المباشرة و غير المباشرة، وحددت عناصر الرفاهية والاحتياجات من خلال آراء المبحوثين عدم الرضا عن توقعاتهم نحو التنمية المحلية وتطلعاتهم المستقبلية، وحاولت دمج الاحتياجات الأساسية وفقاً لقائمة "ماكس نيف - MAX - NEEF" أي: الكفاف، الحماية، المودة، المشاركة، الهوية، الحرية. في تعريف بورتلاند تحدد احتياجات التنمية المستدامة مشبعة لضمان رفاهية الإنسان وأنظمتها الداعمة.

وقد تم اختيار منطقة سيبانغ "SEPANG" بماليزيا كمجال مكاني لهذه الدراسة بسبب عملية التطور السريع التي تحولت إليه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وجاء هذا التحول من خلال تطوير مطار كوالالمبور الدولي كلياً، وكانت سيبانغ في السابق منطقة زراعية حيث مزارع المطاط والنخيل. ويقسم الجمهور في سيبانغ إلى المجتمعات الريفية والحضرية. يعيش الريفيون في ١٩ قرية تقليدية في سيبانغ يقودها رؤساء القرى، ويلعب رؤساء الفري الدور الرئيسي كمثل أو متحدث باسم المجتمعات الريفية مع المجتمع المحلي والحكومة والمجتمعات الحضرية ممثلة بأعضاء المجلس البلدي. وقد تم تقسيم المنطقة الحضرية المتزايدة إلى ٢٣ منطقة بزيادة ١٠ مناطق من ١٣ منطقة في العام السابق للدراسة وذلك لتدعيم الحوكمة الفعالة.

واستخدمت الدراسة المقابلات المتعمقة وحلقات أو مجموعات النقاش سواء مع أعضاء المجلس البلدي السابقين والحاليين لتمثيل المناطق الحضرية، ورؤساء القرى كعينات عمدية مقصودة.

وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن الآتي:

١- كشف تحليل البيانات عن وجود سبعة عناصر من الاحتياجات هي: الكفاف، الحماية، المودة، المشاركة، الحرية، الإبداع، الهوية.

٢- أظهرت النتائج أن الجمهور في سيبانغ تمتلك القدرة علي التعرف على احتياجاتهم الحيوية والقيم الإنمائية في السعي لتحقيق العيش المستدام، وأن السلام يعكس جوهر التنمية المستدامة.

٣- أظهر المبحوثين في سيبانغ قلقاً كبيراً بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية في هذه البلدان.

أهتمت الدراسة السابقة بأهمية القيم في تدعيم التنمية المستدامة، واعتمدت على قائمة الاحتياجات الأساسية "لماكس نيف"، لكنها لم تركز على طبيعة دورها وكيفية تفعيله في إطار من الواقع والمعوقات والاقتراحات.

وهذا يتفق مع ما أشار إليه أحد الباحثين في أن استهلاك الموارد غير المتجددة والموارد الطبيعية قد يؤدي بالفعل إلى تغيير البني الطبيعية وزيادة امتداد رأس المال الفكري (المعرفة العلمية والخبرة الفنية الهندسية). وقد يؤدي ذلك بالمقابل إلى إثراء أجيال المستقبل مادياً، وجعلهم أكثر قدرة على مواجهة تحدياتهم البيئية الخاصة.⁽¹⁾

(1) HARVEY BOOKS; **Sustainability and Technology**, in Science and Sustainability, selected papers, for IIASA's 20th anniversary, International Institute for applied systems analysis, Luxemburg, Austria, 1992, p.p 1-13.

وفي إطار تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان نشير إلى دراسة "عبد الوهاب جودة الحاييس" بعنوان "تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة رؤى نظرية ومنهجية". والتي اعتمدت على المنهج العلمي باستخدام الأسلوب الكيفي، استنادا إلى مراجعة التراث النظري والمكتبي حول عملية تقدير الاحتياجات الأساسية، وتحليل مضمون تلك الكتابات النظرية. ورأت انه لكي تنجح الحكومات في تحقيق جودة الحياة للسكان، يجب الاعتماد على أساليب علمية دقيقة في تحديد الاحتياجات الأساسية وتقديرها على أسس علمية سليمة، تضمن من خلال وضع خطط جيدة ومتكاملة للتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة.^(١)

وهذا يجعلنا نقف على عنصرين أساسيين في الحاجات الأساسية كما جاء بها تقرير مكتب العمل الدولي (ILO) حول العمالة والنمو والحاجات". وهما:-^(٢)

(١) متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي، المأوى، الملابس، الأجهزة المنزلية وأثاث المنزل).

(٢) الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال ومن أجل المجتمع ككل، مثل: المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية.

تعقيب:-

يرتبط موضوع الدراسة الحالية بالعديد من الدراسات السابقة وخاصة مجال التنمية المستدامة في ضوء التعرف على طبيعة مشكلات البحث السابق ومعالجتها ونوعية القضايا التي طرحت من قبل، وكيفية المعالجة من خلال استخدام أدوات ومناهج البحث المختلفة.

وفيما يلي نعرض الآتي:

- ١- تنوعت الطرق والأساليب المنهجية ما بين دراسة الحالة وتحليل البيانات الجاهزة والبحث المكتبي والمسح الاجتماعي، وتحددت أدوات جميع البيانات في استمارات الاستبيان والمقابلة.
- ٢- اتفقت الدراسات في أن التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التنمية التقليدية لأن التبادل يتضمن تعويضاً أو بديلاً فورياً، ويتطلب اتفاقات تعاقدية ونظماً قانونياً معقداً، أما التنمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها تركز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل وإشباع رغباتهم فرأس المال الاجتماعي الأبعد أمداً في التفاعل الاجتماعي، حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل.

(١) عبد الوهاب جودة الحاييس، "تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة، رؤى نظرية ومنهجية"، (مجلة دراسات التنمية والمجتمع، جامعة حسيبه بن بو علي، دار التل للطباعة، الشلف، الجزائر، نوفمبر ٢٠١٥م)، ص ص ٩-٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧.

٣- تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع، وتقبل إمكانية وجود عدة أنماط متوازية للتنمية، وبإمكانية اختيار أي دولة للنهج التنموي الذي تراه صالحاً لها رغم تبنى الجميع لنفس الأهداف التنموية البعيدة المدى وهو مدخل يعطي الأولوية للاستنباط والاستحداث المتجذر في التجارب السابقة، وهكذا تصبح التقاليد والأعراف المحلية مصدراً للثراء والإثراء، وليس حاجزاً في طريق التنمية على حسب ما تقوله نظرية التحديث وهي تضع الإنسان في مركز التنمية والاعتماد على العمل الجماعي بدلاً من الاعتماد على رأس المال المادي.

٤- اتفقت معظم الدراسات على أن التنمية تتطلب وعي الجميع ومشاركة الجميع وفق مرجعية مشتركة وأهداف مشتركة، ومن ثم تعتبر التنمية المستدامة مدخلاً للممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأن الأخيرة شرط ضروري للأولي، فالمطلوب تحفيز البشر واستشارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.

ثالثاً: دراسات تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتنمية المستدامة.

أولاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

" المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة " المملكة العربية السعودية:

حالة تطبيقية^(١).

تركزت مشكلة هذه الدراسة في أن النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية يعتمد على خلق فرص عمل، التعليم، التخفيف من حدة الفقر، وإدارة جيدة للبيئة. وللقطاع الخاص دور بارز يجب أن يؤديه فعليه أن يساهم في تنمية المجتمعات التي يتواجد فيها، وهذه التنمية تتم عبر اعتمادها على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي تتماشى أهدافها مع أهداف التنمية الوطنية، والقطاع الخاص يعتبر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فقط بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ بالأسعار الثابتة ٥٧.٦%، كما بلغت نسبة نموه ٤٩% لعام ٢٠١٢ بالأسعار الثابتة.

وقد طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات منها:

١- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

٢- ما التطور التاريخي لهذا المفهوم؟

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية

السعودية، أبريل ٢٠١٤ م، متاح في:

Online at: http://mpr.ub.uni-muenchen.de/54977/mpra_paper_no_54977, posted 2.april, 2017,

utc.

- ٣- ما الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟
- ٤- ما الدوافع التي تشجع الشركات على القيام بمسئوليتها الاجتماعية، وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها؟
- ٥- ما الدور التي تستطيع الدولة ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات أن تلعبه لتنمية مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؟

وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ١- التعرف علي مدي تبنى الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- التعرف علي تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي.
- ٣- التعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية في المجتمع السعودي.
- ٤- إلقاء الضوء على بعض النتائج التي توصلت إليها عدد من الدراسات بشأن مسؤولية الشركات المستمرة والفرص وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيداً لتحليلها، بمعنى أن عملية الوصول إلى النتائج في هذه الدراسة قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين المفاهيم الأساسية، ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من أجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

وانتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١. أظهرت الدراسة أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها ما تقوم به الشركات وما تقدمه للمجتمع طبقاً لتوقعاته من هذه الشركة، على أن تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح.
٢. تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركات التنمية.
٣. تحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معاً. والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع، والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث، وزيادة ولاء الموظفين، وتمتع الشركة بالمصداقية، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة ما يلي:

" أنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وأبعادها، ومدى تطورها، وكذلك بمدى فعاليته، وكيفية بلورته، والإفادة منه"

وفى هذا الإطار نشير لدراسة بعنوان " المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية" والتي توصلت إلى ضعف محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تساهم وتشارك في المسؤولية الاجتماعية.⁽¹⁾

ويلاحظ الباحث من خلال الدراستين أن معظم الشركات بدأت أنشطتها الاجتماعية اعتباراً من عام ٢٠٠٥م. وتركزت في مجالات محددة وغياب التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثير البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال لذا: فإن تضمين المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات الشركات سوف يكون محدوداً.

والبحث الراهن استوعب بعض النقاط لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في أي دولة كما يلي:

- ١- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص توفير الدراسات والمعلومات في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- ٢- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائدة على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.

الدراسة الثانية:

" المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سونا طراك.^(٢)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات التطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الأخرى،

⁽¹⁾ صالح السجاني، " المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، (المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم وإشراف، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩).

⁽²⁾ الطاهرة خامرة، " المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونا طراك"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٧ م).

وهدفت أيضاً إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدي التقارب والتجارب الذي تحظى به المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مؤسساتنا الاقتصادية.

وتمثلت أهمية هذه الدراسة في أن المجال البيئي والاجتماعي غير من مسار واتجاه المنافسة الاقتصادية التي لا تعترف بالقيود الاجتماعية التي كانت كثيراً ما تعتبرها المؤسسات الاقتصادية العائق الذي يخل حركة نموها بدعوي أنه يتنافي وتحقيق الأرباح الاقتصادية، حيث وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام معادلة صعبة الحل هي الموافقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، لتدخل هذه المؤسسات في دائرة تنافسية جديدة تدرسها هذه الدراسة لتبين حدود ومجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية، ومدي أهميتها لتحقيق التنمية المستدامة.

ويدور التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول:

إلى أي مدي يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؟

وانبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

١. ما الحدود التي تفرضها التنمية المستدامة على المؤسسة الاقتصادية؟
٢. هل تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية بديلاً عن أدوات الضبط التقليدية للسياسة البيئية؟
٣. كيف يمكن قياس وعرض المسؤولية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية؟
٤. ما مدي تحمل المسؤولية محل الدراسة (سوناطراك) للمسؤولية البيئية والاجتماعية؟

ومن فرضيات هذه الدراسة ما يلي:

- ١- تفيد التنمية المستدامة نشاط المؤسسة الاقتصادية إلى حد معين.
- ٢- يعتبر الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية بديل عن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.
- ٣- هناك أدوات محاسبية تمكننا من تقييم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي حيث تطرقت إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة، واستخدام منهج دراسة الحالة لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة، وأبرزت بالتحليل الرياضي الضريبة المثلي كأداة للسياسة البيئية للحد من الآثار الخارجية التي تحدثها المؤسسات الاقتصادية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- ١- أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضيتين الأولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة.
- ٢- يتنافي مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية كون السوق فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة وجود هذه الآثار أو ما يعرف بهفوات السوق.

٣- التنمية المستدامة لا تعتبر مفيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية ووقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

وتمثلت استفادة الدراسة الحالية من هذه الدراسة^(١) أنه من المفروض أن يكون التزام الشركات اتجاه البيئة أو المجتمع طوعياً وثقافياً فيما يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة، وأن على الحكومات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية، وذلك بتقنينها في الأنظمة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية لتصبح أداة فعالة وبديلة لأدوات السياسة البيئية.

الدراسة الثالثة:

" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة"^(١)

تبلورت إشكالية هذه الدراسة في أنه خلال السنوات العشرين الماضية ومع انهيار النظم الاقتصادية التي تملك فيها الدولة كل شيء، أصبح لمؤسسات القطاع الخاص على المستوى العالمي دوراً محورياً في عملية التنمية، فهي الأكثر استيعاباً لفرص العمل، والأكثر مساهمة في النمو والنتائج الإجمالي للدول. وفي الحالة المصرية يصبح هذا الدور أكثر إلحاحاً نظراً لتزايد عدد المضارين من برامج الإصلاح الاقتصادي من ناحية وجموح بعض شركات القطاع الخاص من ناحية ثانية بعد أن جعلت الربح السريع والكبير هدفاً رئيسياً لها، وطرحت إشكالية الدراسة التساؤل الأتي:

هل الدور الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في القطاع الخاص في مصر ضرورة اقتصادية أم وجاهه اجتماعية؟ وهل يعزز تطبيق المسؤولية الاجتماعية الميزة التنافسية لدى الشركات المطبقة لها و يحدث فروقات ملحوظة لأدائها؟

وهدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- إبراز الفرق بين مفردات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري وتوضيح تطور هذه المفهوم.

٢- الكشف عن الدور الفعلي لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع المحلي.

٣- الوقوف على بعض أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي.

٤- التعرف على الدوافع التي تشجع القطاع الخاص على الاضطلاع بمسؤوليته الاجتماعية.

٥- عرض دور الدولة وأيضاً الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

(١) شيماء بهاء الدين حسين، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٤ م).

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة للشركة باختلاف أنواعها من شركات مساهمة وشركات متعددة الجنسيات كوحدة لدراسة الحالة ٠ وتم اختيار ٨ شركات وفقا لعدة معايير منها:-
أ / تنوع النشاط الاقتصادي.

ب/ الخدمات التي تقدمها كمسؤولية اجتماعية.

وتمثل مجتمع البحث في عدد من منظمات رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص التي تنفذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأيضا الشركات غير المنفذة لها بمحافظة القاهرة، واختلفت هذه المنظمات في نشاطها الاقتصادي لتشمل مجال الصناعات الغذائية و السياحة والفندقية و الاتصالات والملاحة البحرية و الغاز والطاقة، واختلفت أيضا في عدد العاملين بها والتي تتراوح بين ٨٠ إلى ١٣٠٠ عامل أو موظف.

واعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العمدية البسيطة نظرا لتعدد أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات بسبب اعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، ولتحديد حجم العينة استخدمت الدراسة معادلة الخطأ المعياري في تحديدها.

واستندت الدراسة إلى أداتين لجمع المعلومات والبيانات هما:

(١) دليل مقابلة شخصية.

(٢) استمارة استبيان لعدد ٦٠ مستفيد من هذه الشركات.

ومن نتائج الدراسة ما يلي:-

(١) تنوعت الشركات ما بين شركات مساهمة وشركات متعددة الجنسيات، كما تراوحت أعداد العاملين في الثماني شركات عينة الدراسة بين ٨٠ إلى ١٣٠٠ عامل وموظف، وثلاث شركات فقط منهم، لديهم قسم للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

(٢) أوضحت المقابلات أن الهدف من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المقام الأول هو لدوافع أخلاقية، ثم تأتي المحافظة على سمعة الشركة في المقام الثاني، ويليه الدوافع الدينية، وزيادة تنافسية الشركة، وإرضاء الحكومة، والتعريف بشكل أوضح بالشركة ومنجاتها، ومن الجدير بالذكر أن هذه الشركات لم تضع الترويج والتسويق كهدف لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

(٣) أما الشركة المستفيدة من هذه الأنشطة فقد جاءت الإجابة في ثلاث فئات فقط: العاملين بالشركة، الطلبة والمتدربين، والفقراء على هيئة عمل خيري.

ومما أثار اهتمام الدراسة الحالية" أن القليل من الشركات تعتمد على مؤسسات أهلية وخيرية لتنفيذ أنشطة الشركات الاجتماعية والتنموية، وبطبيعة الحال المجتمع المصري مجتمع متدين، هناك نبته للمسؤولية الاجتماعية بداخل الجميع، وعلينا أن ننمى ونطور ونستثمر هذا الفكر".

ويؤكد ذلك لنا" أن الدور المحوري الذي يلعبه الدين في تحفيز الجميع على العمل الخيري لا يزال موردا ضخما غير مستغل، ومع الوضع في الحسبان العدد الكبير للشركات والسكان في مصر، فإذا تم توجيه الحافز الديني لتشجيع المصريين للإسهام في نطاق أوسع من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأن ذلك سوف يقوى هذا القطاع مالياً ويوفر له موارد بشرية ومالية ضخمة ويحقق أهداف التنمية المستدامة بشكل ملموس".

ثانيا: دراسات أجنبية:-

الدراسة الأولى:-

A profile of poverty in Egypt.⁽¹⁾

"لمحة عن الفقر في مصر".

قدمت هذه الدراسة مسحا للفقر في مصر عام ١٩٩٧م، من حيث تقييم حجمه وتوزيعه عبر المناطق الجغرافية والجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة، وأيضا من حيث خصائص الفقراء، وقد استعان الباحثون بمسح الأسر المعيشية الذي تم على المستوى القومي، كما استخدم الباحثون منهجية تكلفة الحاجات الأساسية لتحديد خطوط الفقر، وذلك من خلال تطبيق عدة معادلات.

وتنقسم الدراسة إلى ستة أجزاء، بالإضافة للملاحق ومقدمة ثم جزء خاص بالبيانات (مسح الأسر المعيشية المتكامل الإنفاق الكلي للأسر)، أما الجزء الثالث فعن خطوط الفقر ومقاييسه. وتعرض الجزء الرابع إلى الفقر في مصر، ويقارن بين تقديرات الفقر من مصادر مختلفة، وفي الجزء الخامس تم تناول خصائص الفقراء من حيث تكوين الأسرة ومسئولية رعايتها، وخصائص السكن، التعليم، المشاركة في قوة العمل، والبطالة، ومستويات الفقر عبر الصناعات المختلفة، تطعيم الأطفال، ملكية الأراضي الزراعية، القدرة على النفاذ للمرافق والخدمات.

وقد انتهت الدراسة إلى أن حوالي ١٥.٧ مليون شخص: أي حوالي ٢٦.٥% من السكان فقراء في مصر وذلك عام ١٩٩٧ م، و حوالي ٥.١ مليون منهم فقراء فقر مدقع أو تحت خط الفقر، كما لوحظ ارتفاع معدلات الفقر في الريف مقارنة بالحضر ف ٦٣% من الفقراء يعيشون في الريف، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق بين الوجه البحري والوجه القبلي في مستويات ومعدلات الفقر في ذلك الشأن، وهذا عكس ما يشاع عن أن الوجه القبلي أكثر فقراً.

(1) Gaurv datt, Dean Joliffe and Manohar Sharma; **A profile of poverty in Egypt**, 1997, international food policy Research institute, F C N D, Discussion paper, No.49, Washington, August, 1998.

وعن خصائص الفقراء لوحظ أنهم من ذوي الأسرة كبيرة الحجم أو ينتمون لأسر كبيرة الحجم، وأيضاً ازدياد معدلات الإعاقة في هذه الأسر، وتتسم خصائص السكن بالسوء فمعظم الفقراء يعيشون في مساكن بدون حوائط دائمة أو أسقف دائمة وعشش، كما لم تظهر فروق بين الفقراء وغير الفقراء في الوصول للخدمات والمرافق العامة الفرق يظهر عند الفقراء فقراً مدقعاً، إذ يقل إلى حد كبير وصولهم للمدارس والمستشفيات والأسواق، ولكنهم أكثر وصولاً ونفاذاً إلى التعاونيات وبنوك القرى. وكما وضح أيضاً أن الأسر التي تعولها امرأة تكون أسر فقيرة في الأغلب. ففي الحضر ٣٣% من الأسر التي تعولها امرأة يعانون من الفقر، وهذه النسبة تنخفض عن الأسر التي يعولها رجال ٢٢% وفي الريف ٣٦% من الأسر التي تعولها نساء تقع في عداد الفقراء مقابل ٢٨% من الأسر التي يعولها رجال.

وعن القدرة علي النفاذ لسوق العمل فإن نسبة البطالة عالية لدي الفقراء. ويتركز الفقراء في المهن منخفضة الدخل والموسمية، ولذلك يتركز الفقراء في قطاعات الزراعة والمقاولات والخدمات، وقليلاً ما يظهرون في مجالات الصناعة. وعن تطعيم الأطفال فإن الفقراء أقل حرصاً على تطعيم أطفالهم مقارنة بغير الفقراء، كما أن هناك فجوة كبيرة في التعليم بين الفقراء وغير الفقراء. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما تتقاطع هذه الفجوة مع الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في التعليم.

ونود الإشارة إلى أن العام ١٩٩٦ م : أي العام الذي سبق هذه الدراسة كان هو السنة الدولية للقضاء على الفقر، وأعتبر ذلك هدفاً قومياً وأساسياً ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وتؤكد خريطة الفقر في مصر أن الفقر يتركز في محافظات الصعيد، حيث تتركز (٧٦٢) قرية من أفقر (١٠٠٠) قرية في المنيا وسوهاج وأسيوط، بينما نجد أن (٥٩) قرية من أفقر (١٠٠٠) قرية توجد في محافظة سوهاج وحدها، ويبلغ متوسط معدل الفقر في (١٠٠٠) قرية في مصر ٥٢%. ويتعين من قبيل الحرص أن ٦٣% تقريباً من فقراء تلك القرى يعيشون خارجها، الأمر الذي يبرز أهمية استكمال منهجية خريطة الفقر مع السياسات التنموية الأخرى والأساليب الفنية للاستهداف.^(١)

وتشير التوقعات المتعلقة بالفقر إلى ارتفاع معدل الفقر في محافظة القاهرة من ٤.٦% في عام ٢٠٠٥ م إلى ٧.٦% في عام ٢٠١٥ م، وتتراوح معدلات الفقر في المحافظات الخمس الأولى من حيث انخفاض معدلات الفقر بين ٢.٤% و ٨% وهو أقل بكثير من المعدل القومي للفقر الذي يبلغ ١٩.٦% وهم محافظات بورسعيد، السويس، القاهرة، الإسكندرية، دمياط. وعلى الطرف الآخر يأتي في ذيل

(١) سعودي محمد حسن: " اسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحسين نوعية الحياة، دراسة مطبقة على بعض مؤسسات المجتمع المدني بمدينة أسيوط"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية قسم التخطيط الاجتماعي، جامعة أسيوط، ٢٠١١ م).

القائمة محافظات الفيوم، المنيا، أسيوط. ويعتبر معامل جيني (Gini)⁽¹⁾ للمحافظات الخمس الأولى مرتفعاً على النقيض من المحافظات الخمس التي تأتي في نهاية الترتيب حيث يتفشى فيها الفقر على نسق واحد.

وفي هذا السياق طرح لدراسة أخرى " بعنوان فهم الفقر لـ بيتي آل كوك. Pete al cock والتي تقع في (٢٩٥) صفحة، وتتضمن سبعة أبواب أو فصول، فالفصل الأول يعرض لمفهوم الفقر ومشكلته، والثاني يتطرق للفقر في أوروبا وما حولها من خلال مقارنات دولية، والثالث يدرس السياسة الأوروبية لمقاومة الفقر، والفصل الرابع يتناول التقسيم الاجتماعي والفقر، والخامس يشتمل على الهيكل السياسي وسياسة الأمان الاجتماعي، والسادس يضم الاستراتيجيات الموجهة لمكافحة الفقر، أما السابع والأخير فيعرض فيه الفقر وعدم المساواة والرفاهية. وقد تم الاستعراض العام للفقر كمشكلة وما رآه الأكاديميون والسياسيون تجاه الفقر بواسطة بحوثهم التي أجروها عن تلك المشكلة، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسيات مكافحة الفقر قد تركزت بدرجة كبيرة على الفقراء، والبحث عن تزويدهم بالمساعدات اللازمة أو إعادة تزويد مصادر الثروة لهؤلاء الذين يسمون بالفقراء، وأن تلك الأسباب قد انعكست بكل ثقلها على تكوين وتشكيل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.⁽²⁾ وبالطبع فإن التكامل والتضافر بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الانجليزي يجعل الآفاق المستقبلية للتكامل في تلك الأنشطة هو ما يجب أن يكون لإزالة الفقر وتقليص حجم الحرمان والعوز الاجتماعي بدرجة مرئية يشعر بها الفقراء أنفسهم.

ونلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت بعمق على الهيكل الاجتماعي الذي يؤثر بكل تأكيد على كينونة المجتمع بأسره، مما يجعلنا نعتزف ونقر بأن كل المداخل والطرق التي تبحث عن تعريف الطبقة الدنيا للأفراد الفقراء هي التي لها من القدرة والرغبة أو عدم الرغبة في تقليل الهوة والفجوة بين ما يسمون بالفقراء والأغنياء، وكذلك التركيز الدقيق والبحث الجاد عن تنفيذ سياسات مكافحة الفقر من داخله دونما إهمال أو تجاهل للهيكل العريض والمتسع لبعض الأفراد أو تركهم كفقراء إلى ما لا نهاية، ويظل السؤال الذي يطرح نفسه: " هل هي مشكلة الفقر والفقراء، أم هي مشكلة الأغنياء أيضاً؟

⁽¹⁾ معامل جيني (Gini coefficient) نسبة إلى العالم كورادو جيني وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة وتوزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز المعامل بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة.

أنظر: معامل جيني متاح في : (ar.wikipieda.org/wiki/)

⁽²⁾ Pete AL cock; **Understanding Poverty**, Second Edition, Palgrave, Macmillan press, Ltd, New York, 1997.

State of the Future at The millennium.⁽¹⁾

"حالة المستقبل في الألفية: تقرير ٢٠٠٨"

جاء هذا التقرير بعنوان "حالة المستقبل في الألفية: التحديات التي تواجهنا في الألفية. وهو من أهم إنجازات مشروع الألفية الذي يشرف عليه المجلس الأمريكي والتابع لجامعة الأمم المتحدة، ويعد هذا التقرير ناتجاً تراكمياً لأربع سنوات من تقييمات شبكة المشروع والتي تضم أكثر من (٧٠٠) من العاملين بالمستقبلات والباحثين ومخططي الأعمال والعلماء ومتخذي القرارات الذين يعملون بمنظمات دولية وحكومات وشركات كبرى ومنظمات غير حكومية وجامعات في أكثر من خمسين دولة. وقام هذا التقرير بتجميع المنظورات الإقليمية سواء من آسيا أو أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أمريكا اللاتينية عن التحديات العالمية الخمسة عشر التي تم تحديدها ومؤشرات قياس التقدم لكل منها والوصف التفصيلي لكل تحد، والمنظورات الإقليمية والأفعال اللازمة لمعالجة كل منها والتحليلات المتعلقة بها.

وتمثلت التحديات العالمية الخمسة عشر فيما يلي:

- ١- كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة للجميع؟
- ٢- كيف يمكن لكل فرد الحصول علي نصيب كاف من المياه النظيفة بدون صراعات؟
- ٣- كيف يمكن تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد؟
- ٤- كيف يمكن لديمقراطية حقيقية أن تبع من نظم سلطوية؟
- ٥- كيف يمكن زيادة اهتمام صناعة السياسة بالمنظورات العالمية بعيدة المدى؟
- ٦- كيف يمكن للعولمة وتقارب تقنيات المعلومات والاتصالات أن تعمل لصالح الجميع؟
- ٧- كيف يمكن تشجيع اقتصاديات سوق أخلاقية لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟
- ٨- كيف يمكن الحد من أخطار تهديدات الأمراض الجديدة والعائدة؟
- ٩- كيف يمكن تحسين القدرة على اتخاذ القرار مع تغيير طبيعة الأعمال والمؤسسات؟
- ١٠- كيف يمكن للقيم المشتركة، واستراتيجيات الأمن الجديد الحد من الصراعات العنصرية والإرهاب. واستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- ١١- كيف يمكن أن يساعد تغيير وضع المرأة في تحسين أحوال الإنسان؟

⁽¹⁾ Jerome C. Glenn and Theodore J. Gordon ; **State of The future**, Council of The United Nations University, Washington, 2008.

١٢- كيف يمكن وقف الجريمة المنظمة من قبل أن تصبح مؤسسات عالمية أكثر قوة وتعقيدا؟

١٣- كيف يمكن تحقيق الطلب المتزايد على الطاقة بأمان وكفاءة؟

١٤- كيف يمكن التعجيل بالإنجازات العلمية والتكنولوجية لتحويل أحوال الإنسان؟

١٥- كيف يمكن تضمين الاعتبارات الأخلاقية تلقائيا في القرارات العالمية؟

وفي إطار مناقشة بعض هذه التحديات سوف نركز على أفريقيا بحكم موقع مصر الجغرافي داخل القارة الأفريقية، مع توضيح مؤشرات قياس التقدم لهذه التحديات كما يلي:-

(١) التنمية المستدامة: كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة للجميع؟

أفريقيا: يجب عند تناول المساواة الاجتماعية أن تأخذ الإستراتيجيات في اعتبارها الفقر المدفع، ومستوى الاستثمار المدني، والافتقار إلى التنوع البيولوجي (الأحيائي)، وانتشار مرض الايدز. ويبدو ان هذا لا يمكن تحقيقه بواسطة الدول الأفريقية وحدها، والتي تهتم عادة بالقضايا قصيرة الأمد. ولذلك يجب أن يكون التمويل عن طريق منظمات خارجية، وان ترى له فوائد اقتصادية مباشرة أو يكون كشرط ضروري للمعونة الأجنبية.

(٢) المياه: كيف يمكن لكل فرد الحصول على نصيب كاف من المياه النظيفة بدون صراعات؟

أفريقيا: يمثل توزيع المياه أحد الصعوبات: فثلث المياه الأفريقية العذبة تتدفق من خلال نهر الكونغو، ويلعب الجفاف، وزحف الصحراء، والمعدلات العالية لنمو السكان أدواراً في تخریب الموارد المائية الأفريقية. ويبدو أنه لا مناص من دون صراعات علي المياه في شمال أفريقيا. ومن مؤشرات قياس التقدم لهذا التحدي الآتي:

أ) توزيعات النسب المئوية للسكان المزودين بمياه شرب نظيفة كافية طبقا للدول والأقاليم.

ب) النسب المئوية للزراعة بالتنقيط مقارنة بالطرق الأخرى للري.

ج) التمويل المخصص للبحوث والتطوير في مجال تنقية المياه.

د) تكلفة المياه النقية.

(٣) المنظورات العالمية بعيدة المدى: حيث تقوم وكالة الأمم المتحدة للتنمية "UNDP"، قسم

مستقبلات أفريقيا بالعمل مع الحكومات الإفريقية لإدماج المنظورات طويلة المدى في عمليات التخطيط متوسطة وقصيرة المدى، وانصب تركيز التقرير على إدارة التحولات الاقتصادية والسياسة بطريقة تحسن نصيب أفريقيا في التجارة العالمية، وترفع من صوت أفريقيا عند اتخاذ القرارات العالمية.

ومن مؤشرات قياس التقدم لهذا التحدي:

أ) مدى الأهداف بعيدة المدى في الخطط الاستراتيجية للهيئات العامة والمؤسسات الخاصة.

ب) قياس التقدم باتجاه أهداف الأجندة ٢١.

ج) نسبة تشريعات القضايا الكلية في التشريعات الوطنية.

وبلغ عدد الشركات الكبرى في مناقشة هذه التحديات حوالي (٣٩) شركة لتوضح أن كل مؤسسة تحمل مسؤولياتها لمقابلة التحديات العالمية، ونلاحظ من خلال دليل حالة المستقبل لعام ٢٠٠٨، أن نصف العالم معرض لعدم استقرار اجتماعي وعنف بسبب ارتفاع المواد الغذائية والطاقة ووجود الدول الفاشلة، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، وتغيير المناخ، وانخفاض نصيب الفرد الواحد من إمدادات المياه، والغذاء، والطاقة، والتصحر، وزيادة الهجرة بسبب الظروف السياسية والبيئية والاقتصادية. أما دليل حالة المستقبل لعام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ يضيف أنه من المتوقع إضافة ٢.٣ مليار شخص آخرين إلى كوكب الأرض خلال ٣٥ عاماً فقط بحلول عام ٢٠٥٠ م، وسوف تكون هناك حاجة إلى نظم جديدة للأغذية والمياه والطاقة والتعليم والصحة والاقتصاد والحكومة العالمية لمنع الكوارث البشرية والبيئية الضخمة والمعقدة.^(١)

وتوضح البحوث المستقبلية لمشروع الألفية بأنه يمكن تجنب معظم تلك المشكلات، وأنه قد يكون مستقبل أفضل بكثير مما هو عليه الحال اليوم والرؤى الرائعة والسياسات والابتكارات الاجتماعية والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، والأنواع الجديدة من أشكال القيادة الأخذة في الظهور في جميع أنحاء العالم، والتفاعلات بين أنواع الذكاء الاصطناعي في المستقبل وأشكال الحياة الجديدة التي لا حصر لها والناجمة عن البيولوجيا الاصطناعية، وانتشار التجمعات النانو جزئية والروبوتات يمكن أن تنتج مستقبل يكاد معروفاً للخيال العلمي اليوم.

ومن خلال التقارير السابقة يتضح لنا أن البشرية بحاجة إلى نظرة عامة تكون عالمية وطويلة المدى ومتعددة الأوجه إلى المستقبل بما يحمله من أهداف جزئية طويلة المدى لإثارة الخيال، وإلهام التعاون الدولي طبقاً لمقولة تعمل التدابير الجزئية ببساطة على تأخير كارثة حتمية، ولذا اقترحت الأمم المتحدة ١٧ هدفاً عالمياً للتنمية المستدامة منها القضاء على الفقر والجوع بحلول ٢٠٣٠ م.

(1) Jerome c. Glenn and Elizabeth Flores; and the millennium project team; **State of The Future, 2015-2016**, the millennium project Global Futures Studies, Research, Washington, 2016.

Corporate social responsibility and Gender equality: women as stakeholders and the European Union sustainability strategy.⁽¹⁾

المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين، المرأة من أصحاب المصالح وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للاستدامة.

بحثت هذه الدراسة كيف أن المساواة بين الجنسين في مجال المسؤولية الاجتماعية (CSR). قد تساهم في تحقيق أهداف الاستدامة بشكل أوسع في الاتحاد الأوروبي. وركزت الدراسة على الشركات والمواطنة وعلاقات المساهمين في الشركات على وجه الخصوص بناءً على إستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني (GM). والهدف توسيع فهمنا للمسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة من أدوات السياسة المحتملة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

والمسؤولية الاجتماعية للشركات تضم مجموعة من الأساليب و الطرق في الشركات التي تعالج الآثار الاجتماعية والبيئية، وتقع ضمن مجال أوسع للاستدامة، وقد وضعت سياسة الاتحاد الأوروبي لتغطية جميع أشكال التمييز الجنسي مع التركيز بشكل خاص على التمييز الجنسي في مكان العمل بما في ذلك التوازن بين العمل والحياة، فضلاً عن المشاركة المتساوية للنساء والرجال في عمليات صنع القرار والمساواة بين الجنسين في الحصول على السلع والخدمات.

طرحت هذه الدراسة واحدة من الآليات الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الاتحاد الأوروبي، وهي سياسة جنرال موتورز، وتعرف باسم (إعادة) تنظيم وتحسين وتطوير وتقييم عمليات السياسة، حيث دمجت منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات في جميع المراحل.

تطرقنا الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي حدد إستراتيجية شاملة لمدة عشر سنوات استهدفت تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، والعمالة الكاملة والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة. تركزت هذه الإستراتيجية على وجه الخصوص على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتوظيف (EES)، عملية الاندماج واحدة من أهداف ما يسمى بـ "أجندة لشبونة"، إضافة إلى رفع مستويات العمالة من الجماعات التي هي حالياً ممثلة تمثيلاً ناقصاً في سوق العمل، ورفع معدل توظيف العمال كبار السن والنساء، وأكدت الدراسة أن دول الاتحاد الأوروبي حددت لنفسها هدف إستراتيجي شامل لتعزيز وظائف أكثر وأفضل و يتيح فرص متساوية للجميع.

⁽¹⁾ Kate Grosser; **Corporate Social Responsibility and Gender Equality: Women as a stakeholders and the European union sustainability strategy**, Vol 18, issue 3, Business Ethics European Review, John Wiley & Sons, Ltd, July, 2009 ,p.209-334

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة الآتي:

١- الشركات التي تهدف إلى تحسين المساواة بين الجنسين في عملياتها تهدف إلى تعزيز روح المبادرة لدى النساء وبيئة الأعمال التي تسهل إنشاء وتطوير الشركات التي تقودها النساء.

٢- لتطبيق فكرة استراتيجية الاتحاد الأوروبي جنرال موتورز، لا بد من استخدام الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة في صناعة القرار. وتعتمد هذه الآليات على العلاقة بين الشركة وكل أصحاب المصلحة.

٣- الشركات أصبحت تشارك في الحكم عندما تتراجع الحكومات، وعلى الرغم من التقدم الكبير في السياسات لدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك أشكال عديدة للتمييز بين الجنسين.

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه المنظور التفاعلي خلال تفسيره لمشكلة عدم المساواة بين النوعين (الجنسين) في أدوار الجنسين وما يتعلق بها تعد من أهم مكونات الشخصية الإنسانية، ويؤكد علماء النفس والاجتماع أن أدوار الجنسين تنمو خلال السنوات المبكرة من مرحلة الطفولة نتيجة التفاعل مع الآباء، وجماعات الأقران، والمدرسين، ووسائل الإعلام.

وفي هذا الإطار يشير علماء النفس الاجتماعيون إلى أن التمييز ضد المرأة يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية (SOCIALIZATION). ففي هذه العملية تتم تنشئة الذكور على الاستقلال والسيادة، بينما تتم تنشئة الإناث على التبعية والخضوع، ومن ثم يتعلم كل من الجنسين أن يري المرأة على اعتبار أنها في منزلة أدنى من منزلة الرجل، ويرى أصحاب نظرية التفاعل الرمزي (Symbolic Interaction) أن مشكلة عدم المساواة بين الجنسين لها أصول ثقافية يمكن حلها عن طريق تغيير محتوى أو مضمون عملية التنشئة الاجتماعية، والعمل على تغيير أدوار الجنسين، وخلق أدوار حديثة تتناسب مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المجتمعات الحديثة.^(١)

وهناك دراسة أخرى في هذا الصدد بعنوان "التنمية والمشاركة المجتمعية" قدمت عرض عام عن النوع والتنمية، وبحث أهمية المشاركة المجتمعية وخصوصاً لدور المرأة، وحاولت وضع مقارنات بين الدول من خلال عرض تجاربها في دراسة علاقة المشاركة المجتمعية والتنمية مؤكدة أهمية التعلم من الآخر خصوصاً الدول النامية، وأيضاً أهمية اللامركزية في العمل الاجتماعي من خلال هيئات الحكم المحلي.^(٢)

(1) J. W. coleman, D.R.cressey; **Social problems**, Haper & Row publishers, new York, 1987, p.301.

(2) Supriya Akerkar; **Community Participation and Development**, Institute of Development Studies, London, November, 2001.

حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المشاركة يمكن أن تعنى أشياء كثيرة مختلفة، ولكن تستخدمها للإشارة إلى كل من استخدام المنهجيات التشاركية في المشاريع التنموية، إضافة إلى المشاركة في العمليات السياسية والحكومية وغيرها، وأشارت أيضاً إلى هذه المنهجيات ومنها نجد التقييم التشاركي (PRA) الذي يستخدم على نطاق واسع لتخطيط التنمية، والهدف هو تمثيل وتحليل معلومات عن السكان المحليين حول سبل عيشهم أو غيرها من القضايا.

واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، بدراسة ثلاث حالات من الهند وأوغندا لمشروعات ومؤسسات، ومما وضح من دراسة الحالة أن المشاركة ليست عملية مفتوحة وعفوية، حيث المشاركة بالتساوي بين الرجال والنساء، بل عملية سياسية معقدة تتفاوت في الموارد والسلطة بين المشاركين والمشاركين المحتملين بشكل كبير على أهداف المشاركة والأشكال التي يأخذ بها، وتعالج الاحتياجات المتضاربة، ولا يمكن فصلها عن اهتمامات سياسية أوسع. واعتمدت الدراسة أيضاً على تحليل تقارير الحد من الفقر في كلا من كينيا، وتنزانيا، جنوب أفريقيا، وأوغندا، وهي تقارير حكومية بالتعاون مع البنك الدولي.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:-

- (١) أهمية الاعتماد على المنهجيات التشاركية في التخطيط لعملية التنمية.
 - (٢) الوعي بأن كل من المشاركة والنوع هي قضايا سياسية، ومراعاة الفوارق بين الجنسين هو علمية سياسية.
 - (٣) نقطة انطلاق دراسات الحالة هي حقيقة أن المجتمعات غير متجانسة.
- ومن هنا تظل قضية النوع قضية هامة وأساسية في إطار العمليات التنموية، وان المشاركة تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، ويحسب لهذه الدراسة "أنها ألفت الضوء على ضرورة الاعتماد على المنهجيات التشاركية في التنمية، وخاصة التقييم الريفي التشاركي Appraisal Participatory". وهو وسيلة بحثية نوعية تعتمد "Rural" على مشاركة المجموعات. وتساعد على فهم القرية ككل، وذلك بتشجيع مجتمعها على المشاركة بصوره نشطة في إثارة قضاياهم، وتحليل أحوالهم المعيشية تمهيدا لوضع خطة العمل المناسبة. وهذا ما لفت نظرنا إلى منهج البحث السريع بالمشاركة والاستفادة منه في استخدام أداة تحليل مستوى المعيشة لمعرفة مستويات الدخل بالنسبة للسكان المحليين بإحدى القرى المجاورة لإحدى المناطق الصناعية بمحافظة بني سويف.

وقد ظهرت البحوث السريعة بالمشاركة "PRT" في أواخر السبعينيات، وخاصة في بحوث النظم الزراعية في الدول النامية، وتقوم بحوث المشاركة علي فكرة رئيسية مؤداها: إن الناس يمكن أو يجب أن يصبحوا وكلاء التغيير أو المسؤولين عن التخطيط به والقيام به لا أن يكونوا مجرد موضوعات أو أشياء تخضع للبحث والدراسة.

ومن خصائص ومزايا هذه البحوث:-(¹)

(١) عدم تهميش أو تجاهل أي فئة من الفئات التي ترتبط بالمشروع أو بموضوع البحث بأى صورة من الصور سواء من المنفذين أو المخططين له وبخاصة المستفيدين منه.

(٢) العمق: يؤكد " لأجال ومارتين C.Martin & K.Legall ". على أن البحوث السريعة بالمشاركة تتعدى السطحية المعتادة لبعض البحوث الأكاديمية التقليدية، والتي يغلب عليها الطابع النظري.

(٣) إن البحث السريع بالمشاركة لا يعتبر فقد مجرد أداة لجمع البيانات أو التوصل إلى المعرفة العلمية، بل أنه أحد الأدوات القوية والفعالة التي تسهم في تطوير التفكير في أساليب مواجهة المجتمعات وخاصة النامية.

الدراسة الرابعة:-

Social development though corporate social responsibility: the case of Lesvos in Greece.⁽²⁾

"التنمية الاجتماعية من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات: حالة تطبيقية من اليونان".

كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم ودراسة الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية كما هي مطبقة في جزيرة لسفوس (اليونان)، وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الأسئلة الآتية:-

(١) ما خصائص المسؤولية الاجتماعية للشركات في لسفوس وكيف تطبق؟

(٢) ما الإمكانيات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

(٣) كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

وتعد هذه الدراسة دراسة نوعية لأنها هدفت للتركيز على قضية لسفوس، والتي هدفت إلى إنتاج البيانات بدلا من تحصيلها، وقامت بإجراء مقابلات شبة منتظمة، وأسلوب المقابلة هو أكثر مرونة وأعمق وقابل للتعديل وفقا لاحتياجات أخذ العينة.

(¹) ساميه عطيه نبيوه، البحث السريع بالمشاركة، موقع شبكة الالوكه، متاح على:-

<http://www.alukah.net/culture/0151045>.

(²) Nikolaos Bloskas, Brchontoula Chatzi, Eleftheria Spandonidou; **Social Development through Corporate Social Responsibility: The case of Lesvos in Greece**. Paper for Aegean, Greece, 2013.

واعتمدت الدراسة على تسجيل المقابلات عبر شريط مسجل باستثناء اثنين من المقابلات، وقد أجرينا هاتفياً لعدم توافر إمكانية المقابلة وجها لوجه، وتكونت المقابلات من ٥ حالات مختلفة استناداً إلى تساؤلات الدراسة.

وحاولت الدراسة العثور على الحالات التي هي قريبة من التنمية المستدامة والاجتماعية: أي جوهر المسؤولية الاجتماعية. وأجريت المقابلات مع الغرف التجارية للحصول على معلومات حول تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في لسفوس، ومقابلة مع مدير الصندوق الإقليمي لمنطقة بحر أيجه الشمالية، ومقابله مع اثنين من مديري التعاونيات المحلية النسائية، ومؤسسة Epom المؤسسة الوحيدة التي تستخدم رسمياً المسؤولية الاجتماعية للشركات في لسفوس.

ومفهوم المسؤولية الاجتماعية في لسفوس مرتبط بزيادة الأعمال، وتتمثل المسؤولية للشركات في جزيرة لسفوس باليونان في إرجاع نسبة من الأرباح التي تجبئ لصالح المجتمع، ويمكن ربط السلوك المسئول اجتماعياً مع الجانب الخارجي من المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تهدف إلى تحسين العلاقات بين الشركات من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى. ومع ذلك لا يوجد شيء حول الجانب الداخلي من المسؤولية الاجتماعية للشركات يأخذ في الاعتبار لأن المشاريع الصغيرة في هذه الجزيرة لا تستطيع تحمل تكلفة إضافية، وبالتالي توظيف عدد قليل من الموظفين.

ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي:-

(١) لا تستطيع الشركات الصغيرة بسفوس بالقيام بمسئوليتها الاجتماعية نظراً لصغر حجمها وعدم تحمل تكلفة إضافية.

(٢) شركة Epom هي التي تقوم بالمسؤولية الاجتماعية لأنها تحت سيطرة شركة متعددة الجنسيات تستخدم المسؤولية الاجتماعية كوسيلة أو أداة من أدوات السياسة، ونتيجة للسوق الوطنية تعد وسيلة لتحقيق مستوي أعلى من التكامل مع قيم المجتمع المحلي وعلي نطاق أوسع.

(٣) الأزمة المالية أثرت بشدة على المسؤولية الاجتماعية ليس فقط أنها خفضت القدرة على مثل هذه الأعمال، والأزمة تلفت نسيج النشاط التجاري واضطر العديد من الشركات لخفض ميزانيتها وأنشطتها.

(٤) الدعم الذي يقدم للمجتمع المحلي من خلال المسؤولية الاجتماعية إذا ما استخدم بشكل صحيح لتعزيز روح المبادرة، يمكن أن يساهم في توليد مناخ أفضل بين المجتمع والشركات.

واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في: "أن المسؤولية الاجتماعية تعد أداة مساعدة في عملية التنمية، وأيضاً في كيفية التصرف في حالة عدم التمكن من المقابلات وجهاً لوجه وتحديد الحالات التي لها علاقة مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في محافظة بني سويف".

ونتطرق إلي ما ذكره " تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ " حول فكرة الممارسة المثلي: وهي اصطلاح تحليلي أخذ به صانعو السياسات والوكالات الدولية، والجهات المانحة في مجال التنمية، وكانت التجارب التنموية قد أبرزت فكرة الممارسات المثلي في تخفيف حدة الفقر، وفي الأنشطة المختلفة للشركات، وقد ساعدت الأحداث العالمية أيضاً على وضع أجنداث جديدة من أجل الترويج لفكرة الممارسات المثلي في عملية التنمية وخصوصاً القمة الاجتماعية العالمية للأمم المتحدة بشأن التنمية التي عقدت مرتين في عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. وقد أكدت هاتان القمتان على أن توزيع المعرفة من خلال إقامة الشبكات والشركات بات أمراً ضرورياً.^(١)

وقد قامت منظمة اليونسكو بوضع قائمة بأربع خصائص للممارسات المثلي وخصوصاً فيما يتعلق بالفقر والاستبعاد الاجتماعي هي:

- ١- أن تكون الممارسات مبتكرة حيث تضع حلولاً إبداعية جديدة للمشكلات المشتركة.
- ٢- أن تحدث فرقاً ملحوظاً بحيث تحقق أثراً إيجابياً ملموساً علي الأحوال المعيشية وتحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها الأفراد والجماعات والمجتمعات المعنية.
- ٣- أن يكون لها أثر مستدام بحيث تساهم في القضاء المستمر على الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ولا سيما عن طريق انخراط المشاركين في تلك التنمية.
- ٤- أن تتمتع بإمكانية التكرار أو المحاكاة، وذلك أن الممارسات بمثابة نموذج تحتذي به السياسات والمبادرات في أي مكان آخر.

تعقيب

- يتضح من عرض وتحليل الدراسات السابقة أنها تناولت عدة قضايا منها ما يلي:
- ١- أن المسؤولية الاجتماعية بمثابة أداة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.
 - ٢- أن معظم الدراسات ركزت علي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما بشكل نظري فقط.
 - ٣- أن الشراكة بين الشركات والدولة بمثابة عقد اجتماعي ينضوي على تقديم عمل ناجح يحقق التساند والتكامل في الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.
 - ٤- ضرورة الاهتمام بالمرأة في كافة أشكال الرعاية واعتبارها شريكاً أساسياً في المجتمع وتنميتها هو جزء من تنمية المجتمع ككل، لذا يجب ألا يتعامل المجتمع معها بالتهميش.

(1) Heba Hanaussa, et al: **Egypt Human Development Report ; Egypt's Social Contract: The Role of Civil Society**, United Nations Development and The Institute of National planning, 2008

- ٥- أن وضع المسؤولية الاجتماعية في إطار العمل الخيري فقط من جانب الشركات سوف يقيدتها في تحقيق تغيير إيجابي مستدام.
- ٦- أن جميع الدراسات لم تتناول أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً بشكل نظري مجمع أو تطبيقي حتى الآن، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.
- ٧- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في كيفية استخدام وتناول المنهج، والعينة واختيار الحالات، وتحديد المجال المكاني للدراسة، وتوضيح الهدف من استخدام كل أداة من أدوات جمع البيانات.
- ٨- اتفقت الدراسات السابقة عربية وأجنبية علي أن هناك علاقة إيجابية بين برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة.

استخلاصات:

يرتبط موضوع الدراسة الحالية بالعديد من الدراسات السابقة في ضوء التعرف علي طبيعة مشكلات البحث السابق معالجتها، ونوعية القضايا التي طرحت من قبل، وكيفية المعالجة من خلال استخدام أدوات ومناهج البحث المختلفة.

وبناءً على العرض السابق لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر نلاحظ ما يلي:

١- ملاحظات حول الموضوع والأهداف :

أ- لاحظ الباحث حداثة الدراسات التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية بوجه عام، مما أكد للباحث اهتمام الباحثين على المستوى العالمي بذلك الموضوع، ولكن رغم هذا الاهتمام لم تعطي أي من هذه الدراسات علاقة المسؤولية الاجتماعية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً أو بعضها.

ب- قلة الدراسات العربية مقارنة بالدراسات الأجنبية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة فيما عدا بعض الأوراق البحثية المنشورة بالمؤتمرات المعنية التي اهتمت بأثر المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة، وعرض لبعض التجارب الناجحة لها.

ت- تمييز الدراسة الحالية بتناولها للدور الهام للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) في مصر، فلا يقع عبء تحقيق هذه الأهداف الإنمائية الرئيسية على عاتق المؤسسات الخاصة فحسب،

بل لدي الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني دوراً حاسماً تؤديه بذاتها وبالشراكة مع بعضهم البعض بما يمكنها من خلق بيئة تزدهر في ظلها المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

٢- ملاحظات حول المناهج والنظريات والأدوات:

أ- اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من الأساليب المنهجية منها المسح الاجتماعي بالعينة، دراسة الحالة، أسلوب تحليل المضمون، المسح المكتبي، الأساليب الإحصائية، واعتمدت على أدوات كالاستبيان والمقابلة والملاحظة.

ب- حاول الباحث الاستفادة من نظريات المسؤولية الاجتماعية والتنمية عموماً والتنمية المستدامة خاصة لبلورة إطار نظري خاص بموضوع المتغيرات واختلاف مجتمع الدراسة بالدراسات السابقة.

٣- أهداف وتساؤلات الدراسة الميدانية:

أ- تسليط الضوء على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر عامة وفي محافظة بني سويف خاصة كمجال مكاني وجغرافي

ب- التعرف على أشكال المساهمة التي قامت بها هذه الشركات في محافظة بني سويف.

ثانياً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة هي:

١- التعرف على المصادر والمراجع والمؤتمرات والبحوث النظرية والتطبيقية التي تخص موضوع الدراسة الحالية، مما سهل الطريق أمام الباحث لبناء الإطار النظري.

٢- الاعتماد على أكثر من منهج في الدراسات السابقة سواء كان تاريخياً أو دراسة حالة أو غير ذلك، وهذا ما أكد للباحث أهمية المنهج الذي اعتمد عليه.

٣- للتعرف على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، والتي سهلت للباحث الانطلاق من حيث انتهى الآخرون أو البحث في الجوانب التي لم يتناولونها كالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً، ومحافظة بني سويف كإحدى محافظات صعيد مصر والرؤية المستقبلية لها، والاحتياجات التنموية للمناطق الصناعية بها.

٤- محاولة تفادي أوجه القصور والنقص الموجودين في الدراسات السابقة، ومعرفة مدي التشابه والاختلاف، وتوظيف ذلك في تحقيق أهداف الدراسة الحالية، ومحاولة تفادي المعوقات التي قابلت تلك الدراسات.

٥- وقد ساعدت الدراسات السابقة الباحث فيما يلي:

١- صياغة مشكلة الدراسة.

٢- تحديد أهداف الدراسة والتساؤلات.

٣- استنتاج فروض للدراسة.

٤- تحديد مفاهيم الدراسة.

٥- تحليل نتائج الدراسة الحالية في ضوء نتائج الدراسات السابقة.

وبعد التعرف على الدراسات السابقة نعرض لجانب آخر من البحث وهو الرؤي النظرية
لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

الرؤي النظرية لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمهيد

أولاً: الرؤي النظرية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تعقيب.

ثانياً: الرؤي النظرية حول التنمية المستدامة.

تعقيب.

ثالثاً : نحو تصور نظري لبحث المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص
وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استخلاصات.

الفصل الثالث

الرؤى النظرية لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمهيد:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة سواء أكان موضوع هذا البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية، ويذهب البعض إلى القول أن دور النظرية العلمية يفوق دور المنهج العلمي على اعتبار أن المنهج العلمي شئ مشاع بين كل العلوم، أما النظرية فهي تحدد لكل علم هويته وموضوعه وتنظيم عملياته وأدواره، بل مساره^(١).

بالإضافة إلى أن النظرية تساعد أي علم على تحديد هويته وموضوعاته الأساسية، الأمر الذي يسهم في إبراز دوره المعرفي التراكمي، حيث يحدد في ضوءها ما يجب دراسته أكثر من غيره، وما الذي لم يدرس ومستوي ما تم التوصل إليه^(٢). والنظرية تساعد الباحثين على دراسة كل من الثقافة والمجتمع والشخصية، وإدراك مدي التكامل بين هذه العوامل الثلاث، وهناك تعريفات مختلفة وضعها علماء الاجتماع للنظرية الاجتماعية منها^(٣).

يعرف " كوربنلام وسميث (w.kornblum & d. Smith) النظرية على اعتبار: أنها مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تهدف إلى تفسير أسباب حدوث ظاهرة اجتماعية يمكن ملاحظتها. أما مارفن شو (Marvin show) يري النظرية الاجتماعية: أنها مجموعة من الفروض أو القضايا المترابطة والمتعلقة بظاهرة أو مجموعة من الظواهر.

ويرى البحث الراهن أن النظرية تعنى الرؤية، وأن الباحث العلمي بلا نظرية كأنه يبحث في كهف مظلم، ويتبنى البحث الحالي التعريف القائل (بأن النظرية الاجتماعية هي أي شكل للتفكير المنطقي يحاول إعطاء معنى لوقائع الحياة الاجتماعية التي يتم ملاحظتها عن طريق استخدام الاستعارات والنماذج أو أي أشكال أخرى للأفكار المجردة التي يمكن تصنيفها على اعتبار أنها نظرية اجتماعية).

فالنظرية العلمية تعد نقطة البدء الأولي والهامة حيث تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليه أن يدرسها وتمهد له الطريق لجمع معطياتها وتنظيمها وتصنيفها، وتحديد ما بينها من ارتباطات وتداخلات، فالنظرية تحتوي على توجهات ومنطلقات تمد الباحث بالسياق العلمي الذي سيجري بحثه من خلاله.

(١) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب، الكويت، ١٩٨١، ص ١٢

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥

(٣) طلعت إبراهيم لطفى، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٧-١٨.

وبناءً على ذلك تؤكد خبرات البحث العلمي أن جمع بيانات بلا نظرية موجهة يسلمنا إلي بيانات صماء عمياء فاقدة المعنى والوظيفة، وبنفس القدر تعد النظرية بلا معطيات وبيانات عملاً خاوياً ومحض مفهومات ومصطلحات مجردة، ولذلك يأتي التأكيد على أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية والعلمية والبحث. ويهدف هذا الفصل إلى وضع إطار تصوري للبحث.

وفي هذا الإطار سوف نستعرض ما يلي:

أولاً: نظريات تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثانياً: نظريات مفسرة للتنمية المستدامة.

ثالثاً: نحو تصور نظري لبحث المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتم تناولها كالآتي:

أولاً: الرؤى النظرية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات:

اختلفت الأطر النظرية المفسرة للدور الاجتماعي للشركات من اقتصادي لآخر ومن مدرسة إدارية لآخرى ومن نظرية لآخرى، ولعل أهم تلك النظريات الممهدة للتأصيل العلمي والشرح الاصطلاحي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

١- نظرية أصحاب المصالح.

٢- العقد التكاملي الاجتماعي.

٣- المخاطرة والمسؤولية الاجتماعية.

ونعرض لهما فيما يلي:

١- نظرية أصحاب المصالح **STAKEHOLDER THEORY** :

يتكون مصطلح أصحاب المصالح باللغة الانجليزية من مقطعين الأول (STAKE) والثاني (HOLDER). فالمقطع الأول كما أشير إليه في معجم إدارة الأعمال " بأنه استثمار مالي، وعندما يملك الشخص (STAKE) فيعني أنه يكتسبه أو يحصل عليه من خلال عمل^(١).

وقد أشاع R.Edwerd freeman ولأول مرة في سنة ١٩٤٨ م تعبير أصحاب المصالح، وهو يشير إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو

(١) سعد العنزي، " محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال"، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٢-٣

الشركة، أو تكون متأثرة من قبل نشاطات أو قرارات الشركة مثل المستثمرين، الموظفين، الزبائن، الحكومة، مجموعات الضغط والمجتمع⁽¹⁾.

تستند العديد من البحوث الحديثة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص علي " أن الهدف الأساس للمؤسسات أو الشركات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة الأسهم أو الشركاء والموردين والموزعين والزبائن، وأيضاً العاملين وأسرهـم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل." وتعد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات في هذا الإطار أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الأعمال بشقيه العام والخاص.⁽²⁾

ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية للشركات هو الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقتها بكافة المتعاملين معها⁽³⁾، وقد ساهمت نظرية أصحاب المصالح بشكل بارز في تطوير مفهوم المسئولية الاجتماعية، حيث منح أصحابها إطاراً نظرياً لتطوير هذا المفهوم، كما اتفقوا علي حقيقتين رئيسيتين شكلاً رؤيتهم للمسئولية الاجتماعية هما:⁽⁴⁾

أ / لا يعتبر المساهمون المجموعة الوحيدة التي من أجلها يجب أن تحقق الأرباح فلا يجب أن يكون هو الهدف الوحيد للشركة.

ب / يجب التعامل مع أصحاب المصلحة بحسب ترتيب درجة السلطة لديهم وشرعيتهم وحاجتهم المستعجلة ومتطلباتهم.

ورأي "Arun Elias and R.Cavana" أن النظرية الكلاسيكية لأصحاب المصالح تستمد جذورها من بقاء الشركة ثم تمتد جذورها إلى أربعة مجالات رئيسية هي: التخطيط الاستراتيجي، نظرية النظم، المسئولية الاجتماعية للشركات، بيئة العمل أو التنظيم، ومن منظور المسئولية الاجتماعية

(1) Ataur Rahman; **Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries (Corporate Social Responsibility Series)**, Ash gate publishing, USA, 2008, P.P 8 -22

(2) نهال المغربل، ياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٣-٤

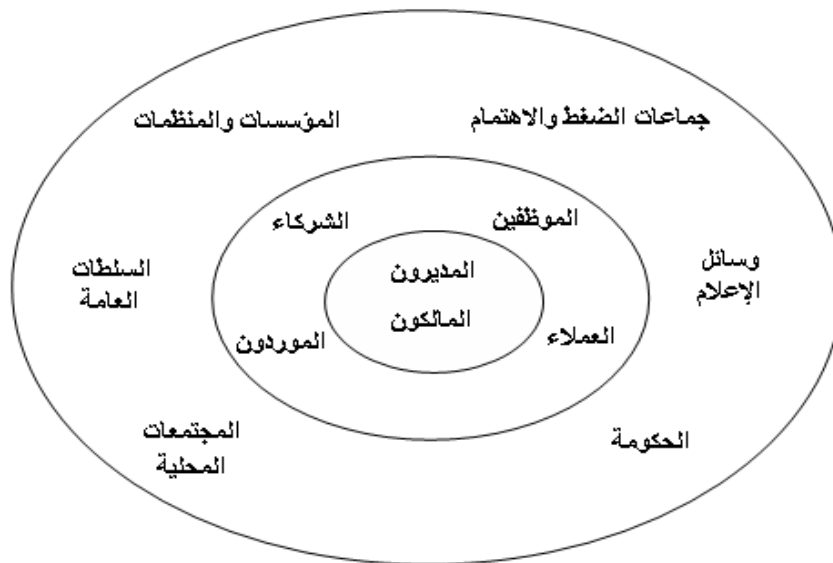
(3) Lisa A.Dicke, Abbey Heffner and Patrick Ratliff; **Stakeholder Perspective in Non profit organizations**, in A. Faraz mand (ed) , GLOBAL Encyclopedia of public Administration, public policy and Governance, Spring International publishing AG, 2016, P.P 2-8

(4) kanji tanimoto; **Japanese Managerial Philosophy; Public Relations; Stakeholder Management; Stakeholder – oriented policy**, In S.O. I dowrut al (eds), Encyclopedia of corporate social Responsibility, Spring. Verlag Berlin Heidelberg, 2013, p.p 2108 - 2114

للشركات ظهرت العديد من الأبحاث ولعبت الحركات الاجتماعية في الستينات والسبعينات والناشطة في مجالات الحقوق المدنية، المناهضة للحروب، حماية المستهلكين، حماية البيئة، الدفاع عن حقوق المرأة دوراً كبيراً في إعادة التفكير في دور المؤسسة الاقتصادية في المجتمع.⁽¹⁾

وأضاف "Russel Ackoff" في أدبيات نظريات النظم أن مشاركة أصحاب المصلحة أمر أساسي في تصميم النظم الفعالة، ورأى أن الشركات وباعتبارها نظاماً مفتوحاً هي جزء من شبكات أكبر، وهذه الشبكات تؤثر بدورها على المنظمات والشركات، وبالتالي لا يمكن اعتبارها ككيان ضيق أو مستقل. وقد وضع R.E. Freeman مفهوماً يغطي مشاكل الأعمال الإستراتيجية أو كما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بمصطلح الاستجابة الاجتماعية للشركات، ويؤكد على ضرورة التفاعل المتبادل بين المنظمات وأصحاب المصالح فيها.⁽²⁾

وقد قام "R. Eward Freeman" وآخرون عام ٢٠٠٧ م، بتقديم تصنيفاً يفرقون فيه بين أصحاب المصالح الأساسيين وأصحاب المصالح الثانويين، حيث يعتبرون أن تحقيق المؤسسة أو الشركة لأداء جيد مستدام مشروط بوجود علاقة وطيدة بينهما وبين أصحاب المصالح الأساسيين، كما أن أصحاب المصلحة الثانويين لهم تأثير كبير على علاقة المؤسسة أو الشركة بالأساسيين.⁽³⁾ وهناك تقسيم وتصنيف آخر لأصحاب المصالح يتضح من الشكل رقم (١) التالي:



Source: ALEX MURDOCK: Stakeholder, In H. Anheier, S. Topeler (eds), International Encyclopedia of civil society, Springer science, Business media, LLC, 2010, p.p 1479

(1) R. Eward Freeman; **Strategic Management A stake holders approach**, Cambridge University press, (original work published 1984) , free press, 2010,p.38

(2) I bid, p.p. 41 – 46

(3) I bid, p.25

وما جذبنا لنظرية أصحاب المصالح " أنه يحسب لها أنها تحت على الانتقال من التجارة الحرة إلى التجارة العادلة، فإذا استطعنا التوقف عن التفكير في الفقراء على أنهم عبء، وبدأنا بالاعتراف بهم واعتبارهم كأصحاب مصلحة وكفئة خلقة للقيم. فيمكننا أن نبني عالماً مليئاً بالفرص".

ومن هنا أكد " C. K. PRAHALAD " على ضرورة تبنى التجارة العادلة والعمل على تحسين ظروف الفقراء في الدول النامية⁽¹⁾. ويؤكد أيضاً علي أن هناك كمأ هائلاً من الفرص لزيادة الأرباح بالتركيز على الطبقة الفقيرة في إطار التجارة العادلة والتنمية المستدامة بالتفاعل مع صغار الموردين والبيع لأفقر المستهلكين، وذلك بتحديد تطلعات هذه الفئة وسد احتياجاتها، وأفضل مثال علي إدارة العلاقة بين أصحاب المصلحة ضمن التجارة العادلة. هي تجربة بنك الفقراء Garmin Bank في بنغلاديش⁽²⁾.

وصاحب المصلحة هو كل طرف داخلي أو خارجي عن المؤسسة أو الشركة ومسئول عن الإدارة الجيدة لهذه المؤسسة أو الشركة. ونظرية أصحاب المصالح تعتبر الشركة نتاجاً لعلاقات مختلفة بين مجموعة من أصحاب المصالح ليسوا فقط المساهمين، وإنما كل المهتمين بنشاطات وقرارات المؤسسة سواء من خلال عقد ظاهر مع الشركة أو إطار غير تعاقدية⁽³⁾.

ونورد أصحاب المصالح في الشركة وأهدافهم في الجدول رقم (١٢) الآتي:

أهداف	أصحاب المصلحة
ثقافة المؤسسة - الرؤية - الرسالة - الاستراتيجيات - الكفاءة - الأداء - المسؤولية الاجتماعية	الإدارة العليا
الربح - قيمة السهم في البورصة	المساهمون
خصائص المنتج - نوعية الخدمة - ثقافة الزبون - الأسعار	الزبائن
أمن المجتمع - السيادة - احترام القوانين - سن التشريعات - جمع وتحصيل الضرائب	الحكومة

(1) Linne Marie Lauesen ; **Secondary Stakeholder; Copenhagen Business School**, in H. Anheier, op. cit, p.p. 2298 – 2306

(2) طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والفرص المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، متاح في:

<http://www.ju.edu.jo> (accessed at 12-3-2017)

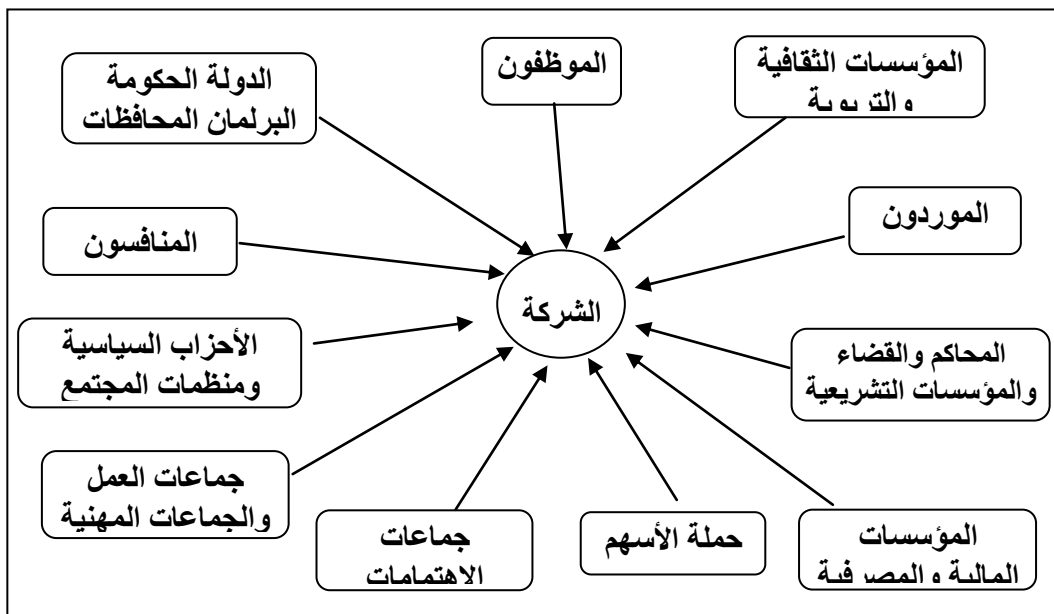
(3) ALEX Murdock; **stakeholders**, In H: Anheier S.Topeler (eds) , International Encyclopedia of civil society science, Business Media, LLC, 2016, P.P. 1473-1480

المجتمع المحلي	الأثار البيئية والاجتماعية - دفع الضرائب - المساهمة المالية
العمال	الأجر - الأمن الوظيفي - ظروف العمل - الرضا الوظيفي
الموردون	سعر وحجم الشراء - الشراكة - الاستمرارية
البنوك	أنظمة الدفع ومرونتها - إمكانية الإقراض
المستثمرين	معلومات حول السيولة وقابلية السداد
شركات التأمين	مستوي التعاون مع الشركة في مجال التأمين

يتضح من الجدول السابق أن هناك نوعين من أصحاب المصالح وكل منهما له أهدافه الخاصة به، حيث أن النوع الأول يمثل أصحاب المصالح من الدرجة الأولى ولهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي للشركة، أما النوع الثاني يمثل أصحاب المصالح من الدرجة الثانية وعلاقتهم تطوعية بالشركة. ويوضح ذلك الشكل رقم (٢) التالي :

شكل رقم (٢)

أصحاب المصالح المتنوعين في بيئة الأعمال:



Source: R. Edward Freeman; op. cit, p. 25

ويتضح من الشكل السابق أن أصحاب المصالح في إطار بيئة الشركة التنظيمية المباشرة هم أفراد وجماعات ومنظمات يتأثرون بشكل مباشر بأداء المنظمة أو الشركة. وبتحليل الفرص والتحديات لإشراك

أصحاب المصالح فى برامج المسؤولية الاجتماعية حسب نوعية أصحاب المصالح نجدها تنطوي على ما يلي فى الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (١٣)

التحديات والفرص التى ينطوي عليها

أشراك أصحاب المصلحة حسب نوع أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة الخارجيين	أصحاب المصلحة الداخليين
<p>التحديات:</p> <ul style="list-style-type: none"> تصارع الأهداف والمصالح تحديد المجموعات الصحيحة تلبية احتياجات كل فرد 	<p>التحديات:</p> <ul style="list-style-type: none"> challenges الوقت والموارد الكثيفة مراقبة أعضاء مجلس الإدارة تحديد أفضل الطرق للاتصالات
<p>الفرص:</p> <ul style="list-style-type: none"> المصادقية والشرعية زيادة الثقة تعظيم تنمية الموارد 	<p>الفرص:</p> <ul style="list-style-type: none"> Benefits تنوع الآراء والرؤى تحسين موقف الآراء المشتركة والمشاركة التخفيف من إدارة التغيير

Source: Lisa A. DICKE, et al; op. cit, p. 7

وفى إطار نظرية أصحاب المصالح نعرض لنظرية أخرى هي " حملة الأسهم أو ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفائدة المساهمين Shareholder Theory. وهي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات فتركيزها على أنه لا شئ سوى أعلى الأرباح للمالكين^(١). ورائد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان Milton friedman" الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين الفائدة والأرباح لصالح المساهمين، وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعى المناسب للشركات لأنه يعادل تعظيم الثروة الاجتماعية الجارى خلقها بواسطة الشركة.^(٢)

والاعتقاد بأن تعظيم قيمة الأسهم هو الذى يخدم الصالح الاجتماعى العريض لأنه يعادل تعظيم القيمة الكلية للمنشأة بواسطة الشركة مشتق من نظرية "المنشأة" التى يتبناها منظرو التمويل والباحثون القانونيون فى الثمانينات، وتفهم الشركة من خلالها بأنها سلسلة مترابطة من العقود، حيث يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن علاقات كل الأطراف المشاركة باستثناء علاقات المساهمين تحكمها عقود تحدد ما

(1) Ahmed Elmasry and Nahla kamaL ; **shareholder rights**, In S.O. Idowu et al, (EDS) , Encyclopedia of Corporate Social Responsibility, Springer, Verlag Berlin, Heidelberg, 2013, p.p. 227 – 1230-

(2) Joop H.M Remme; **stakeholder Thinking**, In S.O. Idowu et al (eds) , op.cit, p.p. 2306-2316,

يجب أن يفعله كل طرف وما ينبغي أن يحصل عليه في المقابل، ووفقاً لمنطلق هذه النظرية فإن تعظيم ما تبقى للمساهمين يعادل حجم القيمة كلها.⁽¹⁾

وتعد نظرية المنشأة من أهم المواضيع في النظرية الاقتصادية لأنها تهتم بمعرفة سلوك وتفسير قرارات المنشآت المختلفة وخاصة فيما يتعلق بمستوي الأسعار وحجم الإنتاج في مختلف أشكال السوق، وأحياناً يطلق عليها نظرية الأسعار⁽²⁾. وتفترض نظرية المنشأة أن الهدف الأساس لأي شركة يتمثل في تعظيم ثروتها أو قيمتها. وعلي الرغم من وجود نظريات بديلة للمنشأة تفترض وجود أهداف أخرى إلا أن تعظيم الأرباح وقيمة الشركة تظل هي أفضل وأدق المعايير التي يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوك الشركات. إضافة إلى نظرية أصحاب المصالح ونظرية حملة الأسهم نجد نظرية أخرى تختص بالتحول من أصحاب المصالح إلى المسؤولية الاجتماعية. وهذه النظرية قد يكون تطبيقها مناسباً من أجل التصدي للاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية للشركات أو المؤسسات، ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي للتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تأخذ بعين الاعتبار السلع الدولية أي السلع الأساسية التي تضمن استمرارية وإنتاجية المجتمعات البشرية، مثال: إدارة النفايات الحد من الكوارث، مخاطر الطاقة، رغبات العملاء.. باختصار ضمان الشروط الملائمة لحياة المجتمعات البشرية.⁽³⁾

ويتضح لنا أن المنتج الجيد، وسمعة الشركة الحسنة، والعلامات التجارية، وشهادات الجودة، وسلوك الموظفين من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تساعد الشركة على القيام ببرامج المسؤولية الاجتماعية وتزيد من العلاقة الجيدة بين أصحاب المصالح وصولاً بتلبية رغبات العميل والمحافظة على البيئة.

ويري عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقتها بكافة المتعاملين معها⁽⁴⁾ ويتم تطبيق المسؤولية الاجتماعية لرأس المال من خلال عدد من المحاور تتمثل في: حماية مصالح المساهمين، حقوق المستهلكين، المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، الاهتمام برأس المال البشري، المساهمة في جهود التنمية، فضلاً عن المشاركة في العمل الاجتماعي.

(1) Branco Manuel castelo: **share holder Theory**, In S.O. Idowu et al (eds) , op.cit: p.p. 2136-2140

(2) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١١٧.

(3) سعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مرجع سبق ذكره ص ١٣ أنظر أيضاً: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(4) نهال المغريل، ياسمين فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٤

وفى إطار الحديث عن نظرية أصحاب المصالح نلاحظ العديد من الشواهد الوصفية والتجريبية، حيث أنها تستخدم لوصف وتوضيح خصائص محددته للشركة وسلوكها، وعلى سبيل المثال تم استخدامها لوصف ما يلي:-

ا/ طبيعة الشركة.

ب/ الطريقة التي يفكر بها المديرون لممارسة الإدارة وتطبيقها.

ج/ كيفية إدارة الشركات لأعمالها فعلياً^(١).

وبالتالي تستخدم نظرية أصحاب المصالح لتفسير وتوصيف سلوكيات وخصائص معينه للشركة. فهي توضح الحالة الماضية والحاضرة والمستقبلية لشئون واهتمامات أصحاب المصالح فيها ويأخذ بالحسبان أصحاب المصالح باعتبارهم مؤثرين فيها من خلال قوتهم أو دورهم فى سياسات الشركة. ومن الشواهد التجريبية التي توضح بجلاء أن المديرين لا يتصرفون فى الحقيقة كأنهم أصحاب مصالح معينين بنجاح الشركة، أي أن المديرين يتصرفون وكأنهم أصحاب مصالح معينون بتحقيق العدالة الداخلية وإنصاف العاملين وإبداء المساواة استجابة لشكواهم ومتطلباتهم التي قد تضر بأصحاب المصالح الآخرين.

وتتمثل ايجابيات نظرية أصحاب المصالح فى:

١- أنها تعد من النظريات المساعدة Instrumental Theory التي ينظر إلى الشركة من خلالها على أنها مجرد أداة لخلق القيمة ونشاطاتها الاجتماعية ليس إلا وسيلة للوصول إلى نتائج اقتصادية.

٢- أنها تعتبر أصحاب المصالح مجالاً من المجالات المهمة التي تمارس فيها المنظمات دوراً اجتماعياً، وهم الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود الشركة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها^(٢).

٣- أنها تضم ثلاثة اتجاهات مختلفة الاتجاهين الوضعي والفعال حيث يقومان على الرؤية التعاقدية للعلاقة بين أصحاب المصالح و الشركة، فهي تصف طبيعة هذه العلاقة التي تعود على الشركة عن انتهاج ردود مصممة خصوصاً لتوقعاتهم، أما الاتجاه المعياري فيحدد الالتزامات الأخلاقية للشركة اتجاه أصحاب المصالح بها. فالأداء الاجتماعي للشركة نتيجة الإدارة المسئوليات المحددة لأصحاب المصلحة.

٤- إن إيجابيات نظرية أصحاب المصالح تتمثل فى بعض ملامح أهمية أصحاب المصالح ومنها نلاحظ :
أ / أن أصحاب المصالح من موظفين ومجتمع تخدمه منظمة الأعمال أو الشركة يعدون موارد حيوية لها، حيث أن المهارات والخبرات والكفاءات التي يمتلكونها تؤلف المقدرات التنظيمية لها، كما أن خلق علاقات مميزة لأصحاب المصالح يعد مورداً مهماً يمكن أن ينافس الموارد المالية والبشرية.

(١) سعد العنزى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣

(٢) طاهر محسن المنصور، صالح مهدي محسن، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،

ب / أن علاقات أصحاب المصالح تساهم في خلق الميزة التنافسية فالشركات أدركت أن سمعتها الجيدة تأتي من خلال تطوير علاقاتها مع الزبائن والمجتمع المحلي التي توجد به يعد أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الإبداع فالعلاقات الجوهرية هي مصدر السمعة الجيدة ومن الفوائد، وخاصة تطوير الأسواق الحالية وإيجاد أسواق جديدة وفرص تحقيق أرباح أكثر.

ج / أن نوعية علاقات الشركات مع أصحاب المصالح يمكن رؤيتها واعتبارها كأحد المؤشرات لقياس قدرتها على بلوغ مواردها المالية والبشرية والمعرفية لأهدافها، أما الفشل في إيجاد هذه العلاقة الإيجابية الجيدة قد يخلق مخاطر مالية لقسم كبير من أصحاب المصالح وخصوصاً "حملة الأسهم"

أما سلبيات نظرية أصحاب المصالح تكمن في:

١- أنها لم تأخذ بعين الاعتبار بعض أطراف أصحاب المصالح كالأجيال القادمة والأطراف ضعيفة التمثيل، وعدم اختصار أصحاب المصالح في مجموعة معينة لأن هذه الرؤية تسمى بالمسئولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح.

٢- أنها تبحث عن دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة، ولكن لا يمكن تطبيقها علي المستوى الكلي للتنمية المستدامة لأنها لا تضم كل الأطراف التي تمثل أصحاب مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه النظرية ما يلي:

" التعرف على أنماط أصحاب المصالح بشركات القطاع الخاص بمحافظة بني سويف، حيث تتنوع الاهتمامات أو الفوائد التي تحققها مجموعة من الأشخاص في الشركة أو خارجها، فمصلحة المستثمرين مثلاً مستندة على صافي الأرباح، وهناك أصحاب مصالح مباشرين آخرين مثل (الزبائن - الموظفين - المنافسين - الدائنين)، أي الذين تكون لديهم اهتمامات اقتصادية بالشركة ويتأثروا بنجاحها المالي وأصحاب المصالح غير المباشرين مثل (الجمعيات الأهلية - الغرف التجارية - حماية البيئة - حماية المستهلك)، وتبدو أنها شبكة من العلاقات بين أصحاب مصالح مختلفين في التوجه والاهتمام".

٢- نظرية العقد التكاملية الاجتماعي:

هي نظرية أخلاقيات العمل، نشأت عن طريق "توماس دونالدسون وتوماس Bunfee" والفلاسفة السياسيين أمثال: توماس لوك وهوبز. وتهدف نظرية العقود التكاملية الاجتماعية إلى توفير إطار يمكن من خلاله اتخاذ القرارات الإدارية والتجارية وتأثيرها على المجتمعات ذات الصلة والمعايير الأخلاقية العالمية الممكنة^(١).

(1) Robert A. Phillips, Michael E. Johnson Cramer; **Ties that unwind: Dynamism in Integrative social contracts theory**, Journal of Business Ethics, 68, 2006, p. p 283 – 300.

ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المبادئ الأخلاقية العالمية التي تشكل حدود عمل مقبول. وهي واسعة تشمل التأسيسية وجميع الجهات الفاعلة في كل مكان، وتوفر هذه النظرية أسلوباً فضفاضاً لاتخاذ القرارات الأخلاقية، فيجب تحديد جميع المجتمعات التي تتأثر بالقرارات وتحديد المعايير الأخلاقية التي تتوافق مع تلك المجتمعات بحرية⁽¹⁾. وهذه القواعد يجب ألا تتعارض مع المعايير الأخلاقية الكبيرة التي تؤخذ على أنها قابلة للتطبيق عالمياً للجميع، وتسمح لصناع القرار بالعمل وفق مجموعة مقبولة من القيم والممارسات والمعايير.⁽²⁾

ويأتي التعريف النظري للعقد الاجتماعي للمؤسسة على أنها مجموعة أو سلسلة من العلاقات الضمنية أو الصريحة بين الأفراد والجماعات، وتري أن المؤسسات أو الشركات المشاركة في النظام الاجتماعي تساهم في العقد الاجتماعي الجديد⁽³⁾. الذي يقدم مزيج من التوقعات المتبادلة بشأن دور ومسؤوليات كل طرف على حده في أي شركة وفي البيئة الاجتماعية. ومن ثم طالبت المفوضية الأوروبية الشركات والمؤسسات بأداء مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية والبيئية علاوة على حقوقها وواجباتها الاقتصادية والقانونية، مما يعني بشكل أساسي أن الشركات يتعين عليها أن تتصرف فيما يصب في مصلحة الأطراف المعنية.

وتمثل المؤسسات الاقتصادية وخاصة الشركات المساهمة في فكر "هيجل" انقسامات رأسية vertical division أثناء وصف الطبقات. وقد استخدم تعبير Estates. أي ما يعنى انقسامات رأسية في المجتمع كما كان شائعاً في تصورات مجتمع العصور الوسطى، وليس انقسامات أفقية Horizontal Divisions، وتمكن وظيفتها (الشركة) في الوفاء ببعض حاجات أفرادها والعمل على تحقيق رفاهيتهم وتعليمهم وترقيتهم أخلاقياً ثم تمثيلهم سياسياً في علاقتهم بالدول. وهيجل من أنصار مدرسة العقد الاجتماعي.⁽⁴⁾

(1) Antia cava, Don Moy er ; **Integrative Social Contract Theory and Urban Prosperity Initiatives**, Journal of Business Ethics, (72) , 2007, p.p. 204-214

(2) Johan wempe; **Industry and chain responsibilities and integrative social contracts theory**, journal of business ethics, (88), 2009, p.p 752-763.

(3) Kelly c. strong and Richard c. ringer; **An Examination of Integrative social contracts theory: Social hyper norms and Authentic Community Norms in Corporate Drug testing programs**, Employee Responsibilities and rights journal, vol, 12, no.4, 2000, p.p 237-347.

(4) Anthony Giddens; Capitalism and Modern social theory, Cambridge university press, 1997, p.50.

وتشير النظرية إلي أن المؤسسات تحاول إضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أجل الحصول علي موافقة أو مساندة من المجتمع في دعم واستمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية رخصة للعمل^(١).

وتعتبر النظرية إن أعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات هو عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، حيث يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية، وأفكار توظيف الموظفين. والعقد الاجتماعي مفاده: إن أية مؤسسة ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع، ويترتب علي العلاقة التعاقدية بين المجتمع والشركة. أن تقوم الشركة بوظيفتين هما:-^(٢)

أ / وظيفة الإنتاج: تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع.

ب / وظيفة التوزيع: وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المتواجدة في المجتمع بعدالة والتي تشكل أصلا القاعدة التي تستخدمها الشركة في مواردها. ومما يعطي الشركة صورة أكثر قبولا لدى الأطراف المختلفة، وأن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعها على المجتمع بعدالة، وذلك لكي تجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وهذا ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح بل لأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها. وهذا يعني التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً وقانوناً^(٣).

وتعتمد بعض الشركات على أربع استراتيجيات من أجل الحصول على الشرعية القانونية، وذلك من خلال السعي إلى:^(٤)

أ / إعلام الجهات المعنية حول الأداء الفعلي.

ب / تغيير تصور أصحاب المصلحة دون تغيير التصرف الفعلي للشركة.

ج / صرف الأنظار بعيداً عن أي مسألة مثيرة للقلق.

د / تغيير التوقعات الخارجية حول الأداء.

وارتباطا بذلك يؤكد المدخل الحقوقي على أن الهدف الذي تتجه إليه المسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أوضاع البشر بالتركيز على احتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكانياتهم. ومن هذا المنطلق يرتبط

(1) Aatur Rahman Belal; **corporate social Responsibility Reporting in Developing**, op.cit, p. 15.

(2) محمد حامد، " القياس المحاسبي للتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية"، (رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠)، ص ٢٨.

(3) Thomas W. Dunfee; **A critical perspective of Integrative social contracts theory: Recurring criticisms and next Generation Research Topics**, Journal of Business Ethics, (68), 2006, p.p. 303-321.

(4) Aatur Rahman, op.cit, p.17.

المدخل الحقوقي بنفس القضايا التي تهتم بها معظم المبادرات التنموية التي أكدت على حق الإنسان في إشباع حاجاته الأساسية كالغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والأمن والحرية لتحسين نوعية الحياة، وعلى هذا النحو يستند المدخل إلى مسلمة (أن للبشر حقوق ثابتة، وبأن الحرمان من الحاجات يعد إنكاراً لتلك الحقوق).⁽¹⁾

وفي هذا الإطار أصبح علي القطاع الخاص مسؤولية اجتماعية بأن يعمل علي توجيه جزء من أرباحه إلى السياقات الاجتماعية التي تشكل بيئة العمل على تطويرها بما يجعلها باقية كبيئة مواتية له على كافة الأصعدة. واستناداً إلى ذلك رأي التنظير الاجتماعي المهتم بالمسؤولية الاجتماعية أن القطاع الخاص تقع عليه المسؤولية الاجتماعية لتطوير أوضاع المهمشين والفقراء، وأن عليه أخلاقياً الوفاء بمتطلبات هذه المسؤولية التي تصدر مستندة إلى أهمية إدراك المسؤولين عن القطاع أنه كلما ارتفعت نوعية الحياة بالنسبة لفئات المجتمع المختلفة كلما اتسع نطاق السوق.⁽²⁾

واستفادت الدراسة الراهنة من هذه النظرية ما يلي:

١- يمكن تفسير موضوع الدراسة الحالية في إطار هذه النظرية بأنها تأتي استجابة لنداء ضرورة وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية، وإلزام الشركات بضوابط تنظيمية من قبل الدولة من خلال تعليمات ومواثيق، كما هو الحال في دول (ألمانيا - فرنسا - هولندا - بريطانيا)، ومن هنا تتصف المسؤولية الاجتماعية بأنها ذات طابع إلزامي.

٢- أن الأمر يعني تخصيص جزء من الأرباح في المساعدة لتمكين الفئات المهمشة، وذلك لأنه واجب اجتماعي مثلما هو واجب أخلاقي، وأن يعمل القطاع الخاص على تحسين المجتمع المحيط بعمله لأن ذلك يؤسس بيئة آمنة ومواتية لممارسة نشاطه.

(٣) نظرية المخاطرة كأساس للمسؤولية الاجتماعية للشركات RISK THEORY:

تستند نظرية المخاطرة كأساس للمسؤولية إلى خلفيات قانونية ودستورية واجتماعية ومنها مبدأ التضامن الاجتماعي. فمبدأ التضامن الاجتماعي في المجتمع الذي يحركه ويقوده الضمير الجماعي، يستوجب على هذه الجماعة أن ترفع الضرر الاستثنائي الذي يتسبب لأحد أعضائها بتبديده بالتعويض

(1) Andreu cornwall and celestione Nyomu – Musambi; **putting the Rights Based Approach to Development into perspective**, Third world quarterly, car fax publishing, New York,2004,p.1423-1425.

(2) D. Bruce Johnson; **The Ethics of commercial Bribery; Integrative social contract theory Meets Transaction cost Economics**, Journal of Business Ethics, (88), 2009, p.p. 791-803.

الذي يجب أن تدفعه الدولة من الخزينة العامة للمضرون من أعضاء الجماعة العامة، على اعتبار أن هذه الدولة ممثلة وأداة لهذه الجماعة وتجسيدا لها.⁽¹⁾

وتتميز نظرية المخاطرة بمجموعة من الخصائص هي:-⁽²⁾

(١) نظرية المخاطرة نظرية قضائية: يعود الفضل في وجودها وتطبيقها إلى القضاء الإداري الفرنسي الذي توسع في قواعدها وأسسها وحدد شروطها ومجالات تطبيقها.

(٢) لا يشترط فيها صدور قرار إداري: لأنها تقوم أساسا على الأعمال والأفعال الإدارية المادية بما فيها المشروعة التي يصبح فيها الخطأ معدوما.

(٣) نظرية المخاطرة نظرية تكميلية استثنائية: إن الخطأ هو الأساس القانوني الأصيل والطبيعي للمسئولية بصفة عامة ومسئولية الإدارة بصفة خاصة، إلا أنه قد تبين أن الأنشطة الإدارية الضارة ومن بينها الأعمال المادية المشروعة قد تلابسها ملابسات وتحيط بها ظروف تجعل الخطأ فيها معدوماً أو مجهولاً، وعليه فإن القضاء لا يتطلب إثباته للحكم على الإدارة العامة بالتعويض للمضرون، فهو يحكم بذلك على أساس المخاطر. ومن هنا أصبحت هذه النظرية أساساً قانونياً ذي صفة ومكانة ثانوية تكميلية استثنائية.

(٤) نظرية المخاطرة ليست مطلقة في مداها: فالقضاء الإداري لا يلجأ إليها دائماً إلا كلما انتفى الخطأ واستحال إثباته، وهذا ما نجده في مسئولية الإدارة من أعمالها المادية المشروعة.

(٥) إن تطبيق نظرية المخاطرة يؤدي إلى الحكم بالتعويض.

وتعترف معظم القوانين الداخلية بأن مجرد توافر علاقة السببية بين الفعل المحدث للضرر وبين النتيجة يعد كافياً لتحمل المسئولية وحتى ولو كان هذا الفعل لا يخالف القانون، وقد وجدت تلك النظرية سنداً لها في مبدأ الغرم بالغنم: أي ضرورة أن يتحمل من يحصل على الفائدة من المشروع مسئولية تعويض من يضاروا من جراءه دون حاجة إلى إرهاب المضرون بعبء إثبات الخطأ في جانب المستغل فمن يتسبب في وجود مخاطر يجب عليه أن يتحمل نتائجها.

كما أن هناك مجالاً أيضاً تأخذ به القوانين الوطنية بنظرية المخاطرة، وهو المتمثل في قوانين العمل التي توجب تعويض العمال عن الأضرار التي تصيبهم من جراء تأدية عملهم فصاحب أو رب

(1) Anelm Schneider, Andreas Geory scherer; **corporate Governance, in a risk society**, J. Bus Ethics, (126), 2015, p.p. 309 – 323.

(2) Niklas Moller; **The concept of risk and safety**, In Sabin Rosser et al, op.cit , p.p. 50-82

العمل فى تلك التشريعات مسؤولاً عن تعويض العمال الذين أضرروا أثناء تأديتهم لعملهم ولو لم يصدر منه خطأ.

وقد تواترت المحاكم على تطبيق نظرية المخاطرة منذ الحكم الذي صدر فى قضية (ريلاندا - فلتشر) والتي حكمت فيها المحكمة الانجليزية "Exchequer" بالتعويض رغم انتفاء ركن الخطأ، وتتخلص وقائعها فى أن ريلاندا كان يستأجر منجماً للفحم فى حين كان فلتشر يملك طاحونة على أرض مجاورة، فأراد فلتشر إقامة مستودعاً للمياه وأثناء إقامته أغرق المنجم، ورغم عدم ثبوت أية أخطاء من جانب فلتشر إلا أن المحكمة قضت بمسئوليته^(١)

ورأى البعض أن نظرية المخاطرة تمتاز بالحدائثة، وذلك تمشياً مع التقدم العلمى والتكنولوجى السريع الذي قد يسفر عن حالات يقوم فيها نشاط مشروع فى دولة بإحداث ضرر فى دولة أخرى، ولما كان من غير الممكن أن تتحمل الدولة المباشرة لهذا النشاط (المسئولية)، ولما كانت هذه الدولة مطالبة بعدم الإضرار بالدول الأخرى، فقد أصبح الموقف لا يحتمل إلا أحد فرضين:

الأول: عدم مسئولية الدولة التى باشرت النشاط المشروع المحدث للضرر.

الثانى: تطبيق نظرية المخاطرة.

ويرجع هذا الفريق الفرض الثانى باعتباره يمثل فائدة عملية للمجتمع الدولى ولاسيما البلدان النامية، نظراً لأنها تقتدر إلى الأساليب العلمية الحديثة اللازمة لقياس الآثار الضارة ومعرفة حجمها.

وهناك بعض الشركات وضعت نفسها فى موقف المخاطرة نتيجة ممارستها وتصرفاتها الخاطئة تجاه المجتمع بجميع مكوناته. ونذكر منها "شركتى شل shell و يونيون كاربايد union carbide" و كارثة التسريب الكيماوى فى بوبال بالهند، وكذلك ما فعلته صناعات الأخشاب بتجريد الغابات مسببة فيضانات هائلة، وما تفعله حالياً الشركات المصنعة للأدوية المعالجة للإيدز تجاه التسعيرة التى تفرضها على الدول الفقيرة وخصوصاً أفريقيا^(٢).

وفى عام ١٩٧٢ جنحت "ناقلة النفط الليبرالية جواليانا" قرب الساحل الغربى لجزيرة هونشو اليابانية وتدفق منها النفط فأحدث ضرراً كبيراً بمصائد الأسماك، وبادرت الحكومة الليبيرية بوصفها دولة العلم بدفع مائتى مليون يناً يابانياً على سبيل التعويض للصيادين الذين أضرروا فى الحادث، ويدل مسلك الحكومة الليبيرية هنا أيضاً على اعترافها بمسئوليتها عن الضرر الواقع والذي أصاب الصيادين رغم عدم ارتكابها لخطأ أو لفعل غير مشروع دولياً.

(١) أحمد فوزى عبد المنعم، المسئولية الدولية عن البث الإذاعى عبر الأقمار الصناعية، دار النهضة العربية، 2017، القاهرة، ص ٢٠٦.

(٢) احمد فوزى عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢١ - ٢٣٠.

ونلمس من ذلك أن الدول قد اعتادت على دفع التعويض عن الأضرار التي تحدثها أنشطتها المشروعة إذا ما سببت خسائر في أرواح أو ممتلكات تتبع دول أخرى، وعلى ذلك يمكن القول أن العرف الدولي قد استقر على قبول الدول لنظرية المخاطرة كأساس للمسئولية عن أفعالها المشروعة إذا سببت ضرراً.

في ظل نظرية المخاطرة اكتشفت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقليل تأثيرها الضار على البيئة يمكن أن يحسن مكانتها التنافسية من خلال تخفيض النفقات والوفاء بآمال وتوقعات المستهلكين، فقد أدركت أيضاً أن معالجة المسؤوليات الاجتماعية الأوسع نطاقاً تفسح المجال أمام أهداف تجارية أوسع هذه المسؤوليات الاجتماعية تبدأ بأعمال التدريب ونقل التكنولوجيا والارتقاء بأحوال مواطنين من البلدان النامية.

العلاقة بين نظرية المخاطرة والمسئولية الاجتماعية للشركات:

تستطيع الشركات التي تنجح في تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية أن تحسن من سمعتها بدرجة كبيرة. وتعد سمعة الشركة أو صورتها ذات أهمية بالغة لها وهي تركز على قيم مثل الثقة والمصداقية والدقة والجودة والاتساق ودائماً ما تكون أية شركة معرضة للمخاطر إذا كانت روابطها ضعيفة بخلاف الشركة التي تعمل على أساس مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، فإن هذا النوع من الشركات تكون له قدرة أكبر على جذب وبناء علاقات فعالة وناجحة ضمن سلسلة التوريد، وفي هذا السياق بمستطاع الشركات التي تتبنى مثل هذا المنهج أن تقيم علاقات مفيدة وطويلة الأجل من خلال تحسين المعايير وذلك يقلل من المخاطر.⁽¹⁾

ويمكن بفضل المسئولية الاجتماعية للشركات أن تحسن إمكانية التنبؤ بأكثر المخاطر قدرة على التوسع وإمكانية إدارتها ومن شأن تحقيق فعالية في إدارة المخاطر المتعلقة بالحوكمة والمخاطر القانونية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية وغيرها من المخاطر القائمة في بيئات يتزايد فيها التعقيد أن يحسن من الأمن والاستقرار عامة، ويمكن تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر وإدارتها بوسائل عديدة منها مراعاة مصالح الأطراف المشاركة والمتأثرة ومن منظور خارجي ستتكفل الشركة بأن يراعي جميع الموردين والشركاء المبادئ المتمثلة في المحاور الثلاثة: البشر، البيئة، الأرباح.⁽²⁾

(1) Ibo vande poeL, Jessica Nihlen fahlquist; **Risk and Responsibility**, in: Sabine Roeser, et al, op.cit, p.p 876-885.

(2) Misse Westor; **Risk and Gender: Daredevils and eco –angels**, in: Sabine Roeser et a l., op.cit, p.p 1030-1040.

وتسهم نظرية المخاطرة في دعم القيمة المضافة للمسئولية الاجتماعية للشركات في ما يلي:⁽¹⁾

أ / الجوانب المالية: إن الجوانب المالية للمسئولية الاجتماعية للشركات أيضاً ذات فائدة مهمة إذ تفسر الأنشطة والسياسات التي يتم تحديدها من خلال منهج متنسق للإدارة عن تحسن الكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف، فعلى سبيل المثال يمكن أن يسفر تقييم أية عملية من حيث الجوانب البيئية والجوانب ذات الصلة بالطاقة عن فرص لتحويل قطعة أرض مخصصة لإلقاء النفايات إلى منتزه يستمتع به جميع العاملين، وبالتالي المساهمة في رفاهية الشركة أو المصنع بشكل جمالي وحماية البيئة في الوقت ذاته.

ب / يعزز مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من القدرة على التعامل مع التغيير: إن أية شركة تتخبط في حوار منظم مع أحد أصحاب المصلحة تكون في وضع ممتاز يخولها التنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ في الجوانب التنظيمية والاقتصادية والبيئية وشيئاً فشيئاً يتزايد الوعي بأن الاعتبارات ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تصبح راداراً للكشف عن اتجاهات السوق.

ج / استدامة التحالفات وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة يترتب علي تحسن فهم المواطنين وأصحاب المصلحة بالشركة وأهدافها وأنشطتها تحسن في العلاقات مع أصحاب المصلحة، وتحقيق وضع أكثر نشاطاً واحتراماً في المجتمع، وهذا بدوره يمكن أن يتحول إلى تحالفات أكثر قوة واستمرارية وجميعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعة الشركة وصلتها بتطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات، ويمكن أن يساعد مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات في بناء رأس مال اجتماعي، أي المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق من التعاون بين الأفراد والمجموعات.

د / صيانة الموارد: إن تبنى استراتيجيات وسياسات المسئولية الاجتماعية للشركات يحث على تحمل المسئولية إزاء صون الموارد مثل الماء. ويرى الكثيرون أن من الضروري تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك السائدة الآن لكي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل.

ويمكن إدارة المخاطر بشكل منظم وفعال بالاعتماد على الأنشطة التالية:⁽²⁾

- تحديد الخسائر المحتملة من الخطر موضع الاهتمام.
- تقييم الأساليب البديلة للتعامل مع الخطر.
- تطبيق الأساليب المناسبة لمعالجة الخطر.
- متابعة وتقييم نتائج الأساليب التي تم الاعتماد عليها في إدارة الخطر.

(1) Rolfid skog, Goran sundavist; **sociology of Risk**; in: Sabine Roeser et al., Handbook of Risk theory, op.cit, p.p 1001-1022.

(2) Z – Davis; **CSR in Middle East**, CSR Consulting EMG, 15 September 2014.

- تطوير وتعديل أداء وممارسات إدارة المخاطر للتوصل إلى نتائج أفضل.

ومن أنواع المخاطر لدي الشركات المعاصرة ما يلي:

- المخاطر المالية: هي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوفر لدي الشركة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على الشركة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها أو تجنبها أو السيطرة عليها، لأن تحمل المخاطر لا يحقق للشركة أية عوائد اقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للشركة ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه الشركة.

- مخاطر الأعمال: هي تلك المخاطر التي يجب على الشركة تحملها لأجل أداء نشاطها الأساسي الذي تعمل فيه، ولا بد وأن تمتلك الشركة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط الشركة وتوليد التدفقات النقدية بها، فضلاً عن أن الشركة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل المخاطر.

ومن استراتيجيات إدارة المخاطر بالشركات الآتية:⁽¹⁾

- سياسة قبول الخطر: يكون مستوي الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته.
- تحمل مخاطر محسوبة: تحديد مستويات الخطر التي يمكن أن تحملها الشركة والتي لا ترغب الشركة في تحمل أكثر منها.
- تغطية كل الخطر: تخفيض الخطر إلى الصفر.

ومما سبق نلاحظ أن نظرية المخاطرة ممتاز بـ:

- 1- أنها تجعل من المسؤولية الاجتماعية للشركات قيمة مضافة.
 - 2- أنها تلزم الشركات قانونياً وأخلاقياً بتحمل ما سببته من أضرار دون توافر عناصر الإثبات.
 - 3- أنها تطبق في مجالات المسؤولية الدولية والمسؤولية العامة وعلى كافة المؤسسات المتنوعة.
- وقد استفادت الدراسة الحالية من نظرية المخاطر في أن:

المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة للتنبؤ بالمخاطر، وكيفية إدارتها، ومواجهة المخاطر يتطلب تحالف أطراف أصحاب المصلحة في الشركات، إضافة إلى زيادة الوعي لدي المواطنين والمجتمع المحلي بأهداف الشركة ورويتها وأنشطتها، وأن نظرية المخاطرة تدعم تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

(1) Ibid.

تعقيب

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات من الموضوعات الهامة في الوقت الراهن والتي جذبت إليها اهتمام الكثير من المخططين وصانعي السياسة والجهات التنفيذية في المجتمع إلى جانب طبقة المثقفين من علماء الاجتماع والسياسة. فمنذ ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات ظهرت العديد من النظريات والمقاربات، ويمكن توزيعها على أربع مجموعات هي:

١- النظريات المساعدة Instrumental Theories : والتي ينظر إلي الشركة من خلالها على أنها مجرد أداة لخلق القيمة ونشاطها الاجتماعي وسيلة للوصول إلى نتائج اقتصادية وتركز على:

- تعظيم القيمة على المدى البعيد.
- استثمارات اجتماعية في إطار تنافسي.
- استراتيجيات مرتكزة على نظرة الشركة للموارد الطبيعية وقدرتها على التأقلم.
- استراتيجيات مرتبطة بأساسات الهرم الاقتصادي.

٢- النظريات السياسية Political Theories : وتركز على قوة الشركات في المجتمع وإمكانية استعمال هذه القوة في مجال السياسة من خلال:

- التركيز على الاستعمال المسئول لقوة الأعمال في مجال السياسة.
- المسؤوليات الاجتماعية للشركة تأتي من مقدار القوة التي تمتلكها في المجتمع.
- تفترض وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع.
- تعتبر الشركة كمواطن له حقوق وواجبات تجاه المجتمع.

٣- النظريات التكاملية Integrative Theories: تركز الشركات من خلالها على إشباع حاجات المجتمع وتضم:

- مختلف عمليات الشركات التي تستجيب إلى القضايا الاجتماعية والسياسية والتي قد تؤثر عليها.
- القانون والسياسة العامة كمرجع للأداء الاجتماعي.
- التوازن بين مصالح أصحاب المصالح في الشركة.
- البحث في الشرعية الاجتماعية ومحاولة إعطاء إجابات للقضايا الاجتماعية المعاصرة.

٤- النظريات الأخلاقية Ethical Theories : والتي تركز على المسؤوليات الأخلاقية للشركة تجاه المجتمع أي التركيز على الأمور الصائبة للوصول إلى مجتمع جيد فهي:

- تأخذ بعين الاعتبار واجبات الوكيل اتجاه الموكلين في الشركة.
- إطار عمل يركز على حقوق الإنسان والعمال واحترام البيئة.
- تهدف إلى تطوير البشرية أخذاً بعين الاعتبار الأجيال الحالية والقادمة.

ولا يفوتنا في هذا السياق التطرق إلى النظرة الإسلامية للمسئولية الاجتماعية للشركات في النقاط التالية:

١. يدعو الإسلام للمواءمة بين المصلحة العامة والخاصة، وبالتالي فإن المسئولية الاجتماعية ثمرة للتناغم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة^(١).

٢. المسئولية الاجتماعية في الإسلام تولى الحاجات النفسية كالحاجة للتقدير والتعليم والإرشاد والتعاطف والتواصل الجيد مع الآخرين اهتماماً بحيث تصبح جزءاً منها^(٢).

٣. التكافل الاجتماعي وشموليته لفكرة المسئولية الاجتماعية فالتكافل الاجتماعي هو تضامن أبناء المجتمع على اتخاذ مواقف إيجابية في المجتمع بدافع من شعور وجداني ينبع من أصل العقيدة الإسلامية ليعيش الفرد في كفالة الجماعة ويتعاون الجميع لإيجاد المجتمع الأفضل ودفع الضرر عن أفرادها^(٣).

ويوصي البحث الراهن بأن علماء الاجتماع لابد وأن يدرسوا عمداً المسئولية كوسيلة لتحقيق الوعد الذي أطلقه "سي رايت ميلز الخيال الاجتماعي". والسمة الرئيسية للخيال الاجتماعي تنطوي على إحساس الشركات بالمسئولية الاجتماعية، ولكن هذه السمة يمكن للقائمين على الشركات تعلمها بطريقة أفضل من خلال كوادرات تملك الخبرة والمعرفة الأكاديمية، وحضور لقاءات ودورات تدريبية تحدي آرائهم المسبقة، وتسمح لهم برؤية المفاهيم العلمية الجديدة التي يتلقونها في القاعات التدريبية والدراسية، وفي إطار استهداف علم الاجتماع الشركات أن تكون مسئولة عن المجتمع، فان فكرة الخيال السوسولوجي Sociological Imagination التي طرحها (ميلز) تفيد في هذا الصدد من أجل فهم دور الأبنية الاجتماعية في تشكيل السلوك البشري وتشكيل خبراته^(٤).

ولقد اشتملت رؤيته بعلم الاجتماع على استخدام العلم لخلق ما هو أكثر من مجرد مجتمعات بشرية، ولقد قدم (ميلز) ما هو أكثر من مجرد دور برجماتي لعلم الاجتماع – أحد هذه الأدوار يتعلم منه

(١) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام (مفاهيم، مناهج، تطبيقات)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإسلام شريعة الأمن العالمي، موقع دار العلوم الإلكتروني متاح في :

http://www.darulloomdeoband.com/arabic/Magazine/1173848580/fix_4sub_6_file.htm,

accessed at. (5/4/2016).

(3) Rusnah Muhamad; **Corporate social responsibility; An Islamic perspective;** Research presented to the international conference on Global research in business and economics; Bangkok: Thailand, 2007, p. 5-6.

(٤) البسيوني عبد الله جاد، " علم الاجتماع والمسئولية الاجتماعية"، (المؤتمر الثاني لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، الجامعات العربية والمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، المجلد الأول، مارس، ٢٠١٠)، ص ص ٢٦-٢٧.

القائمين بالمسئولية الاجتماعية في الشركات كيف يستخدمون خيالهم الاجتماعي لعمل فكر تقدمي في حياتهم وفي مجتمعاتهم. وهو ذات الأمر الذي يعمل على تطوير الإحساس بمنهج المسئولية الاجتماعية للشركات. ويذهب فريق من علماء الاجتماع إلى القول بان النظرية يجب أن تفسر الظواهر وتحدد الآليات والعلميات التي تتجلى آثارها أمامنا، على الرغم من أنها هي ذاتها لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وأحيانا ما يطلق علي هذه الرؤية تعبير الواقعية realism⁽¹⁾.

ثانيا الروي النظرية حول التنمية المستدامة :

رغم أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر إنتاجاً وارتقاءً وعلاقات اتخذ مفهومها صوراً محددة في سياق الحضارة المعاصرة، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتنامي الاهتمام بها في ثمانينات القرن الماضي، وهناك عوامل كثيرة عن ذلك من أهمها⁽²⁾.

١. التغيرات الاقتصادية في العالم بعد زوال الاستعمار الأوربي لدول إفريقيا وآسيا.
٢. ظهور نظريات تعلق أسباب التخلف بالظروف الاستعمارية السابقة وبالاستعمار الجديد ممثلاً بهيمنة الدول الغنية على ثروات الكره الأرضية.
٣. النمو السكاني السريع وما يترتب عليه من مشكلات في الدول المستقلة حديثاً كتوفير الغذاء وخدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.
٤. العولمة وسرعة انتقال وتأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم.
٥. انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العسكرية والسياسية في العالم واستخدامها المعونات سلاح للضغط السياسي.
٦. الفشل المتكرر لبرامج التنمية ومحاولاتها لتحسين أحول الفقراء في كثير من البلدان.
٧. ظهور مشكلات خاصة واجهت دول معينة مثل:
 - أ- ارتفاع أسعار البترول وتأثيرها على الدول الفقيرة غير المنتجة له.
 - ب - نقص الموارد وتدهورها في الدول الأشد فقراً.
 - ج - أدوار الشركات المتعددة الجنسيات.

(1) John Scott, Gordon Marshall; Oxford Dictionary, Oxford University press, 2002, p.662.

(2) عيسى على إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ١١ - ١٢.

ولا يعتبر الاهتمام بموضوع التنمية جديداً في التفكير الاجتماعي والانتروبولوجي، وإنما نجد له جذوراً في الثقافة الغربية. فقط ظهرت فكرة التنمية عند فلاسفة اليونان القدماء وفلاسفة المسيحية في العصور الوسطى، كما نجدها أيضاً عند الفلاسفة المحدثين، وقد كان الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون يستخدمونها على أساس أنها تهدف لتحقيق الوجود الاجتماعي.^(١)

أما النظريات الخاصة بالتنمية فقط ظهرت معظمها بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، وتركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية التالية: الفقر، التخلف، التبعية.

وكذلك نتيجة تزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية. ويجد الباحث صعوبة إذا ما حاول تصنيف نظريات التنمية، ومصدر هذه الصعوبة والحيرة أن هذه النظريات تنطلق من قضايا متباينة إن لم تكن متعارضة، فضلاً على أن الفترة الأخيرة قد شهدت تقدماً ملحوظاً في مجال العلوم الاجتماعية على نحو لا يمكننا في يسر - وضع خطوط محددة تفصل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة.^(٢)

ومن أبرز النظريات التي تتناولها الدراسة ما يلي:

١- نظرية الحاجات الأساسية.

٢- نظرية التحديث.

٣- نظرية التبعية.

ونعرض لهما فيما يلي:

١- نظرية الحاجات الأساسية Basic Needs Theory:

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي، وأيضاً زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية. وولد مذهب الاحتياجات على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية ثم تبناها عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث.^(٣)

(١) عالية حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص ٢٣-٢٦.
(٢) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٠.
(٣) عبلة عبد الحميد نجاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، متاح

وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:⁽¹⁾

١. إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
 ٢. توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الصحي ووسائل النقل العام.
 ٣. توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
 ٤. إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.
- ويري البعض أهمية إضافة الحاجات الأساسية غير المادية كحق التحصيل العلمي وحرية الكلمة، وفقاً لحقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة ووقعته دول العالم الثالث، وعليه فإن نظرية الحاجات الأساسية تعني بالتركيز على احتياجات الإنسان الأساسية كمرحلة منطقية في مشوار الفكر الاقتصادي التنموي من الاهتمام بالنمو والعمالة وإعادة التوزيع ثم الاحتياجات الأساسية. الأمر الذي يوحي بأن مفهوم الاحتياجات الأساسية لم يعد بالمفهوم المجرد أو الغامض، بل هو خلاصة لسلسلة طويلة من التجربة والخطأ في اتجاهات أخرى متعددة.⁽²⁾

ويقول "بول سترينتن PAUL STREETEN" إن منهج الاحتياجات الأساسية Thrice blessed مرغوب من ثلاثة زوايا هما:⁽³⁾

أولاً: لأنه غاية في حد ذاته فلا يحتاج إلى حجة أو تبرير لاعتناقه.

ثانياً: لأنه أسلوب لتعبئة الموارد البشرية وتجهيزها لتحقيق مزيد من الإنتاجية والرفاهية.

ثالثاً: لأنه يؤدي إلى تخفيض معدل النمو السكاني، وانخفاض معدل الوفيات من أطفال الأسر الفقيرة، وارتفاع مستويات التعليم خاصة للمرأة، ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات.

ومن المنظور السوسيولوجي طرح "Kaufman" مفهوم فجوة الاحتياجات حيث يري أن الحاجة هي الفرق الحاصل بين ما تم تحقيقه في الوقت الحالي وما هو مطلوب تحقيقه: أي الفجوة بين

(1) Scott Wisor; **Measuring Global Poverty toward a Pro- poor approach**, Palgrave Macmillan, New York, 2012 , p.78

(2) Ibid, p. 83

(3) Ibid, p.p 88-89

النتائج الحالية والنتائج المرغوب الوصول إليها وإذا لم تتواجد هذه الفجوة بين النتائج، فهذا يدل على عدم وجود أي حاجة^(١)

ورغم ذلك نلاحظ أنه توجد صعوبة في تحقيق نظرية ماسلو عملياً، حيث يستلزم قياس حاجات عينة من الأفراد على فترات متباعدة، بافتراض أن الخمس حاجات سنتاح لهم بصفة متوالية لكي نعرف ما إذا كانت الحاجة تمثل دافع للعامل أو لا.

ويري "سول جرمان soul gellerman" أن حاجات الأفراد من النقود والمركز والانجاز والاعتراف بواسطة الآخرين مصدر لدفع الأفراد وخاصة إذا شعر الأفراد بنقصها، وهي وسيلة لجعل النفس حقيقة موجودة من خلال العيش، كما يرغب أن يكون فالفرد يريد أن يثبت نفسه، كما يرغب أن تكون من خلال إشباع هذه الحاجات، ويعتبر ذلك في رأس "جرمان" الحاجة النهائية للحاجات.^(٢)

ويواجه نظرية الحاجات الأساسية اعتراضين أساسيين هما:^(٣)

١- إن تخفيض الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، وبالتالي نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الاقتصاد القومي.

٢- أن مذهب الاحتياجات الأساسية مذهب قصير النظر فبدلاً من زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال سياسة معلومة وموجه للنمو والتنمية على المدى الطويل. نجد أنه يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدي الفقراء بدلاً من التوجه نحو النواحي الإنتاجية التي تمكنهم في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية على المدى الطويل.

ويرد على هذا النقد الأخير بأن فكرة إشباع الحاجات الأساسية على المدى الطويل من خلال الناتج القومي فكرة خاطئة وخادعة بسببين:^(٤)

١- أنه يمكن مواجهة الاحتياجات الخاصة بالفقراء دون التأثير على الإنفاق الاستثماري، وذلك بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأغنياء والحكومة على السواء.

٢- أن الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقراً في المجتمعات النامية هو من قبل الاستثمار المباشر في الموارد البشرية، والذي يترتب عليه حتماً زيادة القدرة الإنتاجية.

(١) R.Watkins et al; **AGuide to Assessing needs, International bank for Reconstruction and Development, International Development Association or the world bank, Washington D C, 2012, P.20**

(٢) حامد أحمد رمضان بدر، السلوك التنظيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤

(٣) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩

(٤) المرجع نفسه، ص ٥٠

ويمكن القول بأن التجارب والنماذج والنظريات التنموية خلال القرن الماضي أسفرت عن عواقب وخيمة تكبدها دول العالم الثالث وجعلت من الصعب بمكان التسليم بجدوى تلك النظريات والأساليب التنموية.

وعلى الجانب الآخر يري "فليب دوسان Philippe Deseynes" أن إستراتيجيات الحاجات الأساسية اتبعت بنجاح في ظل نوعين من المجتمعات:^(١) أولهما: مجتمعات ما قبل الرأسمالية كاليابان وكوريا الجنوبية. ثانيهما: مجتمعات اشتراكية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي. واستفادت الدراسة الحالية من هذه النظرية أن:

حقوق المواطنين والعمال والمستهلكين والموردين والمجتمع المحلي الواجب الحصول عليها تمثل رؤية تنموية واضحة يلزم الاهتمام بها ووضعها في حيز التنفيذ سواء من خلال إتاحة فرص العمل للفقراء وتوصيل الخدمات العامة لهم، إضافة إلى توفير السلع والخدمات الأساسية. وأخيراً إشراك الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية. وكانت هذه النظرية إحدى ملامح رؤية الباحث المستقبلية للتنمية في محافظة بني سويف.

٢- نظرية التحديث modernization theory :

لقد ساهم في تطوير نظرية التحديث مساهمة إيجابية بارزة تياران فكريان هما:^(٢)

الأول: دراسة "ماكس فيبر Max Weber" حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، وقد ركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغيير الاجتماعي، كما أكد كُتاب هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع، ونتيجة لذلك ظهرت معوقتان: التنمية أو التطور الاجتماعي، والثانية التكامل الاجتماعي.

وهذا الاتجاه النظري الذي يعرف في الفكر الأمريكي بنظريات التحديث يري أن التنمية ما هي إلا عملية تحدٍ، وتتفق جميع هذه النظريات على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين آراء أصحابها في معالجتهم لعملية التحديث على أنها تعني عملية تغيير لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمعات أو الدول التي تتم فيها^(٣). والتي لم تصل إلى مستوي عالي للمعيشة، وذلك من جانب أفرادها وانتشار التعليم، وتتطلب تلك العملية ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

(١) المرجع نفسه، ص ٤٩

(٢) أمين محمد على دبور، دراسات في التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، غزة، ٢٠١١ / ٢٠١٢، متاح في <http://site.iugaza.edu.psldebour>. (Accessedat:11march 2017)

(٣) B.C. smith; **Understanding Third World Politics Theories of political change and Development**, Palgrave Macmillan press, Second Edition, London, 2003, p.p.61-67.

وتقوم نظرية التحديث على عدد من الافتراضات يمكن تلخيصها فيما يلي^(١):

١. تمر بلدان العالم بمرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي تشبه تلك المرحلة التي مرت بها المجتمعات المتقدمة في القرن الماضي، وإذا ما تغيرت هذه المجتمعات فإنها يجب أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة، بل أن مجتمعات العالم الثالث يجب أن تتخذ من هذه المجتمعات الغربية نموذجاً مثالياً بحيث توجه سياساتها نحو الاقتران بالمجتمع الغربي.
٢. يرجع السبب الأساسي في وجود هذه الدرجة من التخلف في المجتمعات النامية إلى عوامل داخلية كامنة في البناء الاجتماعي والثقافي لهذه الدول. فالبناء الاجتماعي لم يحقق بعد درجة عالية من التباين الاجتماعي بحيث تنتظم العلاقات بين أجزائه في ضوء فكرة التوازن بين العناصر. على العكس من ذلك فإن المجتمعات النامية تتميز بعدم التجانس الذي تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية، ومن ثم فإن الأدوار فيه قد تتناقض بعضها مع البعض الآخر وقد يعطل بعضها البعض الآخر، وكذلك الجماعات الاجتماعية، بل إن هذا البناء لم يشهد بعد ظهور تدرج اجتماعي واضح بين هذه الجماعات الاجتماعية، فما تزال الجماهير متشابهة في خصائصها الاجتماعية إلى حد كبير ولم تظهر من بينها طبقة وسطي تقود التطور الاجتماعي الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تحكم قلة قليلة العدد (صفوة أو نخبة) من العسكريين والبيروقراطيين في شؤون المجتمع.
٣. تقوم نظرية التغيير هذه على فكره محورية هي أن الإنسان التقليدي غير قادر على صنع التغيير بنفسه، إنه بحاجة إلى من يعينه على تحقيق هذا التغيير، والثقافة الغربية الحديثة هي التي تقدم له هذا العون. إنها تحوله من إنسان تقليدي غير قادر على التفكير الخلاق الرشيد إلى إنسان حديث، فالثقافة الحديثة تولد عند الإنسان التقليدي القدرة على الإنجاز فتحوله إلى إنسان منجز والقدرة على تصور العالم فتحوله إلى إنسان قادر على أن يتصور ما هو واجب عليه وما هو حق له، ومن خلال هذا الإنسان حامل الثقافة الحديث يتحرك المجتمع التقليدي من سكونه التقليدي على خط التحديث لأعلي المستوي الثقافي فحسب وإنما على المستويين الاقتصادي والسياسي^(٢).
٤. يحدث التغيير بشكل تدريجي خطي. ويقصد بكلمة خطي هذه أن التغيير يسير في خط واحد مستهدفاً الوصول إلى النمط المثالي المتمثل في صورة المجتمع الغربي الحديث، فالبناء الاجتماعي يتحول من بناء بسيط إلى بناء على درجة عالية من التعقيد والتباين.

(1) Daniel stockemer, Aksel sund strom; **Modernization theory, How to Measure and operationatize it when Gouging variation in women's Representation?**, soc Indic Res, (125),.2016, p.p 712-895

(2) احمد زايد، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته في الريف المصري، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٠

أنظر أيضاً: أحمد زايد، اعتماد علام، التغيير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية،

٢٠٠٢، ص ٢٧٧

وارتباطاً بهذه النظرية تعد نظرية " مراحل النمو لـ والت روستو " وخاصة فى مرحلة التهيؤ للانطلاق فى أنه من الضروري توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة فى المجتمع حتى يصبح معداً للانطلاق، ومن هذه الظروف التى أشار إليها روستو ما يلي: (1)

١- انتشار التعليم ولو بين بعض الطبقات الاجتماعية و حدوث تطورات كثيرة فى التعليم ليتمشى مع الاحتياجات الجديدة للنشاط الاقتصادي.

٢- ظهور مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بالأقدام ويعملون على تعبئة المدخرات وتحمل المخاطر فى سبيل السعي وراء الربح أو الاتجاه بالمجتمع نحو المدنية والتجديد.

٣- حدوث تغيرات فى قواعد السلوك وفى الآراء والمعتقدات والمثل والتوقعات والبناء الاجتماعي، ووجود معايير جديدة لتقويم الأفراد على أساس الأعمال التى يؤيدونها بدلاً من تقويمهم على أساس العصبية أو الحضرية، بحيث يصبح الأفراد على استعداد لمواجهة تطورات كثيرة فى حياتهم.

والواضح أن هذا الاتجاه النظري فى التنمية (التحديث) يكشف عن أحد جوانبها ألا وهو عملية التحديث، وقد ساعد هذا الاتجاه على إدراك أن عملية التحديث أو التنمية ما هي إلا عملية تكييف أو اكتساب ثقافي ينتج عنها نموذج مجتمعي حديث مغاير تماماً عن ذلك المجتمع أو المجتمعات التى استعار منها العناصر الثقافية والاجتماعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وفيما يلي بعض أوجه النقد لنظرية التحديث:

١- اتسام مفاهيم النظرية بالغموض حيث لا يكفي التدليل على المجتمعات المتخلفة والمتقدمة استناداً فقط لمفهومي عصري وتقليدي.

٢- النظرية تتجاهل دور الدين رغم أنها تستند فى جذورها لفكر "ماكس فيبر" الذى أعطي عامل الدين أهمية كحافز للإنجاز.

٣- لا يمكن التسليم بأن نمط الثقافات السائدة كله يشكل عائقاً أمام التغيير والتطور.

٤- أن التنمية لا تعدي كونها محاكاة بسيطة للقيم الثقافية الغربية.

٥- تتجاهل هذه النظرية عامل الاستعمار والاحتلال الطويل الذى شوه البنية التحتية لمعظم البلدان النامية، والسبب فى ذلك يرجع للجذور الغربية لهذه النظرية.

(1) Michael todaro; **Economic Development in The third world oversees development council**, New York, U.SA.,1985, p.p 63-64

أنظر أيضاً:

- حسن إبراهيم حسن، محاضرات فى علم اجتماع التنمية، مكتبة عماد وعمرو، بنى سويف، ٢٠١٧، ص ٩
- أمين محمد على دبور، دراسات فى التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

٦- أن نظريات التحديث برغم وجود بعض الدول وأجهزة التخطيط في دول العالم الثالث تأخذ بها كنماذج للتنمية، لا تشكل أكثر من مجرد تصورات لعلاج مشكلات التخلف.

ونظرية التحديث أفادت الدراسة الحالية "في الكشف عن المعوقات التي تعوق عملية التحديث في محافظة بني سويف أي النطاق الجغرافي لشركات القطاع الخاص محور الدراسة، ومحاولة التعرف على ما إذا كانت هذه المعوقات تعد معوقات فكرية وقيمية وثقافية أم أنها معوقات مادية واقتصادية، والمعلومات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة أدوارها. "

٣ - نظرية التبعية Dependency Theory :

تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها مجموعة النظريات التي ترى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية، إنما يرجع إلى تبعية الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد تطورت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول أن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة، إذ يؤكد أصحاب نظرية التبعية أن للمجتمعات الغربية مصلحة في الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية، وأن لديها الإمكانيات المالية والتكنولوجية لتحقيق ذلك.^(١)

والتبعية هي مدرسة فكرية ونظرية علمية ليست متنسقة المكونات والقضايا والأفكار تماماً بسبب تباين الأصول المعرفية. والنظرية التي بنى عليها رواد هذه المدرسة أفكارهم ومنطلقاتهم النظرية، وأيضاً بسبب تباين أطروحات وأفكار للخروج من أثار التبعية وتحقيق التنمية^(٢). فقد تأثر رواد هذه المدرسة بأفكار "لينين Lenin" حول الاستعمار والرأسمالية، كما تأثروا بأفكار "بول باران P. BARAN" وبول سويزي P. SWEEZY خاصة حول مفهوم الفائض الاقتصادي الذي يعد هدفاً من أهداف الرأسمالية في تعاملها مع الدول النامية للاستيلاء على هذا الفائض وتوجيهه لخدمة مصالح الرأسمالية.^(٣) وتبلور تيار التبعية في مجال علم الاجتماع بوضوح في أوائل الستينات من هذا القرن الماضي، وكان رواد هذا التيار قد استمدوا إطارهم المنهجي فضلاً عن بعض محدداتهم النظرية من الماركسية، وكانت الدراسة التي نشرها بول باران عام ١٩٥٧ م قد أوحى بالأفكار الأساسية لرواد هذا التيار.^(٤)

(١) جوردون مارشال (محرراً)، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المشروع القومي للترجمة، العدد ١٦٣، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٤٠

(٢) عبد الباسط عبد المعطي، مقدمة على علم الاجتماع، عين شمس، ٢٠٠٥، ص ١١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٨

(٤) Samantha chaperon; **Decency theory, Business School, University of Breen witch, London, Uk, 2015, p.p 1-2.**

ويمكن إيجاز أهم افتراضات نظرية التبعية في النقاط التالية:^(١)

١. يؤكد أتباع النظرية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي ويقول "أندريه فرانك A. Frank" في ذلك أن التخلف لم يكن حالة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ والسيطرة الأوروبية، بل أن التخلف نشأ في نفس اللحظة التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي، فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي.

٢. يؤكد أنصارها على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية، فقط شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى.

٣. يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية والتي تقوم على افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير^(٢).

٤. إضافة للتأكيد على علاقات تحالف المصالح بين القوي الرأسمالية المسيطرة من الخارج والقوي الداخلية المتحكمة في داخل العالم الثالث، بل وإن إستراتيجية المركز تقوم علي خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم علي خدمة الاقتصاد الأم (العواصم). وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية وميسرة للتغلغل الرأسمالي داخل الدول هذه ومسرعة بالإنتاج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي.

وتبنت تحليلات أنصار هذه المدرسة أن حالة التبعية مرت بمراحل وتطورات، واستخدمت وسائل وآليات لتحقيق أهداف السيطرة على المجتمعات النامية، فمن المرحلة الاستعمارية التي تم فيها تشويه الإنتاج والتأثير في التعليم والثقافة والنظم السياسية على نحو مباشر إلى مرحلة الهيمنة الخارجية التي استخدم فيها الترغيب والترهيب وفرض شروط إنتاجية وتجارية على الدول النامية لتأمين خضوعها لدول المراكز وارتباطها بها حالياً - الدولار هو العملة الحاكمة والقروض المشروطة والتسليح والصناعة وأنماط الاستهلاك، ووصل الأمر إلى حالة التبعية السياسية والعلمية والثقافية، وبهذا حددت إرادة الشعوب وحوصرت في اتجاه وحيد هو قبول شروط المراكز الرأسمالي وتهذيب حالة التخلف وليس الخروج منها وهو ما أسماه فرانك بتنمية التخلف^(٣).

(١) أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦١ - ١٦٤.

(2) B.C. Smith; **Understanding Third world politics theories of political change and development**, op.cit, p.142.

(3) عبد الباسط عبد المعطي، مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩ - ١٢٠.

ولا يوجد إجماع بين مفكري وكتاب العالم الثالث حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم التبعية، وذلك نظراً لانتمائهم لمدارس فكرية متنوعة ولأقاليم متفاوتة في درجة تطورها. والباحث يتفق مع أنها تعبير عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم الدول النامية ومن وراء هذا التعبير نظرية لتفسير الأوضاع المعروفة بالتخلف في هذه الدول.⁽¹⁾

ويتبنى الباحث عدداً من النقاط للتخلص من حالة التبعية علي النحو الآتي:

١. تحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة بقصد الوصول إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على عدم التكافؤ والتعاون والنفع المتبادل.
٢. التخلص من النظام الاقتصادي الدولي الذي يحكم ويتحكم في علاقات الدول الاقتصادية ثم السياسية وهو غير فعال وإحلاله بنظام يخلق حالة التكافؤ والعدالة^(٢).
٣. ضرورة العمل على خلق بديل صناعي وسلي وطني للواردات وأصبح يسمى (إحلال الواردات بمنتجات وطنية).
٤. البديل الصحيح للتبعية هو التنمية المعتمدة على الذات وهذا يحمل معني الاستقلال، ولكن دون نفي التعامل مع الآخرين، وهذا الحل يتضمن التوجه إلى الداخل أو ما يسمى بالتنمية المتحوره حول الذات ومزيد من المشاركة الجماهيرية.

ويعود الفضل إلى تيار التبعية في إنجاز عدة أمور لعل من بينها أنه:

- ١- صاغ مفهوم تمفصل الإنتاج الذي واجه القوالب النظرية الجامدة (رأسمالي مقابل إقطاعي) المشتقة من الخبرات التاريخية للبلاد الأوربية^(٣). وتمفصل اجتماعي يستخدم هذا المصطلح بمعنيين مختلفين فأحياناً يستخدم كمعادل للتكامل أو التماسك أحياناً أخرى، كما هو الحال في الكتابات الماركسية والماركسية الحديثة، ويستخدم للإشارة إلى تمفصل أدوات الإنتاج articulation modes of

(1) Schiffer, J.; **The changing post. War pattern of development: the Accumulated wisdom of samir Amin, world development**, vol 9, N.6, 1981, SPRINGER INTERNAL publishing, 2014 , p.516.

- For more see::

Brien, Philip J.; **A critique of Latin American theories of Dependency in oxal and others (EDITORS); Beyond the sociology of development Economy and society in latin America and Africa**, Rutledge Kegan Pau, London, 1975, p.11.

(2) B.C. Smith; **op. c. t**, p.146.

(3) السيد الحسيني، نظرية التبعية حوار وجدل، في الكتاب المستوي لعلم الاجتماع ، أشرف محمد الجوهري، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة، أكتوبر، ١٩٨١، ص ٣٦

production وهو أحد المفاهيم المهمة فى الأنثروبولوجيا الماركسية، إذ يشير إلى تفاعل أنماط إنتاجية مختلفة وترابطها أو يعني ترتيبات مؤسسية مختلفة بهدف تنظيم العملية الاقتصادية، وقد قيل إن النظرية الماركسية فى تأكيدها على التحول التاريخي لأنماط الإنتاج والانتقال من تكوين اجتماعي - اقتصادي آخر لم تولي الاهتمام الكافي لتعايش أنماط إنتاجية متباينة داخل النسق الاجتماعي الإقليمي أو القومي. وبطبيعة الحال فقد تصدت الدراسات الأنثروبولوجية لفهم تلك المواقع الخاصة بتواصل الأنساق الإنتاجية المتباينة وتفاعلها. وقد ركزت الأنثروبولوجيا الماركسية اهتماماً كبيراً لتفسير تداخل علاقات الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، وذلك فى مجتمعات المرحلة الاستعمارية وما بعدها.^(١)

٢- برهن هذا التيار (التبعية) على صدق قضية أساسية، وهى أن مواجهة التخلف فى البلاد النامية يتطلب إعادة النظر فى علاقة هذه البلاد بالنظام الاقتصادي العالمي، وإيجاد كيان دولي جديد تحتل فيه البلاد موقعاً أفضل من ذلك الذى تحتله الآن.^(٢)

ومن أهم الانتقادات التى وجهت لنظرية التبعية ما يلي:

١. مقولة التبعية لا تكفى لتفسير أوضاع التخلف، فهناك عدداً من الدول لم تخضع للاستعمار وتعاني من ظاهرة التبعية.
 ٢. غموض مفهوم التبعية وتوجد دول تابعة لكنها متقدمة، بمعنى أن التبعية ليست قاصرة على دول العالم الثالث.
 ٣. الاختلاف حول الآثار المترتبة على حالة التبعية. يرى أحد الباحثين انه لا يمكن حدوث تنمية فى دول العالم فى ظل التبعية. فى حين يرى آخرون إمكانية تحقيق تنمية ثابتة من خلال زيادة معدلات استثمار رأس المال الغربى فى دول العالم.
 ٤. نظرية التبعية تهمل آثار الأوضاع المحلية فى توليد التخلف وفى الفكك منه.
- اتضح للبحث الحالي من خلال هذه النظرية العلاقة بين الدول التابعة والدول الرأسمالية (دول المركز) لم تكن علاقة متكافئة. وهى قائمة على استغلال الدول القوية للدول الضعيفة التابعة، ومن هنا فقد ظهر فى العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع والسيطرة الخضوع من جانب الدول التابعة والسيطرة من جانب الدول المتقدمة، وهنا تحول العالم إلى مراكز وتوابع وأشباه توابع تقوم بدور وسيط بين المراكز والتوابع، وبالتالي تظهر حالة التبعية فى حالة القروض المشروطة أو المنح المشروطة من جانب الجهات الدولية للحكومة المصرية.

(١) شارلوت سيمور - شميث، موسوعة علم الإنسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة من أساتذة علم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الثانية، العدد ٢/٦١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣٤

(٢) السيد الحسيني، نظرية التبعية حوار وجدل، مرجع سبق ذكره، ص ٨

تعقيب:

ونلاحظ أنه من كل ما سبق يتبين لنا أن جميع النظريات التي تناولت التنمية قد ركزت على أحد جوانبها، وإغفال بقية الجوانب فكانت النظرة ضيقة ومحدودة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التركيز في حد ذاته مثمر ومفيد سواء كان بالنسبة للجانب النظري والتطبيقي فهي جميعها قد أسهمت في تكوين نمو نظرية للتنمية.

ونستثنى من ذلك النموذج الإسلامي لأنه شامل لكافة التصورات و الجوانب، وهذا لا يجعلنا نغفل النموذج الإسلامي للتنمية المستدامة. وانطلاقاً من أن لكل نموذج تنموي منهجه وأسلوبه، فالإسلام له رؤيته الخاصة للتنمية التي لا يسعى الباحث في هذا المقام إلى تفسيرها وتحليلها بقدر ما يرغب في الإشارة الموجزة إليها من خلال تبيانها وإيضاحها في إطار مجموعة من العناصر تمهيدا للحكم علي مدى توافرها في الحياة الإسلامية، وهذه العناصر هي:-

(أ) اشتمل الدين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة^(١)، ومنها: قوله تعالي (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها).

(ب) يتسم النموذج الإسلامي في التنمية عموماً بالانتفاخ علي التجارب الأخرى الناجحة في مجال بناء القوة المادية، وفقاً لشروط وضوابط محددة في إطار منظومة القيم والموجهات الإسلامية.^(٢)

(ج) التنمية في الإسلام تؤمن لكل إنسان العمل المناسب والمستوى المعيشي المناسب إلى حد الكفاية في حالة العجز أو الحاجة للإنسان ومن يعول، وذلك من خلال مصارف الزكاة، وواجبات التكافل الاجتماعي، وبيت المال، والصدقات التطوعية، وذلك ينبع من مفهوم التكافل في الإسلام.

ومن خلال المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة اهتم علماء الاجتماع بإجراء بحوث بشأن، قضايا التنمية مثل: التحديث – التنمية الاجتماعية – التنمية الاقتصادية – التنمية المشوهة – عدم المساواة، استنفاد الموارد – الصراعات الرئيسية على الموارد، والسياسات المتعلقة بالنفط والمياه والأرض وما إلى ذلك.^(٣)

وشملت هذه البحوث ما يلي: -^(٤)

● استطلاعات المواقف والآراء.

(١) ماجدة على صالح، الإسلام والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٣٥-١٣٤.

(٢) محمود محمد رياض، دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي، دراسة حالة لأحدى الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(3) Tom R. Burns; **Sustainable Development: Sociological Perspective**, prepared for The international Sociological Associations Electronic Encyclopedia, sociopedia, October 1, 2012, p.2.

(4) Ibid, p.p 3-8.

• نمط الحياة الاستهلاكية ودراسات السلوك.

• دراسات التنظيم والإدارة.

• سياسات الطاقة.

• دراسات الابتكار وزيادة الأعمال المتصلة بالطاقة البديلة.

• القطاع الخاص وتغير المناخ.

وتناولت المفاوضات حول التنمية المستدامة المذكرات الخطية، وشهادات الخبراء من مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، ورجال الصناعة، وممثلي الحكومات، والباحثين، وأصحاب المصالح العالميين، والمقصود بمصطلح " التنمية المستدامة " بناء جسور بين المجالات الاقتصادية والأيكولوجية والاجتماعية المثيرة للقلق. وقبل كل شيء تفهم على أنها تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس أو تهديد قدرة الأجيال القادمة على الوفاء بها.⁽¹⁾

وصفوة القول إن التطور من فكرة " بيئة الإنسان " إلى فكرة البيئة والتنمية، ومن ثم إلى فكرة التنمية المستدامة، يحمل في طياته تقدماً ناضجاً في الفكرة التنموي، وذلك لان العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان وعلى وظائفه الحيوية، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهد وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التكنولوجية إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تفي بحاجات حياته، فتحول الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

ومما سبق يمكن القول أن هناك أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها اغلب نظريات التنمية في العالم الثالث:-⁽²⁾

(أ) أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين، فهي عند بعض دول (حديثه)، والآخر (دول صناعية)، والثالث مجتمعات (جماهيرية).

(ب) أن الدول المتخلفة سوف تتجه اتجاه الدول المتقدمة حالماً تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية، وبهذا تطفو على السطح مفاهيم ومصطلحات مثل "المجتمعات التقليدية" و "الأنساق الإقطاعية"، أما المعاني التي تشير إليها هذه المصطلحات فتختلف من نظرية إلى نظرية أخرى.

(1) Ibid, p.p 21-34

(2) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٥.

ج) أن هذه النظريات التنموية تعاون دول العالم الثالث علي تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية من خلال عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة.

د) ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع من اجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الايدولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المختلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام وواجبات التنمية.

ثالثاً: نحو تصور نظري لبحث المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء ماسبق يمكن وضع إطار نظري يوجه البحث الميداني ويفسر النتائج يضم مسلمات ومفاهيم وقضايا نظرية خاصة كما يلي:

أ) المسلمات.

١- العلاقة التي يمكن أن يمتد بناؤها بين التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية يمكننا القول عنها : أنها علاقة لها خصوصيات تميزها، وذلك أن طبيعة هذه العلاقة تتصل بعدد من المسائل الرئيسية يمكننا ذكرها في العبارة الآتية: "مكانة الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة : أى نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

٢- التنمية المستدامة تحافظ علي حقوق الأجيال القادمة.

٣- وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م.

٤- تعتبر الشركة كمواطن له حقوق وواجبات تجاه المجتمع و تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م.

ب) مفهومات البحث.

١- المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢- التنمية المستدامة.

ج) القضايا النظرية الموجهة للبحث.

١- تعمل الشركة كجزء من النظام الاقتصادي، والذي يعمل بديناميكية معينة من أجل تعظيم الأرباح، لذلك يتم دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا النظام بعد ادراج أهمية المسؤولية على النظام الاقتصادي والالتزام الأخلاقي وضرورة تقديم بعض الخدمات للمجتمع.

٢- تربط المسؤولية الاجتماعية الاسباب بالنتائج على أساس أن المجتمع يتأثر بالقوى غير الاقتصادية للشركات، لذلك يجب على هذه الشركات قبول المشاركة الاجتماعية.

٣- تعتبر الشركة منظمة استثمارية تسعى إلى الربح لذلك توظف مسؤولياتها الاجتماعية كاستراتيجية دفاعية داخلية ضد القوى الخارجية لتحقيق التوازن بين سعيها للربح وتقديم الخدمات الاجتماعية.

- ٤- ضرورة وضع اعتبارات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركة.
 - ٥- يجب على إدارة الشركة وضع الاعتبار للعناصر الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، على أساس أن الشركة تعتمد على المجتمع في نموها واستمرارها.
 - ٦- تمثل المسؤولية الاجتماعية التفاعل بين وحدتين رئيسيتين هما: المجتمع والشركة، ومن مقاييس هذا التفاعل تطوير القيمة الاقتصادية في المجتمع، لذلك يجب أن تعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات مدى قوتها في المجتمع.
 - ٧- تتصرف الشركة من منطلق المسؤولية كمواطن صالح في مجتمع، وتطور علاقتها مع أصحاب المصالح من حولها.
 - ٨- يقوم النظام الاجتماعي على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، وأن أى تغيير يحدث فى أى جزء من أجزاء المجتمع يصاحبه بالضرورة تغيير مماثل في الأجزاء وفي النظم الأخرى وفي المجتمع ككل على إن أجزاء النسق الاجتماعي تعد كلها مترابطة مع بعضها البعض.
 - ٩- ترتبط فاعلية المشاركة بمدي الانتفاع بالموارد وزيادة نطاق الاستفادة منها، فمهما بلغت قدرة الحكومة ومنظمتها فإن الشراكة تفيد فى حل مشكلة ندرة الموارد فى مقابل ما تتطلبه المشروعات من تكلفة.
 - ١٠- ينتج مجتمع الخطر عن سلوكيات وتدخلات الأفراد والمجتمعات و الدول، فإن الحد من هذه التدخلات وضبط المخاطر التى يتعرض لها المجتمع يعد مسؤولية اجتماعية لكل أفراد المجتمع ولكل الشركاء فيه.
 - ١١- تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً.
 - ١٢- تمثل التنمية المستدامة قيمة دستورية.
- ومن هنا نلاحظ أن الطاقات الاجتماعية هي شرط لا بد منه لكل انطلاق إنمائي يستهدف رسم مسارات مفتوحة على كل شرائح المجتمع. فالاعتماد على الذات فى شكل استثمار اجتماعي يشترط لنجاحه حصول الانفتاح على كل الطاقات الاجتماعية مع استبعاد الوسائل التى تكون سبباً فى تهميش الأطراف الأخرى من المجتمع وبغض النظر عن ضالة مشاركة هذه الأطراف فى البناء الاقتصادي.^(١)
- والاستثمار الاجتماعي ينمو فى ظل مزيد من التعليم ومزيد من الرضا والقناعة والاستعداد للتضحية من أجل تقدم الأجيال القادمة، وعلي الرغم من أن اليابانيين يضعون أنفسهم فى منطقة الفقراء

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٦٩
أنظر أيضاً :

- Harumi Hori; **The changing Japanese political: the liberal Democratic Party and the ministry of finance**, Rout ledge 1st ed, London, and New York, 2005, p.148.
- Arthur Alexander; **op, cit**, p. 114

الذين يعيشون في بلد غني وهم يشعرون بمعاناتهم فإن لهم القابلية لأن يسجنوا أنفسهم في سجن استهلاكي اختياري، ومثل هذه القابلية لا يمكن أن تستمر إلا إذا كان المستهلك لا يستهدف تعظيم استهلاكه الخاص. ويتبنى الباحث من خلال عرض النظريات التي تفسر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتطبيق على الحالة المصرية أن هناك مجموعة من نقاط القوة والضعف تتمثل في:

أولاً: نقاط القوة: POINTS OF STRENGTH : وهي:

- أ- تفهم المشرع المصري إلى حد كبير فكرة المسؤولية الاجتماعية، وقد انعكس ذلك على الفهم في محاولة تقنين تلك المسؤولية وإلزام بعض منظمات الأعمال بتخصيص جزء من مواردها المالية لتقديم خدمات اجتماعية للعاملين بالشركة والمجتمع المحيط بها، والمساهمة في حل مشاكل الإسكان بالمجتمع على المستوي المحلي والمركزي^(١).
- ب- يكمن الدافع وراء قيام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية الرغبة في تحسين صورتها وتحقيق التوازن بين تركيزها على الرغبة الحقيقية في مد العون والحصول على المردود التسويقي الناتج عن ذلك، وفي بعض الأحيان تقوم الحكومة بتوجيه الأعمال نحو منح قطاعات معينة ولغايات معينة^(٢).
- ج- هناك اهتمام متزايد بدعم المشاركة الفعالة والمهنية للشركات في الأنشطة المسؤولة اجتماعياً، إضافة إلى صياغة نماذج وأفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقديم الدعم لمختلف قطاعات الأعمال والتي تتبنى وتعضد الاتفاقيات، إضافة لاهتمامات المؤسسات والمراكز البحثية على المستوي المحلي والأجنبي.

ثانياً: نقاط الضعف: POINTS OF WEAKNES : تتمثل في:

- أ- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم شركات القطاع الخاص، فقلة من الشركات هي التي تتبنى هذه الثقافة في حين تجهل بقية الشركات هذا المفهوم. هذا بالإضافة إلى أن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع يتطلب مستوى من الوعي الاجتماعي الملتمزم ومنظومة قيمية ذات طبيعة عمامية في الصعود الاجتماعي، وهي التي ساعدت على تبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في الغرب.
- ب- أن غالبية شركات القطاع الخاص في محاولاتها الاضطلاع بمسئولياتها الاجتماعية تكون جهودها عادة مبعثرة ووقتية وعشوائية، الأمر الذي لا يتيح لها تحقيق الأهداف المتعلقة بالمسؤولية

(١) محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٥٨

(٢) وزارة الاستثمار والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية، مرجع سبق

الاجتماعية، ومن هنا يجب أن تأخذ هذه الجهود الشكل التنظيمي والمؤسسي الذي يتبنى خطة محددة وأهدافاً واضحة.

ج- غياب ثقافة العطاء من اجل التنمية حيث نجد أن معظم جهود مؤسسات القطاع الخاص تنحصر فى أعمال ذات طبيعة خيرية إن وجدت - غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى القيام بتأسيس مشروعات تنموية تلعب دوراً محورياً في حل مشكلات البطالة، وتساعد على تحسين نوعية حياة الفقراء، وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.⁽¹⁾

د- غياب الضغط الاجتماعي الذي يمكن أن يتنامى بواسطة النخبة الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الإعلام القوي الملتزم الإنتاجي وليس الاستهلاكي، بحيث تصبح الشركات التي تقوم بمسئولياتها الاجتماعية فى اتجاه تنمية المجتمع معروفة على المستوى الشعبي.

هـ - وفي ضوء نقاط القوة نعرض لأهم الاتجاهات الحديثة لنشاط المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى مصر والتي تعد مجالات تنموية، والتي تحدد فيما يلي:

١- يعتبر إشراك شركات القطاع الخاص فى حملات تخفيض الفقر اتجاهاً جديداً يعكس تزايد قبول فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات فعلى سبيل المثال:

قام رجال الأعمال المصريين بإنشاء بنك الطعام من خلال جمعية أهليه تكونت فى عام ٢٠٠٤ م لتقديم المواد الغذائية بصورة منتظمة إلى حوالي ٢ مليون أسرة فقيرة، ومع هذا تم التخلي عن هذه الطريقة التقليدية فى تقديم الرعاية المباشرة تدريجياً واستبدلت بوضع أساليب جديدة تمكن المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها بصورة مستدامة.

٢- هناك توسع ملحوظ فى عدد منظمات الأعمال وفى نطاق ومجالات أنشطتها وحجم العضوية بها ومن أوائل هذه المنظمات مجلس الأعمال المصري الأمريكي الذي أنشئ فى عام ١٩٧٥ م عقب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكذلك جمعية رجال الأعمال المصريين التى أنشئت بعد هذا المجلس، وفى عام ٢٠٠٧ م، بلغ عدد جمعيات الأعمال (٥٨) جمعية يقع نصفها تقريباً فى القاهرة والجيزة، وبالإضافة إلى ذلك زاد عدد جمعيات سيدات الأعمال والتي بلغ عددها (١٦) جمعية فى عام ٢٠٠٧ م، والى جانب هذا بلغ عدد الجمعيات التى اعتمدها وزارة التضامن الاجتماعي فى عام ٢٠٠٧ م لجمعيات المستثمرين (٢٣) جمعية، وبوجه عام بلغ عدد جمعيات الأعمال (٩٧) جمعية تنشط على عدة مستويات تعكس الاهتمامات والتوزيع الجغرافي كما أنها تضم مستثمرين أجانب.^(٢)

⁽¹⁾ حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها فى مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، متاح فى:

[www.arabawinfo.com/researchesar522/doc\(accessdate-13-april,2017\)](http://www.arabawinfo.com/researchesar522/doc(accessdate-13-april,2017))

⁽²⁾ Heba handaussa, et al; **Egypt human development Report: Egypt's contract: The Role of civil society**, United Nations Development Programme, and the Institute of National Planning, 2008, p.p 66-70.

٣- يعتبر تقديم قروض صغيرة لمساعدة المشروعات الصغيرة آلية مناسبة بخلق مجالات العمل وفرص التوظيف للشباب من خريجي الجامعات والتعليم الفني، وذلك لتشجيعهم على العمل خارج القطاع العام، وعلى أي حال هناك نقص في البيانات حول عدد المستفيدين أو عن حجم البالغ المتاحة، كما أنه لم يتح للباحث أي تقييم شامل عن أثر هذه البرامج على المستوى القومي أو على التنمية البشرية، والأمر يحتاج لإجراء المزيد من الرصد والمتابعة.

٤- برز الاهتمام المتزايد بتنمية العشوائيات خاصة في القاهرة التي توجد بها (٨٦) منطقتها عشوائية، وطرحته محافظة السويس مبادرة لتطوير المناطق العشوائية بها، وشهدت محافظات الإسكندرية والمحافظات الأخرى أنشطة مماثلة ترفع شعارات الحق في السكن الحق في بيئة صحية الحق في التعليم الحق في الرعاية الصحية^(١).

وبالتالي تعد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص أداة من الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة، ولذا ينبغي استثمارها جيداً لأن الاستثمار المالي يولد من رحم الاستثمار الاجتماعي شريطة أن يتم ذلك في ظروف ملائمة تفتح المجال واسعاً أمام دينامية الاستثمار الاجتماعي لتشتغل على النسقين الإنتاجي والاجتماعي، وتتخذ من الفاعل الإنساني نقطة تقاطع النسقين ما يحيلهما إلى نسق واحد.

(1) Ibid, P.P. 70-71

استخلاصات:

وضع الباحث إطاراً نظرياً للدراسة محاولاً الانطلاق من إطار تكاملي للمساهمة في إثراء الدراسة، وعدم الانطلاق من نظرية واحدة، لأن الباحث خشي أن يكون ذلك إجحافاً لنظرية واحدة في إطار الدراسة. ولذا: انطلق الباحث من رؤية تكاملية في موضوع بحثه، حيث تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليه أن يدرسها، وتمهد له لجميع معطياته وتنظيمها وتصنيفها وتحديد ما بينها من ارتباطات وتداخلات، وباختصار تنطوي النظرية على توجيهات تمد الباحث بالسياق العلمي الذي سيجري بحثه من خلاله.

وقد استفاد الباحث من النظريات السابقة فيما يلي:

(١) صياغة مشكلة الدراسة.

(٢) تحديد أهداف الدراسة.

(٣) تحديد تساؤلات الدراسة.

(٤) تحليل نتائج الدراسة الحالية في ضوء النظريات العلمية.

(٥) صياغة رؤية نظرية خاصة.

وبعد الانتهاء من عرض المنطلقات النظرية للبحث، فيما يلي نعرض لجانب آخر من البحث وهو المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً في مصر ورؤية ٢٠٣٠م.

الفصل الرابع

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ م.

تمهيد :

أولاً : المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر: النشأة والتأسيس.

- (١) تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.
- (٢) أبعاد المسئولية الاجتماعية في مصر.
- (٣) الإطار التشريعي والقانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر.
- (٤) التحديات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة المسئولية الاجتماعية وبرامجها في مصر.

ثانياً : مؤشر قياس المسئولية الاجتماعية في مصر.

- (٥) المؤشرات الدولية لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات.
- (٦) مؤشرات مختلفة لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات.
- (٧) المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة بالبورصة.
- (٨) منهجية المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً وموقف مصر منها.

رابعاً: محاور استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م ومؤشراتها.

خامساً: المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في مصر.

استخلاصات :

الفصل الرابع

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ م.

تمهيد:

لقد أفرز تطور الاجتماع الإنساني أدواراً هامة ومسئوليات تقع على عاتق شركات القطاع الخاص أبرزها الدور الاجتماعي والإنساني، ولقد كان للعوامة وإفرازاتها الدور الأكبر في إلقاء الضوء على هذا الدور حيث التلوث البيئي والتغيير المناخي وانتشار الفقر والجوع والحروب والمجاعات والفيضانات والأمية وتزايد أعداد اللاجئين والتمشردين ٠٠٠٠٠ إلخ من الأسباب والنتائج الكثيرة التي تشتعل داخل المجتمع الإنساني، إضافة إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم لم تكن معروفة كمفهوم التنمية المستدامة؛ كل ذلك أوجد أهمية لموضوع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وذلك لأن منافسة الشركات الدولية دخلت مرحلة القدرة التنافسية الحقيقية في ظل العولمة الاقتصادية، حيث تحولت المنافسة إلى المنافسة في المفهوم الإداري والأخلاقي بدلاً من المنافسة في التكنولوجيا والمنتجات، ومن هنا يلزم أن يتحول مدراء الشركات من اقتصاديين إلى أعضاء في المجتمع^(١).

ويعد الهاجس الأول للشركات التجارية والاقتصادية هو تحقيق أكبر عائد من الربح لأصحابها، وبالتالي فهي ليست شركات خيرية، إلا أن هناك ضرورة لتذكير أو تنبيه تلك الشركات بمسئوليتها الاجتماعية، حتى لا يكون تحقيق الربح عن طريق سبل غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كعمالة الأطفال، التفاوت في الأجور وظروف وشروط العمل، إضافة إلى الحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، لأن الدور الذي تلعبه الشركات كونها المصدر الرئيسي للثروة، وتوليد فرص العمل يحتم عليه القيام بواجباتها الاجتماعية، ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على الربح أو بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقط ظهرت مفاهيم حديثة من أبرزها مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات ساعدت في خلق بيئة عمل^(٢).

وبالتالي تستخدم المسئولية الاجتماعية كأداة توجيهية لكيفية استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية للشركة والمتطلبات الاجتماعية على حد سواء، فلم يعد الربح بالنسبة للشركات هو الهدف الوحيد لتحقيقه، وإنما تعدى إلى أهداف أخرى تسعى إلى تنمية المجتمع والمحافظة على سلامة

(١) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال

والمجتمع)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، صص ٦٩ - ٧١

(٢) هاني الجبير: المسئولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي، مجلة البيان، العدد ٢٦٩، بتاريخ ٤/ ١١/ ١٤٣١ هـ

البيئة وغيرها، وتقوم المسؤولية الاجتماعية علي فكرة العقد الاجتماعي والتي أساسها أن كل منشأة تمارس أعمالها بموجب عقد بينها وبين المجتمع الموجودة فيه، وتسعي بذلك لتحقيق غايات منها ما هو تنموي وما هو خدمي. (١)

وتظل الدعوة قائمة لإدماج القطاع الخاص باعتباره محوراً ثالثاً بجانب الحكومة والمجتمع المدني في عقد اجتماعي يضم الجميع تحت مظلة الشراكة الاجتماعية لتضم جميع قطاعات المجتمع خاصة بعد تغير الفكرة حول دور القطاع الخاص في المجتمع واستهدافه لأغراض أخرى بجانب الربح.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على المسؤولية لشركات القطاع الخاص في مصر، إضافة إلى معرفة مؤشر قياس المسؤولية الاجتماعية خاصة المؤشر المصري لمسؤولية الشركات المقيدة في البورصة، وأهداف التنمية المستدامة العالمية، ورؤية مصر ٢٠٣٠م، ولذا سوف نتناول بشئ من التفصيل الآتي :

أولاً : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر : النشأة والتأسيس.

(١) تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.

وبدأت فكرة المسؤولية الاجتماعية في مصر منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتوسع الاهتمام بها منذ القيام بخصخصة الشركات والبنوك بالقطاع العام وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ومع تزامن وجود فروع الكثير من الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات، حيث جاءت إدارة هذه الشركات محملة بإستراتيجيات الفروع الرئيسية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا تعالت الأصوات متحدثة عن المسؤولية الاجتماعية في مصر، وأخذت تتبناها ليس فقط الشركات الدولية وإنما الشركات المصرية ذات الحجم الكبير، وبدلاً من أن تقوم الشركات بإعطاء منح للعمل الاجتماعي، بدأت الشركات المصرية الكبيرة في إنشاء مؤسسات أهلية كذراع للعمل الاجتماعي بحيث تقوم هي بنفسها بتنفيذ برامج ذات طابع اجتماعي يخدم المجتمع من ناحية، وكذلك يتماشى مع الأهداف التسويقية للشركة ككل، وخط البعض منها بين زكاة المال لصاحب العمل وتوجيهه في الأعمال الخيرية وبين الدور الاجتماعي للشركة بصفتها مواطناً صالحاً. (٢)

فالشركات المصرية المتوسطة والصغيرة والصغيرة الحجم لم ترى أهمية المسؤولية الاجتماعية، بل على العكس قد تكون عبئاً مالياً عليها. ومن ثم أصبح وجود اطاراً تشريعياً ومؤسسياً للمسؤولية

(١) هبه نصار : المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٨، القاهرة ٢٠٠٧،

ص ٢١ - ٢

(٢) نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، مسابقة الابحاث السنوية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧

الاجتماعية في مصر ضرورياً للوعي بأهمية مواطنة الشركات وربطه بسياسات الشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد كجزء متصل بحوكمة الشركات.

وأشار تقرير حول قطاع الأعمال للتنمية البشرية عام ٢٠٠٧م إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ليس فقط في النشاط الاقتصادي ولكن في دفع عجلة التنمية الاجتماعية. حيث أكد أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية رغم أنها اقتصرت على ٣٩% من إجمالي ٥٧٤ شركة من الشركات الصناعية والاستثمارية العاملة في مصر استطاعت أن تسهم بحوالي ٥.٥ مليار جنيه في مجالات مكافحة الجوع والفقر والتعليم والبيئة والتنمية، وهو رقم يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسؤولية الاجتماعية للشركات. (١)

وبالرغم من هذا إلا أن دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري لم يبلغ المستوى الذي يؤهله للقيام بالدور القائد لتحقيق التنمية الشاملة والاقتصادية، وهو ما يرتبط بعدة عوامل على رأسها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم، وعدم توافر بيئة الأعمال المناسبة لنمو وتشجيع الاستثمار الخاص. (٢)

وعن واقع الاستثمار الخاص في مصر تشير البيانات إلى معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٦٥.٥% في العام المالي ١٩٩٥ / ١٩٩٦م، فيما بلغ نحو ٦٠.٩% فقط في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م، فضلا عن أنه لا يرقى إلى النسب العالمية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي في منتصف التسعينيات في البرازيل ٨٠%، وفي أندونيسيا ٧٢%، كما يبدو متواضعا إذا ما قورنت بمعدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لمصر قبل ثورة ١٩٥٢م، والذي بلغ حوالي ٨٥% تقريبا. (٣)

وإضافة إلى ذلك فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة، قد شهدت ارتفاعا من حوالي ٣٧.٧% في العام المالي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ (٤) إلى ٤٨.٤% في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، إلا أنها ما زالت منخفضة، مقارنة بمتوسط مساهمة القطاع الخاص إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة في الدول النامية والذي بلغ نحو ٧٣%. (٥)

(١) وزارة الاستثمار والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة: تقرير حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٣.

(٢) أسامة محمد البدوي وآخرون، تيسير أداء الأعمال في مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المكتب الفني، القاهرة، مارس ٢٠٠٦، ص ٧.

(٣) Samiha Fawzy; **The Business Environment in Egypt: Constraints To Private Sector Development**, Mediterranean Development Forum, 1998.

(٤) وزارة التخطيط، فريق عمل مشروع Data، الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، الحسابات القومية للعام المالي ١٩٩٥ / ١٩٩٦، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦، ص ١-٤.

(٥) Ministry of Planning; **National Accounts, 2003 / 2004**, Egypt, 2004, P.P. 1-18

وبلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي أقصاها خلال العام المالي ١٩٩٨ / ١٩٩٩م، حيث سجلت نحو ٧٠.٧%، فيما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستخدامات الاستثمارية المنفذة أقصاها في العام المالي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م، إذا سجلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٦٠.٩% في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، كمال انخفضت إلى ٦٠.١% في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦^(١).

أما من حيث خصائص الاستثمار الخاص في هذه الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٥م. فيلاحظ أن معظم نشاط القطاع الخاص يتركز غالبا في الأنشطة العقارية، حيث ساهم القطاع الخاص بنحو ٩٨% من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة في هذا القطاع. يليه قطاع المطاعم والفنادق، بنسبة مساهمة بلغت نحو ٨٥%، ويأتي قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة، حيث استحوذ القطاع الخاص على نحو ٧٦% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع، في العام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣^(٢).

ووفقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٦م، جاءت مصر في المركز السادس ضمن قائمة الدول التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٠٤م، إلا أنها ما زالت تحتل المرتبة (١٤١) من بين ١٥٥ دولة على مستوى العالم^(٣). ومن خلال قراءة هذا التقرير، يمكن الوقوف على أهم أوجه القصور والمشكلات التي تواجه أصحاب الأعمال والمستثمرين في مصر على النحو التالي:

(أ) ارتفاع الحد الأدنى من رأس المال : يعد الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتأسيس الشركات في مصر ثمان عشرة أعلى معدل على مستوى العالم. في حين يتناقص الحد الأدنى اللازم من رأس المال لبدء المشروعات ليعادل صفرًا في (٤٢) دولة على مستوى العالم، على رأسهم : الولايات المتحدة، كندا، تايلاند.

(ب) ارتفاع عبء استخراج التراخيص : يبلغ عدد إجراءات إصدار التراخيص في مصر (٣٠) إجراء تستغرق ٢٦٣ يوما في مصر، وتتكلف في المتوسط نحو ١٠.٦٧% من المتوسط السنوي لدخل الفرد.

(ج) الفساد المرتبط بالإجراءات : أظهر استقصاء للرأي – أعده البنك الدولي عام ٢٠٠٤م، أن ٥٠% من الشركات المصرية تعتبر الفساد معوقاً رئيسياً لأداء الأعمال في مصر، كما بلغت حجم المدفوعات غير الرسمية التي يتم تحملها لإنهاء الإجراءات نحو ٢.٤\$ في المتوسط من إجمالي مبيعات الشركة^(٤).

(1) Ministry of Planning, Data Project team, USAIB; **National Accounts, 1998 / 1999** Egypt, 1999, p.p1-4.

(٢) اسامه محمد البديوي، مرجع سبق ذكره، ص٨

(3) World Bank ; **Doing Business in 2006; Creating Jobs**, September, 2005.

(4) World Bank: **Investment Climate Surveys**, Egypt, 2004 ,survey, at: www.World Bank org / (Accessed at 19-1-2018).

(د) صعوبة الحصول على قرض: يستغرق الحصول على قرض في مصرفي المتوسط (٤١٠) يوماً وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٣م، كما أظهر الاستبيان أن نحو (٨٦%) من الشركات تعتمد على التمويل الذاتي، بينما يرى نحو (٣٢%) من الشركات أن تكلفة الحصول على التمويل تمثل عبئاً رئيسية لأداء الأعمال في مصر.

(هـ) جمود نظم سوق العمل: تشغل مصر المرتبة (١٤٠) على مستوى العالم، والمرتبة قبل الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث مرونة التوظيف والفصل، والتي تعتمد على مرونة قواعد العمل والتوظيف، فضلاً عن التكلفة التي يتحملها صاحب العمل عند توظيف أحد العاملين أو فصله (كالتأمينات الاجتماعية – الضرائب – الغرامات أن وجدت).

وفي عام ٢٠١٤م شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج إصلاحات يهدف إلى تعزيز مناخ الأعمال في مصر، وحفز الاقتصاد، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع، وتركزت الموجه الأولى من الإصلاحات على إعادة التوازن لجوانب الاقتصاد الكلي، التي اشتملت على خيارات صعبة بشأن سياسات جرى تطبيقها في وقت متزامن، مثل تطبيق قانون القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، واحتواء تضخم فاتورة الأجور، وتحرير سعر الجنية المصري.^(١)

أما الموجه الثانية من الإصلاحات فاستهدفت تحسين نظم الحوكمة ومناخ الاستثمار، ويشمل ذلك على قانون إصلاح الخدمة المدنية الذي أقر في أكتوبر ٢٠١٦م، فضلاً عن مجموعة من الإصلاحات الجاري تنفيذها التي تستهدف إزالة حواجز الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كقانون منح التراخيص الصناعية، والاستثمار، وقانون الشركات.^(٢)

ويشهد الاقتصاد حالياً تحسناً تدريجياً، إذا بلغت معدلات النمو السنوي الإجمالي الناتج المحلي ٤.٣% في ٢٠١٥ / ٢٠١٦، ارتفاعاً من متوسط لم يزد على ٢% خلال فترة السنوات ٢٠١٠ / ٢٠١١ – ٢٠١٣ / ٢٠١٤. وهبط عجز الموازنة الكلي في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٧ إلى ٥.٤% من إجمالي الناتج المحلي من ٦.٤% في الفترة نفسها من السنة ٢٠١٦م، وفي أعقاب تعويم الجنية المصري شهد سعر الصرف بعض التقلبات الحادة في البداية، لكنه بدأ في التعافي فيما بعد، ولاسيما مع الطلب القوي للمستثمرين الأجانب على أدوات الدين المحلية.^(٣)

ومن هنا تتنامى أهمية القطاع الخاص باعتباره محركاً لعملية التنمية والحد من الفقر، فالمعاملات التجارية والاستثمارات المسؤولة تعضد الثقة وتمثل رأس مال اجتماعي، يسهم في التنمية واسعة النطاق،

(١) <http://www.albankaldawli.org/ar/country/Egypt/overview> (Accessed at 22/1/2018)

(٢) Ibid

(٣) للمزيد من المعلومات أنظر أيضاً:

- وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، الحسابات القومية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، الإدارة المركزية للحسابات القومية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١-٥

وترسيخ الأسواق المستدامة وممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح. أما مشروع الموازنة العامة

للسنة المالية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م يستهدف تحقيق المعدلات الآتية :-^(١)

- رفع معدل النمو الحقيقي السنوي إلى ٥.٥% من الناتج المحلي.
- خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى ١٠ - ١١%.
- رفع كفاءة الإنفاق العام مع خفض العجز الكلي إلى ٨.٥% من الناتج المحلي.
- رفع نسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٥.٥ شهر من الواردات بطول عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م.
- خفض معدلات التضخم إلى ١٠% ليقبل عن ذلك على المدى المتوسط.
- رفع معدل الادخار إلى ١٠% ومعدل الاستثمار إلى ١٥%.

(٢) أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مصر.

تساهم الشركات والمؤسسات الخاصة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية في عدة أبعاد أو جوانب أهمها:^(٢)

(أ) الجانب البيئي: من خلال الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية وتطوير بيئة العمل والالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي.

(ب) الجانب الاجتماعي: باحترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة وتعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي ومواجهة الكوارث والأزمات ودعم الأنشطة الرياضية والصحية.

(ج) الجانب الاقتصادي: يدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية.

(د) الجانب الأخلاقي: من خلال الاهتمام بالموظفين وتدريبهم وتطويرهم، والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

(هـ) الجانب القانوني: أي الالتزام بالقوانين أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي ومراعاتها والشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والوطنية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

(و) الجانب الثقافي: الخاص بدعم التطور الثقافي، ونشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع وتعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية والتواصل الثقافي العالمي.

وفي فبراير ٢٠٠٤ م تبنى اتحاد الصناعات المصرية مبادرة "الميثاق العالمي" لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة، ويسعى عدد من الشركات المحلية إلى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها أمام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين وحملة أسهم.^(٣)

(١) وزارة المالية، منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥

(٢) نهال سرحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٦

(٣) Ashraf shamseldin; **Strengthening Corporate Social Responsibility in the MENA region case study of Egypt**, paper presented in MDF, 5 January, 2006.

وأشار التقرير السنوي للميثاق العالمي عن الفترة من يناير ٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠٠٧م إلى زيادة عدد الشركات في مصر والتي انضمت إلى الميثاق العالمي من (٥٥) شركة عام ٢٠٠٤ إلى (٦٣) شركة عام ٢٠٠٦، كما أعلن رئيس الوزراء في مارس ٢٠٠٨ إطلاق المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي من شأنها إنشاء الشبكة المصرية الاجتماعية، والتي تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.^(١)

وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تؤكد تزايد برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الشركات في مصر، إلا أن المجال ما زال متسعاً أمام مزيد من هذه البرامج - حيث تتركز مساهمات الشركات في عدد محدود من الأفراد. وقد يرجع السبب في محدودية تأثير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى عدم وجود تنسيق كاف بين الجهود التي تبذلها هذه الشركات.

وقام برنامج تنمية المشاركة بعمل استطلاع للرأي عام ٢٠٠٧م عن المسؤولية الاجتماعية في مصر، الأول: خاص بشركات الأعمال سواء المتعددة الجنسيات أو المصرية التي لها إسهام في مجال التنمية المجتمعية من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، والاستطلاع الثاني: خاص بالمنظمات غير الحكومية..

وقد تم إجراء الاستبيان الأول على (٢٠) شركة منها (١٠) شركات متعددة الجنسيات و (١٠) شركات مصرية، بينما الاستبيان الثاني بالمنظمات غير الحكومية مع (٢١) جمعية، وجاءت النتائج كالآتي:^(٢)

(أ) المنظمات غير الحكومية:

- تتركز أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المجالات التالية: التعليم (٣٨%)، التدريب (٢٩%)، الرعاية الصحية (٢٩%)، المحافظة على البيئة من التلوث (٢٤%)، دعم المشروعات الصغيرة (٢٤%)، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة (١٤%)، تشجيع البحث العلمي (١٠%).
- أظهرت نتائج الاستطلاع وجود كثير من الأسباب التي تدفع المنظمات غير الحكومية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي، منها: أحد أولويات المنظمة (١٠٠%)، التعاون مع المجتمع المحلي (٩٠%)، توفير فرص عمل جديدة (٧٦%).

(١) Ibid.

(٢) برنامج تنمية المشاركة، استطلاع رأي آراء واتجاهات شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في المسؤولية الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- أجمعت المنظمات غير الحكومية عينة الاستطلاع على وجود العديد من الفوائد التي تتحقق من خلال عمل شراكة مع شركات الأعمال في مجال المسؤولية الاجتماعية منها: زيادة تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية (٩٥%)، توظيف كل الموارد البشرية والمادية المتاحة بصورة جيدة (٦٢%).
- ٩٠% من المنظمات غير الحكومية في الاستطلاع ترى أن الحكومة لها دور هام في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، حيث أشار (٩٥% منهم إلى أن الدور الحكومي هو دور رقابي، في حين أشار (٣٣%) منها إلى أن الدور الحكومي يتمثل في تقديم الحوافز للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية المجتمعية.

(ب) شركات القطاع الخاص:

- ٩٠% من الشركات متعددة الجنسيات التي شملتها عينة الاستطلاع لديها إدارة مختصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل الإداري لها، بينما (٤٠%) من شركات الأعمال المصرية يوجد بها إدارة مستقلة للمسؤولية الاجتماعية.
- أظهرت النتائج أن التعليم جاء في مقدمة اهتمامات الشركات العاملة في مصر التي شملها الاستطلاع بنسبة (٢٨%)، يليه أنشطة تتعلق بالتدريب (٢٤%)، ثم الصحة (٢٠%) والمشروعات الصغيرة (١٢%)، يليهم أنشطة تتعلق بحماية البيئة من التلوث وتشجيع البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات.
- ٧٠% من شركات الأعمال في الاستطلاع ترى أن للحكومة دور هاماً في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، وهو إما دور رقابي (٦٣%) أو من خلال تقديم حوافز للشركات في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية (٣٨%).
- أشارت جميع شركات الاستطلاع سواء المتعددة الجنسيات أو المصرية إلى وجود مردود إيجابي على الشركة نتيجة مساهمتها في تنفيذ أنشطة في مجال التنمية المجتمعية منها: تحسين صورة وسمعة الشركة (١٠٠%)، تقوية العلاقات مع بقية الشركاء (٦٠%) زيادة قدرة الشركة على توظيف عمالة مدربة (٤٥%)، تدعيم مكانه الشركة وكسب عملاء جدد (٣٠%)، الدعاية والإعلان (٢٥%)، زيادة ولاء وانتماء العاملين بالشركة (٢٥%)، خفض الضرائب (١٥%)، زيادة مبيعات الشركة (١٥%).

أما عن أهم المعوقات التي تواجهها الشركات في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية حسب رؤية الشركات المتضمنة في الاستطلاع هي: (١).

(أ) وجود صعوبة في التعرف والوصول إلى الجمعيات الجادة، وأخذ وقت طويل في التفاهم والتفاوض.

(ب) عدم وجود قاعدة بيانات كاملة وحديثة للمنظمات غير الحكومية.

(١) المصدر نفسه.

(ج) طول فترة الإجراءات والتصاريح اللازمة لإقامة المشروعات.
(د) عدم الجدية من الجمعيات الداخلة في الشراكة واهتمامها بالمقابل المادي فقط.
وحسب الاستطلاع جاءت مقترحات شركات الأعمال لتفعيل الدور الحكومي في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات كالآتي: (١)

(أ) إزالة القيود الإدارية والروتين.
(ب) زيادة الحوافز الحكومية لشركات الأعمال التي لها إسهام في مجال تنمية المجتمع.
(ج) توفير قاعدة بيانات عن المنظمات غير الحكومية.
(د) توجيه شركات الأعمال إلى المجالات التي ترغب الحكومة في تدخل الشركات لتنفيذ مشروعات في هذا المجال.

وفي مايو ٢٠١٥م انعقد مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الأول في مصر تحت عنوان " دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع " بهدف خلق حالة من التكامل بين أهداف الشركات العاملة بالسوق المصري وخطط الحكومة لإحداث التنمية في المجتمع وتحقيق الاستدامة، وتم طرح الأفكار وتقييم البرامج التي تتبناها الشركات في مجال التنمية المجتمعية، وعرض الجانب الحكومي لخريطة المسؤولية الاجتماعية التي رسمتها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، واستهدف المؤتمر (٥٠٠) شخص من ممثلي الشركات وأصحاب الخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وجاء المؤتمر في (٩) حلقات نقاشية و (٤٥) متحدث، والمؤتمر كان برعاية من وزارات التخطيط، والصناعة والتجارة، التعاون الدولي، التضامن الاجتماعي، التربية والتعليم، الشباب والرياضة، والدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات. (٢)
وفي إبريل ٢٠١٧م أصدر المشاركون في المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية "إعلان القاهرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات" والذي تضمن المبادئ الاسترشادية وهي: (٣)

- تشجيع التناغم بين السياسات العامة ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف.
- تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في التكنولوجيا والمنتجات والخدمات المستدامة التي تلبي الاحتياجات المجتمعية.
- توسعة مستوى الرؤية في المسؤولية الاجتماعية للشركات إقراراً بالجهود المبذولة من قبل الشركات في هذا المجال.

(١) المصدر نفسه.

(٢) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، " دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع "، (الملتقى السنوي الأول للمسؤولية الاجتماعية في مصر، القاهرة، في الفترة من ٣-٤ مايو، ٢٠١٥م).

(٣) دانه الحديدي، مصطفى عبد التواب، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية يطلق إعلان القاهرة لتشجيع الشركات المساهمة بالتنمية، جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١٠/٤/٢٠١٧م.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها فرصة تجارية تحقق سيناريو المكسب للجميع لكل من الشركات والمجتمعات.
- تسهيل عملية تبادل الخبرة والممارسات الحسنة من خلال تحسين المعرفة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تشجيع سلوك العمل المسئول واستخدام برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل تحسين وتنمية المهارات المطلوبة للتوظيف، وكذلك من أجل تحسين وتنمية المهارات المطلوبة للتوظيف، وكذلك من أجل تحسين ظروف العمل. وأطلقت فاعليات المؤتمر الثالث بحضور (٤) وزراء إلى جانب (٧٠٠) شركة و(٢٠) جهة مانحة، و(٣٠٠) منظمة من المجتمع المدني.
- وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للحكومة المصرية أطلقت أو أسست شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار بهدف الاستثمار المباشر وغير المباشر في الشركات الناشئة وريادة الأعمال والشركات الصغيرة بقيمة (٤٥١) مليون جنيه. ^(١) وعلى الرغم من فوائد مشاركة رأس المال المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد البشرية والاقتصادية بشكل جيد، إلا أنه ما زال نشاط شركات رأس المال المخاطر ضعيفاً في مصر، حيث يبلغ عدد الشركات العاملة حالياً في مصر (١٦) شركة منها (٩) شركات مقيدة بالبورصة، وهي بالأساس شركات أوراق مالية، ولكنها أدرجت نشاط رأس المال المخاطر ضمن انشطتها للحصول على مزايا ضريبية، بينما لم يعمل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سوى انخفاض نسبة الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات – وهو المجال الأساسي الذي من المقترح أن يستثمر فيه رأس المال المخاطر – إلى طبيعة الأفكار المطروحة للتطوير والتنفيذ، ففي أغلب الأحيان لا يأتي الشباب بأفكار مبتكرة – وجديدة مما يثبط المستثمرين عن الدخول في هذا المجال. ^(٢) ووفقاً لبحث أجرته الجامعة الألمانية في ٢٠١١م عن أساليب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، تم التوصل إلى ما يلي: ^(٣)
- ٢٢% من الشركات وافقت على اللجوء إلى التمويل عبر رأس المال المخاطر.
- ٥١% من الشركات رفضت هذه الفكرة.
- ٨% من العينة لا يعرفون الإجابة.

(١) عبد الحليم سالم، الاستثمار تأسس شركة لريادة الأعمال بقيمة ٤٥١ مليون جنيه لدعم الشباب، جريدة اليوم السابع، بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٧م.

(٢) Adel Ghany, M. Kenawy, E.; **The economic importance of venture capital as new Funding alternative with reference to the Egyptian experience** Journal of Basic, applied Scientific Research, 2012.

(٣) Khalhofer, C., Nabil, R: **Financing resource for Egyptian Small, medium enterprise**, German University in Cairo, Faculty of Management Technology, Working paper, No. 28, 2018.

ويقترح أحد الباحثين استخدام طريقة التمويل عبر ملائكة الاستثمار من جانب الشركات الصغيرة القائمة على أفكار مبتكرة، نظراً لأن هذه الشركات تتخوف من اللجوء إلى شركات رأس المال المخاطر لرفضها تدخلها المباشر. ومن أمثله ملائكة الاستثمار في مصر شبكه "كاپرو انجلز" وهي لا تمويل المشروعات التي ما زالت تحتاج إلى تطوير فشبكه ملائكة الاستثمار المصريين يتدخلون في أواخر مرحلة التطوير التقني للفكرة لتأهيل المشروع لدخول السوق.^(١) وحينما يتحقق الوعي لدى الشركات والمجتمع المدني والحكومة في مصر بأهمية المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يتم إنشاء وزارة للمسؤولية الاجتماعية.

(٣) الإطار التشريعي والقانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.

وربما لم يصل مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات للحد المرجو منه، وبالتالي لا بد من العمل على مدى سنوات لتراكم هذا الوعي من ناحية، وأيضاً تقديم نوع من الحوافز للشركات كي تقوم بمسئوليتها الاجتماعية، وهذا الوعي يحتاج إلى قوانين صارمة وملزمة لا بغرض المحاسبة أو المساءلة، وإنما بغرض ترسيخ الإطار العام لمزايا القيام بالمسؤولية الاجتماعية.^(٢)

وقد أكد قانون قطاع الأعمال في مصر رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م على أهمية الوظيفة الاجتماعية لتلك الوحدات، كما أهتم في نصوصه بمصالح الأطراف التي تربطها علاقة بها بما فيهم من ملاكها، وذلك اعترافاً من المشرع بأهمية الدور الاجتماعي لتلك الوحدات بجانب دورها الاقتصادي بحيث يمكن اعتبارها وجهين لعملة واحدة لا يمكن أن يفترقان.^(٣)

ونصت المادة (١٠) من القانون (٨) لسنة ١٩٩٧م، على أنه لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها، وهذا النص له ما يماثله في القانون (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩م، الذي كان ينص في المادة (٩) منه على أنه لا تخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبري وتحديد الأرباح، إلا أن المشرع أجاز لمجلس الوزراء في حالات الضرورة أن يستثني بعض المنتجات مسترشداً بالتكلفة الاقتصادية لها، لتحقيق التوازن بين الربح لمشروعات الاستثمار، وبين اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع.^(٤)

(١) <http://www.reckiesentureclub.org/2014/01/how-do-angel-investors-differ-from-Venture-Capitalists>. (Accessed at 19-1-2018)

(٢) نوراً محمد عماد أنور، مرجع سبق ذكره، ص ٨

(٣) محمود فهمي، دراسة تحليلية لقانون الأعمال العام، الاهرام الاقتصادي، العدد (١٢٠٦)، القاهرة، ١٩٩٢.

(٤) سعيد عبد الخالق، التطور التشريعي للاستثمار الخاص في مصر، البوابة القانونية، متاح على:

www.tashreat.com/legals/view/-newstundes.z.aspx?Std=31 (accessed at 2/2/2018).

ومن خلال قراءة مواد قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، يمكننا التعرف على بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن أهمها:^(١)

(أ) مجال الاهتمام بتنمية المجتمع:

وجه القانون عنايته إلى أهمية استخدام جزء من عوائد الشركات في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع في صورة خدمات صحية وإسكان ومشروعات للشباب.
(ب) الاهتمام بالعاملين:

أهتم القانون بمبدأ التحفيز الوظيفي من خلال ربط حوافز العاملين بمدى إنتاجهم والتأكد على مبدأ الثواب والعقاب، كما دعم فعالية النقابة العمالية، والمعاملة العادلة في توقيع الجزاءات، إضافة إلى وضع حد ادني للأجور والعمل على توفير فرص عمل جديدة للمستغني عنهم من العاملين.
(ج) الاهتمام بالعملاء:

حث القانون على ترشيد تكاليف الانتاج لمصلحة المستهلك وتحسين نوعية المنتج وتحقيق الأصول في سداد دين الشركة.
(د) الموردين:

كفل القانون لهم الحق في رفع دعاوي إفلاس الشركات، كما أجاز استخدام أرباح بين الاصول في سداد دين الشركة.

وإذا نظرنا الى مجالات المسؤولية الاجتماعية التي أشار إليها القانون تمثل الحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، والتي يجب أن تتضمن بمعناها الواسع وفقا لما يميل إليه الاتجاه في الفكر في جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تباشرها الوحدة سواء كانت إلزامية بحكم القانون أو تطوعية من جانبها استجابة لاحتياجات المجتمع وتجاوب الإدارة مع المشكلات الاجتماعية وإحداث التنمية المستدامة المطلوب في البيئة المحيطة.

أما اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م، قد خصصت الفصل الثالث من الباب الثاني بالقانون والذي يحمل عنوان : الأنشطة والمجالات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار للمسؤولية المجتمعية للمستثمر. حيث جاءت المادة (١٥) من قانون الإصدار والمادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون تنص على أن للمستثمر الحق في تخصيص نسبة لا تتجاوز ١٠% من ارباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، ووفقا لنص المادة (٢٣) بند (٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ للمشاركة في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعة الاستثماري من خلال مشاركته في كل أو بعض المجالات الآتية:^(٢)

أ- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها، سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج او الخدمة التي تقدمها الشركة مع البيئة، أو تحسين الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

(١) الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية)، قانون الضريبة على الدخل، العدد ٢٣، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩.

(٢) مادة (٣) من اللائحة التنفيذية لقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن الاستثمار في مصر، اكتوبر ٢٠١٧، ص ٢٢.

- إيجاد اليات لاعادة تدوير المخلفات.
 - استخدام محطات معالجة لإعادة استخدام المياه.
 - استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
 - التخلص من النفايات بطريقة آمنة.
- ب- تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية أو الثقافية، أو في أي من مجالات التنمية الأخرى، سواء من خلال:
- توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
 - رعاية الموهوبين والمبتكرين (علمياً / فنياً / رياضياً).
 - المشاركة في برامج رعاية الأسر الفقيرة.
- ج- دعم التعليم الفني أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تستهدف تطوير وتحسين الإنتاج بالإتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي، داخلياً أو خارجياً.
- د- التدريب والبحث العلمي وبما يكفل:^(١)
- تحديث التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.
 - إعداد الدراسات الهادفة لتحسين البيئة وتجنب الأثر البيئي (كالإنبعاثات الضارة).
- هـ- تمويل حملات التوعية التي تستهدف الترويج لسبل الهجرة الآمنة، أو الحد من الهجرة غير الشرعية، وخاصة في المحافظات المستهدفة المنتشر بها تلك الظاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج.
- و- برامج التأهيل والتدريب في مجال توفير البدائل الإيجابية للهجرة غير الشرعية مثل برامج ريادة الأعمال أو التدريب من أجل التوظيف بالقطاعات الصناعية والخدمية، المختلفة داخل مصر أو خارجها، وخاصة في المحافظات المستهدفة المنتشر بها تلك الظاهرة بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج.
- ونصت المادة (٤) من اللائحة التنفيذية ذاتها على أنه "يجوز للوزير المختص بالتنسيق مع الوزارات المعنية إنشاء قائمة لأفضل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بأنشطة تنمية مجتمعية سواء من الناحية الجغرافية أو القطاعية أو غيرها، يتم الإعلان عنه للرأي العام، وفي جميع الأحوال يحظر استخدام المشروعات أو البرامج أو الخدمات المقدمة بنظام المسؤولية المجتمعية لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية أو دينية أو تنطوي على تمييز بين المواطنين."^(٢)

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢

(٢) المادة (٤) من اللائحة التنفيذية السابقة، ص ٢٣

أما المادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فأشارت إلى أن "المجلس إدارة الهيئة بناء على عرض من الرئيس التنفيذي منح حوافز إجرائية للمستثمرين الحاصلين علي أفضل المشروعات التي تعمل في أنشطة التنمية المجتمعية، كالتالي:^(١)

- أ- تمتع تلك الشركات بنظام الخدمات المميز (VIP) مقابل اشتراك سنوي، وأولوية في إنهاء الخدمة.
- ب- تمتع تلك الشركات بخدمة الفحص المسبق مقابل اشتراك سنوي، وأولوية في إنهاء الخدمة.
- ج- توفير مسؤولي اتصال لتلبية احتياجات تلك الشركات، والسعي لحل ما يواجهها من عقبات.
- د- تمتع تلك الشركات بنظام "الشركات الأولى بالرعاية" على صعيد الدعوى للمؤتمر والندوات المنعقدة برعاية الهيئة.
- هـ- ما يقره مجلس إدارة الهيئة من حوافز إجرائية أخرى، على أن يصدر بتحديد مقابل الخدمات السنوي الوارد بالبندين (١، ٢) المشار إليهما بقرار من مجلس إدارة الهيئة.

ومن إيجابيات هذا القانون ما يلي:

- أ- بسيط ويدعو للتفاؤل، إضافة إلى أنه ينظم بطريقة واضحة ومرتبطة أهم الأمور المتعلقة بعملية تأسيس النشاط الاستثماري – أو بمعنى آخر اليات الدخول إلى السوق، متضمنة الحوافز الاستثمارية وضوابطها، خدمات التأسيس وما بعد التأسيس، نظم الاستثمار المختلفة وغيرها.
- ب- غطى مجالات متنوعة من القطاعات الاقتصادية الهامة كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.
- ج- التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للمستثمر، ومنح المزيد من الحوافز للقائمين بها.

أما سلبيات هذا القانون منها:

- أ- نقص أدوات التطبيق التي لا تترجم القوانين السارية على أرض الواقع على النحو المطلوب.
- ب- الإعفاءات الضريبية قد يكون لها دور في تشجيع الاستثمار، إلا أن الاقتصاد المصري، يحتاج بشكل أكبر إلى سلسلة شاملة من الإصلاحات ذات الطابع المؤسسي والمتعلقة بالبيروقراطية وأداء الخدمات.

ويعتبر مشروع القانون الجديد لصناديق المعاشات الخاصة والتكميلية واحد من إضافات المسؤولية الاجتماعية للشركات، لأنه يعتبر إضافة عن حدود الالتزام الموجودة في إطار قانون التأمينات، حيث يسهم في مساندة العاملين وتوفير رعايتهم الصحية والمالية، في إطار اختياري وتكميلي للشركات المختلفة، والتوسع في هذه المزايا من شأنه أن يزيد الوعي والرغبة في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية، وعند هذه المرحلة تستطيع الدولة أن تخلق القوانين المنظمة للمسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات.^(٢)

(١) المادة (٥) من اللائحة التنفيذية السابقة، ص ٢٣، ٢٤

(٢) نورا محمد عماد أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨

فالدستور المصري الذي تم إقراره في ١٨ يناير ٢٠١٤ يحوي جميع مبادئ الحوكمة الرشيدة والمسئولية الاجتماعية من الشفافية، المشاركة، والعدالة، الاستجابة، مكافحة الفساد، وعرضها كالاتي:

أ- الشفافية : اهتم الدستور المصري بتعزيز الشفافية، في المادة (٢٧) منه التي أكدت على التزام النظام الاقتصادي المصري بمعايير الشفافية والحوكمة.^(١)

ب- المشاركة: نص الدستور على أن تعمل الدولة على مشاركة القطاع الخاص وتحفيزه لأداء مسئولياته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع في المادة (٣٦).^(٢)

ج- العدالة: أكد الدستور في المادة (٢٨) منه على أن الهدف من النظام الاقتصادي للبلاد هو تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. كما يلتزم النظام الاقتصادي بالنمو الاقتصادي المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً^(٣) ومنع الممارسات الاحتكارية، والنظام الضريبي وهو تصاعدي ووفقاً للمادة (٣٨)، وضبط آليات السوق، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل الفوارق بين الدخل، ووضع حد أدنى للدخل والمعاشات يضمن حياة كريمة، وحد أقصى بأجهزة الدولة للعاملين بأجر.^(٤)

د- الاستجابة: أولت الدولة اهتماماً بالمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والقطاع غير الرسمي في المادة (٢٨)، والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في مواد كثيرة مثل المواد (٣٣)، (٤١)، (٤٥)، (٤٦).^(٥)

هـ- مكافحة الفساد : ينص الدستور على التزام الدولة بمكافحة الفساد بشكل صريح، وفقاً للمادة (٢١٨)، وأكد في المادة (١٤) على حق المواطنين في الوظائف العامة دون محاباة أو وساطة، وحظر فصل العمال والموظفين تعسفاً أو بغير الطريق التأديبي.^(٦)

(٤) التحديات التي تواجه الشركات أثناء ممارسة المسئولية الاجتماعية وبرامجها في مصر:-^(٧)

أ- عدم وجود بيانات ومعلومات كافية للمشروعات والتنمية التي يحتاج المجتمع إليها، وتستطيع الشركات القيام بتنفيذها في إطار برامج المسئولية الاجتماعية في مصر.

ب- طول فترة الإجراءات والتصاريف اللازمة لإقامة مشروعات وبرامج المسئولية الاجتماعية.

(١) الجريدة الرسمية، دستور جمهورية مصر العربية، الفصل الثاني، المقومات الاقتصادية، المادة ٢٧، ١٨، يناير ٢٠١٤، ص ٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩

(٣) المرجع نفسه، ص ٨

(٤) المرجع نفسه، ص ٩

(٥) المرجع نفسه، ص ٨، ١٠

(٦) دستور ٢٠١٤، الفصل الحادي عشر، الفرع الثاني، الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، ص ٣٧، ٦

(٧) نهال سرحان وآخرون، المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥

- ج- عدم وجود جهة محددة تكون مهتمة بمتابعة وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- د- عدم توفر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية.
- هـ- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتغطيتها.
- و- التعرض للنقد من الجهات المختلفة بسبب ما تفرض برامج المسؤولية الاجتماعية على الشركات من الالتزام بالشفافية، مما قد يؤثر سلباً على استعداد الشركات للمشاركة في رسم وتنفيذ هذه البرامج.
- ز- وجود خلط كبير بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري.

ثانياً: مؤشر قياس المسؤولية الاجتماعية في مصر.

يعرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت المؤشرات " على أنها مجموعة من الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التي تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها للوصول لحكم معين وفقاً لمعايير متفق عليها، ويركز المؤشر على جوانب معينة من مسألة ما، ويختصر بشكل مكثف خلفية معقدة ويحولها إلى صورة أكثر وضوحاً، وتستخدم المؤشرات لغرضين هما:⁽¹⁾

(أ) تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على الوضع الراهن لها.

(ب) استخدام المؤشر من قبل المخطط في متابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء أول بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

(1) المؤشرات الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبالرغم من الصعوبات التي تواجه تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس درجة نجاح وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية هي:-⁽²⁾

(أ) مؤشرات ترتيب الشركات وفقاً لمسئوليتها الاجتماعية: وتستخدم هذه المؤشرات لترتيب

الشركات وفقاً لمدى تحملها لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية: منها:-

- مؤشر داو جونز للاستدامة المالية.
- مؤشر الأسواق المالية التابع لـ Financial Times: ويقوم بقياس مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان، ومراعاة حقوق أصحاب المصالح.
- مؤشر الاداء المتقدم المستدام: (ASPI)

(1) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات النظم التعليمية، سلسلة دورية، جسر التنمية، العدد (٩٦)، الكويت، ٢٠١٠،

(2) Commission of the European Communities; Mapping instruments for Corporate Responsibility, Industrial Relations and Industrial change, Employment and social Affairs, April, 2003.

(ب) مبادئ وقواعد الممارسة: وتشمل هذه المبادئ والقواعد قيام الشركات بتقييم داخلي أو خارجي رسمي أو غير رسمي، وللتقييم الرسمي الخارجي فتستخدم الشركات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتستخدم للتقييم الخارجي غير الرسمي الآتي:

- مبادئ الميثاق العالمي.
- قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية.
- مبادئ سوليفان العالمية للتقييم الداخلي.
- مبادئ منظمة الصحة العالمية.
- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

(ج) مبادئ وقواعد نظم الإدارة وإصدار الشهادات: تستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص الشركات وإصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسئوليتها الاجتماعية ومنها:⁽¹⁾

- نظم مراجعة الإدارة البيئية (EMAS).
- معايير الاتحاد الأوروبي للعلامات البيئية. (EU Eco – Label criteria)
- مبادئ مجلس إدارة الغابة (FSC). Forest stewardship council's والذي يضم مبادئ ومعايير ادارة الغابات.
- مبادئ المسؤولية الاجتماعية (SA8000) وتعني بالمبادئ المتعلقة بالعمالة.

(د) أطر المحاسبة وإعداد التقارير: على الرغم من أن هذه المبادئ لا تقدم تقييماً للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، إلا أنها تستخدم كوسيلة لإعداد التقارير التي تعرض على أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات، وتشمل هذه المبادئ التوجيهية لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI). وهناك مؤشرات دولية أخرى مثل:

- شهادات الأيزو (ISO 26000 – ISO 014001 – ISO 9000).
- نموذج لندن الإسترشادي London Benchmarking Model.
- معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).
- (٢) مؤشرات أخرى للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وهناك أعداد كثيرة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للشركات، ويتضح ذلك في الجدول التالي.^(٢)

(1) Ibid

(٢) أحمد عبد الوهاب، نوره حسن الشيخ، دراسة مبدئية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١١، ص٣.

مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للشركات

م	وجه التقييم	طريقة قياس المعيار
١	المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين	ما يخص العامل = عدد المستفيدين من مساهمة الشركات ÷ إجمالي عدد العاملين
		معدل نصيب العامل = تكلفة التدريب والتطوير ÷ إجمالي المرتبات والأجور
		معدل الخطر = عدد الحوادث السنوية ÷ عدد ساعات العمل السنوية
		معدل دوران العاملين = عدد تاركي العمل سنويا ÷ إجمالي عدد العاملين.
		متوسط حصة العامل = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين ÷ إجمالي عدد العاملين.
٢	المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء والمستهلكين	متوسط الإنفاق = نفقات البحث والتطوير ÷ إجمالي تكاليف الإنتاج.
		نسبة استجابة الشركة = عدد شكاوي العملاء التي عولجت ÷ إجمالي التكاليف الاجتماعية
٣	المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع	معدل الإنفاق = تكلفة المساهمة الاجتماعية ÷ إجمالي التكاليف الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة.
		معدل الإنفاق = مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة ÷ إجمالي ميزانية البحث والتطوير للشركات في المنطقة.
		معدل الإنفاق = مساهمة الشركة في تحسين البنية التحتية ÷ إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة.

(٣) المؤشر المصري لمسئولية الشركات المقيدة بالبورصة.

قامت مصر في مارس ٢٠١٠م بإطلاق مؤشراً للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وظهر هذا المؤشر عام ٢٠٠٨م، حين قامت الهند بإصدار مؤشر البيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

وتم بناء المؤشر المصري لمسئولية الشركات S & P / EGX ESG من خلال التعاون بين البورصة المصرية وكل من مركز المديرين المصري، ومؤسسة ستاندر أند بورز ومؤسسة كريسل، والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة بعد نجاح إطلاق المؤشر في الهند S&P/ India ESG.

وقد قام مركز المديرين المصري بإجراء التحليل الكيفي للشركات، وذلك بمساعدة البورصة المصرية، بالإضافة إلى قيام البورصة المصرية باختبار كفاءة البيانات التاريخية وتدقيقها، في حين قامت مؤسسة ستاندر أند بورز ومؤسسة كريسل بإجراء التحليل الكمي للشركات، وإعداد المؤشر تاريخياً، ولقد بدأ حساب هذا المؤشر في ٢٨ يونيو ٢٠٠٧م.

ويعد الهدف من بناء المؤشر قياس أداء أفضل الشركات المقيدة في البورصة من حيث ممارسة أنشطة تتعلق بمسئوليتها الاجتماعية، وذلك وفقاً لمعايير الممارسات البيئية والمسئولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات، فهذا المؤشر يتكون من أفضل ٣٠ شركة على الأكثر من إجمالي أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية.

(٤) منهجية المؤشر المصري لمسئولية الشركات: (١)

(أ) بناء المؤشر:

- يتم إجراء المسح لأنشطة ١٠٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية، بهدف حصول كل شركة على مجموع من النقاط في كل من شق البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، ويتم الاعتماد على المصادر العامة، وتشمل الكتاب السنوي للشركة، والموقع على شبكة الإنترنت، والنشرات والقوائم المالية، وتقارير إفصاح الشركات بالبورصة المصرية.
- في حالة قيام الشركة بالإفصاح عن إحدى نقاط المسح ذات مردود إيجابي تحصل على نقطة واحدة، أما إذا كانت ذات مردود سلبي تحصل على صفر.
- المؤشر يأخذ في الاعتبار معايير السيولة ورأس المال السوقي للشركات، وذلك بعد الحصول على مجموع النقاط النهائي لكل شركة على أساس معايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، وذلك من خلال أوزان الشركات في المؤشر كما يلي:
 - المجموع الكمي: تحصل كل شركة من الـ ١٠٠ شركة على مجموع وترتيب كمي وفقاً للإفصاح والشفافية في ثلاثة عوامل هي: الممارسات البيئية، المسئولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل من هذه العوامل لكل شركة على حدة، ثم تحويلها إلى قيم معيارية، ثم يتم تجميع هذه القيم المعيارية، ويتم ترتيب الشركات تنازلياً.
 - المجموع الكيفي: يتم اختيار الشركات الأعلى نقاطاً لإجراء المسح الكيفي، والذي يعتمد على مصادر مستقلة للمعلومات، والأخبار حول الشركات، والتي يتم استخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات في الإفصاح والشفافية، وتحصل الشركات على نقاط تتراوح بين ٥ نقاط إلى نقطة واحدة في حالة الأداء السيئ للإفصاح والشفافية، وتحصل كل شركة على مجموع كيفي نهائي.
 - المجموع المركب (مجموع النقاط النهائي): يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمي للشركة ونقاط المجموع الكيفي، ويتم ترتيب الشركات، واختيار أعلى ٣٠ شركة وفقاً لمجموع النقاط النهائي.
 - الوزن النهائي: تحصل كل شركة على وزنها النهائي من المؤشر، والذي يتوقف على مجموع نقاطها النهائي في الممارسات البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة.

(ب) دورية المراجعة: (٢)

يتم مراجعة المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام لأنشطة ١٠٠ شركة في البورصة المصرية، وكل ثلاثة شهور يتم مراجعة أهم الأخبار والأحداث الجوهرية على الشركات المكونة للمؤشر،

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير حول المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في

التنمية، تقرير شهري، السنة الخامسة، العدد ٥٧، سبتمبر، ٢٠١١، ص ٢٢

(٢) المركز المصري لمسئولية الشركات، المؤشر المصري لمسئولية الشركات، متاح في:

وذلك بهدف تحديد سلوك الشركات، وهو ما قد يؤدي إلى استبعاد الشركة ذات السلوك السيئ أو ارتكبت أحداثاً جوهرية سيئة، وفي هذه الحالة لن يتم استبدال الشركة التي تم حذفها بشركة أخرى، بل سيتم حساب المؤشر بعدد شركات أقل.

وبذلك فإن أي شركة تسعى للانطلاق وتحقيق الأرباح لا بد أن تسعى لأن يكون لها قبول مجتمعي وذلك من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، فالشركات أصبحت مطالبة بالإفصاح عن أدائها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى ما تقوم به من إفصاح عن قوائمها المالية.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هدفاً عالمياً وموقف مصر منها.

تشير أدبيات التنمية إلى وجود حليف قوي لكل من الدولة والمجتمع المدني ألا وهو القطاع الخاص، وهذا التحالف الإستراتيجي مطلوب لإنجاز التنمية ثلاثية الأوجه، أي التنمية الشاملة، والمستدامة، والبشرية، إضافة إلى تزايد الاهتمام الشعبي به نتيجة العولمة وثورة المعلومات، الاتصالات والتطورات السياسية العالمية وانعكاساتها على دور الدولة المعاصرة، وحيث انتقلها من الدولة الحارثة التي تهتم بالصحة والتعليم والأمن إلى دولة التنمية، والتي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً كبيراً.⁽¹⁾

ولقد أكدت التجارب الدولية في مجال التنمية بإشكالاتها المتنوعة بأنها تتطلب من المجتمع أن ينمي المصادر البشرية عن طريق المعرفة والتعليم والتدريب لأفراده، فالثروة الحقيقية للدولة تتمثل في استثمار الموارد البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة (رأس المال البشري) عن طريق التزام بين اكتساب المعرفة والمهارة وعمل التكنولوجيا والمشاركة المستمرة، ولذا فإن القطاع الخاص بمؤسساته جعل من التنمية إحدى مقومات قوته وعامل مهم في نشرها، وخاصة التنمية المستدامة.

وتعتبر التنمية المستدامة في مصر قيمة دستورية أساسية وهدف إستراتيجي عام. ويغطي دستور ٢٠١٤ أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ويتطرق إلى العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة في بنوده المختلفة مثل الأهداف القومية ودعوة الشركاء للمشاركة في عملية تنمية تقودها الدولة.⁽²⁾

وطبقاً لدستور ٢٠١٤ قررت الحكومة على الفور تخطيط وتنفيذ مشروعات قومية ضخمة تخدم أهداف التنمية المستدامة، ثم عممت هذه المشروعات بعد ذلك في الإستراتيجية القومية الجديدة وإستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، وتم صياغة الإستراتيجية من خلال عملية شاملة وتكاملية ضمنت إشراك جميع الجهات الحكومية وقطاعات المجتمع المختلفة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، وتم اعتمادها من قبل البرلمان المصري في إبريل ٢٠١٦ م.⁽³⁾

(1) El sayed Ele:wai ; **Freeing Civil Society**, Al – Ahram weekly, 19 – 25 July, 2007.

(2) Ministry of International Co operation ; **Egypt National Review Report for Input to the 2016 HLPF**, Cairo, 2016, P.P. 14-15.

(3) Ibid, P. 15

ونصت المادة (٢٧) من دستور ٢٠١٤ على أن "النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر".^(١) أما المادة ٣٢ نصت على أن "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها، وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية وزيادة قيمتها المضافة وفقا للجدول الاقتصادي".^(٢)

والمادة (٤١) من الدستور نصت على "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة".^(٣) ونصت المادة (٤٦) على أن "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".^(٤)

وجاء نص المادة (٧٨) ينص على أن "تكفل الدولة الحق في المسكن الملائم والأمن الصحي بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية".^(٥) ونصت المادة (٧٩) على أن "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال".^(٦)

أما المادة (٨٧) من الدستور اشارت إلى أن "مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخابات وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من هذا الواجب في حالات محددة يبينها القانون".^(٧) والمادة ٢٣٦ تنص على أن "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي".^(٨)

(١) دستور مصر ٢٠١٤، المادة (٢٧)، ص ٨

(٢) المادة (٣٢) من دستور ٢٠١٤، ص ٩

(٣) المادة (٤١) من دستور ٢٠١٤، ص ١٠

(٤) المادة (٤٦) من دستور ٢٠١٤، ص ١٠

(٥) المادة (٧٨) من دستور ٢٠١٤، ص ١٥

(٦) المادة (٧٩) من دستور ٢٠١٤، ص ١٥

(٧) المادة (٨٧) من دستور ٢٠١٤، ص ١٦

(٨) المادة (٢٣٦) من دستور ٢٠١٤، ص ٤٠

وفي ١/ يناير ٢٠١٦م بدأ رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والتي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥م في قمة أممية تاريخية، وستعمل البلدان خلال السنوات المقبلة – واعدة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع – على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتمال الجميع بتلك الجهود.^(١)

وفي سبتمبر ٢٠١٥م حضر أكثر من (١٥٠) من قادة العالم مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة رسمياً، وتتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ (١٩٣) في الأمم المتحدة بعنوان "تحويل عالمنا" خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، من إعلان و (١٧) هدفاً و (١٦٩) غاية للتنمية المستدامة، وفرع عن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية المتجددة، وإطار للاستعراض والمتابعة.^(٢)

وتستند خطة التنمية المستدامة الجديدة إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢م، ومؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠م، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ (ريو +٢٠)، وإلى مفهوم التنمية المستدامة الذي عرض في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، بأنه التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.^(٣) وإلى آراء الناس في جميع أنحاء العالم. وأهداف التنمية المستدامة هي:^(٤)

- الهدف ١ : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف ٢ : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف ٣ : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الهدف ٤ : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

^(١) مركز أنباء الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا، متاح في:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar> (accessed at 5-3-2018).

^(٢) Maritza Vargas; **Sustainable Development Goals: Transforming our world with Innovation**, A magazine for the Environmental Center for Arab Town, Issue 13, January, 2016, P.P. 4-5.

^(٣) **Portal for parliamentary Development; Sustainable Development Goals (SDGS) post 2015 Agenda, on:**

<http://www.agora-parl.org/resources/aoe/sustainable-development-goals-sdgs-post-2015>. (Accessed at 2/4/2018).

^(٤) Maritza Vargas; **op. cit** P. 5.

- الهدف ٥ : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- الهدف ٦ : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- الهدف ٧ : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- الهدف ٨ : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف ٩ : إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- الهدف ١٠ : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- الهدف ١١ : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- الهدف ١٢ : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف ١٣ : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف ١٤ : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف ١٥ : حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي.
- الهدف ١٦ : التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا تهميش فيها لأحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- الهدف ١٧ : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- وفيما يلي نعرض لهذه الأهداف من خلال الإشارة إلى موقف الأهداف في مصر خلال الاعوام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ / ٢٠١٨ فيما يلي:-

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

نصت المادة (٨) من الدستور المصري ٢٠١٤ على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة السبل اللازمة لتحقيق التضامن الاجتماعي بما يكفل حياة كريمة لجميع المواطنين طبقاً لما ينظمه القانون.^(١) وتؤكد المادة (١١) من الدستور أيضاً على أن "تلتزم الدولة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبقاً لنصوص الدستور، وتلتزم الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التمثيل المناسب للمرأة في البرلمان على النحو المحدد في القانون وتمنح الدولة المرأة الحق في تقلد المناصب العامة والمناصب الإدارية العليا بالدولة وفي التعيين في الجهات القضائية دون أي تمييز، كما تلتزم الدولة بحماية المرأة

(١) دستور ٢٠١٤، المادة (٨)، ص ٥

ضد كافة أشكال العنف وتضمن تمكينها من أداء مهامها تجاه أسرتها ومتطلبات عملها، كما تكفل رعايتها وحمايتها، ورعاية الأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والمرأة الأكثر احتياجاً.^(١)

وجاءت المادة (١٧) تنص على أن "تقدم الدولة خدمات التأمين الاجتماعي" إذ يحق لجميع المواطنين غير المشتركين في نظام التأمين الاجتماعي الانضمام إليه لضمان حياة كريمة في حالة عدم تمكنهم من إعالة أنفسهم أو أسرهم، وفي حالة العجز عن العمل أو كبر السن أو البطالة فتعمل الدولة على إتاحة المعاشات المناسبة لصغار الفلاحين والمزارعين والصيادين والعمالة غير الرسمية طبقاً للقانون تعد صناديق التأمينات والمعاشات صناديق خاصة تتمتع بذات الحماية الممنوحة للصناديق العامة. إذ تعد هذه الصناديق وعوائدها حق مكتسب للمستفيدين منها، ويتم استثمارها بشكل آمن وتدار بواسطة جهة مستقلة طبقاً للقانون.^(٢)

ومن هذا يعد القضاء على الفقر أهم الأولويات بالنسبة للحكومة المصرية والبرلمان المصري، فقد شهدت مصر انخفاضاً تدريجياً في الفقر طبقاً للتعريف الدولي للفقر الذي حدده بالفرد الذي يكتسب ١.٢٥ دولار في اليوم، وقد انخفضت نسبة الفرق من ٤.٤٦% في عام ١٩٩٠^(٣)، إلى ١.٦٨% في عام ٢٠٠٨.^(٤)

وطبقاً لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد قد شهدت مصر انخفاضاً تدريجياً للفقر متعدد الأبعاد من ٨.٢% (عدد المواطنين) في عام ٢٠٠٥ إلى ٣.٦% في عام ٢٠١٤.^(٥) وبالرغم من هذا التوجه الإيجابي المحقق في القضاء على الفقر المدقع إلا أن معدل الفقر القومي ارتفع من ١٧.٧% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٦.٣% في عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ويوضح هذا الرقم أن حوالي ٢٢.٥ مليون غير قادر على الوفاء باحتياجاته الأساسية من المأكل وخلافه.

وبالرغم أن مؤشرات الفقر الدولية تشير إلى وجود تحسينات إلا أن خط الفقر القومي يظهر توجه معاكس يتمثل في زيادة حادة في معدل الفقر. وقد تكون هناك أسباب عديدة وراء هذه المفارقة، ولكنها تشير إلى أهمية وجود معلومات مقترنة بالسياق وبيانات مقسمة ومحدثة باستمرار على المجموعات لفهم أبعاد الفقر المختلفة وتعقيده.^(٦)

(١) دستور ٢٠١٤، المادة (١١)، ص٥

(٢) دستور ٢٠١٤، المادة (١٧)، ص٦

(٣) Gaurav Datt, Dean Joliffe and manohar sharma; **Aprofil of poverty in Egypt 1997**, International food policy Research Institute, FCND, Discussion paper, No, 49, Washington, D.C, August, 1998.

(٤) Ministry of International cooperation; **Arab Republic of Egypt, National Review, Sustainable Development Goals**, July 2016, P.24.

(٥) Ibid, P.25

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث ميداني يرصد فيه أوجه الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة المصرية للسنة المالية ٢٠١٢ - ٢٠١٣ متاح في: www.aswamasriya.com/news/view.aspx.id (accessed at 1/4/2014).

وتشكل الحماية الاجتماعية حصة رئيسية في نفقات الحكومة المصرية إذ تشكل حوالي ٢٥-٣٠% من إجمالي النفقات وخصص الجزء الأكبر من هذه النفقات لدعم الوقود والطعام، والذي يصل إلى ٩٠% من إجمالي النفقات المخصصة للحماية الاجتماعية بالرغم من وجود بعض المزايا إلا أن الدعم وخاصة دعم الوقود يعد أكبر التدخلات المكلفة والأقل فاعلية، حيث ينصب مبلغ كبير من الموازنة العامة المخفضة لتعويض تذبذب الأسعار العالمية، ويستفيد أصحاب الدخل الكبيرة الذين يستهلكون قدر أكبر من الوقود من معظم المزايا. (١)

وقد بدأت الحكومة في إصلاح الدعم على الوقود والغذاء، وقدمت برنامجين جديدين للتحويل النقدي هما: تكافل وكرامة وهما يستهدفا الفقراء والاكثرا احتياجا مباشرة. (٢) وبمشاركة جهود أخرى لتحقيق الإصلاح في مجال الدعم تغير هذه البرامج الجديدة ذات المؤشرات الإيجابية من التزام الحكومة لتحقيق الحماية المجتمعية القومية المناسبة وضمان الحق في التأمين الاجتماعي على النحو المحدد في أهداف التنمية المستدامة والدستور المصري. (٣)

ومن ضمن الجهود التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من الفقر ما يلي: (٤)

- زيادة معاشات التأمين الاجتماعي.
- إنشاء مراكز لوجستية لتجارة الحبوب وتخزينها للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعديل قانون التأمين الاجتماعي لتقديم التأمين الاجتماعي للمزارعين ممن يملكون أكثر من فدان واحد.
- إصلاح نظام دعم الوقود والغذاء.
- قدمت وزارة التضامن الاجتماعي في ٢٠١٥/٢٠١٦ المساعدات الطارئة والدعم الفوري للمواطنين والأسر المتأثرة في محافظات سوهاج وسيناء والقاهرة والبحيرة والاسكندرية وغيرها من المناطق الجغرافية المختلفة.
- يهدف برنامج الإسكان الاجتماعي إلى توفير سكن لائق لمحدودي الدخل في جميع المحافظات بتكلفة إجمالي ١٥٠ مليار جنيه مصري خلال خمسة سنوات.
- للتغلب على مشكلة العشوائيات جاري تنفيذ مبادرة قومية ضخمة بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، وتم تسليم المرحلتين الأولى والثانية بنهاية مايو ٢٠١٦ وهما (مشروع تحيا مصر ومشروع الاسمرات).

(١) هبه الليثي، دنيا مجدي، خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرصد عدالة التنمية، النشرة الثانية، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣، ص ص ٢١-٣٣.

(٢) Ministry of International Cooperation, **op. cit**, P26.

(٣) Ilo; **Social Protection and Climate Change: How has The removal of fuel subsidies in Egypt affected its people and climate**, Geneva, 2016.

(٤) Ministry of International Cooperation; **op. cit**, P.P 31-34.

الهدف ٢ : القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي: (١)

تعتبر مصر من أكثر البلدان تأثراً بالأزمة الغذائية التي اجتاحت العالم، وشهدت أسعار الغذاء ارتفاعاً بشكل جنوني، خاصة أسعار الدقيق والزيوت والخضروات وقد كان لهذه الازمة الكثير من التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بل الأمني، حيث خرجت المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات في عدة مدن مصرية. إذ ظهر أثر الأزمة الغذائية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في مصر بشكل واضح في عدد من الأبعاد هي:- (٢)

- أزمة أسعار المواد الغذائية.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- خسائر الفلاحين ومكاسب التجار.

ولم تزد قيمة الاعتمادات المخصصة لبرنامج التغذية المدرسية في بداية التطبيق في عام ١٩٨١م، عن ١٨.٧ مليون جنيه إلا أن قيمة تلك الاعتمادات قد ارتفعت لتصل على ٣٠.٤ مليون جنيه خلال العام الدراسي ١٩٩٠م، ثم شهدت قيمة تلك الاعتمادات بداية ملحوظة من العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥م لتصل إلى ٣٥٣.٦ مليون جنيه في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وذلك بارتفاع طفيف مقارنة بالاعتمادات المالية المخصصة في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. (٣)

ونص دستور ٢٠١٤ في المادة (٢٩) منه على أن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل الدولة على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. (٤)

(1) United Nations; **Progress Towards The sustainable Development Goals, Report of The secretary – General, Goals, End Hunger, Achieve Food Security and improved nutrition and promote sustainable Agriculture, Economic and Social Council, issue 66, New York, 2017, P.P 3-4.**

(٢) أسامه بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة الأرض والفلاح، العدد (٤٨)، ٢٠٠٩.

- انظر أيضاً:

- United Nation Population Fund; **Food Crisis and Population Status in Egypt, Evidence – Based population policy (EPDI), Cairo, Egypt, 2009.**

(٣) مجلس الوزراء، برنامج تطوير نظم التغذية المدرسية في المدارس المصرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥

(٤) دستور ٢٠١٤، المادة (٢٩)، ص٨

ويعد مشروع استصلاح المليون ونصف فدان في واحة الفرافرة بالصحراء الغربية من بين المبادرات الأكثر أهمية في هذا الصدد، حيث أنه من المتوقع أن يزيد المشروع من الأراضي الزراعية بواقع ٢٠% في المرحلة الأولى، ويشمل المشروع العديد من الأنشطة مثل حفر (٤٠) بئراً للمياه الجوفية وإنشاء ثلاث قرى نموذجية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية، ويتمثل الهدف الرئيسي من المشروع في خلق مجتمع متكامل على الأراضي المستصلحة، ودعم التنوع الاقتصادي وتقديم فرص عمل منتجة ولانقة وضمان مشاركة جميع المحافظات في تحقيق النمو الشامل والمستدام كما يشمل المشروع حقل زراعي صناعي متكامل محاصيل محددة وخضروات وفاكهة، بالإضافة إلى الآليات اللازمة لتعبئة المنتجات وتجهيزها.^(١)

الهدف ٣ : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار.

نصت المادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن (٣%) من الناتج القومي الإجمالي لتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الرعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون.^(٢)

وعلى الرغم من وجود هدف عام واضح للخطة الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، وهو خفض معدل الإنجاب الكلي إلى ٢.١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧م، إلا أن هذا الهدف لا يعتمد في تحقيقه على الممارسات الجبرية، وإنما يعتمد على محاور رئيسية تتمثل في: الارتقاء بمستوى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوفيرها في إطار منظومة الرعاية الصحية الأساسية، تغيير الاتجاهات والسلوك لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة، دعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة، تفعيل نظام المتابعة والتقييم والتقييم.^(٣)

(١) Ministry of International Cooperation; National. **Review, Sustainable development Goals**, op. cit, P. 36.

(٢) دستور ٢٠١٤، المادة (١٨)، ص ٦

(٣) مجلس الوزراء المصري، الإطار الاجتماعي للصحة الإنجابية بين الشباب في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، القاهرة، يونيو ٢٠١٠، ص ٢٠.

تعتبر مصر أكبر منتج ومستهلك للدواء في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من انخفاض قيمة ما يستهلكه الفرد سنوياً من الدواء في مصر، إلا أن معدل مبيعات الدواء في مصر ظل ينمو بنسبة ٣٠% خلال فترة التسعينات، ويمكن تفسير ذلك بالنمو المطرد في عدد السكان.^(١) وتشير إلى تطور صناعة الدواء في مصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين مروراً بخمس مراحل.^(٢) تبلورت خلالها سوق الدواء حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

وتعد الإصابة بالفيروسات الكبدية مشكلة صحية واقتصادية واجتماعية في مصر، حيث تبلغ معدلات الإصابة بفيروس سي ٩.٨% بين السكان، وتصل النسبة إلى ٣٠% من إجمالي بعض فئات العمر.^(٣) ومن المتوقع ارتفاع أعداد المصابين به خلال السنوات القادمة، وارتفاع في عدد الوفيات الناتجة من مضاعفاته ومن سرطان الكبد. والخطة الإستراتيجية لمكافحة الفيروسات الكبدية لوزارة الصحة تركز على ٤ محاور هم: محور الوقاية، محور العلاج، محور المتابعة والترصد، محور الأبحاث والتدريب.^(٤)

وتم تطوير البنية الأساسية للخدمات الصحية، بما في ذلك تجديد مراكز الطوارئ في كفر سعد، ومستشفى العياط، والمستشفى العام ببني سويف، ومستشفى سانت كاترين، والمستشفى المركزي بطابا، إضافة إلى ٤٤ وحدة رعاية صحية في المناطق المتأخرة، وبناء وتجهيز ١٠٠ وحدة رعاية صحية متكاملة في المحافظات المختلفة، شاملة ٥٠ وحدة ممولة بقرض من الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٢٣ مليون دولار.^(٥)

ونشير إلى برنامج الرعاية الصحية للمحتاجين بما في ذلك قاطني المناطق المتأخرة مثل أسيوط، بني سويف، البحر الأحمر، جنوب سيناء، المنوفية، دمياط، الدقهلية، الشرقية، الإسكندرية، كفر الشيخ، المنيا. وقد أظهر البرنامج نجاحاً ملحوظاً مع اكتمال وتشغيل ٤٨٦ وحدة، و٥٦ مستشفى بالفعل. وتم إدراج المشتركين في برنامج "تكافل وكرامه" لقائمة المستفيدين لنشر التوعية بالبرنامج.^(٦)

(١) مدحت أنور، محمد مصطفى الهادي، الأزمة الراهنة لسوق الدواء في مصر، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٨.

(٢) American Chamber of Commerce in Egypt; the **Egyptian pharmaceutical Industry**, Business studies and Analysis Centre, February, 2001. P.1.

(٣) تقرير المسح الديموجرافي، معلومات عن الفيروس الكبدى سي ونسبة انتشاره، الفصل الثامن عشر، ٢٠٠٨، ص ٢٤١-٢٥٨.

(٤) شاهيناز مخيمر، المعتقدات والعلاجات الشعبية لمرضى الفيروس الكبدى سي في مصر، دراسة استطلاعية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠١٠، ص ٥ - ٦٢.

- شاهيناز مخيمر، اليات تحسين سياسة مكافحة الفيروسات الكبدية في مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠١١، ص ٥-١٥.

(٥) Ministry of International Cooperation, **op. cit**, P. 37.

(٦) Ibid, P. 36.

الهدف ٤ : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.^(١)
وفقاً للنظم المعمول بها في مصر يكون لزاماً على الأطفال الاندماج في العملية التعليمية عند سن ست السنوات (السن الرسمي للالتحاق بالتعليم) ليلتحق بالتعليم الابتدائي (أول مرحلة إلزامية في مصر)، حيث أن القانون في مصر غير ملزم لالتحاق الأطفال بمرحلة رياض الأطفال. وتستغرق المرحلة الابتدائية ست سنوات دراسية.^(٢) بعد اكتمال المرحلة الابتدائية يلتحق التلاميذ بالمرحلة الإعدادية وتستغرق ثلاث سنوات دراسية، يلي إكمال التلاميذ للمرحلة الإعدادية التوجه إلى أحد المسارات الثلاثة.^(٣)

- المدارس الثانوية العامة، ويمكن لخريجها أن يلتحقوا بالتعليم الجامعي.
- المدارس الثانوية الفنية، ويمكن لخريجها الالتحاق بالتعليم العالي غير الجامعي (المعاهد الفنية المتوسطة والعليا).
- مركز التدريب الفني المهني الثانوي.

وبلغ إجمالي أعداد التلاميذ في التعليم ما قبل الجامعي ١٨.٢ مليون خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ما عدا الأزهرى. كما بلغ أعداد المدرسين والأخصائيين في العام نفسه نحو ١.٠٤ مليون مدرس وأخصائي و ٢.١ مليون طالب في التعليم الأزهرى قبل الجامعي، حيث بلغت نسبة الذكور منهم نحو ٥٥.٧% عام ٢٠١٢.٢٠١١.^(٤)

ووصل عدد التلاميذ لكل مدرس في المدارس الابتدائية إلى ٢٥.٢ تلميذاً لكل مدرس في الثانوي الصناعي ٨.٩ تلميذ لكل مدرس عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وبلغت أعداد المدارس ٤٧.٥ ألف على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، منها ٨٧% مداس حكومية وترتفع كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية مقارنة بباقي المراحل التعليمية المختلفة، حيث بلغت ٤٣.٢ تلميذ لكل فصل عام ٢٠١٢-٢٠١٣.^(٥)

ويضم التعليم الجامعي في مصر نحو ١٩ جامعة حكومية، بالإضافة إلى جامعة الأزهر و ٤٥ كلية تكنولوجيا و ١٣ معهداً متوسطاً حكومياً، و ١٨ جامعة خاصة، بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية، و ٣

(1) United Nations Development Programme. **Quality Education, Goal Targets, 2018** on: <http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html>.(accessed at 4/4/2018).

(2) البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠.

(3) معهد اليونسكو للإحصاءات، التصنيف الدولي المقنن لإحصاءات التعليم ١٩٩٧، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، مايو ٢٠٠٦.

(4) مجلس الوزراء، واقع التعليم في مصر.. حقائق وأراء، تقرير معلوماتي، السنة السابعة، العدد ٦٨، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس، ٢٠١٣، ص ٣

(5) وزراء التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٢/٢٠١٣.

اكاديميات، ١٢٢ معهداً عالياً خاصاً، و ١٠ معاهد متوسطة خاصة، معاهد متنوعة خاصة، وذلك عام ٢٠١١ / ٢٠١٣.^(١)

وبلغ إجمالي إنفاق الدولة على التعليم في مصر ٥٣.٩ مليار جنيه عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بدون التعليم الأزهري ٧٤.٢% من إجمالي الإنفاق على التعليم، في حين بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي بدون الأزهري نحو ٢٥.١%.^(٢)

ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم في مصر، ارتفاع تكلفة التعليم، وارتفاع معدلات غياب التلاميذ والرسوب والتسرب، وعدم توفير قطاع التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وقدم المناهج، ونظام الامتحانات مقرر للمصير.^(٣)

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:^(٤)

نصت المادة (١١) من دستور ٢٠١٤ على أن "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون. كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً."^(٥)

وتدرك الحكومة المصرية إنه يمكن تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتحسين النتائج التنموية وتحقيق النمو من خلال المساواة بين الجنسين، ويعد تمثيل المرأة في البرلمان الأخير حدث مهم لمصر، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من ٢% في عام ٢٠١٣ إلى ١٦% في عام ٢٠١٥.^(٦)

(١) وزارة التعليم العالي، الإحصاء السنوي للتعليم العالي، مركز المعلومات والتوثيق، مكتب الوزير، ٢٠١١/٢٠١٢.

للمزيد من المعلومات أنظر:

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سمات التعليم الجامعي والعالي، تقرير معلوماتي رقم ١٦، السنة الثانية، القاهرة، ابريل، ٢٠٠٨، ص ٤ - ١١.

(٢) مجلس الوزراء، واقع التعليم في مصر، حقائق وأراء، مرجع سبق ذكره، ص ٣

(٣) OECD, **Schools for skills – A new Learning Agenda for Egypt**, OECD Publications, 2015, P.129.

(٤) United Nation, **Economic and social council, progress towards the sustainable development Goals**, op, cit, P. 8.

(٥) دستور ٢٠١٤، المادة (١١)، ص ٥.

(٦) Ministry of International cooperation; **National Review Sustainable Development Goals**, op. cit, P.40.

الهدف ٦ : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع: (١)

تعد ندرة المياه من التحديات الرئيسية في مصر حيث أنه من المتوقع أن يقل نصيب الفرد في المياه من ٩٠٠ متر مكعب في الوقت الحالي إلى حوالي ٦٧٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠، ويرجع هذا التناقص في نصيب الفرد إلى الاستهلاك الضخم لمياه الري، والذي يقدر بـ ٨٥% من المياه المستخدمة من نهر النيل، والهدر الكبير في شبكة المياه الصالحة للشرب، ونقص المياه في المناطق الريفية، هذا بالإضافة إلى انخفاض جودة المياه، حيث تدهورت جودة المياه في نهر النيل وقنواته في الاتجاه الشمالي بسبب التخلص من النفايات والنفايات الصناعية السائلة والصلبة والصرف الزراعي، ونقص تدفق المياه، كما تلوثت قنوات الصرف الصحي تلوثاً كبيراً، ولذلك تأثرت العامة بشكل كبير. (٢)

وعلاوة على ذلك تقدر الخسارة السنوية للأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني بين ١٥.٠٠٠، ٣٠.٠٠٠ فدان، وتتمثل الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في سوء الري والصرف وملوحة التربة وعدم اختيار المحاصيل الملائمة وحياسة الأراضي المجزأة وتآكل التربة، وتعاني حوالي ٣٥% من الأراضي الزراعية من التملح والذي يكون له آثار سلبية على الأمن الغذائي، كما ازدادت نسبة التلوث وممارسات التخلص من النفايات الحضرية الخطرة التي لم يتم معالجتها. هذا بالإضافة إلى توليد ١٥.٣ مليون طن من النفايات الصلبة سنوياً من بينها حوالي ٢.٥ مليون طن لم يتم جمعها، وعدم وجود مدافن صحية للنفايات. (٣)

الهدف ٧ : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة. (٤) والمستدامة. (٤)

(1) United Nations Development Programme; **Clean Water and Sanitation, Facts Goal6**, on http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable_development_-_goal6/goal-6-ckean-water-and-sanitation.html (Accessed at 5/4/2018).

(2) Waleed Hamza, Simon Mason; **Water Availability and Food Security Challenges in Egypt**, paper presented at the International forum on food security under water scarcity in The Middle East: problems and solutions, Como, Italy, 24-27 Nov, 2004, P-P. 1-12.

(3) Ministry of International Cooperation; National Review, op.cit, P.P 41-42.

For more Information's see:

- Rehab osman, Emanuele ferrai, scott MC Donald; **Water Scarcity and Irrigation Efficiency in Egypt**, International Conformance of Agricultural Economists , Agriculture in an interconnected World, IGAE, 29th, August, Milan, Italy, 2015, P.P 2-26.

(4) United Nations Development Programme; **Affordable and Clean Energy**, on: <http://www.undp.org/Content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal7/affordable-and-clean-energy.html>. (Accessed at 4/4/2018).

يتصدر دعم استخدام طاقة نظيفة وفعالة أولويات الحكومة، حيث تهدف الحكومة إلى زيادة استهلاك الطاقة المتجددة بمعدل ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٢، وفي هذا الصدد تم تحديد عدد من الأهداف الخاصة بالطاقة الشمسية والطاقة المائية، وطاقة الرياح التي تركز على استثمارات القطاع الخاص، بجانب الكهرباء مثل: ٢٨٠٠ ميغاوات من الطاقة المائية بواقع ٦٠% من إجمالي استخدام الطاقة، و ٧٠٠٠ ميغاوات من طاقة الرياح بواقع ١٢% و ٢٨٣٠ ميغاوات من الطاقة الشمسية بواقع ٢.٦%.

وأعلنت الحكومة المصرية عن هدف مؤقت للفترة التنظيمية الأولى (٢٠١٧-٢٠١٥) يتمثل في استخدام ٤٣٠٠ ميغاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وسيتم زيادة سعر الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة سنويا بنفس سعر الجملة للكهرباء خلال عام ٢٠١٩.^(١)

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.^(٢)

تعتبر مشكلة البطالة لدى الشباب من أهم التحديات التي تواجه متخذ القرار في مصر، ففي عام ٢٠٠٦ كان أكثر من ٨٠% من المتعطلين تحت سن ٢٩، ونحو ٨٢% لم يسبق لهم الالتحاق بعمل^(٣). وقد بلغ معدل بطالة الشباب في مصر في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة نحو ٢٥.٦% في عام ٢٠٠٩، مقابل ٢٨.٢% في عام ٢٠٠٠، وبتتبع معدلات البطالة للشباب يتضح أن معدلات بطالة الشباب وصلت إلى أعلى معدل لها في الفترة بين عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ وهو ٣٤.٠%^(٤).

وتشير دراسة لمنظمة العمل الدولية في مصر تناولت سوق العمل أن ٣٠% من الشباب عاطلين عن العمل رفضوا وظيفة لأنهم شعروا أنها لا تتناسب مع مستوى مؤهلاتهم العلمية^(٥). وتلقى ظاهرة البطالة الاختيارية الضوء على عدم التوافق بين التعليم والوظائف حيث يكون خريجو الجامعات غير مجهزين بالمهارات والعمل لتحضيرهم للعمل في اختصاصهم بشكل عام.

(1) Ministry of International cooperation, **National Review Sustainable Development Goals**, op.cit, p.p-45.

(2) United Nations Development Programme; **Promote Sustained, inclusive and Sustainable Economic Growth, full and Productive Employment and Decent work for all, on:**
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-8-decent-work-and-encomic-growth.html> (accessed at 4/4/2018.)

(3) محمد عبد الغني رمضان وآخرون، بدائل ومقترحات عملية في إطار الخطة القومية لتشغيل الشباب، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، اغسطس، ٢٠١١، ص-٢٠.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، القاهرة، اصدارات مختلفة، (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩).

(5) عادل عبد الغفار، متعلمون ولكن عاطلون عن العمل، معضلة الشباب المصري، مركز بروكنجز، موجز السياسة، الدوحة، ٢٠١٦، صه

ومع تزايد معدل البطالة يبحث خريجو الجامعات بأعداد متزايدة عن وظائف في القطاع غير الرسمي أو وظائف غير رسمية في القطاع الخاص. فتشير البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الوظيفة في القطاع غير الرسمي أصبحت المعيار. من ضمن العمال اليوميين الحائزين علي تعليم متوسط على الأقل. فقط ٤٢% منهم موقعين عقد عمل رسمي.^(١)

وأظهر بحث أجراه المركز الأوربي للدعم الانتخابي أن حجم القطاع الخاص يتراوح بين ١٣٥ - ١٦٩ مليار دولار). أي ما يعادل تقريبا ثلثي حجم الاقتصاد الرسمي، وتشير البيانات في ٢٠١٤ إلى أن القطاع غير الرسمي يتألف من ١٨ مليون مؤسسة، من ضمنها ٤٠ ألف مصنع.^(٢)

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة علي الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدامة، وتشجيع الابتكار.^(٣)

نصت المادة (٢٨) من دستور ٢٠١٤ على أن "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلومات مقومات أساسية للاقتصاد الوطني – وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار. وتعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد. وتولى الدولة اهتماما خاصا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات. وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله".^(٤)

والمادة (٦٦) منه تنص على أن "حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم، والعمل على تطبيقها".^(٥)

الهدف ١٠ : الحد من انعدام المساواة بين الدول وفيما بينهما:

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر، ولا يزال اشد الدول ضعفاً – أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر، والتباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذ كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد

(١) محمد عبد الغنى رمضان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٢) Doaa Fari; **Informal sector**; volume Records Around EGP 1.5 Tn : ECES, Daily News Egypt, 23 September, 2014

(٣) United Nations Programme; **Industry, Innovation and Infrastructure**, on:

<http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-g-als/goal-9-industry-innovation-and-infrasucture.html> (accesses at 4/4/2018).

(٤) دستور ٢٠١٤، المادة (٢٨)، ص٨

(٥) دستور ٢٠١٤، المادة (٦٦)، ص١٣.

الثلاثية للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسعيًا إلى خفض التباين تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولى الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

وتلتزم الحكومة المصرية التزاماً شديداً بدعم الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع من خلال تبني تشريعات وسياسات وإجراءات ملائمة لضمان تكافؤ الفرص.

الهدف ١١ : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة:^(١)

جاء في دستور ٢٠١٤ في المادة (٧٨) ما نصه الآتي: "تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والأمن الصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعي الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها. وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدنها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة."^(٢)

وفي السياق المصري تم تقديم المبادرة الأولى لإعداد السياسة العمرانية القومية رسمياً من قلب وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خلال الاجتماع المنعقد بين مجموعة من الخبراء في يونيو ٢٠١٥. وفي مصر يتم قياس مؤشر ازدهار المدن لعينة تشمل ٣٥ مدينة. ويعد المؤشر الأول لازدهار المدن في مصر بمثابة نسخة تجريبية تسمح بإعداد منهجية فعالة ذات كفاءة لجمع البيانات من مصادر مختلفة على المستوى المحلي.^(٣)

الهدف ١٢ : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

وبتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لثقافة الاستهلاك نلاحظ ما يلي:^(٤)

- من نقاط القوة كبر عدد الأسر المكونة للمجتمع المصري، بما لديها من قوة شرائية وادخارية في حال ترسيدها.

(1) United Nations programme: **Make cities Inclusive, safe, Resilient and sustainable**, on, <http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal11-sustainable-cities-and-communities.html>. (Accessed at 6/4/2016).

(2) دستور مصر ٢٠١٤، المادة (٧٨)، ص ١٥

(3) Ministry of International cooperation; **National Review**, op. cit, P.P 51-56.

(4) رشا مصطفى عوض، نحو تأصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية، مع إشارة خاصة لثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل، سلسلة كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣٤ - ٣٧.

• من نقاط الضعف الآتي:

○ قوة تأثير العادات الاستهلاكية واثـر المشاهدة والتقليد على الإنفاق الاستهلاكي، حيث يستقل الاستهلاك عن الدخل، مما يجعل الكثير من الأسر تعيش في أساليب حياة استهلاكية منفصلة عن مستواها الاقتصادي.

○ مجموعة السلع الغذائية تحتل المرتبة الأولى بين بنود إنفاق الأسرة المصرية.

○ تدني معدلات الإدخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

○ ٧٢% من الأسر تكفي حاجاتها، ٥% تنفق من مدخراتها، ١٧% تنفق من مدخراتها وتفترض من الغير، في حين ٦% فقط تدخر بعض المال (وفقاً لنتائج مسح القيم العالمي ٢٠٠٨).

• من الفرص انخفاض درجة الرضا عن الوضع الاقتصادي للأسر لتسجيل ٤.٨ درجة من ١٠ درجات (وفقاً لنتائج مسح القيم العالمي ٢٠٠٨).

• من التهديدات ما يلي:

○ انخفاض مستويات الدخل وتدني معدلات نموها السنوية.

○ انخفاض درجة عدالة توزيع الدخل في المجتمع المصري.

○ ارتفاع معدل الأمية بين البالغين (١٥ سنة فأكثر).

وكجزء من إستراتيجية الحكومة المصرية للتنمية المستدامة اتخذت خطوات لضمان الاستهلاك والإنتاج المسئولان في جميع الأنشطة، وهو ما يتضمن دعم كفاءة الطاقة والبنية الأساسية المستدامة، وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية، وتحسين مستوى المعيشة للجميع. منها على سبيل المثال: البرنامج القومي لإدارة المخلفات الصلبة الذي يهدف إلى المساهمة بشكل ملحوظ في حماية البيئة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية والحد من المخاطر الصحية، وتتمثل أنشطة البرنامج في إنشاء وتجديد المرافق لإدارة المخلفات الصلبة مثل إعادة التدوير ومصنع السماد العضوي ومحطات النقل ومقالب النفايات والبنية الأساسية للمخلفات الصلبة للضرورة لإدارة المخلفات.^(١)

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.^(٢)

تنص المادة (٤٦) من الدستور على أن "الكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."^(٣)

(1) Ministry of International Cooperation; **National Review**, op. cit, P. 57.

(2) United Nations Programme; **Take Urgent Action To combat climate change and its Impacts**; on; <http://www.undp.org/content/home/en/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action.html>. (Accessed 8/4/2018).

(3) دستور ٢٠١٤، المادة (٤٦)، ص ١٠.

وقامت مصر بتنفيذ عدد من المشروعات والجراءات ذات الصلة بالتغير المناخي ومنها:^(١)

- تم تنفيذ ٢٤ مشروع خاص بآلية التنمية النظيفة التابعة للمجلس التنفيذي الدولي خلال المدة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٥، بمجموع استثمارات تبلغ ٥٢٢ مليون دولار، ٦ مشروعات في مجال الطاقة المتجددة، ٤ في مجال التنمية الصناعية، ٢ في مجال النفايات الصلبة، وواحدة في مجال النقل، ٦ في مجال تغيير نوع الوقود، ٦ آخرين في مجال كفاءة الطاقة. وأصدرت هذه المشروعات شهادات خفض الانبعاثات بقيمة ١٠ مليون دولار.

- الحفاظ على الأمن الغذائي في صعيد مصر لمواجهة الظروف المناخية القاسية في ١٤ قرية فقيرة.

- تم بناء جدران لحماية شواطئ الساحل الشمالي من ارتفاع مستوى البحر.

- تحديث الإستراتيجية القومية للتكيف مع التغيرات المناخية وإدراج أنشطة التكيف في مشروع ميزانية العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ وتم تخصيص حوالي ٢٥٠ مليون جنيه للمشروعات الموجهة لتجديد مرافق الري لحماية السد العالي والشواطئ المصرية من ارتفاع مستوى البحر.

- تجديد خطوط مترو الإنفاق، مما سيؤدي إلى الحد من انبعاثات الغازات بالتوازي مع خطة الدولة لترشيد استخدام الوقود.

الهدف ١٤ : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام:^(٢)

نصت المادة (٤٥) من دستور ٢٠١٤ على أن "تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، ويحظر التعدي عليها أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".^(٣)

والمادة (٤٤) نصت على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدي على حرمة أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

أما المادة (٤٣) فقد نصت على أن "تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممرًا مائياً دولياً مملوكاً لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً متميزاً".^(٤)

(1) Ministry of International Cooperation; **National Review**, op cit, P.P 58-62.

(2) United Nations Economic and Social Council; **Progress to wards the sustainable Development Goals**, op. cit, P.14.

(3) دستور ٢٠١٤، المادة (٤٥)، ص ١٠.

(4) دستور ٢٠١٤، المواد (٤٣)، (٤٤)، ص ١٠.

وتشير المادة (٣٠) من الدستور إلى أن "تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكنهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية".^(١)

وتعد مصر من أكثر الدول الغنية والمتنوعة من حيث تنوع الانظمة البيئية المائية، ولهذا تهتم الحكومة بالحفاظ على الموارد المائية للتنمية المستدامة، حيث أطلقت العديد من المبادرات الهامة لمكافحة التلوث المائي وحماية المناطق الساحلية في مصر، شاملة الإستراتيجية القومية التي أعدتها وزارة البيئة لإدارة المناطق الساحلية، كما تقوم وزارة البيئة بأعداد برنامج قومي لمتابعة جودة المياه الساحلية في البحر المتوسط والبحر الأحمر.^(٢)

كما يوجد عدد من المشروعات التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المائية مثل مشروع إدارة المناطق الساحلية بالاسكندرية، بالشراكة مع البنك الدولي، الذي يهدف إلى تطوير الآليات المؤسسية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية في الإسكندرية للحد من مخاطر التلوث البري على البحر المتوسط.

الهدف ١٥ : حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.^(٣)

من أجل حماية النظم الأيكولوجية البرية وأحيائها وتعزيز استخدامها، تبذل الحكومة العديد من الجهود بما يضمن استدامة الحياة على الأرض – ووفقا لإستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، سيتم تمديد المناطق الخضراء لثلاثة أمتار مربعة للفرد الواحد بحلول ٢٠٣٠ بهدف زيادة المنطقة الخضراء من ٠.٨٥ متر مربع حاليا إلى ٣ متر مربع للفرد الواحد. كما تم إنشاء (٣٠) منطقة محمية تغطي ١٤.٦% من مجموع المناطق البرية والمائية في مصر.

ويتم إعداد دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء أول مركز بحث وتدريب معنى بمكافحة التصحر في أفريقيا، بهدف مكافحة التصحر وخلق فرص عمل جديدة في قطاع الزراعة، كما تنفذ مصر برامج للحفاظ على أنواع النباتات في المناطق الجبلية مثل علبة وسانت كاترين.^(٤)

الهدف ١٦ : السلام والعدل والمؤسسات:

هذا الهدف مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة. ونص دستور ٢٠١٤ في مادته (٩٧) على أنه "التقاضي حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم

^(١) دستور ٢٠١٤، المادة (٣٠)، ص ٨

^(٢) Ministry of International Cooperation; National Review, op, p.83.

^(٣) United Nations development programme; **Life on land:** <http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal/goal/15-life-on-land.html>.(Accessed at 7/4/2018).

^(٤) Ministry of International cooperation ; **National Review Sustainable Development Goals,** op.cit, p.65.

الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة." (١) والمادة (٢٣٧) تنص على أن " تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صورة وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله باعتباره تهديداً للوطن والمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وفق برنامج زمني محدد، وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة وبسببه". (٢) والمادة (٩) نصت على أن " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز". (٣)

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

أصبحت قضية التنمية بالمشاركة واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي باتت تفرض نفسها على كل بلدان العالم لاسيما النامية منها، فهي تتطلب وجود شراكة في كل مناحي الحياة، وتعد ركيزة للحكم الديمقراطي، ولذا يعتبر مفهوم التنمية Development والشراكة partnership من أبرز المفاهيم المرتبطة بعملية التنمية المستدامة، وأيضاً من أبرز مقاييس نجاح إستراتيجيات التنمية على المستوى القومي للدولة. (٤)

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠" إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل. ويدعو الهدف (١٧) الدول المتقدمة للمساعدات الإنمائية الرسمية، حيث أنه يهدف لتعبئة الموارد المحلية للحد من الاعتماد على الدعم الأجنبي وتعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ودعم نظام تجاري متعدد الأطراف. (٥)

وتدرك الحكومة المصرية أهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي في دعم التنمية المستدامة والشاملة، كما تم وصف مصر على أنها تمتلك واحد من أكبر قطاعات المجتمع المدني فاعلية في العالم النامي. (٦) وتخص المادة (٧٥) من دستور ٢٠١٤ على أن " للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الأخطار، تمارس نشاطها بحرية ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي". (٧)

(١) دستور ٢٠١٤، المادة (٩٧)، ص ١٨

(٢) الدستور نفسه، المادة (٢٣٧)، ص ٤٠

(٣) الدستور نفسه، المادة (٩)، ص ٥

(٤) معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر، التنمية المحلية بالمشاركة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧

(٥) Ministry of International Cooperation ; **National Review, Sustainable Development Goals**, op.cit, p.83.

(٦) عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(٧) دستور ٢٠١٤، المادة (٧٥)، ص ١٥

فعلى سبيل المثال يتم تنفيذ مشروع إسكان الأسمرات من خلال الشراكة بين الحكومة وجمعية العمران وصندوق تحيا مصر، وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن أسباب تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة تكمن في التوجه الجديد لتفعيل دور المشاركة من جانب المواطنين وذلك بعد أن أخفقت غالبية تجارب وخبرات التنمية، وفي إطار التحول نحو الخصصة وتفعيل دور القطاع الخاص وتراجع دور الدولة الاقتصادي برزت المنظمات غير الحكومية كآلية للتحول الاقتصادي من جهة وللتعامل مع الفئات الفقيرة والمهمشة من جهة أخرى، إضافة إلى مركزية الدولة من جهة ثالثة، وأيضاً التحولات السياسية على صعيد الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان ودعم المجتمع المدني.^(١)

وفي مصر بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية ٨.٤٧% بداية من عام ٢٠١٤، وبلغت أعلى قيمة لها ٧.٨٦% في عام ١٩٧٣، وأقل نسبة ١.٠٣% في عام ٢٠١١ م.^(٢) ويلزم تفعيل التعاون الدولي الخاص بالتمويل للتنمية وتبادل المعلومات والخبرات الخاصة بالابتكار والتمويل وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً قال بآن كي مون "سوف تنشئ الأهداف السبعة عشر للتنمية عهداً جديداً للتنمية المستدامة حيث سيتم القضاء على الفقر وسيعم الرخاء، وسيتم مواجهة الدوافع الأساسية لتغيير المناخ". والآن جاء دورنا للعمل على تحقيق ذلك بوضع خطة واتخاذ الإجراءات لتحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، لان الهدف بدون خطة لا يزيد عن كونه أمنية. ولذا نتعرف فيما يلي على خطة أو رؤية أو إستراتيجية التنمية المستدامة "مصر ٢٠٣٠".

رابعاً: محاور إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ومؤشراتها.

تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، ومحطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر لربط الحاضر بالمستقبل. وتتماشى مع دستور ٢٠١٤ الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتتمثل هذه الرؤية في:^(٣)

(١) سحر إبراهيم الدسوقي، مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٢ ص ٥٨-٥٣.

(٢) Ministry of International Cooperation; Arab. Republic of Egypt, National Review, Sustainable Development Goals, July 2016, P.83.

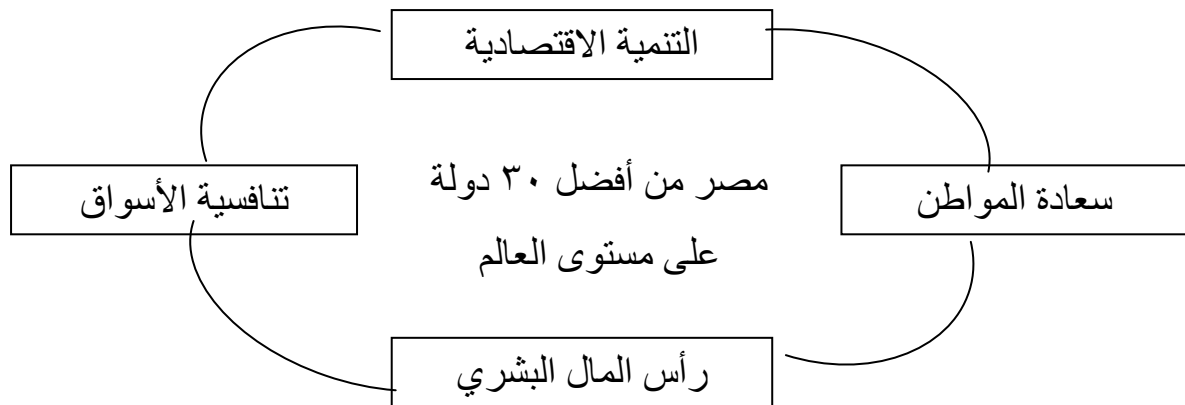
(٣) Ministry of planning, Monitoring and Administrative Reform; sustainable Development strategy, Egypt's Vision 2030, Introduction, 17 may, 2016, P.3.

"أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة".

وفي إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، تتضمن الإستراتيجية عشرة محاور، حيث يشمل البعد الاقتصادي على محاور التنمية الاقتصادية، الطاقة، الابتكار والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويتضمن البعد الاجتماعي محاور: العدالة الاجتماعية، التعليم والتدريب، الصحة، الثقافة. ويغطي البعد البيئي محاور: البيئة والتنمية العمرانية، ويتضمن كل محور من هذه المحاور عناصر البناء الخاصة به، والتي تتمثل في الهدف الإستراتيجي والأهداف الفرعية ومؤشرات قياس الأداء، والمستهدفات الكمية المخططة لتحقيق الأهداف، والتحديات المتوقعة، والبرامج والمشروعات اللازمة وأولوية تنفيذها وتتابعها الزمني.

وقد حاولت مصر أن تتغلب على التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية عام ٢٠٠٨م، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠١٠م، وثورتي ٢٠١١، ٢٠١٤م، وبالرغم من التحديات التي تواجهها إلا أنها حرصت على المشاركة في الجهود الدولية لتعزيز التنمية المستدامة، حيث تم اختيار مصر ضمن (٥٠) دولة للدخول في عملية مشاورات وطنية موسعة مع المجموعات وأصحاب المصالح الرئيسيين، وقد صوت (١٧٠٠٠) مواطن مصري حول منصة العالم الذي نريده ٢٠٣٠، وذلك لبناء رؤية جماعية لوضع أجندة ٢٠٣٠ من جانب قادة العالم.^(١)

ويوضح الشكل رقم (٣): الأهداف الرئيسية للإستراتيجية:



ومن مؤشرات محاور الإستراتيجية: رؤية مصر ٢٠٣٠ نذكر على:

(1) <http://www.worldwewant2030org/node371008>. (Accessed at 4/4/2018).

أ) الاقتصاد: (١)

- تدفق معدل نمو سنوى يصل إلى ٧% في المتوسط.
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% في المتوسط.
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠%.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%.

ب) الطاقة: (٢)

- تأمين موارد الطاقة.
- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية.
- خفض كثافة استهلاك الطاقة.
- زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية لقطاع الطاقة في الدخل القومي.

ج) الابتكار والبحث العلمي: (٣)

- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في مجالات الابتكار، جودة مؤسسات البحث العلمي، الحفاظ على القدرات والمواهب المبدعة.
- مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في عدد براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية.

د) الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: (٤)

- ١٠% زيادة سنوية في الخدمات المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية.
- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في مجال الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي.
- مصر ضمن أقل ٢٠ دولة عالمياً في مؤشر الفساد.

هـ) العدالة الاجتماعية: (٥)

- توفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة وذلك بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون.

(1) Ministry of planning, Monitoring and Administrative Reform, **Economic Development pillar**, op. cit, P.P 93-108

(2) Ibid, **Energy pillar**, P.P. 93-108.

(3) Egypt vision 2030, **Third pillar: knowledge, Innovation and scientific Research**, P.P. 109-123.

(4) Egypt vision 2030, **fourth pillar: Transparency and Efficiency of Government Institution**, P.P 125-140.

(5) Egypt vision 2030, **social Dimension, fifth pillar: Social Justice**, 17 may, 2016, P.P 142-155.

(و) التعليم: (١)

- مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي.
- الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر، الافتراضي ٧%.
- نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤-٦ فصل لـ ٨٠%.
- وجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم.
- الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً.
- مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (Timss)".

(ز) الصحة: (٢)

- خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال اقل من ٥ سنوات بنسبة ٥٠%.
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%.
- الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي.
- ضمان التغطية بنسبة ١٠٠% لجميع التطعيمات وتوسيع جدول نطاق التطعيمات القومي.

(ر) الثقافة: (٣)

- زيادة مراكز التمييز بنحو ٦٠ مركز سنوياً على مستوى الجمهورية.
- تخصيص ١% من الموازنة العامة سنوياً لدعم المواهب وزيادتها تدريجياً إلى ٣%.
- زيادة نسبة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية بمعدل ٢٠% سنوياً.
- زيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة ٥٠% سنوياً.

(ع) التنمية العمرانية: (٤)

- زيادة مساحة العمران بنحو ٥% من مساحته الكلية.
- إنشاء ٧.٥ مليون وحدة سكنية.
- الوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية.

(1) Egypt vision 2030, **seventh pillar: Education, Training**, 17 may, 2016, P.P. 17, MAY, 2016.

(2) Egypt vision 2030, **sixth pillar: Heath**, 17 may, 2016, P.P 157-170.

(3) Egypt Vision 2030, **Eighth pillar: Culture**, 17 may, 2016, P.P. 217-2030.

(4) Egypt Vision 2030, **Tenth pillar: Urban Development**, 17 may, 2016, P.P. 257-275.

ل) البيئة:^(١)

- رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنوياً.
 - الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠% أفضل من دول متشابهة في الطبيعة المناخية.
 - مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.
 - تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ٥.١ كجم للفرد في اليوم.
- وتتضح لنا مدى العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومحاور إستراتيجية مصر ٢٠٣٠

في الجدول رقم (١٥) التالي :

أهداف التنمية المستدامة	محاور رؤية مصر ٢٠٣٠
الهدف ١: القضاء على الفقر	العدالة الاجتماعية
الهدف ٢: القضاء على الجوع	التنمية الاقتصادية
الهدف ٣: الصحة الجيدة	الصحة
الهدف ٤: التعليم الجيد	التعليم
الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين	التنمية الاقتصادية
الهدف ٦: توافر المياه وخدمات الصرف الصحي	البيئة والتنمية العمرانية
الهدف ٧: طاقة نظيفة	الطاقة
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	التنمية الاقتصادية
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	التنمية العمرانية والبحث العلمي
الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة	العدالة الاجتماعية
الهدف ١١: جعل المدن آمنة ومستدامة	التنمية العمرانية
الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	التنمية الاقتصادية
الهدف ١٣: التصدي لتغير المناخ وآثاره	البيئة
الهدف ١٤: حفظ البحار والمحيطات	البيئة
الهدف ١٥: الحياة في البر	البيئة
الهدف ١٦: العدل والسلام والمؤسسات	الشفافية وكفاءة المؤسسات
الهدف ١٧: إقامة شركات عالمية	التنمية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث.

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن محور العدالة الاجتماعية سوف يساهم في تحقيق الأهداف (١٠،١)، ومحور التنمية الاقتصادية سيغطي الأهداف (٢، ٥، ٨، ١٢، ١٧)، ويشمل محور التنمية

(1) Egypt Vision 2030, Ninth pillar: Environment, 17 may, 2016, P.P. 233-255.

العمرائية على الأهداف (٦، ٩، ١١)، أما محور التعليم يختص بالهدف الرابع ومحور الصحى ينصب على الهدف الثالث، ومحور البيئة يضم الأهداف (٦، ١٣، ١٤، ١٥)، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية يركز على الهدف (١٦)، ومحور الطاقة يشير للهدف السابع، ومحور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي يوضح الهدف التاسع.^(١)

والبعد السياسي لإستراتيجية مصر ٢٠٣٠ يأتي في ضوء حساسية الظرف السياسي الراهن، وحالة الحراك السياسي التي يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة وتؤكد الإستراتيجية على أن هذه الأهداف يمكن أن تشكل سياسة مصر الخارجية خلال السنوات المقبلة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل هي:^(٢)

المرحلة الأولى: مرحلة إعادة سياسة مصر الخارجية إلى حالتها الطبيعية وهذه المرحلة تتطلب الآتي:

- حماية كيان الدولة المصرية والحفاظ عليه من التهديدات الارهابية.
- احتواء أية تهديدات ناشئة عن حالة التغيب التي تشهدها دول الجوار.
- إدارة العلاقات المصرية الدولية بشكل مؤسسي يسمح بتحقيق أقصى فائدة من هذه العلاقة.
- إعادة التوزيع الديموغرافي في مصر بما يسمح بتوطين السكان في المناطق الإستراتيجية التي أصبحت مهددة أمنياً (الصحراء الغربية – سيناء – الجزء الجنوبي).
- إعادة بناء القوة الذاتية لمصر وتوظيفها لتحقيق مصالح مصر، وحماية المصريين بالخارج، ورعايتهم، والاستفادة من خيراتهم.

المرحلة الثانية: مرحلة التعافى وهذه المرحلة تتطلب المزيد من المهارات الدبلوماسية والسياسات والمبادرات لتحقيق التوازن الإستراتيجي في منطقتى الشرق الأوسط من خلال منظور جديد للأمن القومي، وتعزيز مفهوم الشراكات الإستراتيجية مع المنظمات الأمنية و الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التقدم بنجاح مصر في تحقيق أهداف هذه المرحلة على مدى القدرة في تنفيذ أهداف المرحلتين السابقتين وتكمن أهداف هذه المرحلة في تبني سياسة التحرك في المجال الحيوي لمصر، والاستفادة من المزايا النسبية لسياسة مصر الخارجية بأسلوب يسمح لها بطرح مبادرات سياسية تؤدي إلى حراك سياسي دولي واقليمي، والاطلاع بدور قيادي في مواجهة

(1) Nihal El-Megharbel; **Integrating Sustainable Development Goals in the National Planning system: The case of Egypt**, Ministry of Planning, Monitoring Administrative Reform, 17 may, 2016, P.P 22-23.

(2) Egypt Vision 2030, **Introduction**, op. cit, p.13.

ولمزيد من المعلومات أنظر:

- هالة السعيد، إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الأهرام اليومي، ٣٠ أغسطس ٢٠١٧.

الإرهاب، والتحرك في إطار أن مصر قوة – أفريقية ودولة محورية في إدارة العلاقات الإستراتيجية بالقوى الكبرى.

وأخيراً : يتطلب تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة. رؤية مصر ٢٠٣٠. توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة. وضرورة الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية والبنية الأساسية، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام حق الانتفاع، وتقديم، حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاعتماد على نظام التنفيذ والتشغيل والتحويل ومما لا شك فيه أن دور القطاع الوطني والمجتمع المدني يعد محورياً وهاماً للغاية لتحقيق أهداف الإستراتيجية حيث تقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات.

خامساً: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

تكمن أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية إلى تملكه لرأس المال ولقوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام والمجتمع المدني أن تحدث نقله حقيقية في المجتمع، ومن أهم نتائج تفعيل – المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هو شحذ مواردنا المحلية والاعتماد عليها وتوظيفها للتنمية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.^(١)

والشركات التي تقوم بأدوار اجتماعية وخدمية تجد تشجيعاً لمنتجاتها، وبعض هذه البرامج يخلق أسواقاً جديدة ومستهلكين جدد، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في تنافسية الشركات، فالشركات التي تعتنق المسؤولية الاجتماعية يقال أنها تزيد معدل الربحية فيها ١٨%، وتشير إحدى الدراسات إلى أن نحو ٥٣% من الدراسات أكد على وجود علاقة إيجابية بين السجلات الجيدة للمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي الجيد، ٥% تشير إلى علاقة سلبية، بينما ٤٢% من هذه الدراسات أظهر عدم وجود أية علاقة، وهذه الدراسة هي إحدى الدراسات الشاملة لتاريخ العلاقة بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية واستخدمت تحليل Meta Analysis لعدد ٩٥ دراسة تجريبية أجريت بين عامي ١٩٧٢ و ٢٠٠٠، التي حاولت الاجابة على التساؤل : هل الشركات التي لديها سجلات جيدة لمسؤولية الاجتماعية تعطي أداء مالياً جيداً؟^(٢)

(١) عسكر الحارثي، " ثقافة المسؤولية الاجتماعية من أين نبدأ"، (ورقة عمل قدمت إلى ملتقى العطاء العربي الثاني، أبو ظبي، في الفترة من ٦-٧ يناير ٢٠٠٩)، ص ٦

(٢) Barry Gaberman; **A Global Overview of Corporate Social Responsibility**, The John D. Cerhart Center for philanthropy and civic Engagement, American University in Cairo, Spring, 2008, P.P 12-13.

وأظهرت مراجعة خطة التنمية المستدامة للسنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ أن القطاع الخاص يمثل ٥٥% من مجموع الاستثمارات في المشروعات المخطط لها، والقطاع العام سينفذ ٤٥% من مجموع الاستثمارات، وهذا يوضح أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومقاصد إستراتيجية التنمية المستدامة يعتمد إلى حد كبير على المشاركة الفعالة للقطاع الخاص.

وفي مصر أنشأ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة "شبكة مصر"، في نوفمبر ٢٠١٥ بناء على عشرة مبادئ راسخة لدعم التنمية المستدامة من خلال تهيئة مناخ العمل في مصر، وتخدم ما يزيد عن ١٢٠ مؤسسة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والغرف الوظيفية وحددت مجموعة من الأهداف ليتم إنجازها لتطوير بيئة عمل إيجابية ومنتجة ومستدامة في مصر. وستمهد مثل هذه الأهداف الطريق للتنمية المستدامة في مصر وهي: (١)

أ- العمل كمنتدى للتعلم والتبادل البناء للمسؤولية الاجتماعية المشتركة وممارسات الاستدامة. كما تعمل الشبكة على تشجيع ومساعدة أعضائها في تطوير ومشاركة دراسات الوضع والمساهمة في التعلم من الآخرين عن طريق تنظيم فعاليات أو إنشاء منتديات نقاشية وأنشطة يتم تنظيمها وفقاً للأولويات القومية والمحلية الخاصة بالعمل المسئول.

ب- تشجيع الأعضاء على إطلاق مبادرات مشتركة وتنفيذ مشروعات شراكة للمساهمة في تنفيذ رسالة الشبكة (العمل الجماعي).

ج- ستعمل الشبكة بمثابة آلية توعية بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة لدمج المزيد من المنظمات عن طريق تنفيذ إستراتيجية توظيف فعالة.

د- ستحدد الشبكة موضوعات هامة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة والاستدامة وحقوق الإنسان ومعايير العمل والتغير المناخي والعمل المسئول بيئياً، كما ستعمل على دمج حوار السياسات في وضع إطار السياسة المفضلة لعمل الشركات.

(1) National Global compact; **corporate Social Responsibility Centre** at:

[http://www.eg.undp.org/content/Egypt/home operation/ sustainable development/ project_ sample. Html.](http://www.eg.undp.org/content/Egypt/home%20operation/sustainable%20development/project_sample.html) (accessed at 3/3/2018)

ويتبين من عرض هذا الفصل النقاط التالية:

(أ) أن احتياجات المواطنين في ظل المفاهيم الجديدة للتنمية والعمل الاجتماعي أصبحت حقوقاً من حقهم أن يحصلوا عليها، وليست خدمات تقدم إليهم، فالحصول على مياة نظيفة حق وليس خدمة، وكذلك العيش في بيئة نظيفة، والحق في الصحة، أو التعليم، وممارسة الحقوق السياسية والمساهمة في القرارات على كافة المستويات داخل المجتمع وفي إطار الدولة.

(ب) أن تنمية المجتمع من أهم قضايا الدول النامية ومن بينها مصر، باعتبارها عمليات جماعية يشترك في إحداثها فريق عمل من التخصصات المختلفة، كما تتطلب تنمية المجتمع تجميع المهارات والاختصاصات والقدرات المختلفة للعمل بمشروعاتها باعتبار البشر هم هدف تنمية المجتمع وفي نفس الوقت أدواتها.

(ت) أن المتتبع لأحوال مصر وطبيعة العمل الوطني يجد أن هناك تحديات متعددة بل ومصيرية ليس فقط بسبب طبيعة التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي لم تتضح بعض الياتته وتوجهاته ولم تصل إلى مرحلة الوضوح والاستقرار، ولكن بسبب الشكل السياسي والاقتصادي وربما أيضاً الثقافي والاجتماعي الذي تفرضه على الواقع العالمي بعض القوى الفاعلة والشركات العملاقة (المتعددة الجنسيات وغيرها). إضافة إلى الوضع الديمغرافي لمصر وبعيداً عن انعكاساته على التنمية يلقي بظلاله وأبعاده على رؤى مستقبلية يجب أن تكون على وعي وإدراك بأثارها وأبعادهما.

(ث) أن وضع خطة واتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة أمراً ضرورياً، لأن الهدف بدون خطة لا يزيد عن كونة أمنية.

(ج) أن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تقدم فرصة تاريخية لتحقيق التنمية لمستقبل شعوب العالم، فالتنمية حق من الحقوق الأساسية واثاحته وتيسيره خاصة للدول النامية وأفريقيا هو مسئولية جماعية لاسيما على الدول المتقدمة.

(ح) أن مصر تسعى من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيق اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع على أساس علمي يتسم بالعدالة والتكافل الاجتماعي والمشاركة، في نظام بيئي متوازن ومتنوع بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي ورأس المال البشري الذي تتمتع به من أجل تحقيق التنمية المستدامة بما يتيح مستوى معيشي أفضل للمصريين.

(خ) يتطلب تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة. رؤية مصر ٢٠٣٠. توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة. وضرورة الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل

كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية والبنية الأساسية، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام حق الانتفاع، وتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاعتماد على نظام التنفيذ والتشغيل والتحويل.

ويتضح لنا "أن نجاح أية عملية تنمية شاملة يتطلب قبل كل شيء مشاركة شعبية واسعة وجهود جماعية حقيقية لدفع عجلة التنمية وتوفير متطلباتها ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل منظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة للقطاع الخاص بجانب الدولة والمجتمع المدني".

وبعد استعراض المسؤولية الاجتماعية و أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وموقف مصر منها، ودور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيقها، ورؤية مصر ٢٠٣٠م، و يطمح الباحث من خلال عرض الإطار النظري والمنهجي للبحث إلى إعطاء صورة وافية عن الموضوع، وفيما يلي نعرض للبحث الميداني ونتائجه.

الباب الثاني

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف (نتائج البحث الميداني)

الفصل الخامس : الوعي بالمسئولية الاجتماعية لدي مسؤلي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف

الفصل السادس : أدوار المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤي العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف .

الفصل السابع : آليات تفعيل المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف في ضوء

"رؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي".

الفصل الخامس

الوعي بالمسئولية الاجتماعية لدي مسئولى شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف

- أولاً: الوعى لدى مسئولى شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف لمفهوم المسئولية الاجتماعية.
- ثانياً: الإلمام بأبعاد المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف.
- ثالثاً: أدراك أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.
- رابعاً: المعرفة بالمعوقات التى تواجه الشركات فى تحمل المسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.
- خامساً: الرؤية لطرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف.
- استخلاصات

الفصل الخامس

مستوي الوعي بالمسئولية الاجتماعية لدى مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف

يهدف هذا الفصل إلى معرفة آراء ووجهات نظر مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، وذلك بهدف الوقوف على خصائصهم، إضافة إلى معرفة مدى الوعي بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، ومعرفة مدى تطبيق أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات بالمحافظة، ومعرفة أهداف ومعوقات وآليات تنفيذ المسئولية الاجتماعية للشركات وأنشطتها في محافظة بني سويف. ويرجع الباحث اختيار القائمين على شركات القطاع الخاص إلى أنهم أصحاب القرار، حيث تعد المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) موضوعاً يتعامل مع الأعمال والأكاديميين والنشاط الاجتماعي والبيئة والسياسة والإعلام، وقد اكتسبت أهمية متزايدة في وقت متأخر مدفوعة من خلال اقتصاد العولمة وانتشارها وزيادة الوعي وعدم المساواة الاجتماعية والبيئة، وهناك مفاهيم مختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات، ولكن الفهم المتفق عليه بشكل عام يوحي بأن الشركات يجب أن تستجيب للقضايا الاجتماعية والبيئية.

وقد ربطت الهيئات متعددة الأطراف المسئولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة مما يوحي بأن على الشركات أن تساهم في ضمان التنمية المستدامة⁽¹⁾. وإضافة إلى ذلك أدت التحولات الاقتصادية التي شهدتها عالم الأعمال المعاصر والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد إلى توجه الدول نحو تحفيز قطاع المؤسسات الاقتصادية علي مختلف مستوياتها الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ليحتل مكانته ضمن أولوياتها واستراتيجياتها التنموية، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خياراً استراتيجياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، ومن ثم التعرف على التحديات ومجابهتها مجابهة صحيحة في وجود مقدرة خاصة على استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتشخيصاً دقيقاً للقضايا الاستراتيجية الخاصة بمصر وعلاجها بما يواكب المستجدات⁽²⁾. مما يوحي للباحث أن المسئولية الاجتماعية للشركات أحد سبل أو طرق مجابهة التحديات لتحقيق اقتصاد واعد وتنمية حقيقية.

(1) Rajat Panwar and Eric Hansen ; **Awareness about Corporate social responsibility issues must increase** , journal down to earth , 28,june, 2015.

(2) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحاييس، عبيدة أحمد صبطي، حدائق العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكار والإبداع للتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، ٢٠١٨.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج دراسة مسنولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف:

أولاً: مستوي الوعي لدي مسنولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف لمفهوم المسنولية الاجتماعية.

جدول رقم (١٦)

(تقدير تفسير المتوسطات وفق مقياس ليكرت الثلاثي)

التفسير	المتوسط
ضعيف	من ١ إلى ١.٦٦
متوسط	من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣
مرتفع	من ٢.٣٤ إلى ٣

جدول رقم (١٧)

مدي الوعي لدي مسنولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف لمفهوم المسنولية الاجتماعية

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
١	توجد رؤية واضحة لدي إدارة الشركة لمفهوم المسنولية الاجتماعية للقطاع الخاص في محافظة بني سويف.	٥٠	٧١.٤	١٥	٢١.٤	٥	٧.١	١.٣٦	٠.٦١٥	ضعيف	٧
٢	تعد المسنولية الاجتماعية للشركات إحدى أولويات الشركة.	٤٠	٥٧.١	٢٥	٣٥.٧	٥	٧.١	١.٥٠	٠.٦٣١	ضعيف	٦
٣	يستلزم مفهوم المسنولية الاجتماعية للشركات العناية بالعاملين في محافظة بني سويف.	٣٥	٥٠.٠	٣٠	٤٢.٩	٥	٧.٧	١.٥٧	٠.٦٢٧	ضعيف	٤
٤	يتطلب مفهوم المسنولية الاجتماعية للشركات الانتباه إلي العملاء أو الزبائن في محافظة بني سويف.	٤٣	٦١.٤	١٧	٢٤.٣	١٠	١٤.٣	١.٥٣	٠.٧٣٧	مرتفع	٥

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
٥	يستوجب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بالمجتمع المحلي في محافظة بني سويف.	٧.١	١٦	٢٢.٩	٤٩	٧٠.٠	٢.٦٣	٠.٦١٨	مرتفع	٣	
٦	يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بالبيئة.	٢.٩	١٠	١٤.٣	٥٨	٨٢.٩	٢.٨٠	٠.٤٦٩	متوسط	١	
٧	يعد مراعاة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهداف القطاع الخاص في محافظة بني سويف.	٥٤.٣	٣٨	١٧.١	٢٠	٢٨.٦	١.٧٤	٠.٨٧٩	متوسط	٢	
المتوسط الحسابي الكلي		١.٨٤									
تقدير المتوسط		متوسط									

يوضح الجدول السابق مستوي وعي مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (١.٣٦ - ٢.٨٠)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (١.٨٤)، وهو مستوي متوسط.

مما يعني أن مستوي وعي مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات متوسط، إذ جاءت العبارة التي تنص على " يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بالبيئة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢.٨٠ وانحراف معياري بلغ ٠.٤٦٩، بينما حصلت العبارة التي تنص على : توجد رؤية واضحة لدي إدارة الشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في محافظة بني سويف في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ ١.٣٦ وانحراف معياري بلغ ٠.٦١٥، وبناءً على إجابات أفراد عينة البحث حول مستوي الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة بني سويف.

تبين أن هناك مستوي متوسط لجميع العبارات معاً، ويرجع الباحث ذلك للخبرة العلمية والعملية لأفراد العينة المختارة وحصولهم على مؤهلات عليا ومتوسطة، ووجود درجة من الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية، وفي هذا الإطار أجريت إحصاءات مع مدراء من عينة من الشركات العامة المدرجة في ماليزيا، حيث أن الشركات والمديرين لديهم بشكل عام بعض الفهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبالرغم من أن بعض الشركات نفذت بعض المبادرات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الرقم لا يزال منخفضاً أو تشير نسبة كبيرة من المستجيبين إلى أنه في حين تعتبر هذه المبادرات مهمة من قبل شركاتهم، فإنه لا يتم التخطيط لأي تنفيذ.

ويتمثل أحد المجالات الرئيسية للبحث المستقبلي في التحقق من أسباب قيام عدد قليل جداً من الشركات في ماليزيا بتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، على الرغم من الاستقصاء الذي يشير إلى أن الشركات لديها بعض الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.⁽¹⁾

وأشار المسح الذي أجري عام ٢٠١٥ من جانب Cone communications Ubiquity إلى أن هناك وعي متزايد من جانب المستهلكين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء العالم من خلال دراسة لـ (٩٧٠٩) مستهلك في تسع دول من أكبر البلدان في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة المزيد عن تصوراتهم وسلوكياتهم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات حيث أشار المسح إلى أن:⁽²⁾

- ٩١ % من المستهلكين العالميين يتوقعون من الشركات أن تقوم بمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية إلى جانب تحقيق الربح.

- ٨٤ % يقولون أنهم يبحثون عن منتجات مسؤولة كلاً كان ذلك ممكناً.
- ٩٠ % سيقاطعون شركة ما إذا قامت بممارسات تجارية غير مسؤولة أو خادعة.
- هناك توقعات عالمية للشركات لتكون شريكاً قوياً في التغيير، وتوفير المزيد من الفرص والمشاركة، وعلي الشركات ترقية المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى ما يتجاوز سمة العلامة التجارية لإيجاد تجربة جديدة تماماً للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتناولت احدي الدراسات أثر ممارسة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية على الأداء الإنتاجي للموظفين أو العاملين، واعتمدت هذه الدراسة علي مفهوم التنمية المستدامة للتأكيد على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق رفاهية المجتمع مستخدمة المسح الاجتماعي للحصول علي بيانات من الموظفين والمديرين لدراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية علي أدائهم، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تسارع وتيرة الاندماج في الانتاج العالمي من خلال تحسين أداء الموظفين، وبالتالي تحسين الانتاج، ومن ثم تحسين العائد المادي لهم مما يصل بهم لتحقيق الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي داخل العمل.⁽³⁾

وهدفت دراسة أخرى للتعرف علي مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (تجاه الموظفين، العملاء، المجتمع، البيئة)، كما هدفت للتعرف ما إذا كانت إدارة المصارف تهتم لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وقد توصلت إلي

(1) Nik Ahmad , Nik Nazli ; **Awareness of Corporate Social Responsibility among selected companies in Malaysia** , Malaysian accounting review,4 (1), issue1675-4077,2016,p.p11-24.

(2) Cone communications, ubiquity; **Global Corporate Social Responsibility study**, Boston, 2015.

(3) Keri ohlrich ; **Analyzing Corporate Social Responsibility's impact on Employee attraction and retention** , Ph.D., Fielding Graduate University, 2011.

وجود إدراك لدي المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكنه ليس بالمستوي المطلوب، كما توصلت لوجود اختلاف في الأهمية النسبية لمجالاتها من قبل إدارة المصارف وحصل مجال المسؤولية تجاه عملاء المصرف علي المرتبة الأولى ثم المجتمع ثم البيئة والموارد البشرية.^(١)

وتتنص نظرية أصحاب المصالح على أن الهدف الأساسي للمؤسسات أو الشركات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة الأسهم أو شركاء وموردين وموزعين وزبائن، وأيضاً العاملين وأسرههم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات في هذا الإطار أداة رئيسية للوصول إلي هذا الهدف من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الأعمال بشقيه العام والخاص.^(٢)

وألفت احدي الدراسات الضوء علي مدي أدراك المديرين العاملين في المنظمات الصناعية اليمينية لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلي التعرف علي واقع الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمات الصناعية اليمينية تجاه المجتمع اليميني في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، وقد توصلت إلي وجود شعوراً إيجابياً لدي أغلب أفراد العينة نحو منظماتهم، وإيماناً كاملاً بأن منظماتهم تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة والممارسات الإيجابية بما من شأنه تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كافة أصحاب المصالح من عاملين ومستهلكين ومجتمع... الخ.^(٣)

ويعتمد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير على حجم الشركة وعلي قطاع أنشطتها وثقافة والتزام قيادتها وأن مهمة أو رؤية مؤسسة الأعمال التجارية التي تتحلي بالمسؤولية الاجتماعية تشير في الكثير من الأحيان إلي بلوغ هدف أبعد من تحقيق الربح أو أن تصبح هي الأفضل، وتحدد أن المؤسسة التجارية سوف تتبع ممارسات تجارية أخلاقية ومسئولة، وتسعي إلي اتخاذ القرارات التي توازن بين متطلبات الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك المساهمون، الملاك، الموظفون، الزبائن، المجتمعات المحلية الموردة والبيئة الطبيعية.^(٤)

وقد بدأ أحد الباحثين دراسته مستعرضاً لأفكار قدمهم مديرين مشهورون حققوا منافع مهمة وخفضاً بالتكاليف نتيجة تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية واهتمامهم بالبيئة والمحافظة عليها، وأوضحت مثال علي ذلك

(١) خالد حبيب ، " مدي إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية الفلسطينية"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١١ م)

(٢) نهال المغربل، ياسمين فؤاد، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر بعض التجارب الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣، ٤

(٣) فؤاد محمد حسين الحمدي، ماجد ميخوت جعل، " مدي إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها : دراسة تحليلية لأراء العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمينية"، (المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، صنعاء، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م).

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات علي المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، الأمم المتحدة، نيويورك، جنيف، ٢٠٠٤، ص ٧٩

أن إحدى الدراسات وجدت أن ثمانى دراسات من كل عشر حالات كان فيها أداء الشركات التى لا تسبب تلوثاً للبيئة أفضل من منافسيها الذين يتسببون بتلوث البيئة، وكذلك أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من دعوات بعض المفكرين مثل Milton Fridman الذى تبني هدف تعظيم الربح وعدم الإنفاق على الجوانب الاجتماعية، إلا أن التجربة أثبتت أن الأرباح ستكون أكبر عندما تتحمل المنشأة مسؤولية اجتماعية، وقد توصل إلى أن ما تضطلع به الحكومة من حماية للأخلاقيات ومسئولية اجتماعية يجب أن يتحول إلى منشآت الأعمال، وذلك بسبب الخصخصة والتوسع فى دعم القطاع الخاص⁽¹⁾.

ثانياً: الإلمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف.

ذكر الباحثين أبعاد مختلفة من المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات على أساس من أصحاب المصلحة والبيئة والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁾. وتوفر هذه الأبعاد أطر العمل الأخلاقية، بينما ذكرت دراسة أخرى خمسة أبعاد وقد حددتها للاستدامة وهي: الأبعاد الطبيعية الفلسفية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية، وتمثل هذه الأبعاد الخمس انعكاس أعمق فى التنمية المستدامة من خلال فعالية الثلاثى الشهير الذى يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه العوامل تنعكس على العلاقات الرئيسية والابتكار والسمعة والرصيد الاستراتيجى للشركات⁽³⁾.

ولقد عرف "كارول A. Carroll" المسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن⁽⁴⁾. وعرض "Carroll" محتوي المسؤولية الاجتماعية الشاملة، وأشار إلى جوهرها بأربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري. وقد وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي فلا يمكن أن تتوقع من هذه المنظمات مبادرات خيرية إذا لم تكن قطعت شوطاً فى تحملها لمسئوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات.

(1) B.Daviss; Profits from Principles, The futurist , vol , 9, N (1), March ,1999,p.p111-131.

(2) Dahlsrud,A.;How Corporate social Responsibility is defined : an analysis of 37 definitions ,corporate social responsibility and Environmental Management, vol, 15, Issue,1, 2008,p.p1-13.

(3) Ljubojevic, c.et al; Social Responsibility and competitive advantage of the companies in Serbia, paper presented at the MIC2012: Proceeding of the 13th International conference, Budapest, 22-24, November, 2012.

(4) Ariche B. Caroll; **The pyramid of corporate social responsibility toward the moral management of organizational stakeholders**, Business Horizons, Indiana University , July, August,1991,p.42.

وفيما يلي نعرض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ومستوي تطبيقها في محافظة بني سويف.

جدول رقم (١٨)

مدي تطبيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة

بني سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تقوم الشركة بعمل البحوث والدراسات لتحديد الاحتياجات المجتمعية في محافظة بني سويف.	٥٥	٧٨.٦	٨	١١.٤	٧	١٠.٠	١.٣١	٠.٦٤٩	ضعيف	١٣
٢	تساهم الشركة في تدعيم سكان المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم.	٧٠	١٠٠.٠	-	-	-	-	١.٠٠	٠.٠٠٠	ضعيف	١٥
٣	توفر الشركة بيئة عمل ملائمة للعاملين بها.	٥٠	٧١.٤	١٠	١٤.٣	١٠	١٤.٣	١.٤٣	٠.٧٣٤	ضعيف	٧
٤	توفر الشركة وسائل النقل لعمالها.	٤٥	٦٤.٣	١٥	٢١.٤	١٠	١٤.٣	١.٥٠	٠.٧٣٧	ضعيف	٥
٥	توفر الشركة التأمين الصحي والاجتماعي لعمالها والمحافظة علي حقوقهم.	٣٩	٥٥.٧	٢٣	٣٢.٩	٨	١١.٤	١.٥٦	٠.٦٩٤	ضعيف	٤
٦	تراعي الشركة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.	٤٨	٦٨.٦	١٢	١٧.١	١٠	١٤.٣	١.٤٦	٠.٧٣٦	ضعيف	٦
٧	يوجد لدي الشركة نظام أمني للوقاية من حوادث العمل.	٤٧	٦٧.١	١٨	٢٥.٧	٥	٧.١	١.٤٠	٠.٦٢٣	ضعيف	١٠
٨	تساهم الشركة في المساهمات الخيرية كمساعدة فقراء، بناء مساجد، طرق، مستشفيات... الخ.	٩	١٢.٩	١٠	١٤.٣	٥١	٧٢.٩	٢.٦٠	٠.٧١٠	ضعيف	٢
٩	تقوم الشركة بالظهور في المناسبات والاحداث الاجتماعية في محافظة بني سويف.	٤	٥.٧	٥	٧.١	٦١	٨٧.١	٢.٨١	٠.٥١٩	متوسط	١

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١٠	تحرص الشركة علي دعم الجمعيات الأهلية والجهات الخيرية في محافظة بني سويف.	٥١	٧٢.٩	١٠	١٤.٣	٩	١٢.٩	١.٤٠	٠.٧١٠	ضعيف	٩
١١	ترغب الشركة في إقامة مؤسسة اجتماعية أو خيرية خاصة بها في محافظة بني سويف.	٥٦	٨٠.٠	٤	٥.٧	١٠	١٤.٣	١.٣٤	٠.٧٢٠	ضعيف	١٢
١٢	تقوم الشركة بإشراك موظفيها عند تحديد استراتيجتها.	٤٦	٦٥.٧	٩	١٢.٩	١٥	٢١.٤	١.٥٦	٠.٨٢٨	ضعيف	٣
١٣	تراعي الشركة مصالح المجتمع المحلي في محافظة بني سويف عند القيام بنشاطها.	٥٥	٧٨.٦	٥	٧.١	١٠	١٤.٣	١.٣٦	٠.٧٢٣	ضعيف	١١
١٤	تتبنى الشركة مبادرات شبابية واجتماعية تخدم سكان المحافظة.	٥١	٧٢.٩	١٠	١٤.٣	٩	١٢.٩	١.٤٠	٠.٧١٠	ضعيف	٨
١٥	تقوم الشركة بإعداد تقرير حول أدائها الاجتماعي في محافظة بني سويف.	٦٣	٩٠.٠	٣	٤.٣	٤	٥.٧	١.١٦	٠.٥٠٠	ضعيف	١٤
		المتوسط الحسابي الكلي									
		١.٨٩									
		متوسط									
		تقدير المتوسط									

يبين الجدول السابق مستوي تطبيق البعد الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٢.٨١.١.٠٠)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي بلغ ١.٨٩ وهو مستوي أو مدي متوسط. مما يشير إلي أن مدي تطبيق البعد الاجتماعي للمسئولية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف (متوسط)، إذ جاءت العبارة التي تنص علي " تقوم الشركة بالظهور في المناسبات والأحداث الاجتماعية في محافظة بني سويف في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢.٨١ وانحراف معياري ٠.٥١٩ ، بينما جاءت العبارة التي تنص علي " تساهم الشركة في تدعيم سكان المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ١.٠٠، وانحراف معياري ٠.٠٠٠، ويرجع الباحث ذلك إلي الاختلاف في حجم الشركات ونوعها ونطاق عملها ورأس مالها ومنتجاتها.

وتوصلت احدي الدراسات إلى أن البعد الاجتماعي يشير إلى مبادرات طوعية غير ملزمة للشركة، حيث تبادر فيها بشكل إنساني من خلال برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات الخاصة به كالشباب وغيرها، ولا تتوخي إدارة المنظمات من هذه الأنشطة لارتباطها المباشر بزيادة الأرباح والحصة السوقية.⁽¹⁾

ويري كلا من "Jamail & Mirshak" أن هذا البعد يهدف إلى رد الجميل للمجتمع من خلال اتخاذ القرارات بشأن أنشطة معينة أو التبرعات الخيرية، وأن جذور هذا البعد تكمن في الاعتقاد بتشابك الأعمال والمجتمع بطريقة عضوية، ومن الأمثلة علي هذا البعد التبرعات الخيرية الجهات التي تقوم بتنفيذ برامج التدريب في المنزل لمتعاطي المخدرات أو محاولات زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وهذا البعد ومسئوليته هو الأكثر إثارة للجدل من الجميع فحدوده واسعة وأثاره متنوعة.⁽²⁾

وهدفت إحدى الدراسات إلى تحليل دور إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات السويدية الكبيرة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيها ، وباستخدام الأساليب الكمية والنوعية التي قدمتها المقابلات والاستبيان. وتوصلت إلى أن إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات لديها مستوي منخفض من التأثير على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تظهر استجابة الأعمال إلى الصراعات الاجتماعية، ولكن تأثير إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يزال قاصراً ونمطياً.⁽³⁾

وتلعب المبادرات الاجتماعية دوراً هاماً في تطوير المنظمات، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن المنظمات التي تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحقق فوائد عديدة منها : تحقيق المزايا التنافسية، وتحقيق ولاء العميل، وزيادة الاتجاهات الإيجابية نحو العلامة التجارية، وتحسين الموقف المالي للمنظمة، وإزاء ذلك تحاول بعض المنظمات زيادة الإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالمبادرات والمسؤولية الاجتماعية، وذلك للحصول علي رضا العميل.⁽⁴⁾

(1) سوداني رجا، عبودة رجا، دور المسير في تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة سونلفار S P F، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ورقلة الجزائر، ٢٠١٢ / ٢٠١٣، ص ٢٠

(2) Jamali, D., and Mirshak, R; Corporate social responsibility (CSR): Theory and practice in a developing country context, Journal of Business Ethics, vol, 73, issue3, p.p243-262.

(3) Jaldin Q,R.and Akture,B; Corporate social responsibility or corporate social responsibility veness- case study of CSR in top Swedish firms , master, Goteborg University ,Swedin,2006.

(4) Zappi, G; Corporate Social Responsibility in the Italian Banking Industry : Creating value through listening to Stakeholders, corporate Governance,vol,7,No,4,2007.p.471

ونظر البعض إلى المبادرات المجتمعية كونها تمثل أداة تمكن المنظمة من تقديم أنشطة متنوعة لدعم وحل المشاكل الاجتماعية والوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع^(١). ورأي آخرون أنها التزام المنظمة: بالمساهمة في التنمية الاجتماعية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمعات المحلية^(٢). ومن أجل التصدي للفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة كثيراً ما تضطلع الشركات المحلية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بدرجات مختلفة ومتفاوتة في إطار عملياتها التجارية المحلية في التبرع للمؤسسات الخيرية والمشاركة في القضايا الاجتماعية مثل التوعية بحقوق الإنسان، والتثقيف الصحي بشأن الأمراض، وتنمية العشوائيات، وإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية في مجال التخفيف من وطأة الفقر، وبرامج التنمية الاجتماعية، والمؤسسات الدينية والأندية الاجتماعية، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وفرص التوظيف المتساوية، واقتسام الوظائف، وساعات العمل المرنة، وتوفير وسائل النقل للعمال، وتوفير التأمين الصحي الاجتماعي للعاملين، والمحافظة على حقوقهم^(٣).

ومن فوائد التقارير في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات نجد زيادة الشفافية واتخاذ القرارات الدقيقة والواعية والأسلوب الأفضل لإدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز قيمة وسمعة العلامة التجارية والعلاقات الجيدة مع الحكومة والمجتمع المحلي واستدامة الارتباط بين الشركة والمجتمع على الأمد الطويل نظراً لتلقي المزيد من الاقتراحات والانتقادات من المراجعين الداخليين والخارجيين^(٤). ومن هذا يتضح للباحث أن الفوائد المكتسبة من خلال كتابة التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يتجاوز كثيراً عبء إعداد التقارير ويجعلها جزءاً هاماً من أداء الشركات ينبغي أن يدمج في التقارير المالية الرسمية.

(1) Raza Naqvi et al; Impact of corporate social responsibility on Brand image in DIFFERENT FMCCs of Pakistan , Institute of Interdisciplinary Business Research , vol.,5,issue,1,p.p79-93.

(2) Taleghani , M,et al; **Investigation of corporate social responsibility's effect on Industrial brand performance in Industrial Markets** , Journal of Basic and Applied scientific research ,2012,p.p598-606.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص-

جدول رقم (١٩)

مدي تطبيق البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية

لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
١	تعمل الشركة علي إبراز صورتها الجيدة في مجال عملها في محافظة بني سويف.	١٠٠.٠	٧٠	-	-	-	-	٣.٣٠٠	٠.٠٠٠٠	مرتفع	١
٢	تقدم الشركة منتجات ذات جودة عالية.	-	-	٣٠.٠	٢١	٧٠.٠	٤٩	٢.٧٠	٠.٤٦٢	متوسط	٢
٣	تقدم الشركة أسعار لمنتجاتها في متناول الزبائن في محافظة بني سويف.	٦٥.٧	٤٦	٣٠.٠	٢١	٤.٣	٣	١.٣٩	٠.٥٧٢	ضعيف	٨
٤	تلبى الشركة رغبات واحتياجات الزبائن في المحافظة.	٢٠.٠	١٤	٢٨.٦	٢٠	٥١.٤	٣٦	٢.٣١	٠.٧٩٠	متوسط	٤
٥	تهتم الشركة بخلق فرص عمل لأبناء المحافظة.	-	-	٤٤.٣	٣١	٥٥.٧	٣٩	٢.٥٦	٠.٥٠٠	متوسط	٣
٦	تحرص الشركة علي تقوية علاقاتها مع الشركات المنافسة داخل وخارج محافظة بني سويف.	١٧.١	١٢	٨٢.٩	٥٨	-	-	١.٨٣	٠.٣٨٠	متوسط	٥
٧	تراعى الشركة وإدارتها فحص شكاوي الزبائن والحرص علي حلها بصورة عاجلة.	٩١.٤	٦٤	٨.٦	٦	-	-	١.٠٩	٠.٢٨٢	ضعيف	١٠
٨	تهتم الشركة بتوفير الاحتياجات التدرجسية للعمال لرفع كفاءتهم الانتاجية.	٣٠.٠	٢١	٧٠.٠	٤٩	-	-	١.٧٠	٠.٤٦٢	متوسط	٦
٩	توجد وسائل دعابة للتعريف بمنتجات الشركة وكيفية استخدامها بطريقة أفضل.	٩٢.٩	٥٦	٧.١	٥	-	-	١.٠٧	٠.٢٥٩	ضعيف	١١
١٠	تقدم الشركة تعويضات مناسبة للزبائن في حال تعرضهم لإضرار نتيجة استخدام منتجاتها.	٨٢.٩	٥٨	١٠.٠	٧	٧.١	٥	١.٢٤	٠.٥٧٦	ضعيف	٩
١١	تقوم الشركة باعداد تقرير حول أدائها الاقتصادي في محافظة بني سويف.	٦٧.١	٤٧	٢٢.٩	١٦	١٠.٠	٧	١.٤٣	٠.٦٧٥	ضعيف	٧
١.٨٤											المتوسط الحسابي الكلي
متوسط											تقدير المتوسط

يكشف الجدول السابق مدي تطبيق البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (١.٠٧ و ٣.٠٠)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي بلغ ١.٨٤ وهو مدي متوسط، مما يدل علي أن البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص يطبق بمدي متوسط، إذ جاءت العبارة

التي تنص على " تعمل الشركة على إبراز صورتها الجيدة في مجال عملها في محافظة بنى سويف بمتوسط حسابي ٣.٠٠ وانحراف معياري ٠.٠٠٠ في المرتبة الأولى. بينما جاءت العبارة التي تنص على توجد وسائل دعائية للتعريف بمنتجات الشركة وكيفية استخدامها بطريقة أفضل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ١.٠٧، وانحراف معياري ٠.٢٥٩. ويشمل البعد الاقتصادي المسؤوليات الأساسية للشركة حيث يتم انتاج السلع والخدمات ذات القيمة بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة للمجتمع فتحقق الشركة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم، ويستند هذا البعد إلى مبادئ المنافسة العادلة الحرة، والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يضر المجتمع والبيئة.^(١)

وتوصلت احدي الدراسات إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس لديها أي تأثير علي الأداء المالي للشركات في دول البلطيق، ومع ذلك تم العثور على بعض فئات المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر علي العائدعلي الأصول، وأن مكان السوق وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة بالبيئة يبدو أنها تحد من الأداء المالي للشركات.^(٢)

وتوصلت دراسة أخرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت أكثر أهمية في سياق التنمية المستدامة مما جعل هناك حاجة لأن تؤدي الشركات دورها في رفع مستوي رفاهية أفراد المجتمع والحفاظ علي البيئة وقيام الشركة بالأداء الاجتماعي سواء في داخل الشركة أو خارجها يمثلأ عاملاً مهماً من عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل أداء في مجال تحقيق أهداف الشركة، كما يوفر حافز لزيادة التعاون مع الشركة، وما ينتج عن ذلك من زيادة أرباح وحصر وقياس التكاليف الاجتماعية المترتبة على ممارسة الشركة لمسئوليتها الاجتماعية مع الإفصاح عن تلك التكاليف في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة يعتبر أداة مهمة للتنافس مع غيرها من الشركات للحصول علي بعض الامتيازات التي قد توفرها الحكومة.^(٣)

(١) أحمد سامي عدلي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشرركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها علي الأداء، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط، مركز المديرين المصري ٢٠١٠، ص ١٢

(2) Aile,S.,&Bauoys,Z.,; Corporate Social Responsibility and Financial performance the example of Estonia , Latvia and Lithuania , Master, The Stockholm school of Economics ,Sweden, 2013.

(٣) فؤاد محمد عيسي، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات متاح علي :

[http://www.elodqa.eiod.org/lupluploaded/filed1138.pdf\(accessed11july2018](http://www.elodqa.eiod.org/lupluploaded/filed1138.pdf(accessed11july2018)

وتشير الصورة الذهنية للمنظمة إلى الانطباعات التي تتكون لدى أصحاب المصالح عن المنظمة تحليل ودراسة الفئات الأكثر تأثيراً في المنظمة ثم تقوم بتصميم السياسات اللازمة لخلق صورة ذهنية محددة لدى هذه الفئات ويمثل العملاء أحد أهم الفئات المؤثرة في نجاح المنظمة ونظراً لأن الصورة الذهنية إدراكية، فإن هناك اختلاف للصورة لدى كل فئة من الفئات المهمة بالمنظمة.⁽¹⁾

وتتشكل الصورة الذهنية للشركة من خلال أنشطة الشركة والإجراءات التي تقوم بها وتؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مجموعة من العوامل أهمها: وسائل الإعلام والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، كما يؤثر في الصورة الذهنية مجموعة من العوامل الملموسة مثل أداء المنتجات، والعوامل غير الملموسة مثل فلسفة الشركة.⁽²⁾

وتتمثل عناصر البعد الاقتصادي الرئيسية في المنافسة العادلة والتكنولوجيا وتشمل العناصر الفرعية للمنافسة العادلة، منع الاحتكار، وعدم الإضرار بالمستهلكين، واحترام قواعد المنافسة، وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين، وبخصوص التكنولوجيا فتشمل استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة كعناصر فرعية لها.⁽³⁾

وتعد المسؤولية الاجتماعية للشركات واحدة من الوسائل الأساسية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في البيئة العالمية المضطربة، ويجب ربط المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل أفضل مع مصدر رئيسي يسمح لأصحاب العمل إدراك أنه يمكن أن تكون مصدراً للفرص والابتكار وتحقيق الميزة التنافسية، حيث أن معظم الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة⁽⁴⁾. وأصبح هناك مزيد من الوعي بأن أنشطتها ليست مجرد ذات طبيعة خيرية فقط، ولكنها تسهم أيضاً في إعطاء صورة إيجابية عن الشركة، وتؤدي إلى زيادة رضا الموظفين والعملاء، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة مستدامة.

(1) Sharneas,D.et al ; The Role of corporate image in business to based export ventures :A resource- based approach , Industrial Marketing Management , vol,39,2010,p.752-760.

(2) Brettel , M and Arendt ,S.; Understanding the influence of corporate social Responsibility in corporate identity , Image and Firm performance Management Decision ,48,Issue(10) ,2012, p.p1469-1492.

(3) طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية أخلاقيات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢
(4) فالج الحوري ممدوح الزيات، هائل عبانه، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية : دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية، مجلة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٤، ص ص ١١٥،

جدول رقم (٢٠)

مدي تطبيق البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية
لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
١	تسعي الشركة إلى الحد من كل أشكال التلوث.	-	-	١٠٠.٠	٧٠	-	-	٢.٠٠	٠.٠٠٠	متوسط	٤
٢	تسعي الشركة إلى الحد من استهلاك الطاقة.	١.٤	١	٩٧.١	٦٨	١.٤	١	٢.٠٠	٠.١٧٠	متوسط	٣
٣	تقوم الشركة بإجراء دورات تدريبية للعمال للتوعية بأهمية المحافظة على البيئة.	٢٤.٣	١٧	٧٢.٩	٥١	٢.٩	٢	١.٧٩	٠.٤٧٨	متوسط	٦
٤	تستخدم الشركة تقنيات حديثة للحد من التلوث.	١٢.٩	٩	٣٨.٦	٢٧	٤٨.٦	٣٤	٢.٣٦	٠.٧٠٣	متوسط	٢
٥	تتوفر لدى الشركة إرشادات وخطة للطوارئ في حالة حدوث كوارث بيئية.	٢٨.٦	٢٠	٥٧.١	٤٠	١٤.٣	١٠	١.٨٦	٠.٦٤٣	متوسط	٥
٦	تتعاون الشركة مع الجهات المعنية بالمحافظة على البيئة داخل محافظة بنى سويف.	١.٤	١	٥٤.٣	٣٨	٤٤.٣	٣١	٢.٤٣	٠.٥٢٧	مرتفع	١
٧	تتبع الشركة أساليب حديثة في تصنيع المنتجات بطريقة تساعد على تقليل المخلفات.	٣٠.٠	٢١	٧٠.٠	٤٩	-	-	١.٧٠	٠.٤٦٢	متوسط	٧
٨	تقوم الشركة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي في محافظة بنى سويف.	٧٠.٠	٤٩	٣٠.٠	٢١	-	-	١.٣٠	٠.٤٦٢	ضعيف	٨
المتوسط الحسابي الكلي										١.٩٣	
تقدير المتوسط										متوسط	

يظهر الجدول السابق مدي تطبيق البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (١.٣٠ ، ٢.٤٣)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي بلغ ١.٩٣ وهو مدي متوسط، مما يشير إلى أن مدي تطبيق البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف متوسط، إذ جاءت العبارة التي تنص على تتعاون الشركة مع الجهات المعنية بالمحافظة على البيئة داخل محافظة بنى سويف فى المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي ٢.٤٣ وانحراف معياري ٠.٥٢٧، بينما جاءت العبارة التي تنص على تقوم الشركة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي في محافظة بنى سويف بمتوسط حسابي ١.٣٠ وانحراف معياري ٠.٤٦٢، مما يؤكد أن الشركات لا يمكن أن تنمو دون التعامل مع البيئة المحيطة.

وتتفق صحة هذه النتيجة مع ما ورد في النظرية الإيكولوجية حيث تقوم هذه النظرية على تحليل تأثير البيئة المحيطة في الشركات، وكذلك تأثير الشركات في بيئتها المحيطة وبين الشركات والمؤسسات الأخرى، حيث لا يمكن إغفال التأثير المتبادل بين الشركات والتغيرات البيئية والتكنولوجية والتحولات في نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية وأنماط المشاركة، وبالتالي تقوم هذه النظرية على مجموعة من الأسس منها: (١)

- أن الشركات لا يمكن أن تنمو دون التعامل مع البيئة المحيطة بها.
- أن جوهر التنظيم الاجتماعي هو الاعتماد المتبادل بين وحدات وأفراد المجتمع والتفاعل فيما بينهم وبين البيئة المحيطة.
- أن هناك صعوبات تواجه الشركات، وأن مواجهتها يكمن في الاتصال الوثيق بالبيئة.
- أن البيئة المحيطة بالشركات تحتوي على درجة معينة من التعقيد، وهذا التعقيد ناتج عن ظهور حاجات ومؤثرات جديدة باستمرار الشركة الفاعلة هي التي تتأثر وتؤثر في تلك المؤثرات بطريقة مناسبة.

وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة، وإنما تتعدى حدودها لتصل إلي أطراف وفئات خارجية عديدة، وظهر ما سمي بالمفهوم البيئي أو نموذج البيئة الاجتماعية حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطاً بالبيئة، وأجريت دراسة على مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع، وتوصلت إلي استنتاج مفاده عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة (٢). بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المؤسسة وفوق أي اعتبار ذاتي. وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدي تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

وأظهرت نتائج احدي الدراسات وجود مستوي منخفض للمسئولية البيئية في حين أظهرت وجود مستوي مرتفع للمسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المدني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(١) رشاد أحمد عبد الطيف، نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مدخل متكامل، مطبعة الإسراء، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١١٢، ١١٧

(٢) ثامر ياسر البكري، التسويق والمسئولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٣٠

المبحوثة، إضافة إلى وجود مستوي منخفض للمسئولية اتجاه الأعمال الخيرية واتجاه الشفافية، بسبب غياب اللجان التي تتابع عمليات الرشوة والغش الضريبي للمؤسسات المبحوثة.^(١)

واقترحت احدي الدراسات إيجاد نموذج متكامل الإدخال المسئولية الاجتماعية للشركات وقضايا الاستدامة فى نظم الخدمات اللوجستية كوسيلة لتطوير نموذج الأداء المعمول به فى التنمية، ويتم ذلك من خلال تحديد مؤشرات للأداء لقياس الخدمات اللوجستية وأداء المسئولية الاجتماعية على أساس تقديم الشركة برامج وخدمات فى الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية^(٢)

وتوصلت دراسة ما إلى مجموعة من النتائج أهمها:^(٣)

- إن نشاط الإبداع التكنولوجي هو عنصر من عناصر المنافسة الأساسية فى عالم اليوم، لأن الاقتصاد العالمي هو اقتصاد معرفة، حيث لم تعد عناصر المنافسة التقليدية مثل الجودة والانتاجية العالية كافية لاختراق الأسواق أو الاحتفاظ بالحصة السوقية على هذا الأساس، لا بد من الاهتمام بالإبداع التكنولوجي، ورصد أموال كافية مع دعم لأقسام البحث والتطوير.
 - هناك علاقة قوية بين وجود قسم للبحث والتطوير وبين الإبداع التكنولوجي وهذا شئ مهم يثبت أن الاستثمار فى عمليات البحث والتطوير يمكن أن يحقق ميزات مهمة للشركات الصناعية.
- وفي ظل تبني المؤسسات لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وفي ظل انتهاجها لسياسة بيئية واضحة تقوم بتخصيص جزء من ميزانيتها السنوية للبحث والتطوير ذو البعد البيئي أو ما يطلق عليه البحث والتطوير البيئي والذي يعرف بأنه كل الجهود المتضمنة تحويل المعارف البيئية إلى حلول فنية جديدة تكون تطبيقاتها في شكل منتجات خضراء جديدة أو عمليات نظيفة أو اكتشاف تحسين جوهرى للموجود من أي منهما، وإن معظم الأبحاث ذات البعد البيئي تكون حلول : تقليل التلوث الهوائي، الحد من المخلفات السامة، إعادة تدوير المخلفات الصلبة، اكتشاف مصادر جديدة للطاقة، اكتشاف منتجات جديدة خضراء، اكتشاف طرق جديدة فى التصميم البيئي.^(٤)

(١) زكريا مطلق الدوري، أبو بكر أحمد بو سالم، " المسئولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، (بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، ١٤ - ١٥ فبراير، ٢٠١٢).

(2) Lonics E ; **A reverse logistics Social Responsibility Evaluation Framework Based on the Triple Bottom line Approach, oct,2013, available on:**
<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959611005348>, (ACCESSED1-7-2018)

(٣) صالح مهدي محسن العامري، العوامل التكنولوجية والتنظيمية المؤثرة في الإبداع التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢١، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥.

(٤) بوسلامي عمر، " دور الإبداع التكنولوجي فى تحقيق المسئولية الاجتماعية فى المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الدار البيضاء - الجزائر العاصمة"، (رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٢ / ٢٠١٣)، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

جدول رقم (٢١)

مدي تطبيق البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية
لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	يوجد قوانين ملزمة للعمل بين إدارة الشركة والمستفيدين منها.	٧	١٠.٠	٥١	٧٢.٩	١٢	١٧.١	٢.٠٧	متوسط	٣	
٢	تعترف الشركة بعمل النقابات العمالية وتستمع إلى طلباتهم.	٥	٧.١	٢٤	٣٤.٣	٤١	٥٨.٦	٢.٥١	مرتفع	١	
٣	تراعي الشركة تنفيذ مواد قانون العمل المصري	٢٢	٣١.٤	٢٤	٣٤.٣	٢٤	٣٤.٣	٢.٠٣	متوسط	٤	
٤	يمكن أن تتعامل الشركة مع منتجات محرمة إذا كانت قانونية وتحقق ربح للشركة.	-	-	٦٠	٥٨.٧	١٠	١٤.٣	٢.١٤	متوسط	٢	
المتوسط الحسابي الكلي		٢.١٨									
تقدير المتوسط		متوسط									

يكشف الجدول السابق مدي تطبيق البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (٢.٠٣ و ٢.٥١)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي بلغ ٢.١٨ وهو مدي متوسط. مما يعني أن مدي تطبيق البعد القانوني للمسئولية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف هو مدي متوسط، إذ جاءت العبارة التي تنص علي يوجد قوانين ملزمة للعمل بين إدارة الشركة والمستفيدين منها فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥١ وانحراف معياري ٠.٦٣١، بينما جاءت العبارة التي تنص علي تراعي الشركة تنفيذ مواد قانون العمل المصري فى المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ ٢.٠٣ وانحراف معياري ٠.٨١٦، مما يشير إلى أهمية البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات.

وتتمثل العناصر الرئيسية للبعد القانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات في قوانين حماية المستهلك والتي تضم منع الاحتكار وحماية المستهلك من المواد الضارة وحماية الأطفال صحياً وثقافياً، إضافة إلى عنصر حماية البيئة والذي يضم منع التلوث بشتى أنواعه، صيانة الموارد وتنقيتها للتخلص من المنتجات بعد استهلاكها، وعنصر السلامة والعدالة الذي يضم التقليل من إصابات العمل، تحسين ظروف العمل ومنع المسنين وصغار السن، منع التمييز على أساس الجنس أو الدين، توظيف المعوقين.^(١) وبموجب " الميثاق العالمي لقطاع الأعمال UNGC لعام ٢٠٠٠ م " أصبح على الشركات واجب احترام الحق فى تكوين المنظمات للعمال، كما أصحاب الأعمال بحرية كاملة دون أي تمييز من أي نوع،

(١) طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، مرجع سبق ذكره ص ٨٢

كما الامتناع عن التدخل في شئون هذه المنظمات بقصد التأثير عليها أو التقييد من نشاطاتها وأعمالها، والالتزام بتوفير الحماية الكافية للعمال النقابيين أو لمن يمارسون نشاطات نقابية ضد أية أعمال تمييزية تستهدف المساس بحريتهم النقابية^(١). وفي هذا الإطار يجب على الشركات أن تراعي شروط الحد الأدنى لسن العمل بحيث لا يقل عن الخامسة عشرة، وأن تحارب أسوأ الأشكال عمالة الأطفال التي يرجح أن تؤدي إلي الأضرار بصحتهم أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي^(٢). ويعبر القانون عن القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من قبل المجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية حيث أنه يعبر عن القاعدة الأفضل التي نعرفها للتعامل الرسمي التعاقدى الملزم الذي يمثل المكافئ المتعادل والمتوازن إلى حد ما لصالح جميع الأطراف في فترة معينة هي فترة أنه في التطبيق.^(٣)

وقد خصصت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ م الفصل الثالث من الباب الثاني للمسئولية المجتمعية للمستثمر، حيث جاءت المادة ١٥ من قانون الإصدار والمادة ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون تنص علي أن المستثمر الحق في تخصيص نسبة لا تتجاوز ١٠ % من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم.^(٤)

ويري البعض أن القوانين واللوائح تشكل فئة واحدة من مسؤولية رجال الأعمال تجاه المجتمع، وهذه المسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها الشركات وأن تحترمها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.^(٥)

(١) محمد عرفان الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال لعام ٢٠٠٠، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد ٣، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥، ص ص ٨١٣، ٩٠٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٧٦.

(٣) نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤٨.

(٤) مادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الاستثمار في مصر، ٢٠١٧، ص ٢٢.

(٥) Shabana, K.M and Caroll,A.B; **The business case for corporate social responsibility :A review of concepts, Research and practice**, International Journal of Management Reviews,vol.,15,N,1,P.P85-105.

جدول رقم (٢٢)

مدي تطبيق البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية
لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تمنع الشركة التدخين داخلها.	٢٨	٤٠.٠	٣٠	٤٢.٩	١٢	١٧.١	١.٧٧	متوسط	٤
٢	تحرص الشركة علي منع الممارسات غير الأخلاقية من العاملين بها.	١٠	١٤.٣	٤٩	٧٠.٠	١١	١٥.٧	٢.٠١	مرتفع	٣
٣	تفضل الشركة منح المهام الادارية للمرأة.	-	-	٢٩	٤١.٤	٤١	٥٨.٦	٢.٥٩	مرتفع	١
٤	تقبل الشركة توظيف عمال لهم دين أخر غير دين الاسلام.	١٩	٢٧.١	-	-	٥١	٧٢.٩	٢.٤٦	مرتفع	٢
		المتوسط الحسابي الكلي		٢.٢٠						
		تقدير المتوسط		متوسط						

يوضح الجدول السابق مدي تطبيق البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين ١.٧٧ و ٢.٥٩، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام الذي بلغ ٢.٢٠ وهو مدي متوسط. وبالتالي فإن البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف يطبق بمدي متوسط، إذ جاءت العبارة التي تنص علي تفضل الشركة منح المهام الإدارية للمرأة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥٩ وانحراف معياري ٠.٤٩٦، وفي المقابل جاءت العبارة التي تنص علي تمنع الشركة التدخين داخلها في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ ١.٧٧ وانحراف معياري ٠.٧٢٦، مما يؤكد أن البعد الأخلاقي قاعدة هامة لممارسة أنشطة وبرامج المسئولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال بمحافظه بنى سويف.

ويستند البعد الأخلاقي إلي مبادئ ومعايير أخلاقية، وذلك يرجع إلي أعراف وقيم اجتماعية، وفي إطارها توجد مؤشرات عديدة تدرج في حيز تكافئ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها^(١). وتمثل المسئولية الأخلاقية المساهمات أو الأنشطة التي يتوقع أن تقوم بها المنظمة تجاه المجتمع دون أن تكون هذه المساهمات أو الأنشطة قد فرضت بنص قانوني^(٢).

(١) سوداني رجاء، عبودة رجاء، دور المسير في تطوير المسئولية الاجتماعية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠

(٢) أحمد سامي عدلي، المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢

وفي هذا الإطار هدفت احدي الدراسات إلي تحديد أثر الدور الأخلاقي والمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال علي الفاعلية التنظيمية، وذلك بهدف تقديم بعض المقترحات التي تفيد في دعم المناخ الأخلاقي داخل منظمات الأعمال المصرية، وتوصلت الدراسة إلي معنوية أبعاد الدور الأخلاقي للمنظمة وخاصة المناخ الأخلاقي في تحسين فعالية المنظمة، بالإضافة إلي إن إدراك العاملين لأهمية الدور الأخلاقي تؤثر في فعالية المنظمة. (١)

وتوصلت دراسة أخرى إلي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال (الاستقامة والموضوعية، الأمانة، الاستقامة، النزاهة، الشفافية) علي تحقيق القدرة التنافسية خفض التكاليف الابتكار والتجديد في الشركات الصناعية الجزائرية من خلال استقصاء آراء المبحوثين من المديرين العاملين في الإدارات العليا في الشركات الصناعية الجزائرية. (٢)

وتوصلت دراسة أخرى إلي أهمية القيم كمحرك للسلوك الأخلاقي واتخاذ القرارات، ورأت أن الدراسات في الصين بخصوص هذا الشأن ومقارنتها بين فنلندا والولايات المتحدة تساهم في التوصل إلي فهم مشترك لقضايا المسؤولية الاجتماعية والمشاكل والفرص الناشئة عن مستقبل الاستدامة، حيث قامت بإجراء مقارنة بين الثقافات، واستندت على البيانات الكمية المقابلة بين أصحاب المصالح الصينيين والمجموعات الفنلندية والأمريكية وشركات الصناعة. (٣)

جدول رقم (٢٣)

مدي تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف مجتمعة

الترتيب	مدي التطبيق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد المسؤولية الاجتماعية
٤	متوسط	٠.٧٣٦	١.٨٩	البعد الاجتماعي
٥	متوسط	٠.١٥٢	١.٨٤	البعد الاقتصادي
٣	متوسط	٠.١٩١	١.٩٣	البعد البيئي
٢	متوسط	٠.٢٣٨	٢.١٨	البعد القانوني
١	متوسط	٠.٣٠٩	٢.٢٠	البعد الأخلاقي
	متوسط	٠.١١٢	٢.٠١	الأبعاد مجتمعة

(١) طارق رضوان، "أثر الدور الأخلاقي والمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال المصرية، دراسة تطبيقية على شركات إنتاج الدواء في مصر"، (رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، ٢٠٠٨).

(٢) خالد الطراونة، محمد أبو جليل، "أثر أخلاقيات الأعمال والمسئولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي" (المؤتمر الدولي الثاني لكلية إدارة الأعمال بجامعة مؤتة، الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية، الأردن، ٢٣ - ٢٥ أبريل ٢٠١٣ م).

(٣) Wang, I.; Factors affecting perception of corporate social responsibility Implementation: an emphasis on values, presented with the permission of the faculty of Agriculture and forestry, University of Helsinki, Finland, 21 October, 2011.

يشير الجدول السابق لمدي تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (١.٨٩ و ٢.٢٠)، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام الذي بلغ ٢.٠١ وهو مدي متوسط، حيث جاء ترتيب الأبعاد كالآتي :

- في المرتبة الأولى جاء البعد الأخلاقي بمتوسط حسابي ٢.٢٠ وانحراف معياري ٠.٣٠٩.
- في المرتبة الثانية جاء البعد القانوني بمتوسط حسابي ٢.١٨ وانحراف معياري ٠.٢٣٨.
- في المرتبة الثالثة جاء البعد البيئي بمتوسط حسابي ١.٩٣ وانحراف معياري ٠.١٩١.
- في المرتبة الرابعة جاء البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي ١.٨٩ وانحراف معياري ٠.٧٣٦.
- في المرتبة الخامسة جاء البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي ١.٨٤ انحراف معياري ٠.١٥٢.

وهذه النتيجة اختلفت مع دراسة أجريت في دول البلطيق حيث أظهرت أن الشركات تطبق أبعاد المسؤولية الاجتماعية بدرجة قليلة جداً، وهذا الضعف يعود لتأثير التحول المفاجئ من النظام الاشتراكي إلي النظام الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مما أثر على قيم الشركات.^(١) واختلفت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة لـ ٦ شركات في باكستان، والتي توصلت إلي ضعف المسؤولية الاجتماعية للشركات الست، وتبين أن أنشطتها متشابهة وتقوم علي أساس تنمية المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية والأعمال الخيرية، وأنها لم تدرجها في إستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وهذا يعكس عدم الوعي لأهمية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.^(٢)

واختلفت هذه النتيجة مع إحدى الدراسات والتي توصلت إلى أن أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية مرتفعة جداً، وأرجعت السبب في ذلك إلي الاستقرار السياسي والاقتصادي بالجزائر، ويوجد بها العديد من الشركات الصناعية التي تمتلك موارد ضخمة خاصة في القطاعات الإستراتيجية والتعدين والتي غالباً ما تكون مملوكة للدولة بنسب عالية و للثقافة الاشتراكية السائدة في النظام السياسي الجزائري.^(٣)

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة أجريت على الشركات العاملة بقطاع الإنشاءات في مصر، حيث تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات بدرجة متوسطة، وهذا يرجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.^(٤) وهذا يأخذنا إلى ما توصلت إليه إحدى الدراسات في أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تلعب درواً مهماً في

(1) Aile, S and Bausys Z; **Corporate social Responsibility and Financial performance the example of Estonia, Latvia and Lithuania**, op.cit.

(2) Hameed, S.K; **Corporate Social Responsibility (csr) Theory and practice in Pakistan**, master, Swedish University of Agricultural sciences, Sweden ,2010.

(3) ابتسام لوثن، " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين التونة - باتنه"، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦ م).

(4) Naglaa L.Elshorbagy; **The Reality of Corporate Social Responsibility in small and medium enterprises**, International Journal of Technical Research and Applications , volume 2 , special Issue 4, July-AUG,2014,P.P 34-37.

السياق الوطني للتنمية، وأن الشركات التي تلقي دعماً سياسياً تكون أكثر أهمية وفعالية في تقديم المسؤولية الاجتماعية عن غيرها من الشركات⁽¹⁾. وفي مصر تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد الجهاز الإنتاجي المصري، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح الطريق إلى إصلاحات اقتصادية وتنموية تدفع بالقدرة التنافسية المصرية على المستوى العالمي، وتكمن أهمية هذا القطاع في حجم مشاركته في الاقتصاد المصري حيث مثل في ٢٠٠٧ م ٧٦ % من العمالة، ٨٠ % من الناتج القومي الإجمالي، ٩٩ % من القطاع الخاص غير الزراعي في مصر.^(٢)

فالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تحمل في مضمونها بعدين أساسيين، الأول هو البعد الداخلي الذي يركز على الأداء الاجتماعي للمسئول تجاه العاملين ومن هم داخل المنظمة. أما الثاني المتمثل في البعد الخارجي يركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تبذلها المنظمة تجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل، ورأت إحدى الدراسات بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتجسد في ثلاث مسؤوليات أساسية هي :

- مسؤولية تجاه المالكين وحملة الأسهم وتتمثل في تحقيق الأرباح.
- مسؤولية تجاه أصحاب المصالح التي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف الأطراف ذات المصلحة من مستهلكين وعاملين ومجهزين وموزعين.
- مسؤولية أخيرة تشير إلى ضرورة التزام المنظمة بالمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة بشكل عام.^(٣) ويرى الباحث أن تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية يلزمه الاهتمام برأس المال البشري، حيث استثمرت الحكومات طويلاً لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التركيز على رأس المال المادي كالطرق والجسور والمطارات وغيرها من البنية التحتية، لكنها غالباً ما تستثمر بدرجة أقل في مواطنيها، وكما أشار " جيم يونغ كيم" رئيس مجموعة البنك الدولي إلى أن العالم اليوم يواجه فجوة في رأس المال البشري، وفي العديد من البلدان، فإن القوي العاملة غير مستعدة للمستقبل^(٤).

(1) Emily Demise; **A comparative Analysis of corporate social Responsibility in commercial Banks: case studies from The United States and United Kingdom**, Master, Duquesne University, 2012.

(٢) هبه القدسي، مصر تراهن على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق طفرة تنموية من أجل تحسين ترتيبها في تقارير التنافسية العالمية، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد ١٠٤٣٩، القاهرة، يونيو ٢٠٠٧ م، متاح في www.asharqalawsat.com (accessedat21-7-2018)

(٣) فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، اليم، ٢٠٠٣، ص ٣٩

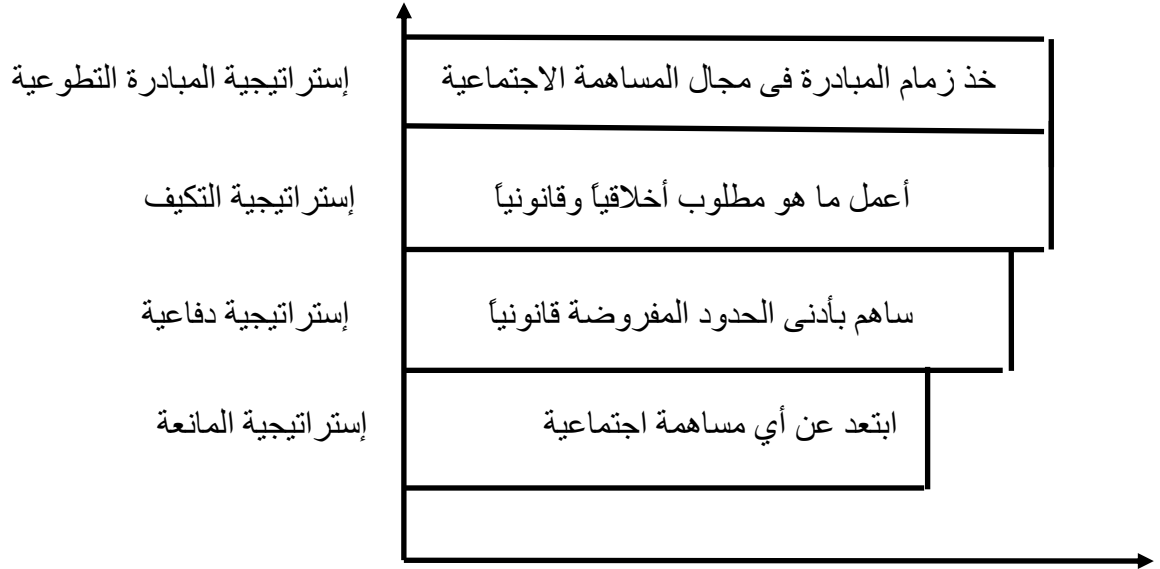
(4) World Bank; **Investing in people to build Human capital** , world bank group , August,2018. FOR MORE SEE:

- World Bank ; **World Development Report 2018: learning to Realize Education's promise**, Washington, DC,2018.

وصورت احدي الدراسات مخطط لتدرج الدور الاجتماعي للمؤسسة يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم (٤)

تدرج الدور الاجتماعي للمؤسسة



المصدر : صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٧، ص ٩٤.

ثالثاً : إدراك أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

جدول رقم (٢٤)

هدف شركات القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب	
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.	٢٣	٣٢.٩	٢١	٣٠.٠	٢٦	٣٧.١	٢.٠٤	متوسط	٥	
٢	تحسين الوضع المادي للشركة.	٣٢	٤٥.٧	١٢	١٧.١	٢٦	٣٧.١	١.٩١	متوسط	٧	
٣	تحسين سمعة الشركة في المجتمع.	-	-	-	-	٧٠	١٠٠.٠	٣.٠٠	مرتفع	١	
٤	بناء علاقات مع الحكومة وحل المشكلات القانونية معها.	٣٢	٤٥.٥	٢٣	٣٢.٩	١٥	٢١.٤	١.٧٦	متوسط	٨	
٥	رفع مستوى المعيشة لسكان المجتمع بالمحافظة.	٤٩	٧٠.٠	١٦	٢٢.٩	٥	٧.١	١.٣٧	ضعيف	١٠	
٦	يرتبط الهدف من تحمل المسؤولية الاجتماعية للشركة بالوازع الديني	١٨	٢٥.٧	١٧	٢٤.٣	٣٥	٥٠.٠	٢.٢٤	متوسط	٣	
٧	اكتساب التعاطف المجتمعي.	٣٣	٤٧.١	٢٢	٣١.٤	١٥	٢١.٤	١.٧٤	متوسط	٩	
٨	تدعيم القدرات الحكومية.	٢٨	٤٠.٠	١٦	٢٢.٩	٢٦	٣٧.١	١.٩٧	متوسط	٦	
٩	تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.	١٢	١٧.١	١٤	٢٠.٠	٤٤	٦٢.٩	٢.٤٦	مرتفع	٢	
١٠	مواجهة الاحتياجات المتجددة التي لا يشبعها المجتمع.	١٥	٢١.٤	٣٦	٥١.٤	١٩	٢٧.١	٢.٠٦	متوسط	٤	
									المتوسط الحسابي الكلي	٢.٠٥	
									تقدير المتوسط	٠.٢٢٧	

يشير الجدول السابق إلى مدي أهداف شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف لتحمل المسؤولية الاجتماعية إذ تراوحت المتوسطات لها ما بين ١.٣٧ و ٣.٠٠، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام ٢.٠٥ وهو مدي متوسط، إذ جاءت العبارة التي تنص على "تحسين سمعة الشركة في المجتمع" كهدف أول بمتوسط حسابي ٣.٠٠ وانحراف معياري ٠.٠٠٠، بينما جاءت العبارة التي تنص على "رفع مستوى المعيشة لسكان محافظة بنى سويف" كهدف أخير بمتوسط حسابي ١.٣٧ وانحراف معياري ٠.٦١٨، مما يعني أن أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة ومتنوعة.

وذكرت احدي الدراسات أن أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في النقاط التالية:⁽¹⁾

- إثبات القدرة علي تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء.
- زيادة رضا العملاء والعاملين عن طريق التنفيذ الفعال للنظام.
- تحسين القدرات والأداء العام لتلبية حاجات وتوقعات عملائها وأصحاب المصالح الآخرين.
- وضع وتقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المؤسسة من أجل التعريف بالسياسة والأهداف البيئية والاجتماعية والامتثال بها.
- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد، فيما يخص السلامة والصحة في العمل والمجتمع علي حد سواء مما يخفض عدد الدعاوي القضائية.
- إظهار للفئات المستفيدة أن سياسات المؤسسة تتوافق مع الحقوق الأساسية للعمل والمجتمع.
- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة بمساعدة المؤسسة لجمع مختلف احتياجاتهم وتطلعاتهم لتحسين إدارة وتحقيق التوازن بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- التقدم نحو التميز وتحقيق الميزة التنافسية.

وبخصوص تحسين سمعة الشركة في المجتمع فقد توصلت احدي الدراسات إلي أن الشركات التي تتمتع علامتها بسمعة قوية لدي الزبون يجب عليها أن تستخدم مبادراتها الاجتماعية لتحقيق أهدافها التسويقية وغيرها من الأهداف المباشرة⁽²⁾. ورأت دراسة أخرى في المقابل أن هناك أثراً سلبية غير مقصودة للمسؤولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى المنافسة بين الشركات وأصحاب المصالح من خارج الشركة، إضافة إلي أن الشركات التي تعتمد على استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز علي التي تعتمد علي استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز علي القضايا في سياسة عملها تكون أكثر عرضة للعواقب غير المقصودة للمسؤولية الاجتماعية.⁽³⁾

أما بخصوص تحسين الوضع المادي للشركة توصلت احدي الباحثات إلي أن المنظمات التي لها مشاركة اجتماعية تكون أكثر عرضة لأرتفاع العائد المادي علي الأصول، وأن إتباع نهج أكثر شمولية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات يكون أكثر فائدة من الأنشطة الفردية⁽⁴⁾. ورأت باحثة أخرى أن مهمة المنظمات أصبحت تتمثل في تحقيق العديد من الانجازات الاجتماعية إلي جانب الانجازات

(1) صالح صالحي، "مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تدعيم الميزة التنافسية"، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥)، ص ١٢

(2) Bert Van de Van; **An Ethical Framework for the Marketing of corporate social Responsibility**, Journal of Business Ethics, volume 82, Issue2, October,2008,p.p339-352.

(3) Ely Nunez; **Unintended Effects of corporate social Responsibility corporate Reputation: when is doing "good" not "good" for business?**, Doctoral Thesis, lynn University, Florida, 2007.

(4) Nora Ibrahim Abdoun; **corporate social Responsibility Does it really Matter?**, Doctoral Thesis, Claremont graduate University, U.S.A, 2012.

الاقتصادية، فلم يعد هدف تعظيم الربح كهدف وحيد للمنظمات يلقي قبولاً لدى أي من الأطراف المختلفة التي تتعامل معها المنظمة، بل أصبحت القضايا الاجتماعية والأخلاقية أكثر إلحاحاً وخطورة^(١). وارتباط الهدف من تحمل المسؤولية الاجتماعية للشركات بالوازع الديني يرجعه الباحث إلي أن الدور المحوري الذي يعلبه الدين في تحفيز المواطنين والمؤسسات على العطاء الخيري لا يزال مورداً ضخماً غير مستغل ومع الوضع في الحسابات العدد الكبير لسكان مصر، فإذا تم توجيه الحافز الديني لتشجيع المصريين للإسهام في نطاق أوسع من أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك سوف يقوي قطاع المسؤولية الاجتماعية مالياً، ويوفر له موارد بشرية ومالية ضخمة. وبخصوص نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية فقد هدفت احدي الدراسات إلي بناء إطار نظري شامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال:^(٢)

- دراسة الصفات والأدوار التنظيمية للثقافة وتعلم المسؤولية الاجتماعية للشركات وإشراك أصحاب المصلحة.
- توضيح الترابط بين الثقافة التنظيمية وتعلم المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء الاجتماعي للشركات، وتوصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:
 - أن الثقافة التنظيمية، وتعلم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإشراك أصحاب المصلحة هي عناصر مهمة لاكتمال المسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - رغبة القائمين على المسؤولية الاجتماعية في مساعدة الناس والعمل من أجل قضايا الاستدامة تعزيز قيام الشركات بدورها.
 - الحوار والشراكة مع أصحاب المصلحة هي مدخل لممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

(١) زينب حسن، " المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للمنظمات الصناعية الليبية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية بمنطقة بنغازي"، (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٩).

(2) Misato Sakai; **Towards A Holistic Theory of Corporate Social Responsibility Excellence: An Examination of the Attributes and role Stakeholder Engagement**, Doctoral Thesis, University of Minnesota, 2010.

رابعاً : المعرفة بالمعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية
في محافظة بني سويف

جدول رقم (٢٥)

المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في
تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف

م	العبارات	ضعيفة		متوسطة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
١	ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.	-	-	١٢.٩	٩	٨٧.١	٦١	٢.٨٧	٠.٣٣٧	مرتفع	٣
٢	التأثير علي أرباح الشركة.	٢٧.١	١٩	٢٨.٦	٢٠	٤٤.٣	٣١	٢.١٧	٠.٨٣٤	متوسط	٨
٣	قلة الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لدي الشركات.	-	-	١٠.٠	٧	٩٠.٠	٦٣	٢.٩٠	٠.٣٠٢	مرتفع	٢
٤	قلة الوعي لدي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العمال والزبائن والمجتمع.	١٠.٠	٧	٣٤.٣	٢٤	٥٥.٧	٣٩	٢.٤٦	٠.٦٧٤	مرتفع	٧
٥	نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة.	-	-	-	-	١٠٠.٠	٧٠	٣.٠٠	٠.٠٠٠	مرتفع	١
٦	عدم إشراك المتخصصين في إعداد برامج المسؤولية للشركات وتنفيذها.	٨.٦	٦	٤.٣	٣	٨٧.١	٦١	٢.٧٩	٠.٥٨٧	مرتفع	٥
٧	الروتين الحكومي في إصدار التصاريح الأمانة لإقامة برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.	٧.١	٥	١٤.٣	١٠	٧٨.٦	٥٥	٢.٧١	٠.٥٩٣	مرتفع	٦
٨	عدم وجود جهة رقابية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين مساراتها.	٥.٧	٤	٥.٧	٤	٨٨.٦	٦٢	٢.٨٣	٠.٥١٠	مرتفع	٤
٢.٧١										المتوسط الحسابي الكلي	
مرتفع										تقدير المتوسط	

يكشف الجدول السابق مدي المعوقات التي تواجه الشركات أثناء تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين ٢.١٧ و ٣.٠٠، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام الذي بلغ ٢.٧١ وهو مدي مرتفع، إذ جاءت العبارة التي تنص علي نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة بمتوسط حسابي ٣.٠٠ وانحراف معياري ٠.٠٠٠ كعمق أول، بينما جاءت العبارة التي تنص علي التأثير علي أرباح الشركة بمتوسط حسابي ٢.١٧ وانحراف معياري ٠.٨٣٤

كعمق أخير. مما يشير إلى أن كثرة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

وفي إطار نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة فإن القوانين لديها بعض أوجه القصور لضمان السلوك المسئول فهي ذات نطاق محدود لا يمكن أن تغطي كل طارئ ممكن وتوفر الحد الأدنى الأخلاقي لسلوك الشركات يحدد لنا ما لا يجب القيام به بدلاً من الإيجابية أي ما يجب فعله ، ويمكن أن يتبع لا إرادياً خوفاً من العقاب وليس طوعاً من منطلق أخلاقي.⁽¹⁾

ورأي أحد الباحثين أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحمل المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها وتذليلها مثل : الثقافة السائدة داخل الشركة، والكيفية التي يتم بها التعامل مع المسؤولية والتكاليف الاجتماعية والبيئية وإدراك الشركة لمسئوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها اتجاه أصحاب المصالح من مستثمرين وموردين ودائنين موارد بشرية ومستهلكين ومجتمع محلي، أما العوامل الخارجية ناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها هذه الشركة مثل التشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي قد تلعبه الحكومة في تشجيع نشر التقارير والمعلومات ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية ومنظمات الضغط المجتمعية، ومدى قيام الشركات المنافسة بدورها الاجتماعي والبيئي.⁽²⁾

ويري باحث آخر أن المعوقات تتمثل في:⁽³⁾

- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات العربية، فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية هذه الثقافة يمثل قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماماً هذا المفهوم.
- معظم جهود هذه الشركات غير منتظمة، فالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة بدلاً من أن تكون جهوداً عشوائية مبعثرة.
- غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلي مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

(1) Geoffrey P. Lantos; **The boundaries of Strategic Corporate Social Responsibility**, Journal of consumer Marketing, volume18, issue, 7, 2001, p.p595-632.

(2) حامد أحمد صالح أبو سمرة، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العاملة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات"، (رسالة ماجستير، كلية التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩)، ص ص ٥٣، ٥٤

(3) Hussein ELasrag; **Activation of the corporate social responsibility role in the economic and social development of Arab Countries**, MPRA paper, NO34422, Posted 3, November, 2011, on line at: <http://mpr.a.un.i-muenchen.de/34422/>.

- قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس أو المعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسئولية الاجتماعية.
- وقد أكدت المقابلات المتعمقة للخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بنى سويف أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الشركات لتحمل المسئولية الاجتماعية منها :
 - تأثير المناخ السياسي والظروف الاقتصادية على وجود وفاعلية الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع.
 - غياب التحديد الدقيق للدور والمساحة التي يجب أن تتحرك فيها الشركات لتحمل المسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف (الحالة الرابعة).
 - محاولة الحصول على الواجهة الاجتماعية والسياسية (الحالة السابعة).
 - صعوبة تحديد الفئات المستفيدة من برامج وأنشطة المسئولية الاجتماعية في المحافظة (الحالة السادسة).
 - عدم وجود خطط واضحة من جانب الشركات لممارسة المسئولية الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (الحالة الخامسة).
 - عدم وجود إدارات للمسئولية الاجتماعية في معظم الشركات.

خامساً: الرؤية لآليات وطرق تنفيذ الشركات للمسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.

جدول رقم (٢٦)

آليات تنفيذ أنشطة الشركة للمسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف

م	العبارات	ضعيفة		مرتفعة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقدير المتوسط	ترتيب
		ك	%	ك	%				
١	يتولي أصحاب الشركة التنفيذ بنفسه	١٩	٢٧.١	٥١	٧٢.٩	٢.٤٦	٠.٨٩٦	مرتفع	٣
٢	وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية داخل الشركة	٦٤	٩١.٤	٦	٨.٦	١.١٧	٠.٥٦٤	ضعيف	٦
٣	وجود قسم للخدمات الاجتماعية	٦٥	٩٢.٩	٥	٧.١	١.١٤	٠.٥١٩	ضعيف	٧
٤	وجود قسم للموارد البشرية	٥٠	٧١.٤	٢٠	٢٨.٦	١.٥٧	٠.٩١٠	ضعيف	٤
٥	تستعين الشركة بالعلاقات العامة في تنفيذ الأنشطة	٦٠	٥٨.٧	١٠	١٤.٣	١.٢٩	٠.٧٠٥	ضعيف	٥
٦	التشبيك مع الجمعيات الأهلية الصغيرة في المناطق ذات الحاجة	٥	٧.١	٦٥	٩٢.٩	٢.٨٦	٠.٥١٩	مرتفع	٢
٧	عمل بروتوكول تعاون بين الشركة ومؤسسات أهلية كبيرة لتنفيذ أنشطتها	٢	٢.٩	٦٨	٩٧.١	٢.٩٤	٠.٣٣٦	مرتفع	١
		المتوسط الحسابي الكلي		١.٩١					
		تقدير المتوسط		متوسط					

يكشف الجدول السابق عن آليات تنفيذ أنشطة الشركة للمسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين ١.١٤ و ٢.٩٤، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام

الذي بلغ ١.٩١، حيث جاءت عبارة "عمل بروتوكول تعاون بين الشركة ومؤسسات أهلية كبيرة في تنفيذ أنشطتها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ ٢.٩٤ وانحراف معياري ٠.٣٣٦، وجاءت عبارة التشبيك مع الجمعيات الأهلية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق ذات الحاجة بمتوسط حسابي بلغ ٢.٨٦ وانحراف معياري في المرتبة الثانية، مما يؤكد أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في إنجاز خطط التنمية بكافة صورها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحته احدي الباحثات من تساؤل حول إمكانية حدوث تعاون حقيقي بين المجتمع المدني والشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ وأكدت بأن مختلف المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تعقد أمالها على قيام شكل من أشكال التعاون بين رجال الأعمال والمجتمع المدني والحكومة يستطيع أن يحل المشكلات البيئية والاجتماعية المعقدة، وتشير إلي ضرورة تغليب التفاوض على أساس المصالح علي تفاوض القوة أو تفاوض الحقوق، وذلك حتي تمثل الشراكة والتعاون سيناريو مربحاً لجميع الأطراف، وتوصلت إلي أن ظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان الغربية كان نتيجة لصراع اجتماعي بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن ظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورها مرتبط بسياق اجتماعي له ملمحان هما حكومة فاعلة وقوية ومجتمع مدني قوي وفعال قادر علي الحشد والتأثير، ولن يتوافر ذلك إلا في نظام ديمقراطي يؤكد علي قيم المساواة والشفافية، وأن غياب أحد هذه الشروط يؤدي إلي غياب المسؤولية الاجتماعية للشركات أو ظهور تنويعات أخرى.^(١)

وفي هذا السياق برزت نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق ونقطة البداية فيها المحددات والنواقص التي برزت في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وذلك في قدرة السوق على توفير سلع عامة للجميع بغض النظر عن القدرة الشرائية، وإن هذا القصور في السوق يوظف كمبرر للحكومة للتدخل الاقتصادي حيث يظهر البعد السياسي في النظرية، وهو انعكاس الإخفاق الاقتصادي في إشباع الحاجات علي عملية التصويت في الانتخابات، وهنا فإن إخفاق السوق في إشباع الاحتياجات المتنوعة بغض النظر عن القدرة الشرائية يقابله أحياناً إخفاق الحكومة في إشباع هذه الاحتياجات، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته في المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة في هذه الظروف يبرز المجتمع المدني حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها السوق والحكومة.^(٢)

وبينما تركز نظرية جانب التوفير أو الإمداد supply side theory على الطلب غير المشبع من السلع العامة والتي أخفق في مواجهتها السوق والدولة، ولكن ليس كشرط لتفسير النمو أو التنوع في القطاع الثالث غير الربحي، ووفقاً لهذه النظرية نحتاج لشرط ثان، بالإضافة إلي الشرط الذي تناولته النظرية السابقة وهو توافر مبدعين ورواد اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات لإشباع الطلب غير

(١) هويدا عدلي، المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشراكة كمدخل للتنمية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: التجربة المصرية في ضوء الخبرات الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٩م.
(٢) أماني قنديل (محرراً)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، دراسات حالة الأردن، لبنان، مصر، تونس، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤.

المشبع، وظهور هؤلاء وفقاً لهذه النظرية يرتبط بعوامل كثيرة منها المنافسة الدينية أو التنوع الديني، وينعكس ذلك أساساً على الصحة والتعليم.^(١)

وتتبع نظرية الثقة trust theory من إخفاق القطاع الخاص وعدم توافر الثقة لدى العملاء أو المستهلكين محدودة عن السلعة أو الخدمة (دار حضانة أو خدمة صحية)، وبسبب قيد عدم توزيع الأرباح في حالة القطاع الثالث (المجتمع المدني)، فإن إقبال العملاء على الخدمة أو السلعة التي تقدم منه يتزايد، النظرية إذن تفترض أن مجال أو دائرة القطاع تتحدد وتنوع وفقاً لدرجة الثقة في القطاع الخاص، يتسع ذلك التوقع بأن أكبر مصدر لتمويل القطاع الثالث هو مقابل السلع والخدمات.^(٢)

أما نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية SOCIAL ORIGINS تنطلق من أن إمكانية الشراكة أو التعاون بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص تتحدد بظروف وشروط لنمو هذا التعاون، فالاختيار من جانب العملاء - المستهلكين لإشباع احتياجاتهم عن طريق أي طرق من الأطراف السابقة هي اختيارات ليست بسيطة، لأن الظاهرة الاجتماعية وفقاً لهذه النظرية معقدة لا يمكن فهمها ببساطة كنتاج خطي لعامل واحد ولكنها تعكس علاقات تفاعل أكثر تعقيداً بين الطبقات والأفراد والمؤسسات ويدخل ضمنها أبعاد القوة والسلطة بين الطبقات الاجتماعية وبين الدولة والمجتمع.^(٣)

وجاءت العبارة التي تنص على أن يتولي صاحب الشركة التنفيذ بنفسه في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٦ وانحراف معياري بلغ ٠.٨٩٦ ، مما يشير إلي أن معظم الشركات ليس بها إدارة للمسئولية الاجتماعية، ويرجع الباحث ذلك إلي أن وعي صاحب الشركة قد يكون قاصراً على أن المسئولية الاجتماعية عبارة عن تبرعات خيرية بينه وبين الله.

وجاءت العبارة التي تنص على وجود قسم للموارد البشرية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ ١.٥٧ وانحراف معياري بلغ ٠.٩١١ ، وهذا يعني وجود درجة من الوعي بأهمية الموارد البشرية، وأن وظيفة الموارد البشرية هي الجهة المسؤولة عن حماية وتأهيل تنمية وتنظيم العلاقات في العمل داخل المؤسسة ومسئولة أيضاً عن تحفيزه بكل الوسائل المادية والمعنوية لتزيد من انتمائه وولائه، وكذلك حل مشكلاته وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة والصالحة للعمل.^(٤)

(١) هاشم الحسيني، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في لبنان، في أمانى قنديل (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣، ٢٠٦

(٢) أمانى قنديل (محرراً)، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥، نقلاً عن:

Denis R. young and Richard Steinberg ; **Economics for Nonprofit Managers**, the foundation center, New York, 1995, p.35.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦، نقلاً عن :

Laster salmon and Helmut Anheire ; **Social Origins of social civil society , Explaining the non profit sector cross nationality** ,in volunteers, v.9,N.3,September,1998,p.p213-230

(٤) نوال ضيافي، المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣

وهناك ممارسات اجتماعية عند التعيين في الشركة منها^(١):

١- الإعلان عن الأماكن الشاغرة.

٢- تعبئة واستقطاب الوارد البشرية.

٣- الاختيار والتوظيف.

ومن ضمن الممارسات الاجتماعية أثناء العمل نجد:

أ - الاهتمام بجودة حياة العمل بالمؤسسة، ومن عناصرها:

- توفير الظروف البيئية والمعنوية المدعمة لأداء العاملين.
- المشاركة الفعلية للعمل بمعناها الواسع.
- إثراء الوظائف وإشباع طموحات العاملين.
- توفير متطلبات الاستقرار الوظيفي.
- عدالة نظم الأجور والمكافآت.
- توفير فرص التكوين والتطوير.
- توفير فرق عمل متكاملة.
- حماية المرأة العاملة.
- إدماج المعوقين.

ومن ممارسات المسؤولية الاجتماعية بعد إنهاء العمل:

- منحهم مكافأة مقابل خدماتهم المقدمة أثناء عملهم.
- منحهم فرص للعودة والتوظيف من جديد.
- منحهم مستحقات في حالة الاستغناء عن خدماتهم.
- استمرار الخدمات الطبية والتأمينات.
- تقديم المساعدة في إيجاد وظائف جديدة.
- تقديم العون في كتابة السيرة الذاتية وكذلك الإرشادات عن المقابلات الشخصية.

وجاءت العبارة التي تنص علي " تستعين الشركة بالعلاقات العامة في تنفيذ أنشطتها " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ ١.٢٩ وانحراف معياري ٠.٧٠٥ ، وهذا يشير إلى استخدام بعض الشركات العلاقات العامة أداة لتنفيذ أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية.

وحاولت احدي الدراسات فهم العلاقة بين ممارسات العلاقات العامة والشركات المبادرة للمسئولية الاجتماعية، وحددت مجتمع الدراسة بكل من وكالات كيتشوم، وشركة ورود فين، واستخدمت دراسة الحالة والمقابلة المتعمقة وتحليل الوثائق كأساليب بحثية، وتوصلت إلي أن كل من الوكالات السابقة عينة

(١) المرجع نفسه، ص ص ٦٤ ، ٧٢

الدراسة تستند إلى ميثاق المسؤولية الاجتماعية كأداة لتثقيف العملاء، ولكن لم تتمكن من الاندماج التام في تنفيذ مبادئ الميثاق في سياق عملها لا سيما بعض العمليات الداخلية الخاصة بها.⁽¹⁾

وتوصلت احدي الدراسات إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات تستخدم في المقام الأول كعلاقات عامة، وأن حملات التسويق والعلاقات العامة هي الدافع الرئيسي وراء الاستثمار في مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المقام الأول⁽²⁾. وتهتم العلاقات العامة بدراسة اتجاهات المستهلكين أو الجمهور وقياس الرأي العام قياساً علمياً دقيقاً، وعرض النتائج على إدارة الشركة لتحليلها، إضافة إلى تلعب دوراً إيجابياً في الحياة الاجتماعية لمجموعة العاملين فتعمل على إيجاد ترابط اجتماعي إنساني بين العاملين وبعضهم وبين إدارات الشركة والعاملين من جهة أخرى.⁽³⁾

ونشير في هذا الإطار لنموذج المعالجة الثنائية لهوية المنظمة The Dual process Model ، ويهتم بقياس تأثيرات ممارسات المسؤولية الاجتماعية على اتجاهات المستهلكين نحو المنظمة، ونواياهم الشرائية من خلال استخدام أبعاد هوية المنظمة وهما:⁽⁴⁾

- ١- الخبرة expertise.
 - ٢- القيم الاجتماعية social values.
 - ٣- الولاء للعلامة التجارية Brand loyalty.
- ويقيس النموذج تأثير المتغيرات التالية :
- المعرفة ببرامج المسؤولية الاجتماعية.
 - أبعاد هوية المنظمة الخبرة والقيم الاجتماعية.
 - الولاء للعلامة التجارية.
- علي المتغيرات التابعة الآتية :
- مدركات الجمهور عن المنظمة وصورتها الذهنية.
 - الاتجاه نحو العلامة التجارية ونحو المنظمة.
 - نية الشراء.

(1) Leslies Simone Byrd; **Collaborative Corporate Social Responsibility: A case study Examination of the International public Relations Agency Involvement in The United Nations Global Compact**, Doctoral Thesis, Howard University, 2008.

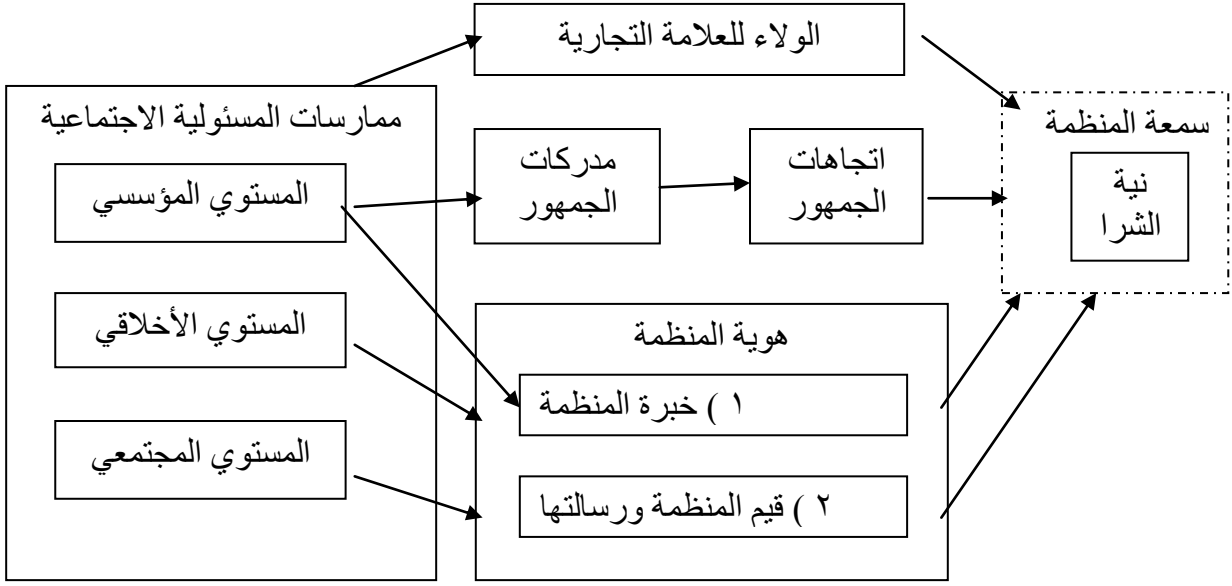
(2) Sara Refaat; **Corporate Social Responsibility in Egypt :A study on the current practice, challenges and potentials**, Master of public policy and Administration, The American University in Cairo ,School of Global Affairs and public policy , Cairo , June, 2014,p.p53-73.

(3) محمد عبد الفتاح محمد، العلاقات العامة بمنظمات الرعاية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١

(4) سلوي العوادلي، تأثير استخدام برامج المسؤولية الاجتماعية عبر الانترنت على بناء سمعة المنظمة مؤتمر الإعلام وقضايا الإصلاح في المجتمعات العربية : الواقع والتحديات، جامعة القاهرة، ٧ - ٩ يوليو ٢٠٠٩، ص ٥، ٦.

شكل رقم (٥)

عناصر نموذج المعالجة الثنائية لهوية المنظمة



وجاءت العبارة التي تنص على وجود إدارة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ ١.١٧ وانحراف معياري بلغ ٠.٥٦٤ ، مما يدل على أن المسؤولية الاجتماعية لها فوائد عديدة للشركات. وذكرت المؤسسة الكندية للأمريكتين (Focal) بعض الفوائد التي من الممكن أن تحققها المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ومنها^(١)

١- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوب فعال لحاجات العاملين، مما ينعكس إيجاباً برفع مستوى أداء وإنتاجية العاملين وتحقيق مردود أفضل.

٢- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة مما يعود ذلك على المساهمين.

٣- تعزيز الحقوق الأساسية للمجتمع (الصحة، التعليم، الرفاه، حقوق العاملين، وغيرها).

كما أن المفوضية الأوروبية ذكرت عدد من الفوائد للمسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للشركات والاتحاد الأوروبي والمجتمع هي:^(٢)

أ- توفر المسؤولية الاجتماعية للشركات فوائد هامة للشركات في إدارة المخاطر وتحقيق وفرة في التكاليف والوصول إلى رأس المال والعلاقات مع العملاء وإدارة الموارد البشرية والقدرة على الابتكار.

ب- تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات مجموعة من القيم التي يمكن أن تتبنى مجتمعاً أكثر تماسكاً وتساعد في التحول إلى النظام الاقتصادي المستدام.

(١) طارق راشي، " دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال"، (ورقة عمل قدمت للمؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، أسطنبول، ٩ - ١٠ سبتمبر ٢٠١٣ م).

(٢) European commission; **Corporate Social Responsibility (CSR), Euro and national activities in promoting CSR**, improving environmental standards in business, 2016.

ونشير في هذا السياق إلى نموذج أو دليل SIGMA وكلمة sigma هي اختصار لـ

The Sustainability - Integrated Guidelines for Management

وتتكون إرشادات SIGMA من محورين رئيسيين وهما: (1)

أ- مبادئ إرشادية Guiding principles : للمنظمة تمكن المشاركين من فهم ما ينبغي أن تقوم به المنظمة إذا كانت مسؤولة اجتماعياً.

ب- إطار إداري يساعد علي وضع وإرسال ونقل وإدارة الإستراتيجية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للمنظمة والإعلام عنها.

ويعرف هذا النموذج بنموذج "خطط، أفعّل، أفحص، تصرف" وتقوم فكرته على تنفيذ برامج

المسؤولية الاجتماعية في إطار أربعة مبادئ رئيسية تحدها المنظمة هي:

أ - الرؤية vision

ب - التخطيط planning

ج - الأداء performance

د - التحكم والمراجعة control, check

ويركز النموذج علي مفهوم الحكم الرشيد (2) التي تفرضه التحديات والمخاطر المرتبطة بالعولمة

فلكي تكون الشركات فعالة من وجهة نظر المجتمع، فإنها يجب أن تتمتع بعدد من الخصائص منها:

أ- الشفافية : يقصد بها حرية تدفق المعلومات وتداولها وسهولة الحصول عليها.

ب- سيادة القانون : إذ يجب أن يكون الإطار القانوني عادلاً وغير متحيز، بالإضافة إلى احترام قوانين حقوق الإنسان.

ت- الاستجابة: أي أن تحاول الشركات أن تعمل على خدمة جميع أفراد المجتمع.

ث- المساءلة : من خلال التأكيد على أهمية خضوع الإدارات العليا وصانعي القرار داخل الشركات لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى محل الاهتمام داخل المجتمع.

ج- الرؤية الإستراتيجية: إذ يجب أن يتمتع أصحاب ومديري الشركات برؤية طويلة الأجل حول التنمية.

(1) The SIGMA Guidelines, Putting Sustainable Development into practice- A guide for organizations, 2005, available at :www.project.sigma.com , p. p 1-18

(2) أصبح على الشركات أن تعمل في ضوء مؤشرات وخصائص الحكم الرشيد من خلال ما يطلق عليه حوكمة الشركات والتي تتمثل في صورة قيم تعكس إطار عام من الالتزامات التي يجب على الشركة العمل من خلالها، وذلك انطلاقاً من أن الشركات يجب أن تتصرف علي نحو أخلاقي داخل المجتمع، وفي ضوء مفهوم حوكمة الشركات أصبح هناك اهتمام حول ما يطلق عليه حقوق المواطنة للشركات من جانب وتعاطف المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات من جانب آخر، ولكي تكون الشركة مواطناً صالحاً، فإن عليها أن تسعى إلي تحقيق العامة ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم أو المستثمرين بل يتعدى ذلك من خلال المشاركة الفعالة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع والالتزام بحماية البيئة وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية وإنتاج وتقديم السلع والخدمات الآمنة وحماية الإنسان، أي أن الشركات بمثابة مواطن AS Citizens' : أي أن الشركة لها حقوق وعليها التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

المصدر : سلوي العوادلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥

وهناك مجموعة من المبادئ التي تحكم عمل الشركات والتي تضمنها التقرير السنوي للمسئولية الاجتماعية للشركات، والتي أشار إليها sigma وهي :

- الاحترام : إذ لابد من تعزيز الاحترام المتبادل بين الشركة وجمهورها الداخلي والخارجي.
- الأمانة : والتي تعني مراعاة كافة القضايا الصحية والإنسانية والاجتماعية وأيضاً البيئية.
- الاتصال : وذلك لتعزيز الفهم والثقة المتبادلة مع المستهلكين وأصحاب المصالح المشتركة.
- التفوق : من خلال السعي نحو تحسين الأداء والسمعة وتعزيزها داخل وخارج الشركة.

وأخيراً جاءت العبارة التي تنص علي وجود قسم للخدمات الاجتماعية في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ ١.١٤ وانحراف معياري بلغ ٠.٥١٩ ، حيث تهتم الشركات بمنح عاملها مزايا معينة مثل المعاشات والتأمينات الخاصة بالمرضي والعجزة، كما تهتم بتقديم خدمات مالية، إضافة إلي الإسكان والمواصلات كما تأخذ التأمينات الاجتماعية أشكالاً عدة منها:^(١)

أ - التأمين عن المرض.

ب - التأمين عن الولادة.

ج - التأمين عن العجز.

د - التأمين عن الوفاة.

وإضافة إلي ذلك نجد مزايا إضافية هي :

أ - فترات الراحة.

ب - الأجازات السنوية.

ج - العطلات الرسمية والأعياد.

د - القروض الميسرة.

وبالتالي وبعد العرض السابق يعتمد تنفيذ المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير علي حجم الشركة وعلي قطاع أنشطتها وثقافة والتزام قيادتها، وقد تفضل بعض الشركات التركيز علي واحد من الدعامات الثلاث الرئيسية (اجتماعية - بيئية - اقتصادية)، بينما تقوم شركات أخرى بدمج المسئولية الاجتماعية في جميع جوانب عملياتها وإستراتيجيات التنفيذ تشمل ما يلي:^(٢)

١- رؤية المهمة وبيان قيمتها : تشير في كثير من الأحيان إلي بلوغ هدف أبعد من تحقيق الربح أو تصبح هي الأفضل، وتحدد أن الشركة سوف تتيح ممارسات تجارية أخلاقية ومسئولة، وتسعي إلي اتخاذ القرارات التي توازن بين متطلبات الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك المساهمون، الملاك، و الموظفين، والزبائن، والمجتمعات المحلية الموردة والبيئة الطبيعية.

^(١) نوال ضيافي، المسئولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧

^(٢) Ndungu Gathinji; **Corporate social Responsibility, in Rubens Ricupero; Disclosure of the impact of corporations on society current trends and Issue**, United Nations conference on trade and development, United Nation , New York,Geneva,2004,p65.

- ٢- القيم الثقافية: لابد من وجود التزام ما لربط أو سد الفجوة بين ما تقول الشركة أنها تمثله وبين أدائها الفعلي.
- ٣- إدارة الشركات : تقوم مجالس إدارتها بتكوين لجان معنية بالأخلاقيات والمسئولية الاجتماعية للشركات بغية استعراض الخطط الإستراتيجية وتقييم التطور وتوفير التوجيه بشأن المسائل التي تنشأ في مجال المسئولية الاجتماعية.
- ٤- الهيكل الإداري : نظام إدارة المسئولية الاجتماعية للشركات بدمج الشواغل المتعلقة بمسئولية الشركة في القيم والتعاقد والعمليات والقرارات التجارية للشركة على جميع المستويات والطريقة الأمثل لتحقيق ذلك هي إتباع عملية تكمن الشركة من وضع هيكل إداري ينسق بين التزام الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات وبين مهمة الشركة وحجمها وقطاع أنشطتها وثقافتها وهيكلها التجاري ومواقعها الجغرافية ومجالات المخاطر.
- ٥- التخطيط الإستراتيجي : يتضمن إدماج المسئولية الاجتماعية للشركات في عملية التخطيط على الأمد الطويل، وتحديد أهداف وتدابير معينة لتحقيق التقدم أو وجوب تقديم بيانات بشأن تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على أي اقتراحات رئيسية مقدمة من الشركة.
- ٦- المساءلة العامة : تناول القضايا المتصلة بالوظائف وأهداف الأداء لأكثر عدد ممكن من الموظفين، ويشارك جميع الموظفين بالتالي في الجهود العامة التي تبذلها الشركة لكي تصبح مسؤولة اجتماعياً.
- ٧- تقييم ومكافأة الموظفين : حددت المكافآت والتقييم على أنهما أكبر حافزين للأداء، ويمكن بالتالي تعزيز أسلوب المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال دمج قضايا المسئولية الاجتماعية للشركات في النظام الذي تتبعه الشركة في مجال التوظيف والترقيات والمكافآت والتكريم العام.
- ٨- الاتصالات والتعليم والتدريب: يمكن أيضاً الترويج داخلياً لأهمية المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال إدراجها ضمن مواد برامج التدريب وترتيب المحاضرات وتقديم المعلومات للمديرين والموظفين فيما يتعلق بعمليات صنع القرار التي تمكنهم من تحقيق نتائج تتسم بالمسئولية.
- ٩- إعداد التقارير عن المسئولية الاجتماعية للشركات : يجب علي الشركات تقييم أدائها الاجتماعي والبيئي بصورة منتظمة من خلال تقديم تقارير سنوية، وعلي الرغم من أن هذه التقارير لا تكون مباشرة مثل التقارير المالية، فإن من شأنها بناء الثقة مع الجهات صاحبة المصلحة وتشجيع الجهود الداخلية الرامية إلى مراعاة أهداف الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات، وأن تكون هي المعيار لوضع أهداف التطوير.^(١)

(1) Ibid , p.66.

استخلاصات :

تتمثل نتائج هذا الفصل فيما يلي :

- أن مدي الوعي لدي مسئولى شركات القطاع الخاص بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات فى محافظة بنى سويف هو مدي متوسط.
- أن البعد الاجتماعى للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- أن البعد الاقتصادى للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- أن البعد البيئى للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- أن البعد القانونى للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- أن البعد الأخلاقى للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- أن هدف شركات القطاع الخاص من تحمل المسؤولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف يتمثل فى تحسين سمعة الشركة فى المجتمع.
- أن المعوقات التى تواجه شركات القطاع الخاص فى تحمل المسؤولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف هي :

- نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة.
- قلة الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات.
- ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسئولية الاجتماعية.
- عدم وجود جهة رقابية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين مساراتها.
- عدم إشراك المتخصصين فى إعداد برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذها.
- أن من آليات وطرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسئولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف ما يلي :
- الشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- يتولى صاحب الشركة التنفيذ بنفسه.
- وجود قسم للموارد البشرية.
- الاستعانة بالعلاقات العامة فى تنفيذ الأنشطة.
- وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية.

وبعد عرض النتائج الخاصة مسئولى شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف حول الوعي بأبعاد وأهداف ومعوقات المسؤولية الاجتماعية للشركات وطرق تنفيذها. نعرض فيما يلي لإستجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً للأمم المتحدة.

الفصل السادس

أدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤي العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف

أولاً: رؤي المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية في محافظة بني سويف.

ثانياً: تحديد المبحوثين للمعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: تصورات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق رؤية أو استراتيجية مصر ٢٠٣٠ م

استخلاصات

الفصل السادس

أدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤي العاملين وغير العاملين بالقطاع الخاص في محافظة بني سويف

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أحد أهداف الدراسة وهو معرفة أدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر هدفاً عالمياً لتحويل عالمنا من خلال استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، وبالتالي التعرف على الخصائص التي تميزهم، كما يهدف هذا الفصل إلى التعرف على المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى معرفة محاور إستراتيجية أو رؤية مصر ٢٠٣٠، ومدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات في إنجازها وتحقيقها.

و دراسة المجتمعات الإحصائية تعتمد أساساً على أخذ مفردات المجتمع للتعرف على خصائص ومعالم هذا المجتمع بصفة عامة، فإن معالم أي مجتمع وهي مقادير ثابتة للمجتمع الواحد ولكنها تتغير من مجتمع إلى آخر. وبالتالي تمثل المعاملات الإحصائية عن المعالجة للأرقام والنسب التي يحصل عليها من الميدان مرحلة هامة من مراحل البحث في العلوم الاجتماعية، باعتبار أن البحث التطبيقي يسعى لإيجاد العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي لها علاقة بالظاهرة محل الدراسة^(١). ومقارنة إجابات عينة بأخرى لإيجاد معامل الارتباط بينهم للتعبير عن توافق أم لا بين إجابات كل من هذه المجموعات.

ونعرض نتائجها فيما يلي:

أولاً : رؤي المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية في محافظة بني سويف.

(١) هاشم مرعي هاشم، " تقييم خطة الرعاية الاجتماعية للشباب في مصر"، (رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم)، ٢٠٠٢م.

١- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل حدة الفقر.

جدول رقم (٢٧)

الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص
حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل حدة الفقر في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين		غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تقديم مساعدات مادية وعينية للفقراء في محافظة بنى سويف.	٢.٥٠	٠.٦٩٦	٤	٢.٤١	٢
٢	تحديد احتياجات القرى الفقيرة وتقديرها والتعامل معها بشكل مناسب.	٢.٦٥	٠.٦٦٢	٢	٢.٤٧	١
٣	تحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء في المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٤٨	٠.٧٢٣	٥	٢.١٥	٥
٤	توفير مشروعات إنتاجية للفقراء والشباب والمرأة المعيلة بالمحافظة عن طريق التمويل متناهي الصغر بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٤٠	٠.٧٩٨	٧	٢.٠٢	٦
٥	تبني الشركات لمبادرات لتقليل حدة الفقر في محافظة بنى سويف.	٢.٧٤	٠.٥٧٣	١	٢.٤٠	٣
٦	الاحساس بالفئات المهمشة كالايتام والأرامل والفقراء وإعانتهم.	٢.٥٣	٠.٦٧٠	٣	٢.٣١	٤
٧	تشجيع شركات القطاع الخاص للفئات الخاصة (المعوقين)	٢.٤٤	٠.٧٣٧	٦	٢.١	٧
٨	ممارسة شركات القطاع الخاص لبعض أشكال التكافل الاجتماعي في محافظة بنى سويف.	٢.٢٣	٠.٧٥٠	٨	١.٩	٨
حجم العينة		١٦٣		٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٥٠		٢.٢٢		
الانحراف المعياري		٠.٥٣٢		٠.٣٣٠		
الخطأ المعياري		٠.٠٤٢		٠.٠٢٣		
قيمة (ت)		٣.٣١٧				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٠٠				

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف، إذ بلغت قيمة (ت) (٣.٣١٧)، وهي دالة إحصائية بمستوي دلالة قدره (٠.٠٠٠)، وبالتالي صحة الفرضية التي تنص علي أنه توجد

فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل حدة الفقر في محافظة بنى سويف، وبلغ المتوسط الحسابي ٢.٥٠ للعاملين في مقابل بلغ ٢.٢٢ لغير العاملين، أما الانحراف المعياري بلغ ٠.٥٣٢ للعاملين في مقابل بلغ ٠.٣٣٠ لغير العاملين. وذلك راجع إلي الاختلاف في وجهات النظر حول استخدام المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كألية لتقليل حدة الفقر.

وقد توصلت دراسة نادر فرجاني بعنوان "نمو الفقر في مصر" إلى أن السبب الرئيسي للفقر هو فشل سياسات واستراتيجيات التنمية والتي تم اعتبارها إصلاح اقتصادي، وهذا الفشل تجلي في الحرمان من رأس المال بكل أنماطه من البشري - المادي - الاجتماعي، وأن أي إستراتيجية لمواجهة الفقر تحتاج إلى رصد لظاهرة الفقر، العمل على تمكين الفقراء، الاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية، وإصلاح مؤسسي وتحريك المجتمع المدني ومشاركة القطاع الخاص.^(١)

وأبرزت دراسة للبنك الدولي بعنوان "إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك" أن قيادة القطاع الخاص لخلق الوظائف والتكامل المكاني واشتمال كافة فئات المجتمع الركائز الثلاث التي ستكون لها أهمية بالغة في إحراز تقدم نحو تحقيق هدف إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ولتخفيض أعداد الفقراء بشكل فعال في مصر، سيلزم وضع سياسات تراعي كلاً من الطابع المركزي للقاهرة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وما ينتج عن ذلك من قلة إتاحة الفرص الاقتصادية للكثير من المصريين في المناطق الريفية أو النائية.^(٢)

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠ شهدت مصر زيادة مستمرة في معدلات الفقر، كذلك مزيداً من التدهور في مستوي رفاهية الفقراء رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وقد زاد معدل الفقر في مصر من ١٩.٦% إلى ٢٤.٣%، وكان الوضع أسوأ بكثير في المناطق الريفية، ارتفعت معدلات الفقر من ٢٦.٨% إلى ٣٢.٧%، بالإضافة إلي ذلك تدهور مستوي رفاهية الفقراء، وكان دخل الفقير يقل في المتوسط بواقع ٢٦١ جنيهاً عن خط الفقر في عام ٢٠٠٥، وازدادت هذه الفجوة لتصل إلي ٢٨١ جنيهاً للفرد في عام ٢٠١٠ بالقيمة الحقيقية، حيث تم الحصول علي هذه النتائج بقيمة متوسط فجوة الفقر على نسبة أعداد الفقراء ثم ضرب في متوسط خط الفقر السنوي بأسعار عام ٢٠٠٥ (١٤٢٣ جنيهاً مصرياً)، وزادت شدة الفقر التي تقاس بالقيمة التربيعية لفجوة الفقر بواقع ٠.٤، مما يشير إلي حدوث زيادة أخرى في نسبة التفاوت بين الفقراء.^(٣)

وأشارت دراسة شرين بشرى غالي بعنوان "ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها" إلى أن الفقر ظاهرة ريفية بصفة أساسية ويجب على الحكومات أن تهتم بالفقر الريفي،

(1) Nadar fergany; **The Growth of Poverty in Egypt**, Almishkat, cairo, 1998, available at: almishkat.org/emy doc 98 / m12inhtml (Accessed at 1-6-2018).

(2) Klapper, L, and I. love; **The Impact of the finance crisis on New firm registration**, in policy research working paper, No, 5444, Washington, Dc world bank , 2010.

(3) World Bank, **Jobs or privileges? capturing (potential) prosperity in The middle east and North Africa**, in Mena Development Report , Washington, Dc, 2014.

حيث عادة ما تهتم الحكومات بالفقر الحضري، على الرغم من أن خطوط الفقر المطلق تصل إلي أعلى مستوياتها في المناطق الريفية، كما يزداد اهتمام الحكومات بالفقر في العواصم الكبرى، وقد يبدو هذا السلوك غير منطقي.⁽¹⁾

ويعتبر "بيتي آل كوك Pete Alcock" الفقر عبارة عن القصور المادي والاجتماعي والعاطفي والإنفاق الأقل في التغذية وفي التدفئة والملبس عما هو معتاد عن متوسط الدخل وعدم التأمين للمرض وهبوط المستوى التعليمي وعدم تأمين المسكن وعدم توفر معاش طويل الأمد.⁽²⁾

وتوصلت احدي الدراسات إلى أن التنمية المستدامة يجب أن تكون مبنية علي أساس ايكولوجي إذا ما أريد تحقيقها من خلال دراسة الطريقة التي يمكن بها تطبيق العلوم والأدوات الإيكولوجية لمواجهة تحديات التنمية الرئيسية المرتبطة بالفقر الريفي، والاستفادة من الاعتبارات الأيكولوجية لتعزيز التأثيرات الإيجابية للتعليم والعلاقات بين الجنسين والتركيبية السكانية والتخطيط للمشروعات وتطوير السياسات وتطوير الأسواق، وأخيراً صنع القرار والحد من الفقر.⁽³⁾

ويروي أحد المؤلفين قصصاً شخصية لأشخاص من جميع أنحاء العالم استخدموا المنتجات الطبيعية لاسيماً منتجات الغابات غير الخشبية NTFPS كوسيلة للخروج من الفقر، ولا يزال إنهاء الفقر بشكل تحدياً عالمياً كبيراً، وتوفر القصص الشخصية لهؤلاء الأشخاص ثروة من البيانات حولهم وخبراتهم، بدلاً من التصنيفات والفئات والخصائص المجمعة للفقر.

وهدف المؤلف إلى توضيح إمكانيات التخفيف من حدة الفقر من خلال مستخدمي المنتجات الطبيعية، وتوثيق قصص حياة الأفراد والأسر التي ترفع نفسها من الفقر بهذا الأسلوب العملي، وهذا موجه لجميع المهتمين بالتخفيف من وطأة الفقر والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية.⁽⁴⁾

وأخيراً احتلت محافظة بنى سويف المركز الثاني من حيث أفقر محافظات مصر بعد محافظة أسيوط عام ٢٠١٣ م، حيث بلغ عدد الفقراء بها ٥٣.٢ % منهم ٢٠.٢ % لا يجدون قوت يومهم⁽⁵⁾. ومن برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الاهتمام بالقرى الفقيرة من حيث الخدمات وتوفيرها، وليس تحسين دخل الأسر بصورة أكبر.

(1) شرين بشرى غالي، "ظاهرة الفقر الريفي، ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدي إمكانية تطبيقه في مصر"، (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ م).

(2) Pete Alcock; **Understanding poverty**, Palgrave, New York, 1997.

(3) J.C Ingram et al, (eds); **Integration Ecology and Poverty Reduction : the Application of Ecology in Development Solution**, Springer science, Business media, LLC, 2012, p.p 303-309.

(4) Deepa pullankatil, Charlie shackleton ; **Poverty Reduction Through non – timber forest products Personal Stories** , Springer, business media , 2018.

(5) محمد القباتي، خريطة الفقر في مصر، شبكة الأخبار العربية، ١٥ أبريل ٢٠١٣ م، متاح في : Anntv.tv/news/showsubject.aspx.?id=65435

٢- المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي والزراعة المستدامة:

جدول رقم (٢٨)

الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسئولية الاجتماعية للشركات وتقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	تستطيع شركات القطاع الخاص تقليل الجوع وضمان حصول الفقراء والفئات الضعيفة والرضع علي ما يكفيهم من الغذاء المامون طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٢٨	٠.٧٥٠	٨	٢.٣٠	٧
١٠	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية.	٢.٤٦	٠.٦٩٦	٦	٢.٥٥	٥
١١	توفير إمكانية وصول صغار منتجي الأغذية إلي الاسواق ووصولهم علي الفرص لتحقيق قيمة مضافة، ووصولهم علي فرص عمل غير زراعية بحلول ٢٠٣٠م.	٢.٥١	٠.٦٧٩	٣	٢.٦٤	٣
١٢	ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية قوية تؤدي إلي زيادة إنتاجية المحاصيل واستصلاح الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٥٠	٠.٧٠٦	٤	٢.٢١	٨
١٣	زيادة الاستثمار في البني التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي في المحافظة.	٢.٣٣	٠.٧٥٤	٧	٢.٦٢	٤
١٤	المساهمة في احتياجات التغذية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن.	٢.٦٥	٠.٦٠٤	٢	١.٩٤	٩
١٥	تطوير التكنولوجيا الزراعية وإنشاء بنوك الجنينات الحيوانية والبذور النباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في المحافظة.	٢.٧٨	٠.٥٦٧	١	٢.٤٣	٦

م	العبارات	العاملين		غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي
١٦	تساعد شركات القطاع الخاص علي الحد من شدة تقلب أسعار السلع الغذائية.	٢.٥٠	٠.٦٩٧	٥	٢.٦٤
١٧	توزيع معونات غذائية في المناسبات والمساهمة في التغذية المدرسية.	١.٩٦	٠.٦٩٣	٩	٢.٨٩
حجم العينة		١٦٣		٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٤٤		٢.٤٦	
الانحراف المعياري		٠.٤٦٤		٠.٤١٨	
الخطأ المعياري		٠.٠٣٦		٠.٠٢٩	
قيمة (ت)		٠.٥٩٤		٠.٥٩٤	
درجة الحرية		٣٧٥		٣٧٥	
الدلالة		٠.٥٥٣		٠.٥٥٣	

يظهر من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في تقديرهم لطبيعة دور المسؤولية الاجتماعية بشركات القطاع في تقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وذلك راجع إلي الاختلاف في تقديرهم لطبيعة الدور ومستوي العلاقة، وأن تقدير الذين يروا أن مستوي العلاقة متوسط أعلي في تقديرهم لدعم هذا الدور، وهذا الارتفاع لصالح العاملين عن غير العاملين، ولكن هذا الارتفاع غير دال إحصائياً.

وأشارت احدي الدراسات إلى أن الجوع الخفي مشكلة حتي في الدول المتقدمة، والتي غالباً ما يتم تجاهل نتائجها السلبية المحتملة على الصحة علي المدى الطويل والتقليل من شأنها، وتصف كيف يؤثر الجوع الخفي على صحة الإنسان قبل أن يصبح سوء التغذية واضحاً لفترات طويلة في جميع أنحاء العالم، حيث يرتبط أكثر من ثلث الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بسوء التغذية، وبما أن الفقر هو السبب الرئيسي للجوع الخفي فإن التصدي لهذا التحدي يتطلب سياسات طويلة الأجل حيث أن الاستيلاء على الأراضي والتغير المناخي يقاومان الكثير من الجهود للتغلب على الجوع، وأن الاستثمار في الزراعة والاهتمام بصغار المزارعين من بين الأساليب المقترحة للتوصل إلى حل مستدام. ^(١)

وميزت احدي الدراسات بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوي مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول علي توفير السلع أو المواد

(1) Hans Konard Biesalski; **Hidden Hunger**, Springer -ver lag, Berlin, Heidelberg, 2013.

الغذائية كلياً أو جزئياً، ويعرف أيضاً بأن قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار علي توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.^(١)

وأوضحت إحدى الدراسات أن حوالي ١٣% من سكان العالم يعيشون في فقر مضجع، وهذا يعني أن الأشخاص الذين يندرجون تحت خط الفقر يمثلون الثمن من سكان العالم أو ٧٦٧ مليون شخص يفترضون إلى القدرة علي تلبية احتياجاتهم الأساسية، وطالبت بضرورة إنتاج الوقود الحيوي لأنه قد يخفض أسعار المواد الغذائية، إضافة إلي التوقف عن أكل اللحوم لأن ٤٠% من محاصيل الحبوب تغذي الماشية والأسماك، حيث تبين أن الإنتاج الزراعي إلي زيادة ٦٠% لإطعام ٢ مليار زائدة من الأفواه في عام ٢٠٥٠ م، مع دعم المزارع الصغيرة وتحسين تغذية الطفل.^(٢)

ويمثل الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية من أجل زيادة الإنتاج الغذائي والتغذية أولوية بالنسبة لمجموعة البنك الدولي، وتعمل مع الشركاء من أجل تحسين الأمن الغذائي وبناء نظام المواد الغذائية التي يمكن أن تغذي الجميع يومياً في كل مكان، وبالتالي تتعرض العديد من الشركات لضغوط متزايدة من قبل العديد من أصحاب المصلحة، وبالتالي يجب أن يكون المديرين قادرين علي تحديد كيف تصبح منظماتهم مسؤولة اجتماعياً وبيئياً وأكثر استدامة، وتنتمي صناعة الأغذية إلى القطاعات التي أظهرت الريادة في الاستدامة البيئية والمحافظة علي البيئة الطبيعية التي تزرع فيها المواد الأولية لقطاع الأغذية فهو يشكل أساس الصحة والازدهار علي المدى الطويل لقطاع الأغذية، وأشار البحث إلى أن ٣١% من جميع الشركات تعمل بشكل مباشر وغير مباشر يشار إلي البيئة في رؤيتهم أو مهمتهم، في حين ٤٢% جاءت ضمن سياسات الشركة الأساسية، و ٢٧% في خططهم الإستراتيجية.^(٣)

ووجهت إحدى الدراسات النظر إلى ضرورة وجود خيارات وسياسات بديلة للبلدان الأفريقية للتغلب علي أزمة الغذاء وهيكل التجارة العالمية للحفاظ علي نموها المثير للإعجاب في أوائل عام ٢٠٠٠، ويجب أن تتجاوز هذه السياسات الإصلاحات الاقتصادية، وأن تسعى إلى إيجاد حل للمشاكل السياسية في القارة.^(٤) وأكدت دراسة أخرى علي أن المزارعون المسئولون اجتماعياً يحاولون تحقيق

(١) سالمى الجبلاي، "العنصر البشري، ومشكلة الأمن الغذائي ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد، شباب من الأصالة إلي العزوف"، (مجلس دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسبية بن بو علي، العدد الخامس، ٢٠١٦ م)، ص ٣٣ - ٥٤.

(2) Jawaharlal Nehru; **Hunger Free Nation: A dream for many :CSR targets Poverty ,Hunger and Malnutrition for a better tomorrow** , Institute of Corporate Social Responsibility (Jnicr) , 25,july , 2017.

(3) Ludmila Nagyova et al; **Corporate Social Responsibility in Food Manu Factor Companies Environmental Dimensions** , Acta Universitatis , Agricultural et Silviculture Mend Lianae Brunensis , Volume 64, Number 3 , 2016 , P.P1037 – 1043

(4) **Wernen –ediger : Agriculture's Multi Functionality /Sustainability and Social Responsibility, Paper Prepared for Presentation at the 82 nd annual Conference of The**

أقصى قدر من أرباحهم ولكن فى نفس الوقت يحاولون تحسين رفاهية أصحاب المصلحة الآخرين (المواطنين)، وينطوي منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى هذا السياق على حقيقة أن المواطنين هم أصحاب المصلحة فى دورهم كعملاء يشترون منتجات الزراعة، وبالتالي يمكن أن توفر المسؤولية الاجتماعية للشركات أساساً تحليلياً محسناً لتقييم الأداء الاجتماعى للزراعة وسلسلة الأغذية الزراعية.⁽¹⁾

٣- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتوفير الصحة الجيدة

جدول رقم (٢٩)

الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص
حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والصحة الجيدة في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٨	تحقيق رعاية صحية لسكان المحافظة وتقديم خدمات صحية عالية الجودة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٣١	٠.٨٥٦	٧	٢.٠٤	١٠
١٩	زيادة نفقات شركات القطاع الخاص للرعاية الصحية وإتاحة الموارد المالية لها.	٢.٦٩	٠.٥٠٣	١	٢.٢٦	٧
٢٠	مساعدة وزارة الصحة ومديرياتها علي تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الصحة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.١٦	٠.٦٧٥	١٢	١.٧١	١٢
٢١	ضمان التغطية الكاملة للتطعيمات والتوسع في جدول التحصين الوطني بالتعاون مع الحكومة.	٢.٣٢	٠.٧٠٩	٦	٢.٤٨	٤
٢٢	تقليل معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.	٢.١٩	٠.٧٥٠	١١	٢.٥١	٣
٢٣	عمل لوحات إرشادية ومطبوعات عن الامراض وطرق الوقاية منها.	٢.٥٢	٠.٧٠٦	٣	٢.١٨	٨
٢٤	تقليل وفيات الامهات النفاسية.	٢.٢٣	٠.٨٢١	٩	٢.٢٧	٦
٢٥	إتاحة بيانات دقيقة وتحسين الكفاءة والمساءلة وإدارة الموارد في قطاع الصحة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٢٢	٠.٨٢٤	١٠	٢.٧٦	٢

agricultural Economics society (AEs) at the Royal Agricultural college Cirencester , Gloucester shire , Uk , 31 st March- 2 nd April , 2008.

(1) D. Big man ; Poverty , Hunger and Democracy in Africa , David Big man , 2011 , p.p 100 – 117

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٦	تقليل الإصابة بالفيروسات الكبدية في محافظة بني سويف وتوفير علاجها.	٢.٣٤	٠.٨٢٧	٥	١.٨٧	١١
٢٧	حل مشكلات مرضي الغسيل الكلوي في المحافظة.	٢.٥٨	٠.٧١١	٢	٢.١٦	٩
٢٨	إنشاء وحدات غسيل كلوي في المناطق البعيدة عن المحافظة والقرى الفقيرة.	٢.٥٢	٠.٦٩٧	٤	٢.٧٨	١
٢٩	تدريب الأطباء والمرضى وتوفير منح دراسية للأطباء.	٢.٢٩	٠.٦٢٦	٨	٢.٤٤	٥
حجم العينة		١٦٣		٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٣٦		٢.٢٨		
الانحراف المعياري		٠.٥٣٧		٠.٢٤٤		
الخطأ المعياري		٠.٠٤٢		٠.٠١٦		
قيمة (ت)		١.٨٢٨				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدالة		٠.٠٦٨				

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) بين الباحثين في تقديرهم لطبيعة دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحسين الصحة، وهذا راجع إلى الاختلاف في تقديرهم لطبيعة الدور ومستوي العلاقة، رغم وجود ارتفاع لصالح العاملين إلا هذا الارتفاع غير دال إحصائياً.

وفي هذا الإطار سعت إحدى الدراسات إلى فهم كيفية مشاركة شركات الأدوية المتعددة الجنسيات حالياً في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم النامي، والتي تهدف على التأثير على الصحة العالمية ودوافعها للقيام بذلك، وسلطت الضوء على الدور المتزايد للمسؤولية الاجتماعية لشركات الأدوية في القطاعات الصحية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وأوضحت أنه مع تزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات فإن المجتمع الصحي العالمي سوف ينصح بالاستثمار بشكل أكبر في ضم الممارسة المهمة^(١) في حين اقترحت الأمم المتحدة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات توفر فرصاً

(1) Hayley Droppert and Sara Bennetti; **Corporate Social Responsibility in Global Health : An exploratory study of Multinational pharmaceutical firms**, Center for Global health, Johns Hopkins university , 2015.

حقيقية لحكومات البلدان المتوسطة والمخفضة الدخل لتغيير الشروط التي تتفاعل بها مع قطاع الأعمال، والاستفادة من الموارد الإضافية من خلال الشراكة^(١).

وينظر إلى نشاط المسؤولية الاجتماعية على أنه قادر على توليد سمعة جيدة لدي المنظمة بين أصحاب المصلحة على المدى الطويل، وبالتالي فإن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتم إجراؤها في المستشفيات التي تضم مرضي قادرة على خلق تصورات في أذهان المرضي على عكس أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص التي تركز بشكل رئيسي على بيئة العمل الخارجية.^(٢)

وتنص المسؤولية الاجتماعية للشركات وسمعة المستشفى بشكل عام على وجود أربعة مستويات من إجراءات المسؤولية الاجتماعية هي : الربحية، الشرعية، الأخلاق، الأعمال الخيرية، ويتم تجميع هذه الإجراءات في مجموعتين رئيسيتين : الأولى : تتعامل مع نطاق التزامات الشركة، والأخرى : تتعلق بمجال الإقناع المؤدي إلى العمل التطوعي. حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعتبر مفيدة للمجتمع، وتتعلق أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق المستشفيات عموماً بتدريب الفرق الطبية، الندوات الصحية، الأنشطة الخيرية للجمهور لتحسين الصحة (القوافل الطبية).^(٣)

ومن المرجح أن يؤدي التنفيذ الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تحسين فاعلية وكفاءة توفير الخدمات الصحية، حيث يمكن لأنشطتها جذب انتباه العمال، وكذلك تشكيل السلوك المتوقع من المرضي والأطباء والمرضى، وسيشجع ذلك زيادة فعالية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة، في حين أشار أحد الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس لها تأثير على الخدمات الصحية المقدمة سواء بالإيجاب أو السلب.^(٤)

(1) United Nations; CSR and Developing countries: What scope for Government Action ? Sustainable Development Innovation Briefs policy Integration and Analysis Branch of The division for Sustainable Development, New York, 2007.

(2) Handayani R, S, Suharnom, The effect of Corporate Social Responsibility on Manufacturing Industry Performance, The mediating Role of Social Collaboration and Green Innovation, Business: Theory and Practice, Center for Global Health, Johns Hopkins University, 2017, p.p152-159

(3) Kurniawan, R; Effect of Environmental Performance on Environmental Disclosures of Manufacturing and Plantation Companies listed in Indonesia Stock Exchange, Arthatama, Journal of Business Management and Accounting , No ,1,2017 ,P.P 6-17

(4) Vintila G, Gherghina SC ; Exploring impact of Corporate Social Responsibility policies on firm value: The case of listed Companies in Romania, Economics, Sociology, Center for Global Health , Johns Hopkins University , No ,1 , 2016 , p.p23-42.

وفي محافظة بنى سويف بلغ معدل المواليد الخام عام ٢٠١٧م نحو (٣٣.٤) مولود لكل ١٠٠٠ نسمة^(١)، وهو معدل مرتفع مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٣ م والذي بلغ نحو (٢٩.٧) مولود لكل ألف نسمة وفي العام ٢٠١٣ م، وصل معدل المواليد (٣٥.٧) مولود لكل ألف نسمة^(٢)، والملاحظ أن الارتفاع في المعدل في الأعوام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ / ٢٠١٥ / ٢٠١٦ / ٢٠١٧ م لما كان عليه في عام ٢٠٠١ وهو (٣١) مولود لكل ألف نسمة. ووصل معدل الوفيات في العام ٢٠١٧ نحو (٥.٢) متوفى لكل ألف نسمة^(٣)، ويرجع ذلك إلى توافر الخدمات الصحية ريف وحضر معاً، وارتفاع كثافة وأعداد الأطباء في القرى والمراكز، وسهولة التنقل للحصول على الأدوية، وإضافة إلى انتشار الصيدليات في كافة أرجاء المحافظة.

تعتبر الأحوال الصحية العامة للسكان مرآة صادقة لأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية ومستوياتهم التعليمية والثقافية، ومدى جودة وسلامة المحيط الجوي والبيئة الذين يعيشون في إطاره، وذلك بطبيعة الحال إلى جانب ما يتوافر لهم من المرافق والخدمات الوقائية والعلاجية.

وبلغ عدد المستشفيات التابعة لديوان عام وزارة الصحة (١) في مركز بنى سويف، وعدد المستشفيات العام والمركزي (٧) موزعة على (٧) مراكز بالمحافظة، وبلغ عدد وحدات طب الأسرة ١٦٠ وحدة، أما عدد مراكز طب الأسرة وصل إلى (١٧) مركز، ويوجد (٧) مركز صحي حضري موزعة على المراكز كلها، وثلاث مستشفيات تخصصي، وتسع مكاتب للصحة بالمحافظة^(٤)، وبلغ عدد الثلجات والمشرفة بالمستشفيات نحو (١٧) ثلاجة، وتضم (٦٣) عين، وعدد (٣) مشرحة بمستشفى بنى سويف العام ومستشفى التأمين الصحي ومستشفى الجامعة^(٥).

ويمثل البعد الصحي أحد المحاور الهامة عند دراسة التنمية المستدامة، وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس المستوى الصحي لأفراد المجتمع، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل عشرة آلاف نسمة (٣.٣) طبيياً على مستوى محافظة بنى سويف عام ٢٠٠٣ م، بينما كانت قيمة هذا المؤشر نحو (٣.٥) طبيياً لكل عشرة آلاف نسمة عام ٢٠٠١ م، وهذا ما يدل على حدوث بعض التراجع النسبي في هذا المؤشر الهام من المؤشرات الخاص بالخدمات الصحية مع الأخذ في الاعتبار أن المحافظة في عام ٢٠٠١ م كانت من أقل ثلاث محافظات من حيث معدل الأطباء بالنسبة للسكان، حيث كان المعدل على مستوى الجمهورية (٦) أطباء لكل عشرة آلاف نسمة، وإذا كانت المناطق الحضرية في المحافظة تكاد تقترب من

(١) محافظة بنى سويف، معدلات الزيادة الطبيعية والمواليد والوفيات بمحافظة بنى سويف، مركز المعلومات وعدم اتخاذ القرار، ٢٠١٧/١/١ م.

(٢) محافظة بنى سويف، معدلات الزيادة الطبيعية والمواليد والوفيات بمحافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣/١/١ م.

(٣) محافظة بنى سويف، معدلات الزيادة الطبيعية والمواليد والوفيات بمحافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧/١/١ م.

(٤) محافظة بنى سويف، مستشفيات ومؤسسات تابعة لوزارة الصحة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧/١/١ م.

(٥) محافظة بنى سويف، بيان بعدد الثلجات والمشرفة بالمستشفيات، مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠١٧/١/١ م.

هذا المعدل، فإن ذلك يتم علي حساب المناطق الريفية التي يتدني فيها المعدل إلى ٢.٥ طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة من سكان تلك المناطق.^(١)

وفي عام ٢٠١٣ بلغ إجمالي أطباء وزارة الصحة (٣.٦) طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة تتوزع في الريف فنجد (١.٠) طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة، أما في الحضر (١١.٥) طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة، ففي مركز الواسطي بلغ الإجمالي ٢.٩ طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة، أما في مركز ناصر وصل لنحو (٣.١) طبيباً / ١٠.٠٠٠ نسمة، ومركز بنى سويف (١٨.٥) طبيباً / ١٠.٠٠٠ نسمة، إضافة لمركز اهناسيا فنجد (٣.٣) طبيباً لكل ١٠.٠٠٠ نسمة، وفي مركز بيا (٢.٦) طبيباً لكل ١٠.٠٠٠ نسمة، ومركز الفشن يمثل (٣.٢) طبيباً لكل ١٠.٠٠٠ نسمة، أما مسطاً بلغ الإجمالي (٢.٨) طبيباً لكل ١٠.٠٠٠ نسمة^(٢).

وتعكس الصورة التفصيلية حالة أكثر حدة من الاختلالات والفجوات التي ينطوي عليها هذا المؤشر الهام والأساسي من المؤشرات الخاصة بالخدمات الصحية، ففي بعض المدن يرتفع معدل الأطباء لكل عشرة آلاف نسمة إلي نحو (٢٥.٨) % عن بعضها الآخر (مدينة بنى سويف مقارنة ببيبا وسمسطا والواسطي على حدة)، وتزيد أيضاً على مستوي القرى أيضاً لمعدلات أعلى.

ويوجد بمحافظة بنى سويف (١٨) مستشفى خاص، و(٤٤٨) أسرة، و (٨٨٥) عيادة خاصة ما بين (٨١٢) عيادة في الحضر، و (٧٣) في الريف، و (٢٢) مستوصف علاجي منها (١٨) في الحضر، و(٤) ريف، وفي مركز بنى سويف يوجد (١١) مستشفى خاص و (٢٧٣) أسرة، أما مركز الواسطي به مستشفى خاص وحيدة، وبها (١٥) أسرة، إضافة إلي أنه لا يوجد مستشفى خاص بمركز ناصر في مركز اهناسيا عدد (١) مستشفى خاص، وتضم (١٥) أسرة، ومركز بيا به (١) مستشفى خاص تحتوي على (٤٠) أسرة، وسمسطا مستشفى خاص بها (٤٠) أسرة، والفشن به (٣) مستشفى خاص، وتضم (٦٥) أسرة^(٣).

وبالنسبة للعيادات الخاصة فإن مركز بنى سويف يضم (٣٦١) عيادة، والواسطي به (١٠٩) عيادة، وناصر يضم (٥٥) عيادة خاصة، ومركز اهناسيا يحوي (٧٤) عيادة، وبيبا (٩٧) عيادة، وسمسطا به (٥٨) عيادة، وأخيراً الفشن به (١٣١) عيادة خاصة.

وطبقاً للاشتراك أو الاستفادة من التأمين الصحي ببنى سويف، فبلغ الخاص (١.٩٢) % كإجمالي موزع (٢.٥٢) % ذكور، (١.٢٨) % إناث، والحكومي (٥٢.٣٩) % ذكور، (٤٧.٥٩) % إناث بإجمالي (٥٠.٠٦) % بإجمالي (٠.٤١) % منها (٠.٤٤) % ذكور، (٠.٣٦) % إناث، وغير مشترك أو مستفيد وصلت النسبة إلي ٤٤.٦٤ % ذكور و ٥٠.٧٤ % إناث بجملة ٤٧.٦١ %^(٤).

(١) تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، تقرير محافظة بنى سويف ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ - ٦٠

(٢) محافظة بنى سويف، بيان مديرية الصحة ببنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣ م

(٣) مديرية الصحة، بيان مستشفيات ومؤسسات علاجية وعيادات تابعة للقطاع الخاص، محافظة بنى سويف، ٢٠١٧ م.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت، ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠

وهذا يشير إلى أنه برغم ما يسهم به القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية إلى جانب القطاع الحكومي إلا أن هذا الإسهام لا يعالج الملامح الأساسية للمشكلات الصحية بالمحافظة لا سيما ما يتعلق منها بتركز غالبية المنشآت والخدمات الصحية الحكومية والخاصة معا في المناطق الحضرية مع قدر من التركيز الملحوظ في مدينة بنى سويف، بينما تظل المناطق الريفية الأكثر فقراً والأقل قدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية في القطاع الخاص هي الأكثر حرماناً من الخدمات الصحية سواء الخاصة منها أو الحكومية.

٤- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتعليم الجيد.

جدول رقم (٣٠)

الفروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتعليم الجيد في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٠	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وإعدادي وثانوي مجاني ومنصف بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٣٦	٠.٧٥٢	٤	٢.٠٣	٩
٣١	ضمان تكافؤ فرص لجميع النساء والرجال في الحصول علي التعليم المهني والعالي الجيد والميسور التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٦٠	٠.٦٩٠	٣	٢.٣٩	١
٣٢	توفير التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة في محافظة بنى سويف.	٢.٣٣	٠.٨٠٨	٦	١.٧١	٨
٣٣	زيادة عدد المدارس في المراحل التعليمية المختلفة.	٢.١٢	٠.٨٠٧	٨	٢.١٥	٤
٣٤	تدعيم جامعة بنى سويف بالتكنولوجيا المتطورة وتحسين البنية التحتية لها.	٢.٦٤	٠.٦٨٢	٢	٢.١٦	٣
٣٥	زيادة عدد المنح الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة.	٢.٣٤	٠.٧٥٧	٥	٢.١٦	٢
٣٦	زيادة عدد فصول محو الأمية في القرى الفقيرة والمناطق البعيدة.	٢.١٧	٠.٨٠٦	٧	١.٩٧	٧
٣٧	زيادة عدد مدارس التعليم المجتمعي والمدارس الصديقة للبيئة بالتعاون مع الجمعيات الاهلية بالمحافظة.	٢.٨٠	٠.٣٩٨	١	٢.٠٩	٥

٢١٤	١٦٣	حجم العينة
٢.٠٨٢	٢.٤٢١	المتوسط الحسابي
٠.٥٠٨	٠.٥١٩	الانحراف المعياري
٠.٣٤	٠.٤٠	الخطأ المعياري
٦.٣٥٩		قيمة (ت)
٣٧٥		درجة الحرية
٠.٠٠٠		الدلالة

تشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) بين الباحثين إذ بلغت قيمة (ت) ٦.٣٥٩، وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠٠٠، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية والتعليم الجيد.

وفي هذا السياق تمتلك بعض الشركات الهندية دائماً أنشطة خيرية قوية وهدافة لتطوير قطاع التعليم كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتم تنفيذ العديد من المبادرات من قبل الشركات بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بخبرة كبيرة في العمل مع المجتمعات المحلية والتعامل مع مشاكل اجتماعية محددة، علي الرغم من أن بعض الشركات ذات المسؤولية العالية تدير مؤسساتها لتحقيق الربح من خلال تسويق التعليم.^(١)

وأظهرت نتائج إحدى الدراسات الاستكشافية أن المدارس اكتسبت أكثر من غيرها من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث تحسين البنية التحتية والمرافق من خلال الأموال المقدمة، تليها الأدوات التعليمية للطلاب والمعلمين من هذه البرامج، حيث شملت هذه الدراسة استقصاء لـ ٢٧٣ معلماً بمدارس شاركت في برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكشفت النتائج أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ساهمت بشكل كبير في تطوير المدارس من حيث إنجاز الطلاب، الإنجاز المدرسي، إضافة إلي اعتبار المدرسة من الجهات صاحبة المصلحة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.^(٢)

وقد أجريت دراسة استقصائية على عدد من طلاب السنة النهائية في مجال الأعمال والاقتصاد في الجامعة الكاثوليكية في أورغواي، وتكونت العينة النهائية من ٢٠٠ طالب بمعدل استجابة ٨٥ %، وبلغت نسبة الذكور ٤٦.٢ %، ونسبة الإناث ٥٣.٨ %، وتتراوح أعمارهم بين ١٩ إلى ٤٥ عاماً، وأشارت إلى

(1) A sabeena; **Corporate Social Responsibility Activities Towards Education Sector**, International Journal of Interdisciplinary Research in arts and humanities, 14 December, 2016, p.p143-147.

(2) Maimunah Ismail., et al; **School as Stakeholder of Corporate Social Responsibility Program : Teacher's Perspective on out come in school development**, The Asia – Pacific Education Researcher , Volume ,23 Issue ,2,Jun , 2014 , p.p 321-331.

تأثير التعليم العالي السائد علي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يعتقده الطلاب، وتزويد الطلاب برؤية أكثر اكتمالاً للأبعاد الداخلية والخارجية للمسؤوليات الاجتماعية للمنشآت وفقاً لمتطلبات العمل في المستقبل، والنظر للمسؤولية الاجتماعية للشركات كمصدر للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة^(١).

وانطلاقاً من أهمية التعليم فقد أهتم دستور ٢٠١٤ م بقضايا التعليم وخصص لها خمس مواد كاملة، وللمرة الأولى تم تخصيص نسب محددة من الناتج الإجمالي لكل مرحلة من المراحل التعليمية تلتزم الحكومة بتنفيذها ابتداءً بموازنة العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ م.^(٢)

وحسب ما ورد في بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ م وتحليل الحالة التعليمية لعشر سنوات فأكثر نجد أن جملة الأميين بالمحافظة تبلغ نحو (٨١٢.٢٤٦) منها: ٣٣٣.٩٣٢ ذكور، و ٤٧٨.٣١٤ إناث. أما من يقرأ أو يكتب بدون مؤهل فوصلت إلى ٢٤٨.٣٩٢ موزعة: ١١٢.٤٥١ إناث، و ١٣٥.٩٤١ ذكور. أما الحاصلين على شهادات محو أمية ١٣.٩٧٥ منهم ٨.٩٨١ ذكور، و ١.٩٩٤ إناث. والتربية الفكرية ١.٩٠٩: منهم ١.٢٢٣ ذكور، و ٦٨٦ إناث. وبلغ الحاصلين علي الابتدائية ٢٣٧.٥١٣: منهم ١٢٨.٢٩٠ ذكور، و ١٠٩.٢٢٣ إناث. والحاصلين على الشهادة الإعدادية ١٥٨.٣٩٤ موزعة بين ٨٥.٩٨٨ ذكور، و ٧٢.٤٠٦ إناث. والحاصلين على ثانوية عامة أو أزهريه ٩٣.٥٦٠ مقسمة ٥٣.٦٤٤ ذكور، و ٣٩.٩١٦ إناث. ومؤهل متوسط فني ٤٨٧.١٥٧ موزعة ١٩٠.٣٧١ إناث، و ٢٩٩.٧٨٦ ذكور. أما فوق المتوسط ٣٨.٠٥٦ تشمل ٢٢.٢٧٢ ذكور، و ١٥.٧٨٤ إناث. والحاصلين على مؤهل جامعي ١٦٥.٠٥٨ منهم ٩٦.٩١٤ ذكور، و ٦٨.١٤٤ إناث. والحاصلين على دبلوم عالي ١.٧٩٥ منهم ١.٠٢٩ ذكور، و ٧٦٦ إناث. أما الحاصلين على ماجستير ١.٤٦٧ منهم ٩٥١ ذكور، و ٥١٦ إناث. والحاصلين على الدكتوراه ٨٥٣ منهم ٢٥٧ إناث، و ٥٩٦ ذكور^(٣).

وطبقاً للالتحاق والتسرب من التعليم من سن ٤ سنوات فأكثر نجد أن ٧٣٨.٦٤٦ التحق وأنهى منهم ٤٥٥.٩١٥ ذكور، و ٢٩٢.٧٣١ إناث. وملتحق حالياً بلغ ٨٦١.٣٨٢ منهم ٤٥٣.٩٩٥ ذكور، و ٧٠٧.٧٣٧ إناث. والتحق وتسرب ١٩٠.٥٢٤ موزعة ١٠٨.٠٤٩ ذكور، و ٨٢.٤٧٥ إناث. أما لم يلتحق فبلغ ٩٥٧.٤٦١ مقسمة ٤١٢.٠٦٣ ذكور، و ٥٤٥.٣٩٨ إناث. وبالتالي بلغ الإجمالي ٢.٧٤٨.٣٦٣ منهم ١.٤٢٠.٠٢٢ ذكور، و ١.٣٢٨.٣٤١ إناث. أما أقل من السن UNDER AGE فبلغ ٤٠٥.٧٣٧ منها ٢٠٦.٥٥٥ ذكور، و ١٩٩.١٨٢ إناث^(٤).

(1) Jose Luis vazquez, et al; **Corporate Social Responsibility and Higher Education** ; Uruguay university students, Perception, Economics, Sociology , Vol 6 , No ,2,2013,p.p 145-157.

(٢) محمد غنيم وآخرون، بعض المقترحات الخاصة لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر، العدد رقم ٣، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥

(٣) الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء، الحالة التعليمية للمصريين ١٠ سنوات فأكثر، تعداد ٢٠١٧، ص ١٨

(٤) الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء، الالتحاق والتسرب م التعليم من سن ٤ سنوات فأكثر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢

فى عام ١٩٦١ بدأ التعليم الخاص فى محافظة بنى سويف بمدرسة واحدة وهى الراهبات الخاصة، وتليها مدرسة الأقباط الخاصة عام ١٩٦٤ م، وفى عام ١٩٧٩ م أنشئت مدرسة القومية الخاصة، والعدد الحالى ٢٤ مدرسة خاصة : هم الدعوة الاسلامية (عربي - لغات)، خاتم المرسلين (عربي - لغات)، سان مارك (لغات)، الأوائى (عربي)، التوفيق (عربي) الراهبات (عربي)، القومية، وصن رايز، والسلام، والصفوة، وهابى هوم، وأبن سينا، والأندلس (عربي)، صلاح الدين فيوتشر ستارز (لغات)، والأورمان ثانوى فندي (عربي)، وفى مركز الواسطى (٢) : وهم مدرسة الدعوة الاسلامية، والنهضة. وفى مركز ناصر (١) وهى مدرسة الدعوة الاسلامية، ومركز إهناسيا وهى مدرسة طيبة الخاصة وهى عربي، ومدرسة التوفيق وهى عربي. وتوجد فى مركز سمسطا، إالى جانب مدرسة السلام، وفى مركز الفشن نجد مدرسة الدعوة الاسلامية، ومدرسة سان مارك والأقباط، ونوعهم عربي (١).

أما كليات ومعاهد التعليم العالى غير الجامعي الخاص فمنها المعهد العالى للعلوم الإدارية ويتبع وزارة التعليم العالى يضم إجمالى طلاب ٢١٠٠ طالب من بينهم ١٢٣٥ ذكور، و ٨٤٧ إناث، وعدد هيئة التدريس ١٩ منهم ١٤ ذكور و ٥ إناث. والجامعة العمالية وتضم ١٣٢٥ طالب، و ١٢٥٠ طالبة بإجمالى ٢٥٧٥ طالب، وهيئة التدريس ٨ ما بين ٥ ذكور، و ٣ إناث^(٢). وتضم جامعة النهضة عدد ٦ كليات، بإجمالى ٥٠٨٨ طالب وطالبة موزعة ٢٦٩٣ طالب، و ٢٣٩٥ طالبة، وعدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ٣٤٤، والكليات هي:

- الصيدلة وبها ٢١٧٩ ملتحق منهم ٨١٧ طالب، و ١٣٦٢ طالب، وهيئة التدريس ١١٤، أما طب الفم والأسنان بها ١٨٨٣ طالب أو ملتحق، وعدد هيئة التدريس ١٠١، وتسويق وإدارة الأعمال تضم ١٧٨ ملتحق، وهيئة التدريس ٢٢، إضافة إالى إعلام وعلاقات عامة بها ١٢١ ملتحق، وأعضاء هيئة التدريس ١٥، وكلية الهندسة تشمل ٦٢٦ ملتحق، و ٦٠ عضو هيئة التدريس ومعاونيهم، وعلوم الحاسب الآلى تضم ١٠١ ملتحق، و ٣٢ عضو هيئة التدريس ومعاونيهم.^(٣)

(١) مديرية التربية والتعليم، بيان بالمدارس الخاصة على مستوى المحافظة ١ / ١ / ٢٠١٦، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧م.

(٢) محافظة بنى سويف، كليات ومعاهد التعليم العالى غير الجامعي بالمحافظة فى العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧م.

(٣) محافظة بنى سويف، الجامعات الخاصة بالمحافظة فى العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧م.

٥- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

جدول رقم (٣١)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات
والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين		غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي
٣٨	تبني مبادرات للحد من العنف ضد المرأة.	٢.٦٠	٠.٥٢٩	١	١.٦٠
٣٩	تقليل الممارسات الضارة كالزواج المبكر والزواج القسري وختان الإناث.	٢.٤١	٠.٦٣٦	٤	٢.٢٣
٤٠	منح شركات القطاع الخاص مناصب إدارية عليا للنساء.	٢.٥٧	٠.٦٠٨	٢	٢.١٩
٤١	تنفيذ مبادرات لتوعية المرأة بأهمية دورها في المجتمع.	٢.٥٥	٠.٦٨٦	٣	٢.٧
حجم العينة		١٦٣		٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٥٣		٠.٠٤	
الانحراف المعياري		٠.٥١٧		٠.٧٢٤	
الخطأ المعياري		٠.٠٤٠		٠.٠٥٠	
قيمة (ت)		٧.٢٥٩			
درجة الحرية		٣٧٥			
الدلالة		٠.٠٠٠			

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) بين المبحوثين إذا بلغت قيمة (ت) ٧.٢٥٩ وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠٠٠، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونتيجة لذلك فإن مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات يتعلق بالالتزام المستمر لشركة تتصرف بشكل عادل، وبمسئولية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل ضمنها في الوقت الذي تساهم فيه اقتصادياً، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة قيمة لخلق المساواة بين الجنسين، حيث أن إدراج النوع في المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يلعب دوره ديناميكاً في تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل من

خلال الأنشطة والمبادرات والاستراتيجيات والسياسات التي توفر فرصاً متكافئة للحصول علي فرص عمل للموظفات، وتوفير المساواة في معاملة النساء في مكان العمل.^(١)

ووضع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المساواة بين الجنسين في جدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال إطلاق مبادئ تمكين المرأة من أجل بناء اقتصاديات قوية خلق مجتمعات أكثر استقراراً، تحقيق الأهداف المتفق عليه دولياً من أجل الاستدامة والتنمية وحقوق الإنسان، تحسين نوعية الحياة للرجال والنساء، تعزيز عمليات وأهداف الشركات، وقد نصت المادة (١٣) من إعلان مؤتمر بكين علي تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة علي قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.^(٢)

فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة بحيث أن مفهوم التمكين يشير إلي كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة، وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها علي مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة علي السيطرة علي ظروفها ووضعها والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.^(٣) وقد حدد تقرير الأمم المتحدة مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة وهي:^(٤)

- قدرة النساء علي التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
- قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.
- قدرة النساء علي التعامل جماعياً ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة.
- قوة صنع القرار.
- زيادة القدرات الإدارية والتخطيطية للمرأة.

وبالتالي فهناك نوعان من القوي الدافعة للمساواة بين الجنسين هما:

- القرارات الحكومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن للشركات أن تستخدم قضية أو هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأداة لتحسين سمعتها.^(٥)

(1) Parminder kaur ; **Corporate Social Responsibility and Gender in Work place** , International journal of Humanities and Social Science Invention, Volume 2 , Issue 11, November, 2013 p.p 36-40

(2) هبة نصار، التمكين الاقتصادي للمرأة طريقاً للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(3) ليلي حماد الشناوي، السياسات وبرامج الحد من الفقر، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٦، ص ١١.

(4) United Nations Development Programme ; **Human Development Report**, Second Edition , Allynand , Bacon ,London , 2000, p13.

(5) patrizia Gazzola ,Eka Sepashvili , Reborta Pezzetti , **CSR As Amean to promote Gender Equality , Business and Management sciences** , International Quarterly Review, vol, 7, Pavia Giugno , 2016 , p.p 95-99.

٦- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والحصول على المياه النظيفة

جدول رقم (٣٢)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

والحصول على المياه النظيفة في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤٢	عمل لوحات ارشادية ومطبوعات للمحافظة على المياه.	٢.٦٤	٠.٦٥٦	٢	١.٩٧	٠.٧٥٠
٤٣	توفير بنية تحتية سليمة للصرف الصحي في القري والعشوائيات.	٢.٤٧	٠.٧٢٣	٣	٢.١٩	٠.٩١٥
٤٤	زيادة عدد حملات التوعية والتثقيف للسكان بالمحافظة على المياه ومخاطر هدرها.	٢.٤٣	٠.٧٨٥	٤	١.٦٦	٠.٧٨٢
٤٥	عقد مؤتمرات وندوات للمحافظة على نهر النيل.	٢.٧٢	٠.٥٨٠	١	٢.١٤	٠.٨٧٣
حجم العينة		١٦٣			٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٥٧			١.٩٩	
الانحراف المعياري		٠.٥٥٦			٠.٥٢٧	
الخطأ المعياري		٠.٠٤٤			٠.٠٣٦	
قيمة (ت)		١٠.٢٥٤				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٠٠				

يشير الجدول السابق إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين المبحوثين إذ بلغت قيمة (ت) ١٠.٢٥٤ وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠٠٠، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات والحصول على المياه النظيفة.

وفي هذا الإطار دأب برنامج الرصد المشترك لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الذي تظلم به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إصدار تقديرات منتظمة حول التقدم المحقق في توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي علي المستوي العالمي منذ عام ١٩٩٠ م، ويتعاون برنامج الرصد المشترك كذلك مع الوكالات الداعية المسؤولة عن رصد الأهداف والغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بتوفير المياه وخدمات

الصرف الصحي والنظافة الشخصية، وتشمل الغاية في أهداف التنمية المستدامة حول حصول الجميع على الخدمات الأساسية، والغاية حول عبء الأمراض الناجمة عن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية غير الملائمة، والغاية ٤-أ في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بالمدارس.^(١)

وأجري باحثو سلسلة العبء العالمي من الأمراض في الآونة الأخيرة مراجعة للدراسات الوبائية التجريبية وشبه التجريبية التي تم فيها دراسة تأثير التدخلات المتعلقة بالمياه أو الصرف الصحي على خطر الإصابة بأمراض الإسهال، ووجد الباحثون أنه بالمقارنة مع المخاطر المرتبطة بمصادر المياه المحسنة الأخرى لم يتم تقليل خطر الإصابة بالمرض بشكل كبير عن طريق الوصول إلى إمدادات المياه عبر الأنابيب أو أي تدخلات لتحسين جودة المياه، والتوصل إلى أن عبء المرض يرجع إلى أوجه القصور في إمدادات المياه والصرف الصحي لا ينطبق إلا على الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى مصدر محسن للمياه.^(٢)

وفيما يتعلق بمشكلة مياه الشرب المأمونة تم الاعتراف بها من قبل الأمم المتحدة وعززت إدراجها في أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ م، وأقرت الشركات بأن الاتفاق على الاستدامة هو استثمار وليس تكلفة، وغالباً ما يوصف الوصول إلى المياه بأنه حق أساسي من حقوق الإنسان، لذا قد تكون انتهاكات الحقوق ارتكبت عندما تتداخل أنشطة الشركات مع وصول الأفراد إلى المياه وإمدادات المياه بشكل عام. مسؤولية الحكومات، لكن أحد الأبحاث اقترح أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على استدامة إمدادات المياه العذبة في البلدان النامية.^(٣)

وقد تسهم المشكلات المتعلقة بتوفير المياه بكميات كافية وبجودة كافية في ازدياد مخاطر تردي الوضع الصحي وهي مشكلات مترابطة، وغالباً ما تتأثر بالسلوك البشري، وبالنظر إلى تعقد الموضوع والفجوات المعرفية الحالية يجب توخي الحذر الشديد عند تفسير القياسات الدولية حول إمكانية الوصول إلى مياه الشرب ونحتاج إلى مزيد من الأبحاث المستهدفة بشأن التأثيرات المرتبطة بالتحسينات في إمدادات مياه الشرب.

ويوجد بالمحافظة عدد ٧١ محطة مياه، و ٦٩ محطة رفع، و ١٦ محطة معالجة، ويبلغ عدد القرى المخدومة بالصرف الصحي ٣٥ قرية، وجاري العمل في ٣٢ قرية، بينما يبلغ عدد القرى غير المخدومة ١٥٨ قرية، وإجمالي كمية مياه الشرب النقية في عام ٢٠١٧ وصل لـ ١٦٤١٦٦٤١٦ م^٣ / سنة، وإجمالي

(1) Anna Grojec; **Progress on Drinking water Sanitation and Hygiene** , World Health Organization , unicef, Switzerland , 2017, p.p 10-13.

(2) Philipson. T ; **Economic epidemiology and Infectious diseases** , in Culyer AJ , New house Jp , editors ; **Hand book of Health Economic**, Volume, 1 B, Amsterdam: Elsevier, 2000 , p.p 1761 – 1799.

(3) Lambooy T ; **Corporate Social Responsibility Sustainable water use** , Journal of Cleaner Production , N 19 , 2011 , p.p 852-866.

المستهلكين الفعلي من المياه م^٣ / سنوي ١٣٢٨٦٣٩٢٧.١، وبلغ نصيب الفرد من المياه المنتجة ١٧٣.٦ لتر/ يوم أما نصيب الفرد من المياه المستهلكة ١١٩.٨ لتر/يوم.^(١)

٧- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والطاقة المستدامة

جدول رقم (٣٣)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

والطاقة المستدامة في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤٦	استخدام الطاقة الشمسية من جانب شركات القطاع الخاص.	٢.٥٣	٠.٦٩٧	٢	٢.٣٩	٠.٧٨٤
٤٧	استثمار شركات القطاع الخاص في طاقة الرياح والطاقة المائية بجانب الكهرباء.	٢.٢٢	٠.٧٧٠	٤	٢.٢٩	٠.٨٤٤
٤٨	استخدام الطاقة المتجددة من جانب شركات القطاع الخاص له اثره علي توفير فرص العمل.	٢.١٧	٠.٦٦٩	٦	٢.١٩	٠.٧٦٥
٤٩	عمل لوحات ارشادية ومطبوعات وحملات توعوية للمحافظة علي الكهرباء ومخاطر هدرها.	٢.٧٢	٠.٤٩١	١	٢.٣٠	٠.٨٢٦
٥٠	ضمان حصول الفقراء في محافظة بني سويف علي الطاقة بأسعار مناسبة للدخل.	٢.٥٥	٠.٧٦٣	٣	١.٧٦	٠.٩٣٢
٥١	تشجيع الاهالي علي استخدام المصابيح الموفرة للطاقة.	٢.١٩	٠.٨٥٠	٥	٢.٢٨	٠.٧٨٣
حجم العينة		١٦٣			٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٤٠			٢.٢٠	
الانحراف المعياري		٠.٥٢			٠.٥٥	
الخطأ المعياري		٠.٠٤٠			٠.٠٣٧	
قيمة (ت)		٣.٥٠٨				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٠١				

يظهر لنا من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين المبحوثين إذ بلغت قيمة (ت) ٣.٥٠٨ وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠٠٠، وبالتالي توجد

^(١) محافظة بني سويف ، توزيع مياه الشرب النقية على المراكز عام ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٨م.

فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات والطاقة المستدامة.

ومن هنا يتضح أن محركات المسؤولية الاجتماعية في قطاع الطاقة المستدامة هي مزيج من الحوافز والمتطلبات، ويمكن تصنيفها في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجب أن تفهم الشركات التي تعمل في قطاع الطاقة الآثار الجانبية والبيئية والاقتصادية التي نشأت في جميع المناطق المتأثرة من خلال ممارسة نشاطها من أجل أن تكون قادرة علي العمل محلياً وعالمياً، إضافة إلي التحول من المسؤولية الاجتماعية للشركات التقليدية إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات الحديثة من خلال تحديد أولويات القضايا الاجتماعية والبيئية والتخطيط المتكامل، وتشجيع الابتكارات ومشاركة أعمق من أصحاب المصلحة والتركيز النشط لحل القضايا التي تؤثر في المجتمع، وطرح مفهوم القيمة المشتركة والتي تعرف أنها سياسات وممارسات التشغيل التي تعزز القدرة التنافسية للشركات، إضافة إلي النهوض بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها، وهي تعمل علي توسيع الصلات بين الاقتصاد والمجتمع لتعزيز النتائج الاقتصادية الإيجابية للشركات وتعزيز الآثار الإيجابية على المجتمع.⁽¹⁾

وتعتمد نوعية الحياة اليوم علي إمدادات وفيرة من الطاقة الرخيصة من أجل مستقبل مستدام، ويرى البعض أنه يجب أن تستمد الطاقة من مصادر غير أحفورية، ويجب أن تكون موثوقة وآمنة ومرنة في الاستخدام وبأسعار معقولة وغير محددة.⁽²⁾ ووجدت إحدى الدراسات أن طاقة الرياح هي الأكثر استدامة، تليها الطاقة الكهربائية والطاقة الكهروضوئية ثم الحرارة الجوفية، وقد تم تحديد طاقة الرياح بأدنى انبعاثات للغازات الدفيئة وأقل متطلبات استهلاك المياه والتأثيرات الاجتماعية الأكثر ملائمة مقارنة بالتكنولوجيا الأخرى، ولكنها تتطلب مساحة أكبر من الأرض وتكاليف مالية عالية نسبياً وكانت المؤشرات المستخدمة لتقييم كل تقنية هي أسعار الكهرباء وانبعاثات غازات الدفيئة خلال دورة الحياة الكاملة للتكنولوجيا، وتوافر المصادر المتجددة وكفاءة تحويل الطاقة ومتطلبات الأراضي واستهلاك المياه والآثار الاجتماعية، وقد تبين أن تكلفة الكهرباء وانبعاثات الغازات الدفيئة وكفاءة توليد الكهرباء لها نطاق واسع جداً لكل تقنية، ويرجع ذلك أساساً إلي الاختلافات في الخيارات التكنولوجية فضلاً عن الاعتماد الجغرافي لكل مصدر للطاقة المتجددة، وتم تقييم الآثار الاجتماعية بشكل نوعي علي أساس التأثيرات الفردية.⁽³⁾

(1) World Health Organization ; **Why Improved Water Sources are not always safe**, Bull Organization , Vol , 29 , Issue , 4 , April ,2014.

(2) Jelena Stjeevic , Indre Siksnlyte ; **Corporate Social Responsibility in Energy Sector**, Transformation in Business , Economics Vol 16 , No 1 (40) , 2016 ,p.p 21-33.

(3) R. M. Dell , D.A Rand , **Energy Storage A key Technology for Global Energy Sustainability** , Journal of Power Sources , Vol , 100 , Issues ,1-2 , 30 November , 2001 , p.p2-17.

- ١- وتتضح أوجه استخدام الكهرباء في محافظة بنى سويف فيما يلي: (١)
- بلغ إجمالي عدد المشتركين كقطاع منزلي ٥٥٣٣٨٩، والقطاع التجاري نحو ٤٤٨٢٦، والصناعي وصل لـ ٥٨٠٤، والإجمالي العام بلغ ٦٠٤١٠١٩.
- وصل إجمالي الطاقة المنتجة ك. و. سنوياً على مستوى المحافظة إلي ٢٧٠٦٥٦٥١٦٢، وبلغ نصيب الفرد من الطاقة المنتجة ك. و. سنوياً بحوالي ٨٩١، ففي مركز بنى سويف بلغ ١٣٨٦ ك. و. س، وفي الواسطي ٩٥٩ ك. و. س، وناصر ٦٨٦ ك. و. س، واهناسيا ٧٨٩ ك. و. س، ومركز ببا ٦٦٩ ك. و. س، وسمسطا ٧٤٦ ك. و. س، ومركز الفشن ٦٥٠ ك. و. س.
- بتوزيع نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة ك. و. س سنوياً على مراكز محافظة بنى سويف، ففي مركز بنى سويف وصل لـ ١٢٩٦ ك. و. س، ومركز الواسطي ٨٨٨ ك. و. س، وناصر ٦٣٨ ك. و. س، واهناسيا ٧٤٠ ك. و. س، ومركز ببا ٦٢٠ ك. و. س، ومركز سمسطا ٦٩٠ ك. و. س، والفشن ٦٠٠ ك. و. س، ليكون الإجمالي ٨٢٨ ك. و. س على مستوى المحافظة ككل.
- نلاحظ أن القطاع الصناعي حقق معدل نمو قدره ١١.٤ % في استهلاك الكهرباء في محافظة بنى سويف، ويرجع ذلك لاستخدام الصناعية الكهرباء كمصدر للقوي المحركة لتشغيل المعدات والماكينات، وخاصة أن الصناعة صارت تعتمد بشكل كبير على الميكنة والآلية في العمليات الإنتاجية من جهة وسهولة نقل وتوزيع الكهرباء من جهة أخرى، ولا يغيب عنا أن استخدام الآلات المتهاكة يسبب إهدار في استهلاك الكهرباء. (٢)
- وطبقاً لما جاء في تعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ بخصوص وسيلة الإضاءة الرئيسية ومصدرها LIGHT SOURCE فإن الشبكة العامة للكهرباء عدد مستخدميها في الحضر ١٥٥.٧٧٠ أسرة، وكأفراد ٦٣٤.٠٦٨، وفي الريف كأسر ٥٨١.٥٥٢، وكأفراد ٢.٥١٢.٤٤٦. وبذلك يصل إجمالي الأسر في الريف والحضر إلي ٧٣٧.٣٢٢، وإجمالي الأفراد في الريف والحضر إلي ٣.١٤٦.٥١٤، أما مستخدمي المولد الكهربائي فبلغت جملة الأسر ١.١٤٦ أسرة موزعة ما بين ١٢٢ أسرة في الحضر، و ٤.٤٦٤ فرداً في الريف، ليصل الإجمالي للأفراد كريف وحضر ٤.٩٨١، وأسر ١.١٤٦. (٣)

(١) محافظة بنى سويف، بيان بتوزيع الطاقة المستهلكة بالنسبة لمراكز المحافظة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ

القرار، ٢٠١٧/١/١م

(٢) محافظة بنى سويف، شركة توزيع الكهرباء، قسم الشؤون التجارية، بيان أوجه استخدام الكهرباء في محافظة بنى سويف، ٢٠٠٦.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وسيلة الإضاءة الرئيسية تعداد السكان والإسكان والمنشآت مصر ٢٠١٧، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٥٦

- يوجد بالمحافظة عدد ١١ محطة محولات كهرباء منتشرة بدائرة المحافظة، وهي محطات (بنى سويف - غرب الكوم الأحمر، ناصر، مركز بنى سويف، قشيشة مركز الواسطي، شرق النيل بنى سويف، اهناسيا، سمسطا، الفشن الجديدة، كوم أبو راضي، سمسطا).^(١)

ويظهر تأثير الغاز الطبيعي واضحاً علي توطن صناعة الأسمنت، فالطاقة هي المقوم الثاني لتوطن صناعة الأسمنت بعد الخام، حيث يعتبر حرق الحجر الجيري من أهم مراحل هذه الصناعة، والتي تعتمد بالطبع علي الطاقة المشغله لهذه المحارق مما يجعل الغاز الطبيعي يحتل هذه الرتبة فى توطن هذه الصناعة، لتقليل تكلفة الإنتاج وقد بلغت كمية الغاز الطبيعي المستهلكة فى صناعة الأسمنت بمحافظة بنى سويف ٢.٤ مليار م^٢ عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧١.٩% من إجمالي كمية الغاز الطبيعي المستهلكة بالمحافظة، ويوجد في بنى سويف مصنع أسمنت مصر بنى سويف - جنوب الوادي، ومصانع تحت الإنشاء.

ومن مصادر الطاقة الحديثة التي يقترح الباحث استخدامها فى محافظة بنى سويف الطاقة الشمسية، و الوقود الحيوي. حيث أن الطاقة الشمسية تعد مصدر رئيسي للطاقة الجديدة التي لا تقني ولا تتضب، حيث يمكن استغلال الطاقة الشمسية الكهربائية فى عمليات النشاط الصناعي، وأهمية الطاقة الشمسية عن طريق السخان الشمسي الكهربائي بمحافظة بنى سويف ما زالت محدودة وقاصرة على استخدامها كمصدر حراري للتسخين وعناصر الدواجن للتدفئة، بالإضافة إلى استخدامها فى تجفيف بعض الحاصلات الزراعية كالقمح والذرة الشامية والفول السوداني على أسطح المنازل الريفية.

ومحافظة بنى سويف محافظة ريفية حيث تمتلك كميات كبيرة من المخلفات العضوية وبتخمر هذه المخلفات بواسطة غاز الميثان بنسبة ٥٥ : ٧٠%، وثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ : ٤٥%، وتتميز تكنولوجيا الوقود الحيوي كأحد مدخلات الطاقة الحديثة للتنمية المستدامة بمزايا منها:

- توليد وقود غازي نظيف ذو قيمة حرارية عالية يمكن أن يستخدم فى كافة الأنشطة التنموية.
- زيادة القيمة السمادية للمادة العضوية المتخلفة، وخفض نسبة الكائنات والفطريات الممرضة بها.
- تحسين وسائل الصرف الصحي بالريف، ورفع مستوى الصحة العامة عن طريق خفض معدلات حرق المخلفات.
- تقليل الحرائق الناجمة عن تخزين المخلفات علي أسطح المنازل.

^(١) محافظة بنى سويف، إنجازات محافظة بنى سويف فى عامين ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،

٨- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل

جدول رقم (٣٤)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص
وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل في محافظة بنى سويف.

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٥٢	تقديم شركات القطاع الخاص لبعض الحلول الفعالة لمشكلة البطالة في محافظة بنى سويف بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢.٦٥	٠.٦١٤	١	٢.٢٧	٠.٧٨٧	٥
٥٣	مواجهة المشكلات الاقتصادية في المحافظة.	٢.٥٠	٠.٧٠٦	٣	٢.٣٤	٠.٧٢٥	٣
٥٤	المساهمة في التنمية المستدامة من خلال البرامج والمشروعات.	٢.٣٣	٠.٧٠٤	٧	٢.١٥	٠.٦٥٤	٦
٥٥	تقدم شركات القطاع الخاص مشروعات متناهية الصغر للفقراء.	٢.٤١	٠.٧٣٦	٦	٢.٣٩	٠.٧٣٤	١
٥٦	تدريب الشباب لسوق العمل.	٢.٤٧	٠.٦٤١	٥	١.٨٥	٠.٧٧٥	٧
٥٧	نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب.	٢.١٩	٠.٧٠٦	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٢
٥٨	توفير معلومات كافية عن المشروعات التنموية التي تحتاجها المحافظة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.	٢.٦٣	٠.٤٨٤	٢	٢.٢٩	٠.٧٧٧	٤
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٥٠			٢.٢٤		
الانحراف المعياري		٠.٥٢			٠.٦٤		
الخطأ المعياري		٠.٠٤٠			٠.٠٤٣		
قيمة (ت)		٤.٢١١					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠					

يتضح لنا من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين الباحثين إذ بلغت قيمة "ت" ٢.٢١١ وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠٠٠، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل .

وبناءً على ذلك تستخدم الآف الشركات المسؤولية الاجتماعية لبناء الثقة في علاماتها التجارية وجذب الزبائن في الاحتفاظ بالموظفين المحفزين والمنتجين وإدارة وتقليل المخاطر، واستكشاف أسواق جديدة وخفض التكاليف وتحسين قيمة حملة الأسهم، فإن الأعمال التجارية ليست مجرد شريان حياة بالنسبة للاقتصاد بل هي العمود الفقري للمجتمعات القوية، ويواجه العالم عبئاً مزدوجاً من التباطؤ الاقتصادي، ويتعين عليه التكيف مع تغير المناخ ويتعين على الشركات استهداف أنشطة المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها لمن هم في أمس الحاجة إليها، كما أنهم بحاجة إلي العمل الجاد لمحاولة إعادة بناء الكثير من الثقة في الأعمال التجارية التي فقدت أثناء الأزمة المالية.^(١)

وركزت احدي الدراسات على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة، وتوصلت إلي أن المشروعات الصغيرة يمكنها التصدي لهذه المشكلة من خلال توفير فرص عمل حقيقية وجديدة، ويمكنها أن تدعم مستقبل الصناعة في مصر، وهو ما يتطلب زيادة جهود الحكومة لمساعدتها ودعمها مالياً ومادياً وفنياً.^(٢) وأشارت دراسة أخرى إلي أن المشروعات الصناعية الصغيرة أكثر مرونة من الصناعات الكبيرة في قدرتها على التوطن بما يمكن من تحقيق انتشار صناعي على المستوى القومي، حيث تتمكن المشروعات الصغيرة من الإستفادة من المواد الخام والأسواق المحدودة.^(٣) ونود الإشارة إلي الصناعات الزراعية كأحد مشروعات التنمية الريفية والتي تهدف إلي تحويل القرية إلي مصنع زراعي من خلال ارتباط المنتجات الزراعية بالصناعة أو تحويل الزراعة إلى سلعة مصنعة^(٤). وتؤدي الصناعات الصغيرة في القرية إلى البعد عن مركزية الصناعة في العاصمة أو المدن الكبرى، ويؤدي تصنيع الريف إلى الاستفادة من الإمكانيات والطاقات المحلية بالقرى من أجل إيجاد مراكز صناعية مرتبطة بالزراعة ومنتجاتها، وعموماً فالصناعات الصغيرة مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتتيح فرص عمل محدودة.

(1) Annette Evans , Vladimir Strozov, Tim J. Evans ; **Assessment of sustainability in dictators for Renewable Energy Technologies** , Renewable and Sustainable Energy Reviews , Vol , 13 , Issue , 5 , June, 2009, p.p 1082 – 1088

(2) أحمد حلمي عبد اللطيف، "الصناعات الصغيرة وأثارها على مشكلة البطالة في مصر"، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ م).

(3) هشام محمد شمس الدين، "دور البنوك في إنماء الصناعات الصغيرة"، (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ م).

(4) Enrigh and Others; **Agri – Processing and Rural Development**, University of Alberta, Canada ,2004, p.254

وضعت المحافظة خلال عامي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ م ملف الاستثمار فى مقدمة أولويات خطتها التنموية من خلال العمل وفق خطوات تتسق مع رؤية وخطة الدولة التي تهدف إلى تحقيق قفزات كبيرة في القطاع الذي يعتبر ركيزة أساسية وقاطرة محورية فى تحقيق التنمية الشاملة على كافة المستويات ليصبح الموقف التنفيذي للمشروعات بالمناطق الصناعية بالمحافظة منذ نشأتها وحتى يناير ٢٠١٨ كالاتي: (١)

- مشروعات منتجة: بلغ عددها ٣٥٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٠ مليار و ٢٨٤ مليون جنيه يعمل بها ٣١٠٨٢ عامل موزعة بواقع ١٧٤ مشروعاً منتجاً بمنطقة بياض العرب باستثمارات ١ مليار و ٦١١ مليون جنيه يعمل بها ١٠٥٧٤ عامل، و ٨٢ مشروعاً منتجاً بمنطقة كوم أبو راضي الصناعية باستثمارات ٢ مليار و ٥٧٤ مليون جنيه يعمل بها ١١٩٩٩ عاملاً. أربعة مشروعات بمناطق الصناعات الثقيلة (١ - ٢ - ٣ - ٤ / ٣١) باستثمارات ٤ مليار و ٦٧١ مليون جنيه يعلم بها ٣٦٦١ عاملاً، و ٨٠ مشروعاً منتجاً بمنطقة الصناعات الخفيفة بمدينة بنى سويف الجديدة باستثمارات ٧٤ مليون جنيه يعمل بها ٢٠٦٩ عاملاً، و ٩ مشروعات بمنطقة الصناعات المتوسطة باستثمارات ٢٥٤ مليون جنيه ويعمل بها ١٤٩٧ عاملاً، بالإضافة إلى مصنع أسمنت تيتان باستثمارات ١ مليار و ٢٠٠ مليون جنيه يعمل به ١٢٨٢ عاملاً.

مشروعات تحت الإنشاء: بلغ عددها ٣٨٩ مشروعاً باستثمارات ٨ مليار و ٢٠٥ مليون جنيهاً، وسوف توفر ٣١٥٢٩ فرصة عمل موزعة بواقع ١٦٧ مشروعاً بمنطقة بياض العرب باستثمارات ٢ مليار و ٥٩٩ مليون جنيه ستوفر ١٣٥٣٤ فرصة عمل، و ١٠٥ مشروعاً بمنطقة كوم أبو راضي باستثمارات ٣ مليار ٢٤٥ مليون جنيه ستوفر ١١٥٤٤ فرصة عمل و ١٥ مشروعاً بمنطقة الصناعات الثقيلة (١ - ٢ - ٣ - ٤ / ٣١) باستثمارات ٢ مليار و ١١٥ مليون جنيه ستوفر ٥٦٠٠ فرصة عمل، و ٩٩ مشروعاً بمنطقة الصناعات الخفيفة بمدينة بنى سويف الجديدة باستثمارات ٦٢ مليون جنيه ستوفر ٨٤١ فرصة عمل، و ٣ مشروعات بمنطقة الصناعات المتوسطة باستثمارات ٣ مليون جنيه ستوفر ١٠ فرص عمل.

مشروعات فى مرحلة الإجراءات: حيث تم تخصيص ٢٩ مشروعاً بمناطق المحافظة الصناعية، وذلك عن طريق الهيئة العامة للتنمية الصناعية وتم تسليم الأراضي موزعة علي ٣ مناطق بواقع ١٠ مشروعات بمنطقة بياض العرب الصناعية و ١٦ مشروعاً بمنطقة كوم أبو راضي و ٣ مشروعات بالمنطقة الصناعية ٣١ / ٢ للصناعات الثقيلة.

- وتم تنفيذ مجمع العريش الصناعي لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ويضم :

- مجمع الأسمنت وهو اكبر مصنع لإنتاج الأسمنت وسف ينتج ٢٠ % من إنتاج مصر من الأسمنت، حيث يتكون من ٦ خطوط إنتاج، وكل خط ينتج ٦ آلاف طن يومياً، ويوفر عماله ١٥٠٠ مباشرة و ٦٠٠٠ غير مباشرة.

(١) محافظة بنى سويف، إنجازات محافظة بنى سويف خلال عامين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥

• مجمع الرخام سينتج ٣ مليون متر مسطح رخام / سنة، إضافة إلى ١ مليون متر مسطح جرانيت / سنة و عمالة ٦٠٠ فرصة عمل مباشرة.^(١)

- يوجد بالمحافظة عدد ٢٤ مشروع باستثمارات أجنبية بلغت استثماراتها ٨.٥ مليار جنيه حققت ١٣٤٥٤ فرصة عمل، إضافة إلى أنه يوجد تجارب في التصدير حيث ٢٥ مشروعاً بالمناطق الصناعية بالتصدير بلغت استثماراتها ٣ مليار جنيه، وحققت ١٣٣٥٦ فرصة عمل، والتصدير لدول عربية وأجنبية.

- تضم محافظة بنى سويف ٨ مناطق صناعية وهي:^(٢)

١- منطقة كوم أبو راضي الصناعية: تبلغ المساحة الإجمالية ٧٩٩ فدان، وإجمالي المساحة المخصصة للاستثمار الصناعي ٥٤٧.٨ فدان، المساحة الشاغرة تقدر بـ ٤٥٥.١٧ فدان بنسبة ٨٤ %، أما المساحة الشاغرة تمثل ١٦ % بنحو ٩٢.٧ فدان وهي تقع شمال غرب المحافظة خارج زمام كوم أبو راضي شمال ورش سكك كوم أبو راضي على بعد ٢.٥ كم يسار الطريق الصحراوي القاهرة / أسيوط الغربي.

٢- منطقة بياض العرب: أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٧ م، وتقدر مساحتها الإجمالية بنحو ٧٥٠ فدان، أما إجمالي المساحة المخصصة للاستثمار الصناعي فهو ٣٧١.٤ فدان، والمساحة المشغولة ٣٣٧.٥ فدان بنسبة ٩١ %، والمساحة الشاغرة ٣٣.٩ فدان بنسبة ٩ %.

٣- منطقة الصناعات الخفيفة: مشغولة بالكامل.

٤- والمنطقة المتوسطة بها ٥٥ فدان شاغرة، وتقع علي بعد حوالي ٣ كم من مدينة بنى سويف (شرق النيل)، وهي مناطق تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية^(٣).

٥- منطقة ١ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة: تقع خارج زمام جزيرة أبو صالح - مركز ناصر، وأنشئت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠، وتبلغ المساحة الإجمالية ٦٤٢٨.٥٧ فدان، مساحة الاستخدام الصناعي بها ٤٤٥٠ فدان، والمساحة المشغولة ٧١٢.٤ فدان، المساحة الشاغرة ٢٧٨٧.٥ فدان من مزاياها أنها قرب ميناء العين السخنة ٢٣٥ كم، وتبعد عن مطار القاهرة مسافة ١٢٥ كم وقريبة من سكك حديد بنى سويف بـ ٣١ كم، والمنطقة مخططة تخطيطاً هيكلياً غير مرفقة والمرافق على نفقة المستثمر.

(١) المرجع نفسه، ص ٤٦

(٢) محافظة بنى سويف، بيان المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٧م.

(٣) هيئة المجتمعات العمرانية، منطقة الصناعات الثقيلة والخفيفة، محافظة بنى سويف، ٢٠١٧م.

٦- منطقة ٢ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة: تمت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠، ومساحة المنطقة الإجمالية ٣٥٧١ فدان، ومساحة النشاط الصناعي ١٨٠١.١ فدان، والمساحة المشغولة ٧٠.٣٦ فدان، والمساحة الشاغرة ١٧٣٠.٧٤ فدان.

٧- المنطقة ٣ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة: مساحة المنطقة الإجمالية ٢٩٧٦ فدان، والمساحة المشغولة ٢٨٥ فدان بنسبة ٠.٩ %، والمساحة الشاغرة ٢٦٩١ فدان.

٨- منطقة ٤ / ٣١ للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة: تبلغ المساحة الإجمالية لها ٢٨٥٧.١٤ فدان، والمساحة المخصصة للاستخدام الصناعي ١٩٩٩.٩٧ فدان، والمساحة المشغولة ٤٥٨.٣٣٣ فدان، والمساحة الشاغرة ١٥٤١.٦٦ فدان.

وطبقاً لما ورد بتعداد مصر ٢٠١٧ حول عدد المنشآت العامة عدا الحكومية، فبلغ إجمالي المنشآت ٩١.٥٣٩ منشأة منها ٣١.٢٧١ في الحضر، و ٦٠.٢٦٨ في الريف، وحسب الكيان القانوني لهذه المنشآت: الفردي ٨٤.٨٥٨ منها ٢٨.٩٢٧ في الحضر، و ٥٥.٩٣١ في الريف. أما التضامن ١.٨١٤ موزعة ٨٣٢ في الحضر، ٩٨٢ في الريف. الواقع ٢.١٣٢ مقسمة ٦٣٨ في الحضر، و ١.١٩٤ في الريف. توصية بسيطة ١١٣ منشأة منها ٦١ في الحضر، و ٥٢ في الريف. توصية بالأسهم ٧٧ منشأة منها ٤٢ في الحضر، و ٣٥ في الريف ذات مسؤولية محدودة ١١٤ منشأة موزعة ١٠٣ في الريف، و ١١ في الحضر. المساهمة ٥٦٠ منشأة مقسمة ٢٦٦ في الحضر، ٢٩٤ في الريف، فرع شركة أجنبية واحد، آخري ١.٨٧٠ منشأة، موزعة ٤٩٣ في الحضر، ١.٣٧٧ في الريف.

وتشير هذه البيانات إجمالاً إلي أن هناك أدواراً كبيرة ما زالت تحتاج إلي دخول القطاع الخاص باستثماراته وأنشطته لأدائها وخاصة في مجال الصناعة مثل ميدان تصنيع المنتجات الزراعية في هذه المحافظة التي تحتل مكانة زراعية جيدة، فضلاً عن باقي ميادين الصناعات الصغيرة المتكاملة والمغذية باعتبارها مستوعباً أكبر للقوة العاملة بما يعد من الميادين الهامة لعمل القطاع الخاص في المستقبل القريب وهو ما يمكن ذكره أيضاً بالنسبة لقطاعات السياحة والتعليم والصحة والثقافة؛ إلا أن هذا يتطلب توافر وسائل الجذب والرعاية والمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المشجع بصفة عامة لدخول القطاع الخاص باستثماراته في هذه المجالات الاقتصادية الهامة، والتي بدونها قد يصعب أن تتحقق التنمية المستدامة في محافظة بنى سويف.

٩- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودعم البنية التحتية وتشجيع الابتكار

جدول رقم (٣٥)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

ودعم البنية التحتية وتشجيع الابتكار في محافظة بنى سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٥٩	زيادة استثمار القطاع الخاص في البنية الأساسية للنقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٢.٧٤	٠.٧٣٩	٣	٢.٥١	٠.٦٩٧	١
٦٠	توفير فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم علي الخدمات المالية بالتعاون مع الحكومة.	٢.٧٩	٠.٥٤٩	١	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٤
٦١	تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله.	٢.٥٠	٠.٧١٥	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٣
٦٢	تحسين بنية المؤسسات التعليمية والصحية المختلفة.	٢.٣٠	٠.٨٣٢	٥	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٢
٦٣	اطلاق مبادرات وحملات لدعم وتشجيع الابتكار في كافة المجالات.	٢.٧٨	٠.٥٦٧	٢	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٥
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٥٦			٢.٤١		
الانحراف المعياري		٠.٣٢٥			٠.٧٠٧		
الخطأ المعياري		٠.٠٢٥			٠.٠٤٨		
قيمة (ت)		٢.٥٩٠					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدالة		٠.٠١٠					

يظهر لنا من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين المبحوثين إذ بلغت قيمة (ت) ٢.٥٩٠ وهي دالة إحصائياً بمستوي دلالة بلغ ٠.٠١٠، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم البنية التحتية وتشجيع الابتكار.

ونشير في هذا الإطار إلي ما ذهب إليه كلاً من "عبد الوهاب جودة وعبيدة صبطي" في أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها عالم الأعمال المعاصر، والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد، أدت إلي توجه الدول نحو تحفيز قطاع المؤسسات الاقتصادية على مختلف مستوياتها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ليحتل مكانته ضمن أولوياتها وإستراتيجيتها التنموية. وأصبحت المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تمثل خياراً إستراتيجياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقد فرضت علينا هذه المرحلة من مراحل التطور الحضاري للعنصر البشري تحديات عديدة يتعين علينا التعرف عليها أولاً، ثم مجابتها بالطرق العلمية وبأساليب العصر، وتتطلب المجابهة الصحيحة لهذه التحديات مقدرة خاصة على استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، وتشخيصاً دقيقاً للقضايا الاستراتيجية الخاصة بمجتمعاتنا العربية، وعلاجها بما يواكب المستجدات.^(١)

وقد اقترح أحد الباحثين ضرورة وجود رؤية استراتيجية تنموية لتطوير وتحديث الأوضاع المؤسسية في مصر، حيث اشتملت هذه الرؤية على العديد من النقاط من بينها: التركيز على التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد تنافسي من خلال تحسين التنمية عن طريق إعادة بناء هيكل الصناعة، واحداث نهضة شاملة في قطاع الزراعة، وتطوير قطاع الخدمات، والتركيز على الابتكار والتطوير والابداع والبحوث التطبيقية وتنمية التفاعل مع منظومة الاقتصاد العالمي، والتأكيد على أهمية التنمية البشرية من خلال التأكيد على أهمية تطوير التعليم في جميع المراحل، وربط التعليم بالتدريب لتوفير الأفراد القادرة على الوفاء بمتطلبات الأداء الفعال، والتنمية المجتمعية والثقافية وإعادة بناء منظومة القيم والسلوكيات لكي يتم استغلال طاقات الأفراد في ظل منظومة متكاملة.^(٢)

وأكد بعض الباحثين على أن عملية الابداع هي عملية التعرف على الصعوبات والمشكلات المحيطة، والقيام بوضع عدد من الحلول والإقتراحات التي يمكن من خلالها التعامل مع تلك المشكلات وتقييم الحلول واقترح أفضلها. ولا يستطيع الفرد أن يكون مبدعاً بصورة فردية، وإنما يتطلب الأمر أن يكون هناك البيئة الداعمة للابتكار والإبداع الفردي والجماعي، بمعنى أن هناك ضرورة حتمية لتفعيل دور الشركات لتشجيع بيئة الابتكار والابداع والقضاء على اي معوقات للابتكار من قبل الأفراد بالشركات.^(٣)

وتسعى المنظمات حالياً الى التوجه إلى ما يسمى بمجتمع الجودة الشاملة وهو عبارة عن مجموعة من الأفراد في كل القطاعات داخل المنظمة أو المجتمع والتي تواجه عدد من التحديات والتغيرات المستمرة، ويتطلب الامر أن تقوم بمواجهتها، وأن تغلق ما يسمى بثقافة المنظمة الداعمة للتطوير و الابتكار لتحقيق العمل المشترك الذي يهدف الى تحقيق المزايا التنافسية للمنظمات في الاسواق لمواجهة التحديات المحلية والعالمية.^(٤)

(١) عبدالوهاب جودة عبدالوهاب، عبيدة احمد صبطي، حدائق العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكار والإبداع للتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ٢٠١٨.

(٢) احمد صقر عاشور، التنمية وقضايا الإصلاح المؤسسي في مصر، دار الجامعيين، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

(٣) محمود حسن حسني، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير، دليل انتقادي للمنظمات، دار المريخ، السعودية، ٢٠٠٤.

(٤) أحمد صقر عاشور، مرجع سبق ذكره.

١٠ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمساواة بين المناطق المختلفة.

جدول رقم (٣٦)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمساواة بين المناطق المختلفة في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٦٤	توفير قائمة باحتياجات السكان التنموية بالمناطق العشوائية والقرى الفقيرة.	٢.٦٥	٠.٥١٦	٢	٢.١٥	٠.٦٥٤	٤
٦٥	إقامة مشروعات بالمناطق المحرومة للقضاء على الارهاب والتطرف والبلطجة.	٢.٤٧	٠.٥٤٨	٥	٢.٣٩	٠.٧٣٤	١
٦٦	توفير الخدمات التعليمية للمناطق العشوائية بالمحافظة.	٢.٧٠	٠.٤٩٩	١	١.٩١	٠.٨٢٦	٥
٧٦	توفير الخدمات الصحية والثقافية للمناطق العشوائية بالمحافظة.	٢.٥٠	٠.٧١٥	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٢
٦٨	تقليل تكبد ذوي الاعاقة في المناطق العشوائية نفقات الكوارث الصحية في محافظة بني سويف.	٢.٦٠	٠.٥٩٥	٣	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٣
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٥٨			٢.٢٤		
الانحراف المعياري		٠.٣٦			٠.٦٥		
الخطأ المعياري		٠.٠٢٨			٠.٠٤٤		
قيمة (ت)		٥.٩٣٢					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، إذ بلغت قيمة (ت) (٥.٩٣٢) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي دالة احصائية. وبالتالي توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق المساواة بين المناطق المختلفة.

وبما أن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خاص بتحقيق المساواة بين البلدان والدول فيما بينها، فالدولة الواحدة بها مناطق تنعدم فيها المساواة وتخضع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث للعديد من المؤثرات والعوامل الخارجية والتي لا تقل في أهميتها ودورها عن العوامل الداخلية، وقد تعاضم دور هذه العوامل مع التحولات العالمية والتي أنطوت على تراجع فكرة الحدود وتكريس قيمة العولمة أو تدويل العالم، وتعد الشركات دولية النشاط أو متعددة الجنسيات من أهم المحاور في هذا الصدد مما يضعها في مقدمة هذه العوامل الخارجية. وكما نشرت مجلة فورشن في يوليو ١٩٩٥م أن هذه الشركات تستقل بحوالي ثلث التجارة العالمية. وبالتالي فإن الدولة في مثل هذه الحالة ما عادت إلا وعاءاً قانونياً يخدم الشركة، باختصار لقد تعاضم دور الشركات الدولية بشكل غير مسبوق لاسيما بالنسبة لبلدان العالم الثالث.^(١)

وفي مصر نجد انعدام المساواة بين بعض المحافظات والمدن والمراكز والقرى والتوابع للقرى، حيث أن البعد المكاني له اثره السلبي على تنمية تلك المدن والقرى والتوابع، وبالتالي تكشف لنا نظرية التبعية عن نمط تنمية التخلف الذي تعايشه كثيراً من المجتمعات النامية، وما يولد من ظواهر سلبية نتيجة لهذه الأوضاع ومنها: الفقر والحرمان والبطالة وإزدياد الهاشمية والتفاوت الصارخ في الدخل وفرص الحياة وأساليب المعيشة.^(٢)

وبالتالي على الشركات أن تمارس دورها بما يحافظ على العلاقات الداخلية للدولة، وبالتالي تتفق هذه الرؤية مع ما توصل اليه بعض الباحثين في ضرورة أن يقوم النسق الاجتماعي بتأمين التسهيلات والوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة الفرد وتوزيعها من خلال النسق، وأن تحقيق الهدف يصير إلى تحديد الأولويات بين أهداف المجتمع والاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق هذه الأهداف، أما التكامل ضروري للتنسيق بين أجزاء النسق الاجتماعي والمحافظة على العلاقات الداخلية بين هذه الأجزاء.^(٣) ومن هنا تعد الشركات نسق اجتماعي مفتوح والعاملين وغير العاملين والعملاء وغيرهما تمثل انساقاً فرعية لها.

(١) صلاح سالم زرنوقة، الشركات الدولية والتنمية (الجوانب السياسية)، سلسلة قضايا التنمية، العدد ٢١، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧

(٢) ثروت اسحاق، عادل عازر، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٥-١٦

(٣) طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبدالحاميد الزيات، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٢-٧٣

١١- المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمدن المستدامة والعشوائيات

جدول رقم (٣٧)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والمدن المستدامة والعشوائيات في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين		غير العاملين			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٦٩	المطالبة بوضع خطة قومية لمواجهة العشوائيات.	٢.٤٤	٠.٨٣٢	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤	١
٧٠	المطالبة بتفعيل قوانين التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء.	٢.٦٥	٠.٦٦٢	١	٢.١٥	٠.٦٥٤	٤
٧١	المطالبة بوضع خطة وطنية للإسكان الاجتماعي تراعي الخصوصية البيئية.	٢.٤٧	٠.٧٣١	٣	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٢
٧٢	تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدنها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقري واستراتيجية لتوزيع السكان بالمحافظة.	٢.٥٣	٠.٦٤١	٢	١.٩١	٠.٨٢٦	٥
٧٣	توفير قواعد بيانات عن المناطق العشوائية بالمحافظة بالتعاون مع الجمعيات الاهلية.	٢.٤٤	٠.٨١٧	٥	٢.٣٩	٠.٧٣٤	٣
حجم العينة		١٦٣		٢١٤			
المتوسط الحسابي		٢.٥٠٦		٢.٢٤٤			
الانحراف المعياري		٠.٦٤١		٠.٧٣٤			
الخطأ المعياري		٠.٠٥٠		٠.٠٤٤			
قيمة (ت)		٣.٨٨١					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠					

يظهر من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٣.٨٨١) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهي دالة احصائيا. ومن هنا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وخلق مدن مستدامة وتقليل العشوائيات. وعرف معجم العلوم الاجتماعية المناطق العشوائية بأنها " البناء على أرض مملوكة للدولة أو الأفراد دون مراعاة قواعد وقوانين تنظيم البناء وشروط السكن الصحي؛ لذا فهي مباني غير نظامية لمخالفتها للتنظيم العمراني، وعدم التزامها للمخطط العام للمدينة.^(١)

(١) إبراهيم مذكور (مراجعة وتصدير)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.

وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلية أو إعادة الهيكلة الرأسالية التي تنتهجها سياسات التنمية في مصر قد تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الاقتصادي بين الجماهير العريضة والصفوة الثرية، وهو ما يسمى بعملية سوء توزيع الدخل مما تسبب في زيادة الفقراء والمهمشين والمحرومين في المجتمع الحضري.^(١) ويقدم مكتب العمل الدولي مفهوماً للمجتمعات غير الرسمية لتشمل كل القطاعات التي تنشأ بشكل غير قانوني أو بعيداً عن الإطار الرسمي للدولة كالمساكن في أطراف المدن والقرى المجهولة وغيرها، وذلك لأن هذه الأماكن تشتهر بسكان من ذوي الدخل المنخفض وظروف معيشية متدنية، والعمل بأعمال مهمشة، والباة الجائلين وأطفال الشوارع؛ فغالبا ما يستوطن هذه الأماكن العمالة غير الرسمية التي ظهرت في المجتمع من تجمعات وأعمال.^(٢)

وقدمت وزارة التنمية المحلية مقترحات خاصة بتلك القضية تمثلت في تبني إعداد مخططات عمرانية تفصيلية للعشوائيات بما يسمح بتوفير مساحات مناسبة للسكن والشوارع وأماكن خدمات ومساحات خضراء، وأوصى التقرير بتبني حلول غير تقليدية لحل أزمة الإسكان من خلال الاهتمام بزيادة أعداد الوحدات التي تبنيها الدولة لمحدودي الدخل وتحفيز الجمعيات التعاونية الإسكانية لإنشاء وحدات سكنية بما يخفف الأعباء عن الدولة.^(٣)

وتناولت إحدى الدراسات التحولات السياسية لتحويل العشوائيات إلى مناطق إسكان رسمي وإعادة توطين الفئات المهمشة بما يضمن حقهم. ولاحظت الدراسة أن هذه التحولات تصاحب صراعاً بين سكان الأحياء الفقيرة والجهات الفاعلة خوفاً من ضياع حقوقهم في الأرض؛ لذا ركزت الدراسة على نهج الوساطة الاجتماعية لمعالجة هذا الصراع باعتباره يحتل مكاناً وسطاً بين نهج التخطيط العمراني ونهج السلطة، وبالتالي هو الأكثر ملائمة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق نجاح مشروعات نقل الأحياء الفقيرة، وإعادة توطين الهامشين وتمكينهم داخل المجتمع المحلي بدون الاستعانة بالوساطة الاجتماعية.^(٤) والمدن الخضراء المستدامة هي مدن صديقة للبيئة وصحية للمقيمين فيها، وتمتاز بوجود كل الأبعاد البيئية وتنفيذ وتشغيل كافة المباني السكنية والخدمية والترفيهية اللازمة لحياة سكانها.^(٥)

(١) ياسر الخواجة، الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة في مصر: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١٠١، ٢٠٠٩، ص ٧

(٢) LLo; World Employment Productivity and Poverty Reduction, 2004.

(٣) وزارة التنمية المحلية، تقرير عن المناطق العشوائية والإجراءات التي اتخذت في مجال تطويرها ومقترحات التيسير على المواطنين بها، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١.

(٤) Chistian Arandel , Anna Wetter berg ; **Between " Authoritarian " and Empowered ' Slum Relocation : Social mediation in The case of Ennaki, Morocco** , The international Journal of Urban Policy and Planning , Vol , 30 , February , 2013 , p.p 4-17"

(٥) وزارة البيئة، الدليل الاسترشادي المحلي للمعايير البيئية للمدن المستدامة (مسودة)، جهاز شؤون البيئة، قطاع الإدارة البيئية، الإدارة العامة للتنمية البيئية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٥

١٢ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

جدول رقم (٣٨)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٧٤	حماية الفقراء والطبقات ذات الدخل الأقل عند الغاء دعم الوقود بشكل كامل.	٢.٠٤	١.٠٠٢	٤	٢.٣٩	١
٧٥	نشر ثقافة الاستهلاك الجيد.	٢.٦٦	٠.٥١٤	٢	٢.٣٩	٢
٧٦	نشر ثقافة الإنتاج الجيد.	٢.٧٨	٠.٤٥٨	١	٢.٣٩	٣
٧٧	ايجاد حلول بديلة لفساد الاغذية بسبب سوء النقل.	٢.٦١	٠.٤٥٥	٣	٢.٣٩	٤
حجم العينة		١٦٣			٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٥٢			٢.٣٨٧	
الانحراف المعياري		٠.٥٤٢			٠.٧٣٤	
الخطأ المعياري		٠.٠٤٢			٠.٠٥٠	
قيمة (ت)		١.٩٧٥				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٤٩				

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (١.٩٧٥) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٤٩). مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العاملين وغير العاملين حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتوفير أو خلق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستهلاك المستدام هي أجزاء من إستراتيجية التنمية المستدامة الأوروبية. وأن الفكرة الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات هي أن الشركات لديها أدوار أخرى في المجتمع تتجاوز منتجات التصنيع، وتوفير الخدمات والأرباح، وتشمل هذه الأدوار المجتمع والأعمال التجارية الموجهة بيئياً والأنشطة التجارية التي تزيد من رفاهية المجتمع.⁽¹⁾

وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إشراك قطاعات الأعمال والصناعة في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وعرض تقريراً عنونه "مبررات الاقتصاد الأخضر". واشتمل على جلسات متعددة بشأن قطاعات محددة، واستفاد التقرير من البحوث والدراسات التي أجريت على نطاق العالم، وتحويل مبررات الاقتصاد الكلي التي تحدها سلسلة "تقرير الاقتصاد الأخضر" إلى مبررات صالحة، ودعم مبادرة "قطاع الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية، وتنظيم سلسلة من المننديات العالمية السنوية لقطاع الأعمال."⁽²⁾

ويساعد تطبيق الاستهلاك والإنتاج المستدامان كمقاربة متكاملة في تحقيق الخطط التنموية الإجمالية، والحد من التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتقليص الفقر ومن أبرز أهدافه " فك الارتباط " بين النمو الاقتصادي، والتدهور البيئي، بتعزيز كفاءة الموارد في إنتاج السلع وتوزيعها واستخدامها، والسعي إلى إبقاء كثافة الطاقة والمواد والتلوث في عمليات الإنتاج والاستهلاك كلها ضمن قدرات تحمل النظم البيئية الطبيعية، ومما يعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامان " فكرة دورة الحياة " لتحسين الإدارة المستدامة للموارد. فمع دورة الحياة يتحول إلى اقتصاد كفاء بيئياً، وتحويل التحديات البيئية والاجتماعية إلى فرص في الأعمال أو التوظيف، بالتوافق مع فك ارتباط النمو الاقتصادي بالتدهور البيئي.⁽³⁾

(1) IL Diko Kovacs , Gabor Valko ; **Sustainable Consumption – Consumer's Reaction to CSR activities in Hungary** , Marketing Institute , Hungarian central statistical, vol, 3, 2013, p.p 141-154

(2) الامم المتحدة، التقدم المحرز في تنفيذ المقرر د. 1 - المتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة المنندی البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ١٢-١٨ فبراير، ٢٠١٣م.

(3) إبراهيم عبدالجليل، نجيب صعب، البيئة العربية، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، تقرير المنندی العربي للبيئة والتنمية، أفد، بيروت، ٢٠١٥، ص. ١٤

١٣ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتغير المناخ :

جدول رقم (٣٩)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتغير المناخ في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٧٨	نشر مشروعات التشجير بالمحافظة.	٢.٩٢	٠.٢٧٢	٢	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٧٩	توعية المواطنين بأهمية المحافظة علي البيئة.	٢.٩٩	٠.٧٨٠	١	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٨٠	تنفيذ مبادرات ومشروعات لنظافة الشوارع.	٢.٧٥	٠.٥٩٢	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٨١	إنشاء مشروعات التخلص من المخلفات الصلبة.	٢.٦٩	٠.٦١٤	٥	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٨٢	اعداد قواعد بيانات عن التغير المناخي	٢.٩٣	٠.٣١٧	٣	٢.٣٩	٠.٧٣١
حجم العينة		١٦٣			٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٨٥			٢.٣٨٧	
الانحراف المعياري		٠.٢٢٨			٠.٧٣٤	
الخطأ المعياري		٠.٠١٧			٠.٠٥٠	
قيمة (ت)		٧.٨٦٢				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٠٠				

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٧.٨٦٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٠٠). وبالتالي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتغير المناخ.

وفي هذا السياق تناولت إحدى الدراسات دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المشاركة في مواجهة تغير المناخ، والسبل المتاحة للقطاع الخاص في دعم أنظمة التكيف المجتمعي، واعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات مع كل من المسؤولين عن برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات، وكذلك الخبراء الأكاديميين في المجتمع لتحديد سبل التعاون بينهم وآليات تنفيذها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نظم الدعم التي من شأنها تنفيذ المبادرات الاجتماعية وضمن نجاحها.^(١)

(1) Dinshaw Ayesha; Addressing Climate Change in The developing World. The role of Core Competency Aligned Corporate Social Responsibility in Building Adaptive Capacity , M.A, Tufts University , 2011.

وتمتلك مصر القدرة على تنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة، ويتعين عليها تطوير المعايير التي تتسم بالكفاءة والشفافية والقوة، وكذلك تطوير المؤسسات لتسويق مشروعات آلية التنمية النظيفة، حتى يستفيد منها الشركات العامة، القطاع الخاص، الشركات الموردة للتكنولوجيات النظيفة والمنفذة لها. وتعد المصادر الأساسية لإنبعاثات غاز الاحتباس الحراري في مصر هي احتراق الوقود لأغراض الطاقة، حيث ساهم قطاع الطاقة بـ (٢٢%)، وقطاع الصناعة بـ (٢١%)، وقطاع النقل بـ (١٨%) وعلى ذلك فإن الانبعاثات الناتجة عن استخدام الأنواع المختلفة للوقود الأحفوري لأغراض الطاقة مسؤولة عن ٧١% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في مصر للعام ١٩٩٠ / ١٩٩١ م.^(١)

ويمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة فعالة للتخفيف من تغير المناخ، فمن واجب الشركات استخدام تكنولوجيا التصنيع الصديقة للبيئة، واعتماد سياسة خضراء وبيئة شفافة، ولكن البلدان النامية هي الأكثر عرضة لتغير المناخ والكوارث البيئية المرتبطة بها، لأنها لا تستطيع أن تفعل الكثير لتخفيف هذه التهديدات بسبب التحديات المحلية للفقر والحكم غير الرشيد والإرهاب.^(٢)

وعلى أي حال، فإن إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الواعية بتغير المناخ ستكون بمثابة حجر زاوية في نمو أنشطة الأعمال المناخية. وبلغت هذه الاستثمارات نحو ٢.٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦ فقط. وهناك خمسة قطاعات من المتوقع لها جذب رؤوس أموال القطاع الخاص مستقبلاً هي: الأنشطة الزراعية التجارية الواعية بالمناخ، المباني الخضراء، المدن الذكية، تخزين الطاقة، السندات الخضراء، وبالتالي يصبح النمو الأخضر هو القاعدة وليس الاستثناء.^(٣)

^(١) وزارة البيئة، مسودة ملخص نهائية لاستراتيجية المصرية لآلية التنمية النظيفة، القاهرة، ٢٠١٧ م.

^(٢) Raimi , Akosile ok and Adebawna A; **Corporate Social Responsibility and Climate Change**, Geography and you Magazine Articles , June, 29th , 2018.

^(٣) Alzbeta Kelini; **Social up Climate Investments will require Innovation Five key areas , The world Bank**, on: <http://blogs.worldbank.org/climatechange/scalng-climate-investments>. **will** require - five key – areas. (Accessed 21-6-2018).

١٤ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمحافظة على نهر النيل والموارد البحرية

جدول رقم (٤٠)

الفروق بين استجابات الباحثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمحافظة على نهر النيل والموارد البحرية في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٨٣	تنفيذ مبادرات للمحافظة على نهر النيل.	٢.٦٠	٠.٧٠٠	٣	٢.٣٩	٠.٧٣٤	
٨٤	تطهير الترع والمصارف المائية بالمحافظة.	٢.٥٢	٠.٧٠٦	٤	٢.١٥	٠.٦٥٤	
٨٥	نشر المزارع السمكية وحماية الثروة السمكية بالمحافظة.	٢.٣٥	٠.٨٢١	٥	٢.٣٩	٠.٧٣٤	
٨٦	دعم الصيادين وتوفير الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي لهم.	٢.٦٣	٠.٦١٨	٢	١.٩١	٠.٨٢٦	
٨٧	اطلاق مبادرات لمكافحة التلوث المائي والتوعية بمخاطرة.	٢.٧٤	٠.٥٨٦	١	٢.٣٩	٠.٧٣٤	
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٥٦٥			٢.٢٤٤		
الانحراف المعياري		٠.٥٥٠			٠.٦٥٤		
الخطأ المعياري		٠.٠٤٣			٠.٠٤٤		
قيمة (ت)		٥.٠٤١					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠					

يظهر لنا من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين الباحثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٥.٠٤١) وهي دالة احصائيا عند مستوى (٠.٠٠٠). وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العاملين وغير العاملين حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والمحافظة على الموارد البحرية ونهر النيل.

وفي هذا الشأن أكدت الولايات المتحدة والمجتمع المدني العالمي من خلال ادراج مصايد الاسماك الصحية بين أهداف التنمية المستدامة على أهمية مصائد الاسماك في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

والتوظيف، فضلاً عن مساهمتها في التخفيف من وطأة الفقر، وعلى الرغم من الالتزامات الدولية، لا تزال الأرصدة السمكية في كثير من المناطق تستغل استغلالاً مفرطاً.^(١)

وبحساب مؤشرات تلوث المياه المختلفة مثل مؤشر الطلب على الأكسجين الحيوي، ومؤشر (Index of Total Toxic Releases To Water) وجد أن مياة نهر النيل أصبحت أكثر تلوثاً، والتلوث المنتشر في نهر النيل هو تلوث ميكروبيولوجي (أي بالبكتريا والفيروسات المختلفة)، نتيجة الصرف الصحي، أما التلوث بالمخلفات الصناعية، فينحصر اساساً بالقرب من مناطق الصرف نتيجة عدم التزام الصناعات المختلفة بمعالجة مخلفاتها السائلة قبل صرفها في نهر النيل وفروعه طبقاً لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢م والمعايير التي وردت في لائحته التنفيذية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون لم يمنع الصرف في نهر النيل إذا كانت المخلفات السائلة المنصرفة من المنشآت المختلفة في حدود هذه المعايير.^(٢)

وقد نفذت جمعية الهلال الأحمر المصري بالاشتراك مع وزارة الري والصندوق الاجتماعي مشروع حماية جوانب نهر النيل وتنمية المجتمع: نموذج لمشروعات التنمية في القرية المصرية. وهذا المشروع هو محاولة لإعادة الرابطة بين النهر والبشر الذين يعيشون على ضفافه، وحاول المشروع الاستفادة من المدخل الاقتصادي للأسرة والذي يقوم على فلسفة ترى أن رفع المستوى الاقتصادي للأسرة يؤدي إلى تحسين ظروفها الاجتماعية، وخلق فرص للتعليم، كما يسهم في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، ومن ثم تحسين وضعها الاجتماعي ودرجة القوة التي تتمتع بها، بما يؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي وتحقيق التنمية، إضافة إلى المدخل الاجتماعي / الثقافي لمحاولة تهيئة الظروف لمزيد من المشاركة ومزيد من العون الذاتي، مع العمل على رفع مستويات الوعي التنموي، بجانب تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، مع التركيز على مدخل التنمية المستدامة. وبهذه الفلسفة يحاول مشروع " حماية جوانب نهر النيل وتنمية المجتمع" إعادة التوازن المفقود بين النهر والبشر، فيعود النهر قوياً قادراً على عطاء أكبر، وينهض البشر من كبوة التخلف، فيصبحوا قادرين على أن يحولوا البيئة المحيطة بالنهر إلى بيئة نامية مزدهرة.^(٣)

(١) كارمينو فيلا، الحفاظ على صحة مصائد الأسماك في المحيط لدعم سبل العيش : تحقيق الهدف رقم ٤ - أ من أهداف التنمية المستدامة في أوروبا الوقائع - الأمم المتحدة، العدد ١، ٢ من المجلد ٥٣، ٢٠١٧، متاح في :

<http://unchronicle.un.org/ar/article/4215>

(٢) عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية في مصر، الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١، ص٣٥

(٣) أحمد زايد، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته في الريف المصري، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٠٩-٣٤٦.

١٥ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق الهدف الخامس عشر الحياة في البر:

جدول رقم (٤١)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والحياة في البر في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨٨	إنشاء الحدائق العامة.	٢.٣٣	٠.٨٠٨	٤	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٨٩	خلق فرص عمل جديدة في قطاع الزراعة.	٢.٦٦	٠.٦٥٩	٣	٢.٣٩	٠.٧٣٤
٩٠	نشر ثقافة زراعة المحاصيل الاقتصادية بالمحافظة.	٢.٩٢	٠.٢٧٢	٢	٢.١٥	٠.٧٣٤
٩١	تنفيذ مبادرات لتقليل التصحر.	٢.٩٦	٠.٢٧٠	١	٢.٣٩	٠.٧٣٤
حجم العينة		١٦٣			٢١٤	
المتوسط الحسابي		٢.٧١٧			٢.٤٢٨	
الانحراف المعياري		٠.٣٠٩			٠.٦٩٠	
الخطأ المعياري		٠.٠٢٤			٠.٠٤٧	
قيمة (ت)		٦.٧٠٤				
درجة الحرية		٣٧٥				
الدلالة		٠.٠٠٠				

يتضح لنا من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٦.٧٠٤) وهي دالة احصائيا عند مستوى (٠.٠٠٠)، وبالتالي توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وحماية النظم الايكولوجية (الحياة في البر).

ونشير في هذا الاطار إلي أنه تم اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في يونيو ١٩٩٤ م، وذلك في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد أو التصحر وبخاصة في أفريقيا. وهي تلزم البلدان الأعضاء باتخاذ إجراءات فعالة مدعومة بتعاون دولي بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة. كما تدعو إلى اعتماد استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل في المناطق المتأثرة تركز علي تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها وحفظ الموارد من الأراضي والموارد المائية، وإدارتها إدارة مستدامة. ولقد وقعت مصر على اتفاقية مكافحة التصحر في أكتوبر ١٩٩٤ م، وصدقت عليها في يوليو ١٩٩٥ م.^(١) وهناك عدة عوامل تهدد التنوع البيولوجي في مصر: تدمير الموارد الطبيعية، التلوث، والتعدي على الأراضي الزراعية بالبناء والتجريف، فتجفيف أجزاء من البحيرات شمال الدلتا وتلويثها أدي إلي تقلص

(١) عصام الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

أعداد الطيور التي تتخذ من هذه البحيرات موئلا دائما أو موسميا. كذلك أدت التنمية السياحية غير السليمة بيئيا إلى تلف كبير للشعاب المرجانية في عدة مناطق بالبحر الاحمر، خاصة بالقرب من الغردقة. ولقد صدر القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية ينظم أسلوب الحفاظ على الموارد الطبيعية داخل ما يعرف بالمحمية الطبيعية^(١).

ويعد صون البيئة واحد من الركائز الرئيسية للتنمية المستدامة، والصون يعني الاستخدام الرشيد الذي لا يفسد. وللفساد وجهان: تدهور قدرة النظم البيئية المنتجة على العطاء، وتدهور نوعية البيئة بالتلوث وتراكم المخلفات. وتعدد وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون ثلاثة أمور يتحقق بها صون النظم البيئية المنتجة^(٢).

أ- المحافظة على العمليات الحيوية وصحة التفاعلات في النظام البيئي أي المحافظة على خصوبة التربة وصحتها، والمحافظة على نقاء الهواء وصحة مكوناته، والمحافظة على مياه الري وصحتها، ومراعاة أن لا يكون في الاستخدام ما يسبب تدهور التربة (التعرية - التملح - الخ..)
ب- المحافظة على الموارد الوراثية، أي عناصر الوراثة الموجودة في الكائنات، إذ تعتمد على هذه العناصر برامج التربية لاستنباط سلالات من المحاصيل النباتية ومن الحيوانات ذات مميزات مطلوبة. فإنتاج المضادات الحيوية التي تفرزها كائنات دقيقة فتح هذا الباب السبيل إلى فكرة التنفيذ في الكائنات بحثا عن وراثات ذات وظائف خاصة، أو مواد ذات سمات خاصة.
ج- مراعاة أن يكون حصاد الأنواع وخاصة الاسماك من المصايد المائية والحيوانات البرية في حدود قدرة المجموع على التكاثر وتعويض الفاقد بالصيد. أي لا يكون جهد الصيد أكبر من قدرة النظام البيئي على العطاء.

ولقد بات واضحا أن المكاسب التي تترتب على أي نشاط اقتصادي ضار بالبيئة تكون قصيرة المدى، لأن البيئة مهمة لكل الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، وأن التحدي القائم أمام هذه الدول يكمن في إيجاد توازن بين تحقيق مزيداً من النمو الاقتصادي والمحافظة في الوقت ذاته على البيئة^(٣) والكتابات التنموية بدأت تؤكد أن الإيكولوجيا هي أكثر تحكما في التنمية من الإيدولوجيا، وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، ولربما كانت التنمية في النهاية السعي من أجل تطوير وإنماء البيئة^(٤).

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٢) محمد عبدالفتاح القصاص، التنمية المستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

(٣) عبدالخالق عبدالله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ١٥، العدد ١٦٧، يناير، ١٩٩٣، ص ٩٣.

(٤) Oscar rajas; **The Role Civil Society Organizations in Sustainable Development**, in : Kumi Naidoo (ed); **Civil Society at Millennium**, Kumarian Press, Inc, 1999, p.88

١٦ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والعدل داخل المؤسسات:

جدول رقم (٤٢)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق العدل والسلام داخل المؤسسات في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩٢	تسمح شركات القطاع الخاص بمساءلتها اجتماعيا وقانونيا.	٢.٩٨	٠.١٣٥	٣	١.٩١	٠.٨٢٦	٤
٩٣	وجود قوانين ملزمة بين الادارة والمستفيدين.	٣.٠٠	٠.٠٠٠	١	٢.١٤	٠.٦٤٩	٢
٩٤	تقليل الرشوة والفساد.	٢.٩٨	٠.١٣٥	٤	٢.٤٤	٠.٧٤١	١
٩٥	تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في كافة المؤسسات.	٢.٩٨	٠.١٥٥	٢	١.٩٨	٠.٨٨٣	٣
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٩٨			٢.١١		
الانحراف المعياري		٠.١٠٢٧			٠.٦٧٦		
الخطأ المعياري		٠.٠٠٠٨			٠.٠٤٦		
قيمة (ت)		١٦.١٨٩					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠٠					

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (١٦.١٨٩) وهي دالة احصائيا عند مستوى (٠.٠٠٠). ومن هنا توجد فروق بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق العدل والسلام داخل المؤسسات.

تشير إحدى المقالات إلى أن حوكمة الشركات هي نظام القواعد والممارسات والعمليات التي يتم خلالها توجيه الشركة و التحكم بها، وتنطوي حوكمة الشركات بشكل اساسي على تحقيق التوازن بين مصالح العديد من أصحاب المصلحة في الشركة، وتشمل هذه المساهمين والإدارة والعملاء والموردين والممولين والحكومة والمجتمع، ويتمثل إطار حوكمة الشركات في تشجيع الاستخدام الفعال للموارد كونها مسؤولية اجتماعية تعني أن على الافراد والمنظمات أن يتصرفوا بطريقة أخلاقية وبحساسية تجاه القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية يساعدهم على إحداث تأثير إيجابي على التنمية والأعمال والمجتمع مع مساهمة إيجابية في تحقيق النتائج النهائية.^(١)

(1) Fathima Sumaiya ; **Corporate Social Responsibility and Governance**, Clear International Journal of Research in Commerce, Management, Vol , 7 , Issue, 8, Aug, 2016 , p.p 14-15.

وناقشت دراسة أخرى إطار تقييم العائد اللوجستي للمسئولية الاجتماعية للشركات بهدف تحسين أدائها البيئي والمالي الشامل فكثير من النماذج الحالية من نظم الخدمات اللوجستية الخاصة بالتنمية المستدامة تركز أساساً على الجوانب البيئية والاقتصادية، فقد أدرجت هذه النماذج في الأونة الأخيرة على عدد محدود من الجوانب الاجتماعية ؛ لذا يجب أن يتم الحصول على صورة أكثر اكتمالاً من جودة الأداء الاجتماعي من نظم الخدمات اللوجستية لكونها عاملاً حاسماً في قياس مساهمة شركة ما في التنمية المستدامة⁽¹⁾.

وتوصلت دراسة ثالثة إلى أن مجال الإفصاح الاجتماعي والبيئي مقبل على تغييرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأصبح الكثير من أفراد المجتمع يهتمون بالكيفية التي تستثمر بها أموالهم، وزيادة القلق على الاستثمارات في الاسواق في المالية، وأحد النتائج المحتملة لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسئولة اجتماعياً مما يؤثر على سلوك الشركات وإدارات صناديق الاستثمار. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي⁽²⁾.

(1) Anndrew Friedman, Samantha Miles; **Socially Responsibility Investment and Corporate Social and Environmental Reporting: An exploratory Study**, British Accounting Review, Vol 33, Issue, 4, 2001, p.p 523-548

(2) Loannis E Nikalaou, Kontantions, Evanglinos, S.Allan ; **A reverse Logistics Responsibility Evaluation framework based on The triple bottom Line approach**, Journal of Cleaner Production, 2013 , p.p 173-184

١٧ - المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والشركات من أجل التنمية
المستدامة.

جدول رقم (٤٣)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والشركات من أجل التنمية
المستدامة

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩٦	دعم الجمعيات الأهلية بالإمكانات المادية والعينية.	٢.٧٨	٠.٤٥٨	٢	٢.٣٩	٠.٧٣٥	٢
٩٧	إشراك السكان في المشروعات التنموية.	٢.٨٠	٠.٥٢٣	١	٢.٥٠	٠.٧٤٣	١
٩٨	توفير الجمعيات الأهلية لقواعد البيانات التي تحتاجها شركات القطاع بالمحافظة.	٢.٥٣	٠.٧٤٠	٤	٢.٣٠	٠.٨٤٣	٣
٩٩	اتخاذ خطوات لحل أزمة الروتين الحكومي في إصدار التصاريح اللازمة لإقامة برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.	٢.٦٤	٠.٦٣٥	٣	٢.٢١	٠.٦٨٢	٤
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢.٦٨٧			٢.٣٥		
الانحراف المعياري		٠.٦٨٩			٠.٦٦٦		
الخطأ المعياري		٠.٣٠			٠.٠٤٥٦		
قيمة (ت)		٥.٧٤٥					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدلالة		٠.٠٠٠					

يتضح من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٥.٧٤٥) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهي دالة إحصائية بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الشركات من أجل التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في سياق مطالبات كل من منظمات المجتمع المدني و علي رأسها الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية بتحمل القطاع الخاص

المسئولية الاجتماعية تجاه مسألة تشغيل الأطفال والمرأة وحماية البيئة من التلوث، وهو مفهوم يعكس دور ومساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة بحيث يدمج هذا القطاع ضمن برامج مشاريعه ونشاطه المكون الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في تفاعله مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين في القطاع الحكومي، ومن أهداف المنظمات المتميزة الذكية: الربحية، النمو، البقاء والاستمرار، المسؤولية الاجتماعية. والهدف الرابع كان نتاجاً للإتجاهات المالية، ولكن بمدى تحمله لالتزاماته تجاه المجتمع من خلال تخصيص جزء من الموارد والأرباح.⁽¹⁾

ويمكن للمصارف الإنمائية أن تضطلع بدور هام للغاية في تخفيف القيود المفروضة على تمويل التنمية، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية النوعية، بما يشمل القروض دون السيادية. بالإضافة إلى تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة على مواصلة استحداث أدوات لتوجيه موارد المستثمرين في الأجل الطويل نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد أن الاستثمارات الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية الرئيسية تستلزم توسيع نطاق آليات التنمية الجديدة، وتدعو مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية إلى دعم المنظمات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية.⁽²⁾

وستشجع الشركات العالمية تبادل المعارف وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في القطاعات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الروابط بين الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص المحلي لتيسير تطوير التكنولوجيا ونقل المعارف والمهارات بشروط متفق عليها بين الأطراف. ويستخدم منهاج العمل الشبكي في إعداد صورة شاملة عن المعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج التي تعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأمم المتحدة وخارجها، ويكون بوابة تفضي إلى هذه المعلومات.⁽³⁾

وإضافة إلى ذلك تهدف الشركات العالمية من أجل التنمية إلى إدراك أن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمنصفة للأجيال الحالية والمقبلة، وإزالة المعوقات التي تواجه الاستثمار في البلدان المختلفة، حيث أن الطموح الكبير لأهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون والشراكات العالمية بين الجهات المتعددة عبر مجموعة واسعة من المجالات. وتصر الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة العالمية والجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة.

(1) مدحت محمد أبو النصر، المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات: المواصفة القياسية ISO26000، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(2) United Nations ; **The Addis Ababa Action Agenda of The third International Conference on Financing for Development** , Addis Ababa , 15 July , 2015 , p.17.

(3) **Ibid, P.26.**

ثانياً : تحديد المبحوثين للمعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (٤٤)

الفروق بين استجابات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

م	العبارات	العاملين			غير العاملين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	قلقه و عي السكان بأهمية المشروعات التنموية.	٢,٥٠	٠,٨١٢٠	٦	٢,١٢	٠,٧٨٧	
٢	ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع.	٢,٣٤	٠,٨٥٥	٨	٢,٥٢	٠,٦٨٣	
٣	نقص الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسئولية الاجتماعية لدى الشركات.	٢,٦٧	٠,٦٤٧	٤	٢,٤٣	٠,٧٧٦	
٤	عدم وجود تشريعات وقوانين حكومية مساندة.	٢,٧٩	٠,٥٥٣	٣	٢,٥٠	٠,٧٦٨	
٥	نقص الخبرة في التعامل مع المشكلات الاجتماعية.	٢,٨٣	٠,٤٧٩	٢	٢,٠٠	٠,٨٤٨	
٦	عدم إشراك المتخصصين في المسئولية الاجتماعية في برامج الشركات.	٢,٦٧	٠,٥٠٨	٥	٢,٢٦	٠,٧٩٠	
٧	عدم إشراك الجمعيات الأهلية في المسئولية الاجتماعية في برامج الشركات.	٢,١٢	٠,٩٨٠	١١	٢,١٢	٠,٧٨٧	
٨	نقص المعلومات عن المشروعات التي يحتاجها المجتمع.	٢,١٨	٠,٩٦٢	١٠	٢,٤٦	٠,٦٥٤	
٩	افتقاد الشركة للتنظيم الوظيفي داخليا.	٢,٤٧	٠,٧٤٨	٧	٢,٢٠	٠,٧٤٥	
١٠	لاتوجد ادارة للمتطوعين بالشركة لتنفيذ برامج المسئولية	٢,٢١	٠,٨٤٤	٩	٢,٣٦	٠,٧٨٥	
١١	قلة الوعي لدى شركات القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية	٢,٨٧	٠,٤٦٥	١	٢,٣٤	٠,٨٢٢	
حجم العينة		١٦٣			٢١٤		
المتوسط الحسابي		٢,٥١			٢,١٨		
الانحراف المعياري		٠,٢٤٠			٠,٥٨٣		
الخطأ المعياري		٠,٠٤٥			٠,٠١٦		
قيمة (ت)		٧,٥٤٦					
درجة الحرية		٣٧٥					
الدالة		٠,٠٠٠					

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين المبحوثين، إذ بلغت قيمة (ت) (٧,٥٤٦) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٠). مما يعني وجود فروق بين

استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار أشار "الإعلان العربي عن التنمية المستدامة" إلى أن جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات منها : عدم الاستقرار السياسي، وازدياد مشكلة الفقر التي تزداد مع الأمية، ارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها، والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط مع الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق في الخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات، وأكد الإعلان ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي يتطلب صياغة أولويات العمل المشترك، أبرزها تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين.^(١)

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن مصر توجد بها كافة المشكلات التي تعاني منها العديد من دول العالم الإسلامي والتي تقف عائقا امام إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول، حيث تعاني مصر من تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الديون وأعبائها، وتردي الأحوال الاجتماعية والصحية للغالبية العظمى من السكان. وأن العديد من الاقتصاديين يرون أن تلك المشكلات يمكن أن ترجع في جزء كبير منها للنمو السكاني غير الرشيد إلى جانب بعض الاتجاهات الديموجرافية غير المرغوبة مثل تغير التركيب العمري للسكان، والتوسع الحضري غير المخطط.^(٢)

وترى إحدى الباحثات أن تحديات أو معوقات المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في : استخدامها في المقام الأول كعلاقات عامة وأداة تسويقية، وأن حملات التسويق والعلاقات العامة هي الدافع الرئيسي وراء الاستثمار في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والحصول على موافقة الجهات المعنية والاحترام والتعاطف والإنفاق على قضايا المجتمع أكثر من أي جانب آخر. وأنه على سبيل المثال ترغب بعض الشركات في الاستثمار في القرية الفقيرة وتحويلها إلى القرية النموذجية فهي تستثمر في البداية، ثم تقوم بعقد مؤتمر صحفي، وبعد أن يعلن الوزير او المسئول على إطلاق المشروع لا توجد صيانة على الإطلاق سواء لمجمع الخدمات او مواسير المياه

أو الصرف الصحي... ألخ، حيث تستثمر العديد من الشركات في مشاريع فقط من أجل المؤتمر الصحفي فقط يفعلون ذلك للدعاية. وعدم وجود نموذج شراكة مناسب للمسؤولية الاجتماعية يترك ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الاتصالات الشخصية والشبكات المهنية، لأن الذهاب إلى القطاع

(١) مجلة البيئة والتنمية، الإعلان العربي عن التنمية المستدامة، العدد ٤٩، بيروت، أبريل ٢٠٠٢م.

(٢) سمر خيرى مرسي غانم، "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، (الملتقى الدولي الثاني، معوقات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، ٣-٤ ديسمبر، ٢٠١٣م).

الخاص يحتاج إلى اتصالات جيدة للغاية. واقترحت زيادة التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، إضافة إلى المزيد من الأبحاث حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإنشاء مجلس وطني للمسؤولية الاجتماعية يكلف بإعداد إطار للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر.⁽¹⁾ وأكدت إحدى الأوراق البحثية أن ثقافة بلد أو مجتمع معين لها أهمية كبيرة في قبول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث يحتاج مديرو الشركات الاعتراف بالسلوك الثقافي في معاملاتهم التجارية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.⁽²⁾

ثالثاً : تصورات المبحوثين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق

رؤية أو إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م

جدول رقم (٤٥)

مساهمة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في دعم محاور إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م في محافظة بني سويف

م	العبارات	العاملين		غير العاملين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	التنمية الاقتصادية	٢,٦٧	٠,٦٢٧	٢,١٢	٠,٧٨٧
٢	الطاقة	٢,٤٥	٠,٨١٠	٢,٥٢	٠,٦٨٣
٣	الابتكار والبحث العلمي	٢,٥٥	٠,٦٣٠	٢,٣٤	٠,٧٧٦
٤	الشفافية وكفاءة المؤسسات	٢,٦٦	٠,٦٠١	٢,٥٠	٠,٧٦٨
٥	العدالة الاجتماعية	٢,٧٦	٠,٥٥٤	٢,٠٠	٠,٨٤٨
٦	التعليم والتدريب	٢,٥٦	٠,٧٢٠	٢,٢٦	٠,٧٩٠
٧	الصحة	٢,٨٩	٠,٤٠١	٢,٤٦	٠,٦٥٤
٨	الثقافة	٢,٥٥	٠,٦٧٨	٢,٤٠	٠,٧٤٥
٩	البيئة	٢,٣٨	٠,٨٤٠	٢,٣٦	٠,٧٨٥
١٠	التنمية العمرانية	٢,٤٠	٠,٨٠٦	٢,٣٤	٠,٨٢٢

(1) Sara Refaat; **Corporate Social Responsibility in Egypt, A study on The Current Practice , Challenges and Potentials, Master of Public policy, and Administration, The American University in Cairo, School of Global Affairs and public policy, June, 2014, p.p 53-73**

(2) M. Nazmul, et al; **Challenge of Corporate Social Responsibility, Practices in Developing Countries, Australian Center , 2007 , p. 13**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي :

(١) أن محور التنمية الاقتصادية كأحد محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ جاء في المرتبة الثالثة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٦٧) وانحراف معياري (٠,٦٢٧). في مقابل جاء في المرتبة التاسعة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,١٢)، وانحراف معياري (٠,٧٨٧)، وهذا راجع إلى أن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن أيضا تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث تضمن زيادة الدخل القومي الحقيقي أو الانتاج القومي الحقيقي، رفع مستوى المعيشة، الاعتماد على أكثر من قطاع كمصدر للدخل القومي. ويهدف المحور إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر، زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، تعظيم القيمة المضافة، دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد^(١). ومن هنا تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات قيمة مضافة للشركات والمجتمع في آن واحد.

(٢) أن محور الطاقة جاء في المرتبة الثامنة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وانحراف معياري (٠,٨١٠)، في مقابل أنه جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٥٢)، وانحراف معياري (٠,٦٨٣)، وهذا يرجع إلى أن قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفاء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجددة)^(٢).

(٣) أن محور الابتكار والبحث العلمي جاء في المرتبة السابعة بالنسبة للعاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف بمتوسط حسابي (٢,٥٥) وانحراف معياري (٠,٦٣٠)، في مقابل أنه جاء في نفس المرتبة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٣٤)، وانحراف معياري (٠,٧٧٦). وفي هذا الإطار نظم قطاع شئون التعليم الطلاب بجامعة بني سويف المؤتمر الطلابي الثالث للابتكار والابداع لطلاب مرحلة البكالوريوس والليسانس بالجامعات المصرية والعربية والأفريقية، وجاء هذا المؤتمر في إطار ربط الأبحاث بالمجتمع، والتي تساهم في حل القضايا القومية الخاص بالماء والكهرباء والطاقة المتجددة من طاقة شمسية وغيرها. ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية، وذلك من خلال التطبيقات العملية من ترشيد للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي، وتطوير الزراعة الرقمية الذكية، واستخدامات النانو تكنولوجي. وركز على الاهتمام

(1) Ministry of planning monitoring and Administrate in Reform , **Economic Development Pillar** , op. cit , p.p 93-108

(2) Ibid , **energy pillar** , p.p 93-108

بالشباب وتشجيع الأجيال الجديدة وصقل مهاراتهم وتبني ابتكاراتهم، واستخدام جميع التقنيات الحديثة للوصول إلى حلول عملية تساهم في التنمية المستدامة.^(١)

(٤) أن محور الشفافية وكفاءة المؤسسات جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٦٦) وانحراف معياري (٠,٦٠١)، في مقابل أنه جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، وانحراف معياري (٠,٧٦٨). وبالتالي من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك جهاز إداري كفاء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة، ويرفع من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

(٥) أن محور العدالة الاجتماعية جاء في المرتبة الثانية بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٧٦)، وانحراف معياري (٠,٥٥٤)، في مقابل أنه جاء في المرتبة العاشرة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٢٦) وانحراف معياري (٠,٧٩٠). ويرجع ذلك إلى الاختلاف حول إمكانية بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون. ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات. ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحماية، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

(٦) أن محور التعليم والتدريب جاء في المرتبة الخامسة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٥٦)، وانحراف معياري (٠,٧٢٠). في مقابل أنه جاء في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (٢,٢٦)، وانحراف معياري (٠,٧٩٠). وهذا راجع إلى أن نظم التعليم في جميع الدول تحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ حتى تحقق أهدافها القومية من التعليم، ويطلق على هذا الدعم والمساندة مصطلح المشاركة المجتمعية، ويشير مفهوم المشاركة المجتمعية في مجال التعليم فيقصد بها رغبة واستعداد أفراد وشركات القطاع الخاص في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية.^(٢)

(٧) أن محور الصحة جاء في المرتبة الأولى بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٤٠١). في مقابل أنه جاء في المرتبة الثالثة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٤٦)، وانحراف معياري (٠,٦٥٤). وهذا يرجع إلى أن موضوع الصحة بات يشكل تحدياً كبيراً أمام أكثر البلدان تقدماً، وقد أصبح الهم الصحي ملازماً للكثير من الأزمات السياسية في بعض

(١) هاني فتحي، جامعة بني سويف تنظيم المؤتمر الطلابي الثالث عن الابتكار والإبداع، اليوم السابع، أبريل، ٢٠١٨ م.

(٢) عبدالعزيز عبدالهادي الطويل، تفعيل دور المجتمع المدني و الجمعيات الأهلية والإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم في مجال التعليم "دراسة تقويمية"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٠٢

الدول.^(١) ولذا فإن هناك علاقة بين الصحة والتنمية فكما أرتفع المستوى الصحي للعنصر البشري، أدى ذلك إلى زيادة الانتاج، حيث إن جزء كبير من التقدم الصحي يعتمد اعتماداً كلياً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالصحة الجيدة للعنصر البشري في النواحي الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية هي أساس نجاح برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمجتمع.^(٢)

(٨) أن محور الثقافة جاء في المرتبة السادسة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٥٥)، وانحراف معياري (٠,٦٧٨). في مقابل أنه جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٤٠) وانحراف معياري (٠,٧٤٥). ويرجع ذلك إلى أنه يمكن النظر إلى ثقافة المجتمع كمحدد مهم في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوجد قيم ثقافية مشتركة في جميع الثقافات كالمنافسة العادلة، والملكية الفكرية، وتوافر المعلومات^(٣). والبعض يرى أن الثقافة وليست السياسة هي التي تحدد نجاح المجتمع. ويرى آخرون أن الثقافة يمكنها أن تغير ثقافة ما وتحميها من نفسها^(٤). ويقصد بالعوائق الثقافية للتنمية الاقتصادية نوع الأسر وعلاقتها فيما بينها، المستوى الثقافي العام للأفراد في علاقته بقبول واستخدام التكنولوجيا الحديثة، قيم وتقاليد المجتمع والتي تختلف من الريف إلى المدينة، الثقافة الاستهلاكية....ألخ.

(٩) أن محور البيئة جاء في المرتبة العاشرة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٣٨)، وانحراف معياري (٠,٨٤٠) في مقابل انه جاء في المرتبة الخامسة بالنسبة لغير العاملين بمتوسط حسابي (٢,٣٦) وانحراف معياري (٠,٧٨٥). فالمتوقع لهذا المحور بحلول عام ٢٠٣٠ م، يكون محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الانتاج والأنشطة الاقتصادية. ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للمواطن.

(١٠) أن محور التنمية العمرانية جاء في المرتبة التاسعة بالنسبة للعاملين بمتوسط حسابي (٢,٤٠) وانحراف معياري (٠,٨٠٦) في مقابل أنه جاء في المرتبة السادسة من وجهة نظر غير العاملين

(١) هاشم الحسيني، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في لبنان، في أماني فنديل (محرراً) : الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٧٣.

(٢) Ronald Federico : **The social Welfare Intuition An introduction**, 4 th Edition , Health and Company Lexington, 1989 , p.16.

(٣) M. Nazmul, et al; **Challenge of Corporate Social Responsibility, Practices in Developing Countries**, op cit, p. 13.

(٤) عمار بوجمعه، مهدي السعيد، "المعوقات الثقافية للتنمية الاقتصادية بالمجتمع الجزائري"، (مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبز المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبية بو علي - الشلف، العدد الخامس، جوان ٢٠١٦)، ص ص ٥٣-٥٧.

بمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٤)، وانحراف معياري بلغ (٠,٨٢٢). ومن المتوقع لهذا المحور بحلول ٢٠٣٠ تكون محافظة بني سويف بمساحة أرضها وموقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبي طموحات الأهالي وترتقي بجودة حياتهم بمشاركة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

استخلاصات :

تناولنا في هذا الفصل آراء كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا، اضافة الى المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومحاور إستراتيجية أو رؤية ٢٠٣٠م، ومساهمة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في إنجازها.

وتتلخص فيما يلي :

- ١- توجد علاقة إرتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين و غير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حل تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل حدة الفقر في المحافظة.
- ٢- لا توجد علاقة إرتباطية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل الجوع، وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة في المحافظة.
- ٣- لا توجد علاقة إرتباطية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحسين الصحة في المحافظة.
- ٤- توجد علاقة إرتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير التعليم في محافظة بني سويف.
- ٥- توجد علاقة إرتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافظة بني سويف.
- ٦- توجد علاقة إرتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وضمان حصول الجميع على المياه النظيفة في محافظة بني سويف.

- ٧- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفير الطاقة المستدامة في محافظة بني سويف.
- ٨- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل في محافظة بني سويف.
- ٩- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير البنية التحتية وتشجيع الابتكار في محافظة بني سويف.
- ١٠- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وانشاء المدن المستدامة ومواجهة العشوائيات.
- ١١- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات ووجود أنماط استهلاك و انتاج مستدامة.
- ١٢- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتقليل الفجوة بين القرى والمدن والمناطق المختلفة في محافظة بني سويف.
- ١٣- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتغير المناخ.
- ١٤- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص والمحافظة على نهر النيل والموارد البحرية في محافظة بني سويف.
- ١٥- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحافظة على النظم الإيكولوجية في محافظة بني سويف.
- ١٦- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق العدالة بين المؤسسات في محافظة بني سويف.
- ١٧- توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين استجابات كل من العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية وإنجاز الشراكات العالمية والمحلية من أجل التنمية في محافظة بني سويف.

ومن خلال هذا الفصل تم ملاحظة ما يلي :

- ١- تمتلك محافظة بني سويف للكثير من الموارد الطبيعية مثل : الإنتاج الزراعي الهائل، والمواد الخام التعدينية والمعدنية والمحجرية، والمياه، والتي يمكن الاستفادة منها في العديد من الصناعات، إلا أن هناك تجاهل لكل هذه الموارد وأهميتها في تعظيم القيمة المضافة للمحافظة، حيث تعاني أغلب المناطق الصناعية الثماني من عدم استكمال البنية الأساسية لبعضها، غياب التنسيق بين المناطق الصناعية مما يؤدي إلى تكرار بعض الصناعات وعدم التجديد فيها، وذلك لعدم وجود خريطة صناعية للمحافظة مما يوفر على المستثمرين اختيار مشروعاتهم الصناعية.
- ٢- تفتقر محافظة بني سويف إلى الصناعات التحويلية التكنولوجية الحديثة والمتقدمة حيث يغلب عليها الطابع الريفي وسيادة النشاط الزراعي، وتتصف هذه الصناعات بأنها : قليلة المستوى التقني والتكنولوجي، منخفضة الجودة، منخفضة الكفاءة الفنية لأفراد قوة العمل نظراً لأنخفاض المستوى التعليمي، عدم إعطاء فرصة وحافز للابداع والابتكار، أنخفاض الوزن النسبي للصناعة في هيكل اقتصاد المحافظة.
- ٣- تزخر محافظة بني سويف بالعديد من الموارد ذات الميزة التنافسية الغير مستغلة، والتي يمكن من خلالها رفع الناتج الإجمالي المحلي بالمحافظة، وتوفير العديد من فرص العمل لأبنائها و منها : المناطق الصالحة لتوليد الطاقة. حيث تتميز المحافظة بأرتفاع شدة الاشعاع الشمسي، حيث تبلغ حوالي ٦,٤ ك.و.س / م / ٢ / يوم، والتي يمكن من خلالها أو استغلالها في إقامة محطات طاقة شمسية تساعد على تلبية الطلب المستقبلي المتزايد على الطاقة خصوصاً في المناطق الصناعية الجديدة والمتخصصة في الصناعة.
- ٤- لا يوجد نموذج شراكة مناسب للمسئولية الاجتماعية للشركات في محافظة بني سويف. مما يترك ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات إلى الاتصالات الشخصية والشبكات المهنية، لأن الذهاب إلى القطاع الخاص يحتاج إلى اتصالات جيدة للغاية، وتستثمر العديد من الشركات في مجال المسئولية الاجتماعية في المحافظة من أجل المؤتمر الصحفي، وذلك للدعاية في بعض الأحيان، وعدم وجود جهة معينة يمكن الرجوع إليها بخصوص ممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات والرقابة عليها في محافظة بني سويف. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات بصفة عامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً واستراتيجية مصر ٢٠٣٠ وما بعدها.
- ٥- تم تحديد المستهدفات للهدف الاول الخاص بتقليل الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في محافظة بني سويف بناءً علي سيناريو هين : الاول يفترض انخفاض نسبة الفقر في المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠ م إلي النصف طبقاً للنسبة المشاهدة في عام ٢٠١٥ م والتي بلغت (٤٣.١%). الثاني يفترض وضع حد أدنى لنسب الفقر في المحافظة في عام ٢٠٣٠ م، ثم يتم توزيع باقي الفقراء

علي المحافظات التي مازالت نسب الفقر فيها بعد خفضها للنصف في عام ٢٠٣٠م أعلى من الحد الأدنى المحدد، حيث أن المستهدف الذي تم وضعه لمصر في ٢٠٣٠م، والذي بلغ (١٤.٣%) ففي محافظة بني سويف بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر في عام ٢٠١٥م طبقا للسيناريو الأول (٤٣.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م طبقا للسيناريو الثاني (٣٤.٤%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م طبقا للسيناريو الثاني (١٧.١%).

٦- تم تحديد المستهدفات للهدف الثاني الخاص بتقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة في محافظة بني سويف وفقا للطول بالنسبة للعمر بناءً علي سيناريوهين : الاول يفترض انخفاض نسبة ناقصي النمو في المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠م إلي النصف طبقا للنسبة المشاهدة في عام ٢٠١٥م والتي بلغت (٤١.٩%). الثاني يفترض وضع حد أدني لنسب ناقصي النمو في المحافظة في عام ٢٠٣٠م، ثم يتم توزيع باقي ناقصي النمو علي المحافظات التي مازالت نسب ناقصي النمو فيها بعد خفضها للنصف في عام ٢٠٣٠م أعلى من الحد الأدنى المحدد، حيث أن المستهدف الذي تم وضعه لمصر في ٢٠٣٠م، والذي بلغ (١٠.٢%) ففي محافظة بني سويف بلغت نسبة الأطفال في عام ٢٠١٤م طبقا للسيناريو الأول (٢١.٠%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م طبقا للسيناريو الثاني (٢٠.٠%). أما الوزن بالنسبة للطول فبلغ معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال عام ٢٠١٤م في محافظة بني سويف (٢٨.٩%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م من خلال السيناريو الأول (١٤.٥%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م طبقا للسيناريو الثاني (١٣.٩%). وفي محافظة بني سويف أيضاً بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من أي أنيميا في عام ٢٠١٤م (٢٢.٧%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م طبقا للسيناريو الثاني (١١.٣%). ولتحديد القيمة الدنيا التي يمكن أن تحققها محافظة محافظة بني سويف تم مقارنة مستهدفات المحافظات المصرية بالقيم الحالية لدولة أرمينيا، والتي بلغ قيمة المؤشر فيها حالياً (١٥.٦%)، تبلغ نسبة من يعانون من الأنيميا في مقاطعات أرمينيا (٧.٤%).

٧- تم تحديد المستهدفات للهدف الثالث الخاص بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار حيث بلغ معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ الف مولود حتي ٢٠١٣م في محافظة بني سويف (٦٩.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يصل لـ (٥٥.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يصل لـ (٤٥.٠%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يصل لـ (٣٥.٠%). وبلغ معدل وفيات حديثي الولادة في عام ٢٠١٤م في محافظة بني سويف (٢٦.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يصل لـ (٢٢.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يصل لـ (٢٠.٠%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يصل لـ (١٧.٣%). وبلغت نسبه استخدام وسائل تنظيم الأسرة في ٢٠١٤م في محافظة بني سويف (٥٨.٣%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يتراوح ما بين (٦٥.٠%-٧٦.١%). حيث بلغت نسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة في مصر في عام ٢٠١٤م (٥٨.٥%)، والمستهدف أن تصل

مصر إلي (٧٢%)، مما يعني زيادة القيمة الحالية بحوالي (٢٣%)، ولتحديد الحد الأعلى تم الاعتماد علي نسب الاستخدام في دولة الدومنيكان حيث أن نسبة الاستخدام فيها قريبة من النسبة المستهدفة في مصر ٢٠٣٠م، ويبلغ الحد الأعلى للاستخدام فيها (٧٦.٧%)، وبلغت نسبة المواليد التي تمت ولادتهم تحت إشراف طبي في محافظة بني سويف (٨١.٠%) والمستهدف في ٢٠٢٠ يصل لـ (٨٨.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٥ يصل لـ (٩٤.١%)، والمستهدف في ٢٠٣٠ يصل لـ (١٠٠.٠%).

٨- تم تحديد المستهدفات للهدف الرابع الخاص بضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول علي التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع فبلغت نسبة الأمية في محافظة بني سويف في ٢٠١٧م (٣٥.٩%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (٣١.٨%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (٢٤.٩%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (١٨.٠%)، وبلغت نسبة المدارس المجهزة بصورة مناسبة للأطفال المعاقين في بني سويف ٢٠١٧م (٢.٣%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (٥.٧%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (١١.٣%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (١٧.٠%).

٩- تم تحديد المستهدفات للهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات فبلغت نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة الأتي سبق لهن الزواج واللاتي تعرضن لعنف جنسي في محافظة بني سويف في ٢٠١٤م (١.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (٠.٦%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (٠.٣%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (٠.٠%). وبلغت نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة الأتي سبق لهن الزواج واللاتي تعرضن لعنف نفسي في محافظة بني سويف في ٢٠١٤م (١٢.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (٧.٦%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (٣.٨%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (٠.٠%). وبلغت نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية (١٠-١٨) في محافظة بني سويف في ٢٠١٤م (٣.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (٢.٤%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (١.٢%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (٠.٠%). وبلغ عدد مقاعد البرلمان الفردي التي تشغلها المرأة في محافظة بني سويف في ٢٠١٥م (صفر%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م يبلغ (١%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م يبلغ (٢%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م يبلغ (٤%).

١٠- تم تحديد المستهدفات للهدف الثامن الخاص بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع فبلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في ٢٠١٦م (٣٠.٠%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م (٣٤.٦%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م (٤٠.٣%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م (٤٦.٠%). وبلغت نسبة البطالة بين الذكور في ٢٠١٦م (٨.٩%)، والمستهدف في ٢٠٢٠م (٨.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٥م (٧.٢%)، والمستهدف في ٢٠٣٠م (٦.٢%). وبلغت نسبة البطالة بين الإناث في ٢٠١٦م (٩.٨%)،

والمستهدف في ٢٠٢٠ م (٩.٨%)، والمستهدف في ٢٠٢٥ م (٩.٨%)، والمستهدف في ٢٠٣٠ م (٩.٨%). وبلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (١٦-١٩) سنة الذين يحصلون علي تدريب (١.٣%)، والمستهدف في ٢٠٣٠ م (٩.٨%).

١١- تم تحديد المستهدفات للهدف السادس عشر الخاص بالتشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخضعة للمساءلة وشاملة للجميع علي جميع المستويات : ففي محافظة بني سويف بلغت نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب بدني في عام ٢٠١٤ م (٩٢.١%)، والمستهدف في ٢٠٢٠ م (٧٤.٩%)، والمستهدف في ٢٠٢٥ م (٦٠.٥)، والمستهدف في ٢٠٣٠ م (٤٦.١%).

وبعد عرض النتائج الخاصة بالعاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، نعرض فيما يلي لرؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف حول آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل السابع

آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية
المستدامة في محافظة بني سويف في ضوء
"رؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي".

أولاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول رؤيتهم لدور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.

ثانياً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول آليات تفعيل وتطوير المسؤولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

ثالثاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول التجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

استخلاصات.

الفصل السابع

آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف في ضوء "رؤية الخبراء وقادة المجتمع المحلي".

يهدف هذا الفصل إلى عرض آراء عينة من الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف، وذلك للوقوف على صورة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف، إضافة إلى الوقوف على صورة التنمية المستدامة بها، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص أثناء تحملها للمسؤولية الاجتماعية، والتوصل إلى العوامل التي تساهم في استمراريتها وتطويرها، والتعرف على خصائص بعض الشركات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية في المحافظة، والرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بمحافظة بني سويف.

وتعتبر المقابلة من أهم طرق جمع البيانات والمعلومات وأكثرها صدقاً حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وانفعالات المقابل، وكذلك اتجاهاته وميوله، وهذا ما لا يستطيع الوصول إليه إلا من خلال المقابلة، وقد تبين أن المقابلة أداة مهمة وناجحة من أدوات البحث العملي، وقد تكون في بعض الأحيان هي الأفضل والأنسب حيث يكون المبعوثين مثلاً من الأطفال أو كبار السن أو المصابين والعجزة والأميين وغير ذلك من الحالات الخاصة، وهي بذلك تتمتع بمزايا وخصائص متميزة، ولكن مع كل هذا فإن المقابلة لا تخلو من السلبيات والعيوب التي تشكل بدورها عوائق وإشكاليات أمام البحث فتؤثر على أدائه وجهده وعلى نتائج البيانات التي يتوصل إليها الباحث، فيعتمد نجاحها على رغبة المستجيب نفسه وبرغبته بأن يظهر بمظهر إيجابي.

واعتمد الباحث⁽¹⁾ في اختيار عينة الخبراء وقادة المجتمع المحلي على العينة القصدية أو الفرضية، وذلك لأنه لم يتمكن من اختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي لصعوبة حصر الخبراء وعدم توافر بيانات عنهم، إضافة إلى أن الباحث يرغب في الحصول على عينة ذات مواصفات وخصائص محددة، وبالتالي تم اللجوء إلى اختيار عينة تسمى العينة القصدية أو الفرضية؛ أي أنه يقصد أفراداً مخصوصين من مجتمع البحث. ويؤخذ على هذا النوع من العينات أنه غير عشوائي ومتحيز في نفس الوقت وصعوبة صياغة المادة التي يجمعها الباحث بصورة كمية بطريقة شبه تلقائية أو حتي ينظمها.

⁽¹⁾ وتم تسجيل المقابلات عن طريق الكتابة السريعة باستخدام الاختصارات وأساليب الاختزال أثناء إجراء المقابلة، والمقابلة المتعمقة تستخدم أساساً لتطوير المفاهيم والإجابة على التساؤلات، وفضلها الباحث لأنه يري أن الطريقة الوحيدة للحصول على البيانات من عقل المبحوث هي طريقة السؤال.

ولقد تضمنت أداة المقابلة على عدد من المحاور:

أولاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول رؤيتهم لدور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.

ثانياً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول آليات تفعيل وتطوير المسؤولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

ثالثاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول نماذج ناجحة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

ونعرض هذه النتائج فيما يلي:

أولاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول رؤيتهم لدور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بني سويف.

تري الحالة الأولى أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص هي البرامج الاجتماعية والأنشطة التي تقدمها الشركات للوفاء باحتياجات المجتمع سواء داخل الشركة أو خارجها^(١). أما التنمية المستدامة فهي تنمية قدرات الفرد وهي خاصة وتنمية المجتمع وهي عامة، وتختص تنمية القدرات بتحسين السلوكيات والنهوض بالقدرات إلى مستوى أعلى عن طريق بعض التدريبات والتنمية البشرية المستدامة؛ أما التنمية المستدامة تعتمد على تنفيذ بعض الحملات والمشروعات وتعديل الثقافة السائدة، وأن الشركات لها دور في الارتقاء بالمجتمع ككل سواء في التنمية المستدامة أو تغيير سلوكيات خاصة^(٢). وتري أيضاً أن صورة المسؤولية الاجتماعية للشركات غير مكتملة لأن المفهوم غير واضح لدى القائمين على الشركات، وأيضاً الخوف من التأثير السلبي على أرباح الشركات. وحددت العوامل التي

(١) تتفق هذه الرؤية مع ما ذكره أحد الباحثين في أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في البرامج والأنشطة ذات المضمون الاجتماعي والتي تباشرها الشركة طواعية أو بحكم القانون للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة بالمجتمع سواء داخل الشركة أو خارجها والمجتمع والبيئة المحيطة للسعي نحو تحقيق نوع من التقدم الاجتماعي والإفصاح عن ذلك من المعلومات لتلك الأطراف لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

المصدر: سمير عبد الغني محمود، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٢٤٩)، يونيو ٢٠٠٨، ص ٤٢

(٢) ويتفق ذلك مع ما ورد في نظرية النمو الإدراكي "لجان بياجيه jean piaget" "عالم النفس السويسري في أن النمو المعرفي والإدراكي للإنسان هو نتاج لأنساق وخطط التفاعل مع البيئة التي تعرف بالبرامج الذاتية للشخصية" ، "schemes" والبرامج الذاتية هي أهداف موجهة لإستراتيجيات تساعد الشخصية على تحقيق نتائج مقصودة. والموائمة أو التكيف في هذه النظرية هي قدرة الفرد علي تعديل تكوينه الفكري الحالي للتعامل مع السمات البيئية الجديدة أو المستحدثة.

المصدر: أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص، ١، ص ٣٧٩

تساعد على نجاح أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في أن يكون هناك خطة واضحة، والمقصود هنا الجهاز التنظيمي للشركة، وأن يكون له فكر وذو دراية عالية بالمسؤولية الاجتماعية ودورها وأداء المهام، وتكاتف مجلس الإدارة مع العاملين والزبائن والمساهمين والمجتمع المحلي يكون له أثر إيجابي، وإلى جانب الوضع في الاعتبار المشروعات الإنتاجية وفتح أسواق للإنتاج وتقديم رأس المال وطرح الرؤى والأفكار ومحاولة الحد من مشكلات البطالة يجب أن يكون هناك استثمار إلى جانب استهلاك داخل أنشطة الشركات^(١). وعن خلق دور توازني بين الدور الخيري والدور التنموي أكدت أن ذلك يأتي من خلال وجود إدارة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات، وعن مواكبة الشركات البيئة المتطورة لابد من تعاون الشركات مع الجمعيات الأهلية، حيث أن الجمعية هي قلب المجتمع وهي ميكروسكوب لتري الشركات من خلالها احتياجات المجتمع.

وترى الحالة الثانية أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص تتمثل في تحسين مستوي المعيشة للعاملين في هذه الشركات، وتوفير حياة كريمة لأسرهم^(٢). والتنمية المستدامة مفهوم كبير والأبرز هو العمل على حسن استغلال الموارد والمحافظة عليها من أجل الأجيال القادمة وعدم هدرها. ترى أن القطاع الخاص هو ضلع في مثلث التنمية إلى جانب الدولة والقطاع الأهلي أو المجتمع المدني. والقطاع الخاص لديه إمكانيات للقيام بأدوار لبعض الخدمات من حيث الرعاية والتنمية في خدمة الفئات الخاصة والفقير والمشكلات العامة كالبطالة وغيرها مع تنمية مشروعات خدمية وتنموية في جميع المجالات سواء زراعية - بيئية - اجتماعية - اقتصادية، إضافة إلى الصحة والتعليم.

أما الحالة الثالثة فترى أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص هي برامج اجتماعية للشركات تساعد بها المجتمع على حل مشكلاته من فقر وتلوث بطالة وإسكان وتعليم وصحة الخ، وتؤكد

(١) وقد ألفت هذه الحالة الضوء على مفهوم الاستثمار مقابل الاستهلاك investment – versus consumption concept. فغالباً ما يواجه التخطيط الاجتماعي خلاف جدلي حول الأغراض النهائية للخدمات الاجتماعية، فأحدي وجهات النظر تؤيد مفهوم الاستهلاك وتعتمد بأن البرامج الاجتماعية يجب أن تقدم سلع وخدمات لغير القادرين لتحسين أحوالهم وهذا في حد ذاته هدف جدير بالاهتمام، ووجهة نظر أخرى تؤيد مفهوم الاستثمار وتعتمد بأن البرامج الاجتماعية تتواجد كاستثمار اقتصادي عن طريق مساعدة متلقيها على أن يصبحوا أكثر إنتاجية اقتصادية، ويجب أن تكون أولويات الخدمات الاجتماعية هي البرامج التي تخدم هذا الغرض، ولكن الحالة أكدت على أهمية التوازن بين الاستهلاك والاستثمار أي الدور الخدمي والتنموي معاً.

المصدر : أحمد شفيق السكري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

(٢) تتفق هذه الرؤية مع تعريف المجلس الدولي للتنمية المستدامة، والذي يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات الهادفة للربح لتحقيق تنمية اقتصادية متواصلة عن طريق المشاركة في تحسين مستوي المعيشة للعاملين في هذه الشركات، وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع بوجه عام .

مبادئها وقيمها في تفاعلها مع القطاعات الأخرى^(١). أما التنمية المستدامة فهي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع كافة، وتهدف لتحسين نوعية الحياة والإمكانات المتاحة بالاستخدام الأمثل للموارد. وتري أن دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل في إقامة مشروعات تحسن من دخل الأسرة وترفع مستوى المعيشة.

والحالة الرابعة تري أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص هي عمل تطوعي من جانب الشركات والقائمين علي إدارتها والعاملين بها^(٢). أما التنمية المستدامة فهي تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئياً. وأن صورة المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحدد في التفاوت بين الشركات وبعضها، ومناطق عملها، ونشاطها، ومواردها، ومجالس إدارتها. ودائماً ما يتركز دور الشركات على الجوانب الخيرية وإن كان لابد من أن يكون هناك منطقة وسط بين عمل الخير والتنمية.

والحالة الخامسة تري أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في مسؤولية الشركات عن تأثير برامجها وأنشطتها على المجتمع والبيئة^(٣). أما التنمية المستدامة تتمثل في المحافظة على الموارد وحسن استغلالها والاستفادة منها مستقبلاً. وذكرت الحالة أن ما يخصها هو الصحة الجيدة حيث ان موضوع الصحة بات

(١) تتفق هذه الرؤية مع ما طرحه مكتب العمل الدولي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى.
المصدر : مكتب العمل الدولي، المبادرة المركزية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، اللجنة الفرعية المعنية بالمنشآت متعددة الجنسيات، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

(٢) تأخذنا هذه الرؤية إلى التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال العمل التطوعي وهما :
- العمل التطوعي الفردي : وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يهدف منه أي مردود مادي، ويقوم علي اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية ففي مجال التدريب بشركات الصيدلة والأدوية مثلاً يقوم الطبيب الصيدلي بتدريب المتدربين على معرفة الأدوية وأنواعها.
- العمل التطوعي المؤسسي : وهو أكثر تقدماً من العمل الفردي وأكثر تنظيماً وأوسع انتشاراً وتأثيراً في المجتمع وتوضح أهمية العمل التطوعي في حياة كل من الفرد والمجتمع من خلال تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأحوال المعيشية والحفاظ علي القيم المجتمعية مثل مبدأ التكافل الاجتماعي واستثمار أوقات الفراغ بشكل أفضل وتوظيف الطاقات في مختلف المجالات الإنسانية والاجتماعية للارتقاء بالمجتمع دون انتظار مردود مادي.

المصدر : زكريا عبد الهادي، الإيمان كدافعية لتشجيع العمل التطوعي الهلال الأحمر الإماراتي نموذجاً، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون والعمل الخيري، دبي، ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٣) تتفق هذه الرؤية مع ما أروده أحد الباحثين في أن المسؤولية الاجتماعية مكمله للمسؤولية القانونية والاخلاقية، وبالتالي فالشركات مسؤولة عن تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من سلوك أخلاقي يتم بالشفافية، والذي من شأنه المشاركة في التنمية المستدامة، وصحة ورخاء المجتمع، والالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة، ويتماشي مع معايير السلوك الدولية والكامل عبر الشركة ويمارس في علاقاتها.

المصدر : أسامه المليجي، المسؤولة المجتمعية والتنمية المستدامة بين المعايير الدولية والممارسات الفعلية، مجلة الأهرام

الاقتصادي، العدد ٢١٧٥، ١٣ سبتمبر ٢٠١٠، ص ٦٦

يشكل تحدياً كبيراً أمام أكثر البلدان تقدماً، هذه البلدان التي بدورها اليوم قاصرة عن تلبية جميع الاحتياجات الصحية الضرورية لمواطنيها^(١).

والصحة الجيدة هي أساس نجاح برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمجتمع^(٢). ويجب أن تستند الرعاية الاجتماعية في مصر إلى ركيزة فلسفية قوامها توفير الحقوق الأساسية لكل مواطني تلك الحقوق التي تتحقق بتوفيرها للحرية الاجتماعية للمواطنين، ومن بين الحقوق حق كل مواطن في الحصول على الرعاية الصحية الملائمة مهما تكن تكلفتها، وبذلك يمكن اعتبار المجال الصحي من بين مجالات الرعاية الاجتماعية، والذي يتضمن توفير الرعاية الصحية المجانية للمواطنين وتحقيق استفادتهم الكاملة من برامجها.

وتري الحالة السادسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نموذج للتنمية يهدف إلى تقديم حلول للمشكلات في المجتمع المحلي^(٣). أما التنمية المستدامة فمن عناصرها الحكم الرشيد والمشاركة، فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في غياب الحكم الجيد أو المشاركة، كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيداً ما لم يضمن لإفراده تحقيق تنمية متواصلة^(٤). وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات نموذج للتنمية، وبالتالي يمكن أن تساهم في تطوير القرى الفقيرة، ودعم المزيد من المبادرات في هذا الشأن.

(١) تتفق هذه الرؤية مع ما توصل إليه أحد الباحثين في أن الهم الصحي أصبح ملازماً للكثير من الأزمات السياسية في هذه الدول، وهو الأمر الذي نلاحظه حتى في أعرق الدول في مجالات الخدمات الصحية (إنجلترا - الولايات المتحدة - فرنسا)

المصدر : هاشم الحسيني، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في لبنان، في أماني قنديل (محرراً) الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص ١٧٣.

(٢) تشير هذه الرؤية إلى أن هناك علاقة بين الصحة والتنمية، فكلما ارتفع المستوى الصحي للعنصر البشري أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج حيث أن جزء كبير من التقدم الصحي يعتمد اعتماداً كلياً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ فالصحة الجيدة للعنصر البشري في النواحي الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية هي أساس نجاح برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمجتمع.

(٣) تتفق هذه الرؤية مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات حول أهمية تأثير المسؤولية الاجتماعية على تطوير الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدة أنها تمثل نموذج جديد للتنمية بعد فشل كل النماذج التي قدمت على مدار العقود الماضية، كما أصرت هذه الدراسة على ألا يقتصر دور المسؤولية الاجتماعية للشركات على تقديم معونات ظاهرية، وعدم المشاركة في تنفيذ حلول جذرية للمشكلات القائمة في البلدان النامية

source: Kraus, Joseph R. **Business of State. Responsibility on State Development in Equatorial Guinea**, PhD, University of Florida, 2010.

(٤) في إطار توضيح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ومركزية الحكم الرشيد كجزء من إستراتيجية التنمية توصلت إحدى الدراسات إلى ما يلي

- تساعد الحكومة في خلق بيئة مواتية لعمل الشركات من خلال إتاحة حرية الممارسة لمسئوليتها الاجتماعية بدون قيود عليها.
- الشركات لديها القدرة على المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال ممارستها لمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

Source: Roper Ned Rhea Keisha, **Good Governance and Corporate Social Responsibility, Rhetoric to Reality**, PhD, Howard University, 2008

وتري الحالة السابعة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزامات اجتماعية من الشركات تراعي أهداف وقيم المجتمع المتواجدة به⁽¹⁾. والتنمية المستدامة هي تنمية متواصلة بين الأجيال، كل جيل يحافظ على حقوق الجيل التالي.

وأما الحالة الثامنة فتري وجود تفاوت واضح داخل القطاع الخاص في مصر في مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات بين شركة وأخرى، وعلى الرغم من ذلك شهدت السنوات الأخيرة في مصر عدداً صغيراً ولكن متزايداً من الشركات المصرية التي تتبنى فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتسعي للترويج لالتزامها بواحد أو أكثر من مبادئها الأساسية⁽²⁾، وهم يدركون أن هذه المبادئ هامة بالنسبة لشركاتهم من حيث العلاقة مع العاملين أو العملاء أو الشركاء أو المستثمرين المحتملين أو المستثمرين أو العامة. ومع ذلك وحتى مع أكبر الشركات الرائدة هناك فجوة بين نوعية الأنشطة التي يقومون بها وبين الطريقة التي يعرضونها، وهذه الفجوة قد تكون أكبر في مجتمع الأعمال في مدها الواسع حيث نجد أن نسبة كبيرة من الشركات المحلية لا تشارك في أي برامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل مؤسسي، وعلى سبيل المثال هناك اعتقاد خاطئ شائع بأن التبرعات والمؤسسات الخيرية التي يقوم بها رجال الأعمال الأثرياء هي مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات إلا أنها في الواقع ليست كذلك⁽³⁾، وذلك لأن المؤسسات الخيرية التي ينشئها الأفراد والعائلات دائماً ما تكون لها ميزانية وإدارة

(1) وتتفق هذه الرؤية مع ما أشار إليه كل من Davis and Bowen علي أنها : تشير إلي التزامات رجال الأعمال لمتابعة سياسات، وقرارات أو لإتباع خطوط العمل التي تكون مرغوبة من حيث أهداف وقيم المجتمع.

Source: Ela Burcu ucel & Mert Gunereging &A.Guldem cerit ;**An Empirical study of the relationship between Normlessness ,business ethic and social responsibility** , African journal of business management , vol , 4 , 18, 2010, p.p , 394 - 395.

(2) من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأفراد المعنية، احترام سيادة القانون، احترام المعايير الدولية، احترام حقوق الإنسان.

Source: ISO; **Guidance on social responsibility, international standard**, final draft 2010, p.p 13-17.

(3) تتفق هذه الرؤية مع ما توصل إليه أحد الباحثين في أن اعتبار المسؤولية الاجتماعية هي نفسها العمل الخيري والتطوعي اعتقاد خاطئ؛ فبالرغم من أن العمل الخيري والتطوعي يعتبر بداية جيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات، إلا أنه لا يندرج في إطارها حيث أن هناك عدة اختلافات بينهما من أهمها أن العمل الخيري والتطوعي أهدافه قصيرة المدى، وقد يركز على بعض من أصحاب المصلحة وليس جميعهم، وهذه الأعمال لا تعتبر جزءاً من رسالة الشركات بل تصنف في إطار البرامج العرضية التي تقوم بها الشركات في ظروف معينة أو مناسبات دينية، إذا توفرت له الميزانية الكافية ولا تتم بشكل دوري.

المصدر : حسين عبد المطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية، ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين، هموم بيئية للحل، في الفترة من ٥ إلى ٦ يونيو ٢٠٠٩ م.

منفصلين أما المسؤولية الاجتماعية للشركات فهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الشركة، ويجب أن يوضع ضمن تقاريرها وبياناتها المالية.

والحالة التاسعة تري أن شركات القطاع الخاص الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في مصر وتشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي، وتعتبر من المؤثرات المباشرة على القوي العاملة؛ إذ أن أية شركة قطاع خاص تحتاج إلى نسبة محدودة من العمال والموظفين الذين يملكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود الشركة، وتوفر رواتب وبدائل للدخل للموظفين في مختلف مجالات العمل، وتدخل في إطار برامجها وأنشطتها المساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تقع على أعبائها مع كافة الأطراف المعنية بها.

وأشارت **الحالة العاشرة** إلى أهمية وجود الإبداع المؤسسي وتنمية الموارد البشرية في شركات القطاع الخاص، وذلك لكي يدرك العاملون بالشركات مدي أهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة ممارسة أنشطتها وبرامجها، وأن تعامل الإدارة معهم بطريقة إيجابية وتميزة له الأثر الأكبر في تنميتهم مما ينعكس إيجاباً على قدراتهم علي المساهمة في تحقيق الإبداع المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية للشركات تعتمد علي الرسالة والرؤية التي يتبناها صاحب العمل الذي يميل إلى التعالي على المصالح الفردية والنجاح في تعبئة العاملين من حوله من خلال طرحه لما ينبغي أن يكون^(١).

وفي الآونة الأخيرة جرت أحاديث كثيرة حول أهمية الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وهذه المشروعات هي المحرك الذي سيدفع الاقتصاد المصري نحو تحقيق النمو المنشود وتوفير العديد من فرص العمل المستدامة.^(٢) وتعمل العديد من المنظمات من أجل تعزيز

(١) تتفق هذه الرؤية مع صحة ما ورد في النظرية التفاعلية INTERACTION THEORY، في أن القيادة عملية تفاعل بين الشخص والموقف والقيادة هي محصلة تفاعل بين مواقف تستدعي الابتكار والإبداع وبين مهارات إنسانية قادرة على التفاعل مع هذه المواقف، وتصبح القيادة هنا وظيفة تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال الاستفادة من مواقف معينة وحشد التأييد لحل مشاكل تنظيمية معينة سواء كانت تتعلق بالخدمات أو بنمط العمل أو بالمناخ التنظيمي.

المصدر : محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، الطبعة الثالثة، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٨٥.

(٢) تتفق هذه النظرية مع ما توصل إليه أحد الباحثين في أن المشروعات الصغيرة يمكنها التصدي لمشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية وجديدة، ويمكنها أن تدعم مستقبل الصناعة في مصر، وهو ما يتطلب زيادة جهود الحكومة ودعمها مادياً ومالياً وفنياً.

المصدر : أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ م

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر^(١). وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واحدة من أبرز المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.

ومن خلال توفير الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة في محافظة بنى سويف سوف تكون المحافظة قادرة على المساهمة بشكل كبير في زيادة فرص العمل المستدامة، وتساعد المبادرات على جذب مجموعة واسعة من المستثمرين، بالإضافة إلى الاستفادة من قوة العمل الكبيرة، ويمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة بنى سويف، وتقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية كوسيلة لتشجيع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أن إنشاء كيان واحد للإشراف على تلك المشروعات سوف يحسن أو يحدد التنسيق بين الحكومة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل رفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات يلزم ما يلي:

- ١- زيادة وعي قادة الشركات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية^(٢).
- ٢- تدريب مسؤولي الشركات على كيفية ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- توفير مناخ تنظيمي جيد داخل الشركات للقيام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ٤- وضع المسؤولية الاجتماعية وبرامجها داخل رسالة ورؤية الشركات.
- ٥- حرص المحافظة على عقد لقاءات وندوات للتوعية بالمرادود الاجتماعي من القيام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

(١) تشير احدي الدراسات إلى ضرورة التوسع في الاستثمار في المشروعات الصغيرة لقدرتها على الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية مما ينتج عنه نشر الرفاهية وتحسين مستوي المعيشة والتوزيع العادل لثمار التنمية، وتحقيق التنمية المنشودة في كل المحافظات بدرجة عالية.

المصدر: هشام عبد الخالق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ م.

(٢) في بعض الشركات يوجد نمط إدارة الجودة الكلية وخاصة الشركات التي تعتمد على قلة محدودة من العاملين مع غياب المتطوعين أو ندرتهم؛ فالشركات تسعى إلى الإدارة الكفؤة وليست القيادة الكفؤة، وذلك لأنها قيادة تعتمد بالأساس على العمل الجماعي TEAM WORK وتوجيه جهود المتطوعين مهما تضاءلت أو كبرت نحو تحقيق هدف جماعي.

المصدر: أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٤.

ثانياً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول آليات تفعيل وتطوير المسؤولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

فمن وجهة نظر الحالة الأولى يأتي تطوير الأنشطة والبرامج للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات من خلال عمل تقييم ذاتي للجانب الاجتماعي للشركة كل فترة، وذلك عن طريق وضع بعض المعايير وقياس رضا المجتمع عن الأنشطة المقدمة والتي في حاجة إليها مستقبلاً ومن جانب آخر يجب الاهتمام بالشباب في هيكل الشركات والاستفادة من نشاطهم وحيويتهم وتكوين صف ثان من الشباب، ويكون قيد إدارة للمتطوعين داخل الشركات، مع الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية المختلفة.

وتري الحالة الثانية أن من ضمن العوامل التي تساعد على نجاح أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات: المرونة من الشركات والحكومة، والشفافية من قبل القائمين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وضرورة وجود قاعدة بيانات لتوزيع الخدمات بين الجمهور بفرص متساوية ومتكافئة^(١)، إقامة الدورات، ونشر الوعي، وإعطاء الخبرات للعاملين بالشركات، وتحديد الاحتياجات المجتمعية. وتري أن تطوير برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص يأتي من خلال المزايا والمنح التي توفرها الدولة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات في حالة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بشكل فعلي، وليس مجرد وجهة فقط. أما استمرارية البرامج التي تأتي من خلال الحاجة الملحة لوجودها واعتماد مبدأ المشاركة والتطوع^(٢) والتقييم الدائم وسن قانون خاص للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

(١) تتفق هذه الرؤية مع ما ذهب إليه أحد الباحثين في أن قواعد البيانات أصبحت تمثل بنك للبيانات، وهذا البنك لا ينتج المعلومات ولكن يؤهلها لتصبح بمتناول المستفيدين من خلال معالجة تساعد في التواجد والبحث عن الوثيقة والبيانات المطلوبة عند الحاجة إليها وتعرف قواعد البيانات بأنها مجموعة من البيانات المرتبطة وذات الصلة مرتبة بطريقة معينة بحيث يمكن البحث فيها وتحديثها بسهولة يتم فيها تحاشي تكرار البيانات.

المصدر: محمد محمود زين الدين، قواعد البيانات الرقمية وأهميتها في بناء محركات البحث، مجلة المعلوماتية، العدد ٢٩، صفر ١٤٣١ هـ، ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) تتفق هذه الرؤية مع ما استهدفته إحدى الدراسات حول التأثير الإيجابي للعمل التطوعي علي التماسك الاجتماعي، خصوصاً أن المشاكل التي تواجه الدول اليوم أكبر من قدرة الحكومات وحدها للتعامل معها، ومن ثم فالأنشطة الخيرية التطوعية على المستوى الدولي والوطني تساهم في التخفيف من حدة هذه المشاكل وتدعيم سياسة الإصلاح - وأهمية توظيف واستخدام تقنية الاتصال والانترنت في المبادرات التطوعية لتقديم الخدمات الخيرية والإنسانية، حيث ساهمت في توفير المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لتقديم الخدمات الخيرية التطوعية علي المستوى الدولي وتفعيل عمليات التنمية.

المصدر: لبنى عبد المجيد "تنظيم وإدارة المتطوعين لعلاج أزمة التطوع في الجمعيات الأهلية"، (دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة القاهرة، بحث منشور، المؤتمر الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم)، ٣ - ٤ / ٢٠٠٤، ص ٩٤١ - ٩٨١.

والحالة الثالثة تري أن التطوير يأتي من الحكومة إضافة إلي التنمية المتواصلة أو المستدامة، وضرورة تحديد برامج تنمية من المحافظة والإدارات المحلية كل بما يناسب موارد واحتياجات المحافظة ومشاركة الشركات في التمويل بعيداً عن الأفكار التقليدية التي تنحصر في توزيع الغذاء والملابس على الفقراء، إضافة إلي نشر توعية ثقافية واجتماعية كل الأطراف المعنية بأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق خطط التنمية وتحسين صورة رجال الأعمال لدي المجتمع حيث يعاني قطاع الأعمال من رسوخ صورة ذهنية سيئة مرتبطة بالفساد والرشوة، وأن الاستثمارات في المشروعات الصغيرة تعد أداة هامة لخلق فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة.^(١)

والحالة الرابعة تري أن استمرارية المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص يأتي من خلال مواكبة الواقع، وطرح رؤي وأفكار جديدة، إضافة إلى البعد عن الخيال والسطحية في معالجة الأمور والثقة والمصادقية الناجحة، وأن الضغوط الحكومية لا تمثل عائق أمام عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات، بل تساهم في تحسينها ومنحها مزايا عديدة.

ومن ضمن المعوقات التي تواجهها ضعف القدرات التمويلية والموارد المتاحة وغياب التحديد الدقيق للدور والمساحة التي يجب أن تتحرك فيها الشركات، وانحسار العمل التطوعي بشكل عام لدرجة أصبحت تهدد فكرة العمل التطوعي ذاته، وأصبح نجاح أي شركة في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية وتحقيق أهدافها مرهوناً بمواردها وقدراتها على منح الأجور والمكافآت لتنفيذ الأعمال والمهام المطلوبة.

والحالة الخامسة تري أن من أجل استمرارية برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص يجب أن تقوم على مشروعات التنمية أولاً إلى جانب المساعدات الخيرية وفاعلين الخير وأعمال الخير^(٢). وأن تصبح هناك رقابة على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من المستفيدين من خلال

(١) تتفق هذه الرؤية مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات بخصوص أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وأن الاستثمارات في المشروعات الصغيرة تعد إحدى الحلول المهمة لخلق فرص عمل، وأن الأحداث الحالية المرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادي تعطي المفتاح للقطاع الخاص فيما يتعلق بالبيئة والتنمية وتحمله المسؤولية.

SOURCE: Mabry James, Private Sector in Small Industries and Sustainable Development, Columbia University, December, 2002

(٢) فاعل الخير Do – gooder مصطلح غالباً ما ينطبق على الأخصائيين الاجتماعيين وآخرين تتطلب وظائفهم أو ضمايرهم فعل ما هو ضروري لتدعيم الشرعية والقيم الأخلاقية وحماية الضعفاء من استغلال الأغنياء كما يستخدم هذا التعبير أحياناً للانتقاص من قدر الأخصائي الاجتماعي كشخص مهني. وأعمال الخير good work تعبير يستخدم لوصف أنشطة مساعدة المحرومين من خلال الصدقات والإحسان والأعمال التطوعية والقدرة الفردية للسلوك الأخلاقي، وهذه الأنشطة ينظر إليها من قبل رجال الدين والقيادات السياسية والاجتماعية على أنه التزام أخلاقي تجاه الله والمجتمع. وهذه الرؤية دفعت بالعديد من أنشطة الرعاية الاجتماعية على أن تتلقى إعانات حكومية وتطوير برامج الرعاية وإيجاد التزام معترف به من المجتمع والحكومات للاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية.

المصدر : أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ –

المشاركة فيها، وطرح رؤي جديدة لمستقبل المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتمثل المعوقات فى عدم الوعي بأهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والخوف من جانب الشركات على التأثير على أرباحها، إضافة إلى الخوف من الرقابة المجتمعية عليها، وعدم وجود خطط واضحة من جانب الشركات لممارسة المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والحالة السادسة تزي أن الاستمرارية تأتي من خلال ما يلي:

١- مساعدة الحكومة لعمل الشركات من خلال إتاحة حرية الممارسة لمسئولياتها الاجتماعية وعدم

ممارسة أي ضغوط

٢- مشاركة الشركات فى حل مشكلات المجتمع المحلي.

أما المعوقات فهي:

- خوف الشركات على أرباحها جراء تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

- مطالبة الشركات بالمزايا والمنح من جانب الحكومة لتنفيذ هذه البرامج صعوبة تحديد الفئات

المستفيدة من برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

و**اما الحالة السابعة** فتزي أن استمرارية وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تأتي من

خلال ما يلي:

- أن تنفيذ هذه البرامج يكون من خلال الحاجة الشديدة من المجتمع لوجودها.

- أن يتوفر الوعي والدراية للقائمين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ووضع الخطط اللازمة،

وتوفير إمكانياتها المادية والبشرية.

وتزي أن من ضمن المعوقات ما يلي:

- محاولة الحصول على الواجهة الاجتماعية والسياسية.

- الروتين الحكومي والإجراءات المعقدة.

- تعنت المحليات فى مساعدة الشركات لتنفيذ برامجها الاجتماعية.

- عدم تعاون الشركات مع مديرية التضامن الاجتماعي لتحديد الفئات المستهدفة والمناطق الأكثر

احتياجاً.

وتزي **الحالة الثامنة** أن تطوير تنمية المجتمع هي مسؤولية الجميع من حكومة وقطاع خاص

ومجتمع مدني ومواطنين وتقوم المحافظة حالياً بالعمل على الدفع بالصناعات اليدوية والحرفية، وتذليل

كافة العقبات التي تواجهها خاصة فى الصناعات كثيفة العمالة مثل السجاد اليدوي والمشغولات المختلفة

وغيرها، بالإضافة إلى العمل على دعم التوجه لتحول القرى لمنتجة، ودعم المبادرات فى هذا الشأن مثل

"مبادرة وظيفتك جنب بيتك"، والذي سيسهم بشكل كبير فى الحد من البطالة ودعم الاقتصاد القومي.

وبالتالي لا بد وأن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي خصها

بالذكر دستور ٢٠١٤ م فى كافة المجالات الصحية والتعليم والمرافق العامة والبنية الأساسية والمرأة

والطفل والأسرة، و المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والطاقة المتجددة والتنمية العمرانية والمدن الجديدة وغيرها، إضافة إلى الاهتمام بالعاملين والمستهلكين والمجتمع المحيط والبيئة وغير ذلك. ومن أجل استمرارية نشاط وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بقضايا المجتمع إلى جانب الاهتمام بالأرباح^(١). ومن ضمن المعوقات نلاحظ عدم وجود قيادات للقيام بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات كما هو مطلوب، إضافة إلى عدم الإفصاح عنها في تقارير الأداء والمالية للشركات.

والحالة التاسعة تري أن الشركات لها دور مجتمعي إلا أنه لا توجد ميزات محددة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من جانب الشركات أو داخلها^(٢). وأن واقع إسهم القطاع الخاص ضعيف في مجمله وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية^(٣)، إضافة إلى قلة أصحاب الخبرة بتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات، عدم التنسيق مع الجمعيات الأهلية لتنفيذ البرامج الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى الصورة السلبية عن الجمعيات الأهلية والقائمين عليها، ويعد ذلك من معوقات تنفيذ برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ومن ضمن عوامل تطوير واستمرارية برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات إتباع الأساليب العلمية في تطبيق وتنفيذ الأنشطة وفي منهجيات التنمية، إضافة إلى الأخذ بمبدأ المشاركة المجتمعية في عمليات

(١) تشير هذه الرؤية إلى تحديد العلاقة بين الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية وحجم وهيكل هذه الشركات ونوع نشاطها التجاري وطبيعة المؤسسات وتأثير كل ذلك على دورها في أداء المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الإطار توصلت إحدى الدراسات إلى ما يلي :

- أن علي رجال الأعمال ألا يهتموا بالربح فقط، وإنما عليه أن يستجيبوا لقضايا المجتمع ومشكلاته.
- أن واضعي السياسات التجارية والسياسات الاجتماعية عليه أن يراعوا تدعيم المسؤولية الاجتماعية ومناقشة محدداتها في إطار هذه السياسات
- أن تمكين القادة ومساعدتهم لفهم دور القيادة في إدارة الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية أمر ضروري جداً.

Source: Sekajipo Lawrence; A Quantitative study of the role of corporations in Managing

Corporate Social Responsibility M.A , University of Phoenix, 2010.

(٢) تتفق هذه الرؤية مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات في أن هناك انخفاض في مستوى المسؤولية الاجتماعية، فعلي الرغم من إشارة ٨٤ % من الشركات أنهم يمارسون دوراً نحو المجتمع إلا أن ٩٧ % منهم يقومون بأعمال خيرية، ويرون بذلك أنهم لهم دور مجتمعي، وأنه لا توجد ميزات محددة تخصصها الشركات للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات التي تري أنها مسؤولة مجتمعية.

المصدر : أحمد محمد السيد، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على أدائها، دراسة منشورة علي موقع مركز المديرين،

مارس ٢٠٠٩ / متاح في : (www.eiodp.eiod (Accessed 25/4/2018))

(٣) تتوكل هذه الرؤية مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات في أن واقع إسهم القطاع الخاص ضئيل في مجمله ويكن إسهم القطاع الخاص في المجالات الآتية : تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، طباعة النشرات التربوية، إنشاء المباني التعليمية، تدريب الطلاب، إضافة إلى عدم كفاية اللوائح التي تنظم إسهم القطاع الخاص في تمويل التعليم العام.

المصدر : فهد بن عباس العبيبي، " إسهم القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه كلية التربية جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٤ م).

اتخاذ القرار واستخدام المنهج العلمي في تقدير الاحتياجات وتوجيه الخدمات، ودراسة الاحتياجات المجتمعية والمجموعات البؤرية وشجرة المشكلات وذلك لترتيب الأولويات.

وأما الحالة العاشرة فوجهة نظرها تتمثل في إطار استمرارية وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية

للشركات يلزم الأتي:

- ١- عمل الدراسات اللازمة وحصر الاحتياجات المجتمعية للمناطق الأكثر احتياجاً^(١).
- ٢- إدخال وجهات نظر أصحاب المصلحة في التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- إدخال وجهات نظر القاطنين بالمناطق الأكثر احتياجاً من خلال ترتيب الأولويات والحاجات الإنسانية.

ومن ضمن معوقات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات نلاحظ الأتي:

- ١- التعامل معها علي أنها عمل خيري وليس مؤسسي.
- ٢- التعامل معها بشئ من السطحية وليس العمق.
- ٣- التعامل معها بصورة أقرب للخيال وليس للواقع.
- ٤- التعامل معها من قبل المحليات بالمحافظة بقليل من الوعي وعدم الفهم لدورها وأهميتها المجتمعية.

ثالثاً: نتائج الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول التجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

وتري الحالة الأولى أن من أهم المبادرات ما قامت به شركة سامسونج الكترولنيكس مصر وهي مبادرة " الأمل للأطفال " والتي تعمل الشركة من خلالها على تقديم مفهوم المدارس الذكية للتلاميذ في العديد من محافظات مصر وشملت ٨٣ مدرسة بالصعيد والقاهرة بالتعاون مع مؤسسة صناعات الحياة لتجهيز ٣٧ مدرسة في بني سويف بأحدث معامل الكمبيوتر للطلاب، وقامت الشركة بإنشاء مركز تدريب.

أما الحالة الثانية تري أن من تجارب المسؤولية الاجتماعية للشركات الناجحة في محافظة بني سويف ما قامت به مؤسسة نهضة بني سويف وهي تابعة لشركة إيجيك بالتعاون مع مؤسسة بصيرة لذوي الاحتياجات البصرية لتوزيع نظارات طبية على طلبة المدارس بالتعليم العام والمعهد الأزهرى بقرية

(١) أشارت الحالة إلى بعض منهجيات التنمية ومنها تحليل المناطق الصغيرة SMALL AREA ANALYSIS، والتحليل الاجتماعي للمنطقة SACIAL AREA ANALYSIS، والتحليل المكاني SPATIAL ANALYSIS، هذه تعبيرات تؤدي نفس الوظيفة تتضمن تحديد عناصر البيانات ثم تجميع عناصر هذه البيانات في مؤشرات والتحديد الإحصائي للاتجاه وانتشار مؤشرات الاحتياجات والمشاكل لمنطقة جغرافية صغيرة مثل الشياخة في التعداد ورتبة المنطقة الصغيرة وفقاً للاحتياجات، وبإضافة خطوة أخرى هي تحديد وانتشار الخدمات في نفس المنطقة ومقارنة هذه البيانات من بيانات الاحتياجات

المصدر : أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٢.

ابشنا^(١). وذلك بمقر الوحدة المحلية لقرية ابشنا بمركز بنى سويف، وذلك تفعيلاً للبروتوكول الموقع بين المحافظة والمؤسسة لتنفيذ مشروع (ممر النور) والذي يستهدف دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات البصرية " ضعاف البصر " لتسهيل إجراءات دمجهم فى المجتمع، و دعم سبل الوقاية الممكنة فى هذا المجال.

وترى **الحالة الثالثة** أن المبادرة التي نفذتها شركة سامسونج وهي Samsung sono school والتي أمدت مدارس السونار بما تحتاجه من أحدث الأجهزة التي تساعد على العمل بكفاءة، وافتتحت أربع مدارس وجهزتها بأحدث أجهزة سامسونج للموجات الصوتية التشخيصية لخدمة تخصصات النساء والتوليد وأمراض الباطنة وأمراض القلب والكبد إلى جانب فحص أجهزة الثدي، والمساعدة في تحديد نوع الأورام هي مبادرة ناجحة.

و ترى **الحالة الرابعة** أن من أهم هذه النماذج مشاركة بنك الإسكندرية فى مبادرة ائتلاف المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية، وفي مبادرة ائتلاف المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية والبريطانية تحت رعاية الجمعية المصرية البريطانية للأعمال B E B A . لتطوير قرية السعدنة^(٢) بمحافظة بنى سويف، وذلك من خلال مشروع جمعية الأورمان " أكفل قرية فقيرة " حيث تم بناء (٨) منازل فى القرية، وإمداد أكثر من ٢٧ منزل بتوصيلات الكهرباء، بالإضافة إلى إنارة شوارع القرية بواسطة الطاقة الشمسية وائتلاف المسؤولية الاجتماعية تم إنشائه من ١٧ شركة عام ٢٠١١ م تحت مظلة الجمعية المصرية البريطانية للأعمال، ويهدف إلى القيام بالعديد من الأنشطة والمبادرات الخيرية لتنمية المجتمع وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن فى المناطق الأكثر احتياجاً.

وترى **الحالة الخامسة** مشروع قرىتي المنفذ من قبل مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع^(٣). حيث هدف إلى خلق نموذج للتنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي

(١) قرية ابشنا هي إحدى قري محافظة بنى سويف ووصل تعداد سكانها فى ١ / ١ / ٢٠١٣ م إلى ١٨٤١٦ نسمة موزعين ما بين ٩٤٢٥ من الذكور، ٨٩٩١ من الإناث، عدد الأسر بها ٣٦٨٣ وعدد السيدات فى سن الحمل ٣٠٦٩ سيدة.

المصدر : محافظة بنى سويف، بيان بعدد السكان على مستوى المحافظة فى ١ / ١ / ٢٠١٣، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١٤ م.

(٢) قرية السعدنة هي إحدى قري محافظة بنى سويف ووصل عدد سكانها فى ١ / ١ / ٢٠١٣ وقت تنفيذ المبادرة ٥٤٦٩ نسمة موزعين ما بين ٢٨٥١ من الذكور، ٢٦٨١ من الإناث، وعدد الأسر بها ١٠٩٤، وعدد السيدات فى سن الحمل ٩١٢ سيدة.

المصدر : محافظة بنى سويف بيان بعدد سكان محافظة بنى سويف فى ١ / ١ / ٢٠١٣، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠١٣ / ٢٠١٤ م

(٣) أطلقت مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع فى عام ٢٠٠٣ م. لتلعب دوراً حيوياً فى حياة المجتمعات المهمشة من خلال مشروعات مجتمعية تنموية بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني من أصحاب الخبرة، وبصورة منتقاة لتحقيق أقصى وأكبر استفادة من استثمارات مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع وتحقيق أهدافها ورسالتها فى خدمة المجتمع تنميته.

دون اللجوء للمعونات والتبرعات، وبلغ عدد المستفيدين فى المرحلة الأولى ٦٠٠ شاب فى محافظة بنى سويف - الفيوم - المنيا - قنا - الشرقية - الغربية - الدقهلية - المنوفية، إضافة إلى ذلك أن تحديد الفئات المستهدفة فى العمليات التنموية من أكبر المشكلات التي تواجه المخططين والمهتمين بشئون التنمية، ونرى أن التنمية السليمة تستهدف الفقراء فى ظل توافر مجموعة من الشروط للاستفادة^(١). وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تساهم فى تحسين المستوى المعيشي للقرى^(٢)، إمدادها بالمرافق الأساسية، رصف الطرق وتمهيدها، إنارة الشوارع، زيادة عدد المدارس، والوحدات الصحية، والإسعاف والمطافئ، والمجالس المحلية، ووحدات الغسيل الكلوي، ووحدات الشئون الاجتماعية وغيرها.

وتري الحالة السادسة أن مشروع محطة كهرباء غياضة شرق النيل بمركز ببا جنوب المحافظة يمثل نموذجاً عملياً للتنمية المستدامة، لأن المشروع يمثل نقطة جذب قوية للاستثمار فى بنى سويف، والذي ينعكس على المستوى الاجتماعي للصحراء عن طريق زيادة فرص العمل وتطوير الطرق والتنمية العمرانية، وتعد من أكبر محطات الكهرباء فى العالم وتعمل بتكنولوجيا الدورة المركبة بطراز H.CLASS والتي تعتمد على الغاز الطبيعي فى تشغيلها بقدرة ٤٨٠٠ ميغاوات حيث بلغت نسبة التنفيذ ٩٨%، والتي من المتوقع أن تصل خلال ٢٠١٩ إلى ١٠٠%، وسيوفر المشروع ١٢٠٠ فرصة عمل فضلاً عن التنمية للمناطق المحيطة.

وأشارت الحالة السابعة إلى الاتفاق الموقع بين هيئة كير الدولية وشركة كوكاكولا مصر لتوصيل مياة الشرب النقية إلى ثلاث قري فى محافظة بنى سويف بتكلفة إجمالية أولية تقدر بـ (٦١٥) ألف دولار، وتساهم هيئة كير الدولية مصر التابعة لمنظمة كير الإسلامية غير الحكومية الدولية بـ (٨٥

(١) يشير تعبير استفادة TAKE UP إلى التلقي الفعلي لبعض المساعدات للأفراد الذين تنطبق عليهم شروط التقدم للاستفادة من هذه المساعدات. ومعدل الاستفادة الكلي THE TAKE UP RATE هو نسبة الذين تلقوا هذه المساعدة إلى العدد الكلي المقدر والذي تنطبق عليه الشروط الرسمية للاستفادة و، التقديرات تخضع لاحتمالات الخطأ فى كل من العدد الكلي الذي تنطبق عليه شروط الاستحقاق وهؤلاء الذين يستفيدون من المساعدة، حيث أن بعض المساعدات تستمر أكثر من ١٢ شهراً، مما يجعل هناك حالات لا تظهر فى إحصائيات بعض السنوات وهؤلاء الذين احتسبوا كمستفيدين وهم فى الحقيقة لم يصبحوا من ذوي الدخل المحدود المستحقين للمساعدة، كما أن هناك العديد من الأسباب التي تظهر الانخفاض النسبي فى معدل المستفيدين من برامج المساعدات منها عدم المعرفة بهذه البرامج، أو تعقد الإجراءات الإدارية للاستفادة من هذه البرامج..

المصدر : أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٧

(٢) ورد فى نظرية الخير المحدود good theory limited : أن المجتمع الريفي التقليدي لا يشهد تغيرات اقتصادية حاسمة تجعل حجم الثروة المنتجة داخله يزيد زيادة كبيرة، وفي هذا الطرف تبقي المقارنة بين حجم الثروة المتاحة وحجم السكان غير متكافئ، فالسكان يتزايدون بمعدلات كبيرة والثروة تتناقص بمعدلات أكبر. ومن هنا يصبح مفهوم الندرة هو المفهوم الأساسي الذي تتبلور حوله الصورة الذهنية للخير المحدود. وهي ندرة تبدأ من ندرة الأرض التي لا تكفي الأعداد المتزايدة من السكان، وتتحسب على كل الخيارات الممكنة في الريف.

المصدر : أحمد عبد الله زايد، علم الاجتماع الريفي، بل برنت للطباعة والتصوير، القاهرة، ٢٠١٠ م، ص ٦١، ٦٣.

ألف دولار) في هذا المشروع وهي تهتم بتنمية المجتمعات المهمشة^(١) في صعيد مصر من خلال مكاتبها الميدانية في محافظات بنى سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا، وهذا يشير إلى أهمية تنشيط المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى الأجنبية والعربية العاملة في مصر في مجالات توصيل مياه الشرب النقية للقرى والمناطق الفقيرة في الصعيد، إضافة إلى التعليم والرعاية الصحية والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني.

وتطرت الحالة الثامنة للتعاون بين البنك الأهلي المصري ومؤسسة مصر الخير ليتم تطوير ١٧ قرية في ١٤ محافظة، ويبلغ نصيب محافظة بنى سويف من المشروع عدد ٢ قرية، وهما المحمودية بمركز سمسطا وقمبش الحمراء بمركز ببا، حيث يتضمن المشروع تطوير المرافق والخدمات بالقرية في القطاعات الحيوية من مدارس ووحدات صحية ومراكز شباب وغيرها. من أهم الإستفادات من تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر الحالة التاسعة مبادرة إعادة أعمار القرى الأكثر إحتياجاً في الصعيد، حيث تعاونت مجموعة حديد المصريين مع جمعية الأورمان الخيرية في إعادة أعمار بقرية أبو صالح بمركز ناصر بمحافظة بنى سويف، حيث شملت أعمال تركيب السقف وتوصيل المياه والكهرباء والدهانات الداخلية والخارجية وتركيب الأبواب والشبابيك لعدد من المنازل وتوزيع وثائق تأمينية قدرها (٤٠٠ جنيهاً شهرياً).

(١) يعتبر مفهوم الفئات المهمشة من أهم مفاهيم علم الاجتماع المكسيكي نظراً لاتساع نطاق المهمشية في المجتمع المكسيكي سواء في الريف أو الحضر، وكان بابلو كازنوفو هو أول من صك هذا المفهوم عام ١٩٦٥ م، للإشارة إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر، والذين ينتمون إلى أصول هندية.

المصدر : علي محمود أبو ليلة، الفئات الاجتماعية على خريطة التنظير البيوسولوجي، دراسات علم الاجتماع مطبوعات مركز البحوث والدراسات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٩٠

استخلاصات:

ويتضح من خلال المقابلات مع الخبراء وقادة المجتمع المحلية في محافظة بنى سويف أنها أكدت على ما يلي:

١- أن المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص تمثل التزام على الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة والبرامج الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

٢- أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح عدد من القضايا الهامة منها:

• أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري في أماكن معينة ولسنوات معينة بل للبشرية ككل وامتداد المستقبل البعيد.

• أن الاحتياجات كما يتصورها الأفراد تتحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.

• إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها.

٣- أن شركات القطاع الخاص في حالة القيام بدورها سوف تكون أحد أركان التنمية في مصر أنها تعد من المجهودات الاقتصادية التي إذا توافقت مع المجهودات الحكومية والأهلية تكون التربة خصبة للتنمية.

٤- أن طبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو دور يجمع ما بين الخيري والإنتاجي أو التنموي من خلال دعم المبادرات الاجتماعية، محاربة الفقر، تحسين الصحة، تجويد التعليم، توفير فرص العمل، دعم مشروعات الإسكان الاجتماعي، الاهتمام بالعشوائيات، الاهتمام بالمرأة والأسرة والطفل، ومشروعات الخبز والبوتاجاز والمواد التموينية وغيرها.

٥- أن من ضمن العوامل التي تساعد على نجاح أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات:

• مخاطبة الواقع بصورة سليمة.

• توافر عناصر الثقة والمصادقية.

• وجود مسئولين ذو فكر ووعي ودراية.

• دراسة الاحتياجات المجتمعية.

• عمل قاعدة بيانات سليمة.

• التعاون مع الجمعيات الأهلية لسد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومي بالبدء بأنشطة تنموية صغيرة الحجم.

٦- أن تطوير أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية داخل شركات القطاع الخاص يأتي من خلال ما يلي:

• الشراكات التي تعقدتها الشركات مع الجمعيات الأهلية.

- خلق مناخ جاذب للاستثمار داخل المحافظة لدفع مزيد من رأس المال بها والاستعانة به في التنمية.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتعثرة وإعادة تشغيل ما تم إغلاقه داخل المناطق الصناعية ومساعدتها على عودة الإنتاج مما يعني إيجاد فرص عمل ونشاط إنتاجي داخل المحافظة.
- وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية وهيكل وظيفي نشط داخل الشركات.
- تشجيع الشركات علي التزامها بمسئوليتها الاجتماعية من خلال حوافز ضريبية وامتيازات خاصة بالمناقصات الحكومية وربطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدف عالمياً.
- تبادل الخبرات بين الشركات وبعضها فيما يخص علي الأقل مجال المسئولية الاجتماعية.
- ٧- أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الشركات أثناء تحملها للمسئولية الاجتماعية:
 - غياب التحديد الدقيق للدور والمساحة التي يجب أن تتحرك فيها الشركات لتحمل المسئولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف.
 - غياب القدرة علي بناء العمل الجماعي بين الشركات والمنظمات غير الحكومية، وضعف أليات وخبرات التنسيق والتعاون..
 - تأثير المناخ والتوجه السياسي العام علي وجود وفاعلية الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع.
 - عدم وضوح مفهوم المسئولية الاجتماعية وأهميته لدي القائمين على الشركات فى محافظة بنى سويف.
 - يمثل الروتين عائقاً أمام الشركات فى تقديم الخدمات والأنشطة الاجتماعية في محافظة بنى سويف.
- ومن خلال مقابلات الخبراء وقادة المجتمع المحلي فى محافظة بنى سويف يضع الباحث عدداً من المقترحات التي تساهم فى تفعيل دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتساهم أيضاً فى تطويرها وزيادة مواردها وهي كما يلي:

١- العطاء الخيري.

٢- الجهود الذاتية.

٣- مبادلة الديون.

٤- وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية بالشركات.

٥- تفعيل دور المتطوعين.

ونعرض هذه المقترحات كالاتي:

١- **العطاء الخيري:** يري الباحث أن الدور المحوري الذي يلعبه الدين في تحفيز المواطنين على العطاء الخيري لا يزال مورداً ضخماً غير مستغل، ومع الوضع في الحسبان العدد الكبير لسكان مصر؛ فإذا تم توجيه الحافز الديني لتشجيع المصريين للإسهام في نطاق أوسع من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الأهلي، فإن ذلك سوف يقوي هذا القطاع مالياً، ويوفر موارد بشرية ومالية ضخمة، ومما يؤكد رؤية الباحث ما ورد في بحث أجري في مصر في عام ٢٠٠٤ م عن العطاء الخيري حيث أن ٦٢% من المبعوثين ساهموا في نوع ما من العمل الخيري في عام ٢٠٠٣ م، وبلغت نسبة الذين لم يساهموا في أي عمل خيري ٣٨% بينما لم يمتنع أحد عن الإجابة.^(١)

وقد أظهر البحث ميل المانحين أو المتبرعين للعطاء مباشرة للأفراد المحتاجين وليس عن طريق منظمة مجتمع مدني بنسبة ٦٤% مقارنة بـ ١٥%، وكان أحد الأسباب وراء هذا التفضيل يرجع للمفهوم الديني والاجتماعي السائد بأن الإنفاق على العمل الخيري يجب أن يتمتع بالخصوصية والسرية حتي لا يراه غير الله، والسبب الآخر هو تجنب المتلقين الإحراج الاجتماعي ومع ذلك فقد أعربت نسبة صغيرة من المتبرعين (١٥%) عن أنهم ينفقون من خلال القنوات معاً في نفس الوقت.

وقد كشف البحث أن المتبرعين كانوا مدفوعين بدوافع دينية للإنفاق نظراً لأن العطاء أو التبرع ينظر له أنه واجب أو التزام ديني، ويعتبر الشكل الأكثر شيوعاً للتبرع الخيري، والنابع من الروح الدينية هو الزكاة وهي الحصة المفروضة التي يدفعها المسلم من ماله الخاص لصالح الفقراء أو الفئات الأخرى المستحقة.

ومن هنا يري الباحث أن إحساس المصريين بالتعاطف أو الالتزام بالعطاء الخيري يكتسب استمراريته وتناميه من الوجدان والوازع الديني؛ ولذا يظل التحدي المستقبلي هو كيفية تشجيع المصريين على العطاء الخيري لأغراض خيرية وتنموية معاً.

٢- الجهود الذاتية والمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:

من أهم المشكلات التي تصادف الدول النامية عموماً مشكلة المدخرات القومية وكيفية زيادتها بدرجة تسمح بمزيد من الاستمرار بنوعيه العام والخاص ويتزايد حجم وأهمية المشكلة كلما كانت الزيادة السكانية بدرجة عالية مثلما هو حادث في مصر.

(١) مركز خدمات التنمية، العطاء الخيري في مصر، القاهرة، ٢٠٠٤.

ومفهوم الجهود الذاتية هو عملية حفز واستثارة المواطنين فى المحليات على التبرع سواء برأس المال أو العمل من أجل إنشاء وتنفيذ مشروعات تعود بالفائدة على المجتمع المحلي صاحب المشروع^(١). وهذا المفهوم يقوم على ثلاث عناصر هي:

أ- الحفز والاستثارة (أي خلق الدوافع لدي المواطنين).

ب- التبرع.

ت- الفائدة التي تعود على المجتمع صاحب المشروع أولاً.

وعلى شركات القطاع الخاص أن تضع فى اعتبارها نقاط معينة قبل الخوض فى استثمارها للجهود الذاتية داخل مجتمعاتها المحلية ومنها:

- ضرورة وجود احتياطي بما يسمح للتمويل الذاتي أن يلعب دوره.
- ضرورة تقدير تكاليف المشروعات التي تمول عن طريق الجهود الذاتية.
- مرونة الخطط المحلية بما يسمح بتعديل الأولويات أثناء التنفيذ.
- توازن الجانبين الإحساني والخيري والإنتاجي التنموي معاً.

٣- مبادلة الديون:

ويتم ذلك من خلال اتفاق بين الدول الدائنة لمصر ووزارة المالية المصرية عبر اتفاق تقوم وزارة المالية من خلاله تسديد أقساط الدين بإيداع الأقساط فى حساب خاص منشأ باسم مبادلة الديون ثم يعود تقديم تلك الأقساط فى شكل منح لا ترد من الدول الدائنة لإقامة مشروعات تنموية فى مصر وتكون الشركات والمصانع احدي آليات تنفيذها.

ويؤيد ذلك اتفاقية نادي باريس الموقعة فى مايو ١٩٩١ م بشأن جدولة المديونية الخارجية لمصر

المستحقة للدول الدائنة حيث تهدف برامج مبادلة الديون إلى تحقيق الأهداف التالية:^(٢)

- تقديم الدعم للموازنة العامة للدولة.

- تشجيع الاستثمار فى مصر.

- إعفاء الدولة من عبء تدبير النقد الأجنبي اللازم للسداد.

وقد وقعت مصر اتفاقيات لمبادلة الديون مع كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا، ووفقاً

لاتفاقيات المبادلة يتم فتح حساب خاص بالمقابل المحلي فى موعد استحقاقه ليستخدم فى تمويل المشروعات التي توافق عليها اللجنة (وزير التعاون الدولي، سفير الدولة الدائنة فى مصر) وذلك وفقاً للأولويات التالية:

(١) صبحي محرم، محمد الخطيب، اتجاهات معاصرة فى نظام الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ م،

ص ص ٢٤١ - ٢٤٤.

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة التعاون الدولي، مبادلة الديون، متاح علي :

أ- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- المشروعات البيئية ومشروعات الصحة والأمن الغذائي.

ت- التنمية الريفية والحد من الفقر.

ث- دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في مصر.

ويري الباحث أنه من خلال مبادلة الديون يتم إنشاء شركة لرأس المال المخاطر لتساهم في تقديم حلول للشركات المتعثرة والمغلقة، وبالتالي يساهم برنامج مبادلة الديون في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، واستخدام مقابل الديون في مشروعات تنموية واستثمارية بالعملة المحلية.

٤- وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية بالشركات:

يساعد وجود مثل هذه الإدارة إلى جانب مجلس إدارة الشركة على عقد شراكات مع جهات عدة داخلياً وخارجياً ودراسة الاحتياجات المجتمعية اللازمة وترتيب الأولويات والمهام المطلوبة، مما يساهم في أن تكون الشركة قادرة على تنفيذ مشروعات وبرامج المسئولية الاجتماعية.

٥- تفعيل دور المتطوعين بالشركات:

ولذا يجب على الشركات النظر للمتطوعين بقدر عالٍ من الاهتمام وذلك لما يلي:

أ- المتطوعون مصدر ثمين للشركة ويجب أن يحظى بالاهتمام في أي مناقشة حول تنمية الموارد، وإذا كانت السيولة النقدية تتأني من عملية تدبير التمويل، فإن المتطوعين هم الوجه الآخر البشري لتنمية الموارد.

ب- المتطوعون مصدر خبرة ومعلومات للشركة ومع تنوع الأفراد والخبرات والمعلومات مما يفيد الشركة في الوقوف على احتياجات المجتمع.

وبعد عرض آراء ووجهات نظر عينة من الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف وخصائص بعض الشركات في محافظة بني سويف، نعرض فيما يلي النتائج العامة وتوصيات البحث.

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و تحقيق أهداف التنمية
المستدامة
" مناقشة النتائج العامة والتوصيات "

أولاً: النتائج العامة للبحث.

ثانياً: توصيات البحث.

ثالثاً: الأبحاث المستقبلية المقترحة.

أولاً: النتائج العامة للبحث:

وتتضح نتائج البحث فيما يلي:

أولاً: نتائج خاصة مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف :

- ١- أتضح من خلال البحث الميداني أن نسبة (٦٢.٨ %) من الجملة للذكور ، بينما بلغت نسبة الإناث (٣٧.٤ %) من جملة مسؤولي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.
- ٢- أتضح من خلال البحث الميداني أن أغلب مسؤولي شركات القطاع الخاص فى الفئة العمرية من ٤٠ : ٥٠ سنة بنسبة ٥٨.٥ % ، وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهل عال ٦٤.٣٨ % من الجملة.
- ٣- أتضح من خلال البحث الميداني أن نسبة ٢٠ % من جملة مسؤولي شركات القطاع الخاص يمثلون مسؤولي الموارد البشرية ، وأن نسبة ٣٠ % تنحصر سنوات الخبرة لديهم من ١٠ سنوات فأكثر.
- ٤- أتضح من خلال البحث الميداني أن تقدير المتوسط من ١ : ١.٦٦ ضعيف، وأن من ١.٦٧ : ٢.٣٣ متوسط ، وأن من ٢.٣٤ : ٣ مرتفع .
- ٥- أتضح من خلال البحث الميداني أن المتوسطات الحسابية لمدي وعي مسؤولي شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تراوحت ما بين ١.٣٧ ، ٢.٨٠ ، بالمقارنة بالمتوسط الحسابي العام الذي بلغ ١.٨٤ وهو مدي متوسط.
- ٦- أتضح من خلال البحث الميداني أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات مجتمعية فى بنى سويف تطبق بمدى متوسط، بمتوسط حسابي عام بلغ ٢.٠١.
- ٧- أتضح من خلال البحث الميداني أن البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- ٨- أتضح من خلال البحث الميداني أن البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط.
- ٩- أتضح من خلال البحث الميداني أن البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط
- ١٠- أتضح من خلال البحث الميداني أن البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط
- ١١- أتضح من خلال البحث الميداني أن البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية فى شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف يطبق بمدى متوسط
- ١٢- أتضح من خلال البحث الميداني أن أهداف شركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف لتحمل المسؤولية الاجتماعية جاءت مرتبة كالاتي:
 - تحسين سمعة الشركة فى المجتمع.
 - تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع .
 - يرتبط الهدف من تحمل المسؤولية الاجتماعية للشركة بالوازع الديني .

- مواجهة الاحتياجات المتجددة التي لا يشبعها المجتمع .
 - نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
 - تدعيم القدرات الحكومية .
 - بناء علاقات مع الحكومة وحل المشكلات القانونية معها .
 - اكتساب التعاطف المجتمعي .
 - رفع مستوى المعيشة وسكان المجتمع بالمحافظة .
 - تحسين الوضع المادي للشركة .
- ١٣- أتضح من خلال البحث الميداني أن المعوقات التي تواجه الشركات في تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف جاءت مرتبة كالتالي:
- نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة.
 - قلة الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات .
 - ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية .
 - عدم وجود جهة رقابية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين مساراتها .
 - عدم إشراك المتخصصين في إعداد برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذها .
 - الروتين الحكومي في إصدار التصاريح اللازمة لإقامة برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.
 - قلة الوعي لدى الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العمال والزبائن والمجتمع.
 - التأثير على أرباح الشركة.
- ١٤- أتضح من خلال البحث الميداني أن طرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسؤولية الاجتماعية في محافظة بنى سويف هي:
- عمل بروتوكول تعاون مع المؤسسات الأهلية الكبيرة .
 - التشبيك مع الجمعيات الأهلية في المناطق ذات الحاجة .
 - وجود قسم لتنمية الموارد البشرية.
 - تستعين الشركة بالعلاقات العامة لديها لتنفيذ الأنشطة.
 - يتولي صاحب الشركة التنفيذ بنفسه .
 - وجود قسم للخدمات الاجتماعية .
 - وجود إدارة أو مسئول للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة .

ثانياً: نتائج المقارنة بين استجابات العاملين وغير العاملين حول المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً في محافظة بنى سويف:

- ١- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوي ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل حدة تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل حدة الفقر في المحافظة..
- ٢- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين في شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية لشركات القطاع الخاص وتقليل الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ٣- أتضح من نتائج البحث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية لشركات القطاع الخاص والصحة الجيدة بالمحافظة.
- ٤- أتضح من نتائج البحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص والتعليم الجيد بالمحافظة.
- ٥- أتضح من نتائج البحث أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص بمحافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمحافظة.
- ٦- أتضح من نتائج البحث أن توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين في شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص وضمان حصول الجميع على المياه النظيفة في محافظة بنى سويف.
- ٧- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص لتوفير الطاقة المستدامة في المحافظة.
- ٨- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل بالمحافظة.

- ٩- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية وتشجيع الابتكار فى المحافظة.
- ١٠- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وإنشاء المدن المستدامة ومواجهة العشوائيات.
- ١١- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ووجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- ١٢- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتقليل الفجوة بين القرى والمدن والمناطق المختلفة فى المحافظة.
- ١٣- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتغيير المناخ.
- ١٤- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص علي نهر النيل والموارد البحرية بالمحافظة.
- ١٥- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص علي النظم الأيكولوجية (البيئية) في المحافظة.
- ١٦- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق العدالة بين المؤسسات بالمحافظة.
- ١٧- أتضح من نتائج البحث الميداني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وإقامة الشراكات المحلية والعالمية من أجل التنمية فى محافظة بنى سويف.

ثالثاً: نتائج المقابلات مع الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بنى سويف.

- ١- أتضح من خلال البحث الميداني أن نسبة ٧٠% من جملة الخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بنى سويف، بينما الإناث يمثلون ٢٠% من الجملة.
- ٢- أتضح من خلال البحث الميداني أن نسبة كبيرة من خبراء وقادة المجتمع المحلي تقع في الفئة العمرية (٤٠:٥٠) سنة بنسبة ٦٠% من الجملة، وأن نسبة ١٠% حاصلين على مؤهل عال.
- ٣- أتضح من خلال البحث الميداني أن نسبة ٧٠% متزوجين، بينما ٢٠% أعزب، وبينما ١٠% أرملة.
- ٤- أن دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً من وجهة نظرهم يتمثل في العمل على معرفة احتياجات المجتمع الحقيقية، ومن ثم تلبية بعض الاحتياجات، والجمع بين الجانبين الخيري والتنموي من خلال دعم المبادرات الاجتماعية، ومحاربة الفقر، تحسين الصحة، تجويد التعليم، توفير فرص عمل، دعم مشروعات الإسكان الاجتماعي، الاهتمام بالعشوائيات، الاهتمام بالمرأة والأسرة والطفل، مشروعا الخبر والبوتاجاز والمواد التموينية، حوكمة المؤسسات وغيرها.

رابعاً: نتائج خاصة بالتنمية المستدامة في محافظة بنى سويف:

- ١- أن المشكلة السكانية لمحافظة بنى سويف تكمن في اختلال التوزيع السكاني في كامل المساحة الجغرافية للمحافظة فيما بين مدنها وقراها، كما توضح الخريطة السكانية ازدياد التركيز السكاني والعمراني حول عاصمة المحافظة، وعواصم المراكز الإدارية بها.
- ٢- أن مستقبل التنمية المستدامة يكمن في التنمية المرتكزة على الحقوق، والتي تتيح للناس فرصة عظيمة في أن يشتركوا في صناعة لأولويات.
- ٣- أن تجميع فرص التنمية يمكن أن يتحقق عن طريق التنمية التي تتسم بالمشاركة، فالمشاركة تجعل التنمية مدفوعة بالطلب ومن أسفل إلي أعلى بدلاً من أن تكون من أعلى إلي أسفل ويكون دافعها العرض.

ثانياً: توصيات البحث:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- ١- أن جمع البيانات بلا نظرية موجهة يسلمنا إلى بيانات صماء عمياء فاقدة المعنى والوظيفة وبنفس القدر تعد النظرية بلا معطيات وبيانات عملاً خاوياً ومحض مفهومات ومصطلحات مجردة ، ولذلك يأتي التأكيد على أهمية العلاقة الجدلية بين النظرية العلمية والبحث.
- ٢- يوصي البحث بعمل قاعدة بيانات للشركات للوقوف على إعدادها لأن ذلك سوف يساعد علي تحديد الاحتياجات وتوظيفها لتنمية المجتمع..
- ٣- يوصي البحث بعمل وزارة أو مجلس وطني للمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات، والتركيز على جودة الأنشطة والمشروعات المقدمة من حيث الكيف وليس الكم.
- ٤- يوصي البحث بزيادة عدد مصانع وشركات الأسمنت بالمحافظة لأن الأسمنت يشكل أساس معظم البنية التحتية الحضرية والتطور المادي وتنامي أسواق الأسمنت بسرعة حيث تتنامي الكثافة السكانية والبنية التحتية بسرعة بسبب الدور الرئيسي للأسمنت فى التنمية، تحتاج الصناعة إلى التعامل مع تلك الأجندة وتفهم ما تعينه لها والمستقبل بعيد المدى، إضافة إلي تحمل المسئولية الاجتماعية لهذه الشركات.
- ٥- يوصي البحث بالاهتمام بصناعة الحديد فى المحافظة وذلك لأن صناعة الحديد واحدة من الصناعات الأكثر أهمية في الاقتصاد لذلك على الشركات أن تؤمن بدورها فى هذا القطاع ، وأنه جزء لا يتجزأ من نجاح الاقتصاد المصري لدعم النمو والاحتياج المستمر الذي تشهده الأسواق المحلية والعالمية مما يساهم بمسئوليته الاجتماعية فى المدن المستدامة ومواجهة العشوائيات والقرى الفقيرة.
- ٦- يوصي البحث بأنه يجب النظر إلى موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات بوصفه خياراً اقتصادياً وبيئياً أمام الحكومة والشركات وتطبيق بهدف إقامة المجتمع..
- ٧- يوصي البحث بأن ممارسة الشركات لدورها التنموي يجب أن يتضمن الأتي:
 - أن تكون أهداف الشركات واضحة ومرنة ومتجددة وفقاً للظروف والاحتياجات.
 - العمل على توفر القوي العددية (بتوافر عدد كامل من العاملين والإداريين والمتطوعين ، والقوة الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم ، والقوي السياسية من خلال العلاقات غير الرسمية مع القادة السياسيين ، وتوافر قوة المعلومات وتماسكها ودرجة إقناعها وقوة الشركة من خلال توافر هيكل تنظيمي متماسك وبرامج عمل محددة لها أهدافها المرتبطة بنشاطها أياً كان نوعه.
 - توافر البناء التنظيمي الكفاء وتحديد أدواره ومسئوليته وتوافر مناخ ديمقراطي داخل الشركة وتبادل الأدوار والقيادة والعمل الجماعي فى اتخاذ القرارات.

• قدرة الشركة على التواصل مع العناصر الأخرى في البيئة مثل الرأي العام ووسائل الإعلام والتنسيق مع الجهات الأخرى في المجتمع.

٨- يوصي البحث بضرورة عمل الشركات على تحسين وتجويد صورتها عند المجتمع المحلي ، ويأتي ذلك بالجهد والإقناع .

٩- يوصي البحث بأن تضع الشركات بأنواعها المختلفة في اعتبارها تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً ، وأن تقطع شوطاً كبيراً في هذا النطاق لما له من عوائد مستقبلية رابحة.

١٠- يوصي البحث بإعادة النظر في المادة ٣ من قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الخاص بالاستثمار بشأن المسؤولية المجتمعية سواء بالتعديل أو سن قانون مخصص يتضمن الفاعلية والحرية والرقابة.

١١- يوصي البحث بأهمية وجود إدارة للمتطوعين داخل أي شركة ، وذلك لأن هذه الإدارة يمكن أن تخلق كوادر جديدة للعمل في هذا المجال ، وإبراز أهمية العمل التطوعي لكافة الفئات.

١٢- يوصي البحث بضرورة طرح مبادرة خاصة لإعادة التقسيم الإداري على المدى البعيد الاستراتيجي للمناطق السكنية على المستوي الحضري والريفي ، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة بنتائج التعداد السكاني ٢٠١٧ م ، حيث ستوفر هذه المبادرة فرصة لمراجعة معايير التقسيم واعتبارات تخصيص الموازنات والاعتمادات المالية لتطوير المرافق والخدمات ، كما ستتيح فرصة لبناء تحالف واسع من المنظمات التنموية والحقوقية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الحضري والريفي..

١٣- ضرورة التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

١٤- ضرورة التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والعملاء والموردين والمساهمين وغيرهم .

١٥- ضرورة التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وتدعم مبدأ الاقتصاد الأخضر.

١٦- يوصي البحث بربط أهداف الشركة الاقتصادية بالأهداف الواسعة في المجتمع وقيمه العامة.

١٧- يوصي البحث بأن تتضمن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التمكين والتدريب والتعليم للمنتفعين بها.

١٨- يوصي البحث بضرورة بأن المسؤولية الاجتماعية هي خيار لا بد منه، وهو في صالحها، وليست تكاليف مفروضة عليها لكي تستطيع القيام بها.

١٩- يوصي البحث بتفعيل الرقابة من قبل الدولة على الشركات التي تقدم خدمات اجتماعية، وذلك لعدم استغلال الاعفاءات الضريبية والجمركية بطريقة سيئة، وأيضاً تفعيل الرقابة المجتمعية، وذلك من خلال الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة لرصد العائد المجتمعي من تلك المشروعات ومقارنته بالأهداف المعلنة.

- ٢٠- يوصي البحث بأن وضع المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار العمل الخيري فقط من جانب الشركات سوف يقيدھا في تحقيق تغيير إيجابي مستدام..
- ٢١- يوصي البحث باعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة أداة تساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً، أو جانب كبير منها على الأقل.
- ٢٢- يوصي البحث بتعديل أولويات الاحتياجات التنموية لدي السكان والقرى المحيطة بالمناطق الصناعية من جانب شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف.
- ٢٣- يوصي البحث بضرورة إسهام شركات القطاع الخاص في توفير الاحتياجات التعليمية في المناطق والقرى البعيدة داخل المحافظة.
- ٢٤- يوصي البحث في ضرورة إسهام شركات القطاع الخاص في توفير الاحتياجات والخدمات الصحية والبيئية للسكان المحليين بمحافظة بنى سويف.
- ٢٥- يوصي البحث بضرورة مساهمة شركات ومصانع المناطق الصناعية في توفير فرص العمل اللائقة لأبناء محافظة بنى سويف.
- ٢٦- إجراء مزيد من الأبحاث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من جانب، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً من جانب آخر، حيث أن إلقاء مزيد من الضوء عليها يفيد القائمين عليها والمتعاملين معها بشكل عام.

ثالثاً: الأبحاث المقترحة:

- ١- المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقليل حدة الفقر في مصر .
- ٢- المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤشرات التنمية البشرية .
- ٣- رأس المال البشري والفكري وأهداف التنمية المستدامة العالمية .

المراجع

- أولاً: المراجع العربية.
- ثانياً: المراجع الاجنبية.

أولاً: المراجع العربية.

(أ) الكتب:

- (١) احمد زايد : " علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته فى الريف المصرى" ، بل برنت للطباعة والتصوير ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- (٢) أبو الحسن عبد الموجود أبو زيد: " التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان" ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
- (٣) احمد شفيق السكري : " قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية" ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- (٤) احمد عبد الفتاح ناجي ، وفاء يسري ابراهيم : " مدخل تنمية المجتمع " ، برنامج الرعاية الاجتماعية ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة الفيوم ، المطبعة المركزية بجامعة الفيوم ، ٢٠١٤ .
- (٥) طلعت ابراهيم لطفي : " النظريات المعاصرة في علم الاجتماع " ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- (٦) _____ : " أساليب وادوات البحث الاجتماعي " ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- (٧) طاهر محسن منصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري : المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨ .
- (٨) علاء عبد الغني وأبو بكر فكري : المدخل الحديث فى إدارة الموارد البشرية ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة بني سويف ٢٠١٦ .
- (٩) عبد الوهاب جوده عبد الوهاب ، عبيدة أحمد صبطي : حدائق العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكار والابداع للتنمية المستدامة ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب ، القاهرة ، ٢٠١٨ .
- (١٠) كمال عبد الحميد الزيات: " علم الاجتماع الحضري" ، مؤسسة عماد وعمرو : بنى سويف ، (٢٠٠٧) .
- (١١) نهي محمد هلال الشوبري : " المجتمع المدني والمدافعة عن حقوق المعاقين " ، الطبعة الاولى ، (دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٤) .
- (١٢) مدحت محمد أبو النصر: المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات ، المواصفة القياسية (ISO 26000) ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
- (١٣) هبه نصار : المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال فى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٣٨ ، القاهرة ٢٠٠٧ .

(ب) الرسائل العلمية :

- (١٤) أحمد الحميدى بن بتلا ، تحليل دور القطاع الخاصة في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير تخصص دراسات إستراتيجية ، كلية العلوم الإستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٥ م.
- (١٥) احمد عبد الوهاب، نوره حسن الشيخ، دراسة مبدئية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، ٢٠١٥.
- (١٦) إيناس محمد محمد إبراهيم، المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنمية العشوائيات، دراسة ميدانية علي محافظة سوهاج، رسالة ماجستير بنظام الساعات المعتمدة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥
- (١٧) بو بكر محمد الحسن، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة لمؤسسة نפטال وحده باتنه، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير المنظمات ، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤ م.
- (١٨) شيماء بهاء الدين حسين، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد دراسات البيئة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٤.
- (١٩) نوال ضيافي ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والموارد البشرية ، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠.
- (٢٠) ياسر سليمان محمد سليمان، محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة المنيا ٢٠١٠ م.

(ج) الموسوعات والمعاجم:

- (٢١) احمد زكى بدوى : " معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" ، (مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧).
- (٢٢) جوردون ما رشال (محررا) : "موسوعة علم الاجتماع" ، المجلد الاول ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، العدد ١٦٣ ، (المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠).
- (٢٣) شارلوت سيمور – شميث : " موسوعة علم الانسان " (المفاهيم والمصطلحات الانثروبوجية) ، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع ، بإشراف محمد الجوهري ، الطبعة الثانية (القاهرة ، ٢٠٠٩) .
- (٢٤) مجمع اللغة العربية : " معجم الوجيز" ، (الهيئة القومية لشنون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧)

(د) الدوريات:

- (٢٥) **رشا مصطفى عوض**، نحو تأصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية، مع اشارة خاصة لثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل، سلسلة كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩
- (٢٦) **نوال ضيافي**، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمواد البشرية: دراسة مطبقة على مجمع شيمي علي للأنايب، مجلة التنظيم والعمل، العدد ٥، الجزائر، ٢٠١٠
- (٢٧) **عاملة محسن أحمد ناجي**، إدراك المستهلك العراقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث منشور جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد العدد ٢٨، ٢٠١١
- (٢٨) **عبد الوهاب جوده عبد الوهاب الحاييس وبسمة النصيبية**، الاحتياجات التنموية للسكان المحليين القاطنين في نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة، دراسة مطبقة علي منطقة الخدمات اللوجستية بجنوب الباطنة، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مجلة دولية محكمة، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسبية بن بو علي - الشلف، العدد الثالث دار التل للطباعة، ٢٠١٥.

(ه) الابحاث والمؤتمرات:

- (٢٩) **شاهيناز مخيمر**، اليات تحسين سياسة مكافحة الفيروسات الكبدية في مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠١١
- (٣٠) **هبه الليثي، دنيا مجدي**، خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرصد عدالة التنمية، النشرة الثانية، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣
- (٣١) **شاهيناز مخيمر**، المعتقدات والعلاجات الشعبية لمرضى الفيروس الكبدى سي في مصر، دراسة استطلاعية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠١٠
- (٣٢) **شاهيناز مخيمر**، المعتقدات والعلاجات الشعبية لمرضى الفيروس الكبدى سي في مصر، دراسة استطلاعية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠١٠
- (٣٣) **نهال المغربي وياسمين فؤاد**، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال فى مصر : بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم ١٣٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨ م
- (٣٤) **نهال سرحان وآخرون**، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري، السنة الخامسة، العدد ٥٧، سبتمبر، ٢٠١١

٣٥) جلال مدبولي محمد، التنمية المستدامة في صعيد مصر، الجمعيات الاهلية نموذجاً، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بنى سويف بعنوان "نحو بناء إستراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية"، في الفترة من ١٣ إلى ١٤ مارس ٢٠١٦

٣٦) منى شادي، المشاركة المجتمعية والبحث السريع بالمشاركة (PRA) وتحديد الاحتياجات المجتمعية، الدليل التدريبي للمشاركين، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، بنى سويف، ٢٠١٧

٣٧) عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، في الفترة من ١٥ - ١٦ / ١١ / ٢٠١١، جامعة المسيلة، السودان، ٢٠١١ م.

ز) الكتب المترجمة:

٣٨) البرت هيرشمان: "إستراتيجية التنمية الاقتصادية"، ترجمة حسين عمر، القاهرة، ط ٢، (دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

٣٩) أمارتيا صن: التنمية حرة، ترجمة شوقي جلال، الطبعة الاولى، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠).

٤٠) جي روشية: "علم الاجتماع الامريكي دراسه لاعمال تالكوت بارسونز"، ترجمة على ليله، (دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥).

٤١) ابان كريب: "النظرية الاجتماعية من بارسوتر الى هابرماس"، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٩).

ح) المواقع العربية علي شبكة الانترنت:

٤٢) الموقع الألكتروني للميثاق العالمي للأمم المتحدة، متاح في:

<http://www.unglobalcompact.org>

٤٣) بدر جعفر: الفوائد العملية للاستثمار المسئول اجتماعيا في عالم الاعمال، متاح في Badrjafar.com

٤٤) المجلس القومي للمرأة، مؤتمر المرأة المصرية والتنمية المستدامة، ٢٠٣٠، متاح في:

<http://ncw.gov.eg/ar>

A) BOOKS :

- 1) **Anthony Giddens:** The Third Way, The Renewal of Social Democracy, (London, Polity Press, 1998).
- 2) **Nick Wates;** The Community Planning Hand Book, How people can shape their Cities Towns, Villages in any part of the world, The Urban Design Group and prince's foundation, south Bank university, London, second, edition, 2006
- 3) **ALEX MURDOCK:** Stake holder, In H. Anheier, S. Topeler (eds)‘ International Encyclopedia of civil society, Springer science, Business media‘ LLC, 2010
- 4) **ALEX Murdock;** stakeholders, In H: Anheier S.Topeler (eds), International Encyclopedia of civil society science, Business Media, LLC, 2016
- 5) **Ahmed Elmasry and Nahla kamaL ;** share holder rights, In S.O. Idowu eT aL, (EDS), Encyclopedia of Corporate Social Responsibility, Springer, Verlag Berlin, Heidelberg, 2013
- 6) **Fred Thompson ;** Agency Theory in organizations; In A. farazmand (ed), Global Encyclopedia of public policy and Governance, spring International publishing‘ A G, 2016
- 7) **Geoff Moore;** Organizational Character and Agency, in.AJ.G. Sison, (ed), Hand book of virtue Ethics in Business and Management‘ International Hand books in Business Ethics‘ Springer Science + business media‘ Dordrecht, 2016
- 8) **Anju seth,** Agency theory, In M. AUGIER, D.J. TEECE, (EDS), Tthe Palgrave Encyclopedia of Strategic Management, Springer science + Business media, 2016

- 9) **Peter. J Boettke and Rosalina A candela**; Development and property Rights, Encyclopedia of law and Economics, Springer science +Business media, New York, 2014
- 10) **Elodia Bertrand**; Coase and Property Rights, Encyclopedia of law and Economics, Springer science + business media, New York, 2015
- 11) **Nicolai J. Foss**; property Rights and Strategic Management, Center for Strategic Management and Globalization, Frederiksberg, Denmark, 2016
- 12) **Lisa A .Dicke**, Abbey Heffner and Patrick Ratliff; Stakeholder Perspective in Non profit organizations, in A. Faraz mand (ed), GLOBAL Encyclopedia of public Administration, public policy and Governance, Spring International publishing AG, 2016
- 13) **kanji tanimoto**; Japonese Managerial Philosophy; Public Relations; Stakeholder Management; Stakeholder – oriented policy, In S.O. Idowu et al (eds), Encyclopedia of corporate social Responsibility, Spring. Verlag Berlin Heidelberg, 2013
- 14) **Kojo menyah**: Agency Theory, In S.O. Idowu et al (eds), Encyclopedia of corporate social Responsibility, spring, Verlag Berlin, Heidelberg, 2013
- 15) **jie zhang, Camilla Jensen**; comparative advantage, tourism, in J. jafari, H. xiao (eds), Encyclopedia of tourism, Springer International publishing, Switzerland, 2015
- 16) **J Peter Neary**, competitive versus comparative Advantage, working papers, school of Economics, University, College Dublin, 2002.
- 17) **Scott Wisor**; Measuring Global Poverty toward a Pro- poor approach, Palgrave Macmillan, New York, 2012
- 18) **R .Watkins et al**; A Guide to Assessing needs, International bank for Reconstruction and Development, International Development Association or the world bank, Washington D C, 2012

- 19) **Samantha chaperon**; Decency theory, Business School, University of Breen witch, London, Uk, 2015
- 20) **James M. Raberts** : Corporate Social Responsibility (I S O 26000) Mandates under mine free Market, The Heritage foundation America, 2010,

B) STUDIES :

- 21) **Gaurav Datt, Dean Joliffe and Manohar Sharma, A profile of poverty in Egypt**, 1997, Washington, International food policy Research Institute, FCND, Discussion paper, No.49, August,1998.
- 22) Daniela Abrunets, et.al; **Social Responsibility and consumer's perception of price**, social Responsibility Journal, 2010
- 23) **CDS; Banning The beatings**, Cairo Times, 20 March, 2002 Business to Day Egypt, vol.9, issue 2, February, 2003, CDS, philanthropy in Egypt, 2004
- 24) **Nunez, Ely L; Unintended effects of Corporate Social Responsibility Corporate for Business?**, PHD., Lynn University, 2007
- 25) **Cristina A. cedillo torres, et al; Four Case Studies on Corporate Social Responsibility: Do conflicts affect Accompany Corporate Social Responsibility policy?** published in apeer _review section of The Utrecht law review, volume 8, issue 3, November, 2012
- 26) Nihal El-Megharbel; **Integrating sustainable development goals in the National Planning system: the case of Egypt**, ministry of planning, monitoring Administrative Reform, 17 may, 2016
- 27) Barry Gaberman; **A Global Overview of Corporate Social Responsibility**, The John D. Cerhart Center for philanthropy and civic Engagement, American University in Cairo, Spring, 2008
- 28) Philip kotler, nancy lee, **corporate social responsibility: doin the most good for your company and your cause**, johnwiley & sons, inc, printed in the united states of America January, 2005

- 29) Archier. B, carroll, **corporate social responsibility: Ahistorical perspective** in: mare J. Epstein and Kirko Hanson. (eds), the account able corporation: corporate social Respon sibility, vol 3, praeger Westport Connecticut, 2006
- 30) Davide Secchi, Utiritarian, **Managerial, and relational Theories of corporate Social responsibility**, International Journal of Management Reviews, Vol,9 issue 4, 2007
- 31) Raliza Germanova,; **Corporate, social Responsibility as corporate Governace Tool: the practice by the business in Bulgaria**, Master thesis, Hanken, Swedish school of Econmics and Business Adminidtration, August, 2008
- 32) Bassant Yousef, Eman Rafaat, **progress Towards Achieving the MDCS in Egypt: comparison between the situation in the poorest villages and that at the National Level**, the social contract center, 2014
- 33) Bassnat yousif, et al, **where the poorest uillges in Egypt stand from the MDCS progress Towards Achieving the millennium development tools**, social contract center, Cairo, 2010

D) Web Sites on Internet:

- 34) Maria Elena; **conscious voluntary Action**, 2002, available at:<http://www.parceiro Voluntorios .org> (by/ ingles / artigo5.htm)
- 35) Nadar fergany; **The Growth of Poverty in Egypt**, Almishkat, **cairo**,1998, avaliable at: . almiskat .org/enydoc98/m12inhtm
- 36) The Economist; **The Importance of corporate Responsibility**, a white paper from the Economist Intellingece Unit Sponsored by oracle, on: <http://graphics.ciu.com/files/ad-pdfs/ciuoracle-corporte Responsibility-wp.pdf>

ملاحق البحث

- ملحق رقم (١) استمارة الاستبيان الخاصة بالقائمين علي شركات القطاع الخاص بمحافظة بني سويف حول أبعاد وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ملحق رقم (٢) استمارة الاستبيان الخاصة بالعاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص للمقارنة بين استجاباتهم حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الأمامية.
- ملحق رقم (٣) دليل مقابلة الخبراء وقادة المجتمع المحلي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة في محافظة بني سويف.
- ملحق رقم (٤) بعض المشروعات المنتجة والمقترحة بالمحافظة.
- ملحق رقم (٥) نماذج المسؤولية الاجتماعية لعينة من الشركات في محافظة بني سويف.
- ملحق رقم (٦) خطابات الكلية للجهات المنوطة.

ملحق رقم (١)

إستمارة استبيان

حول : مستوي الوعي لدي مسئولى شركات الخاص بالمسئولية الاجتماعية في محافظة بني سويف

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا في الاغراض العلمية

اعداد الطالب : محمود محمد رياض عبد العال

اشراف

الاستاذ الدكتور: صالح سليمان

استاذ علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة عين شمس

الاستاذ الدكتور: عبدالوهاب جودة عبد الوهاب

رئيس قسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة عين شمس

أولاً : البيانات الأولية .

١-النوع :-----

(١) ذكر ()

(٢) انثى ()

٢- العمر :-----

(١) أقل من ٣٠ سنة ()

(٢) من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة ()

(٣) من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة ()

(٤) من ٥٠ سنة فأكثر ()

٣- الحالة التعليمية :-----

(١) تعليم متوسط ()

(٢) تعليم ما فوق المتوسط ()

(٣) مؤهل عالي ()

(٤) ماجستير ودكتوراة ()

٤- المهنة ونوع العمل :-----

٥- سنوات الخبرة والعمل بالشركة:-----

(١) أقل من ٣ سنوات ()

(٢) من ٣ سنوات لأقل من ٦ سنوات ()

(٣) من ٦ سنوات لأقل من ١٠ سنوات ()

(٤) من ١٠ سنوات فأكثر ()

ثانياً: وعي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .

٨- مامدي الوعي لدي شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	توجد رؤية واضحة لدي إدارة الشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في محافظة بني سويف .			
٢-	تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات إحدى أولويات الشركة .			
٣-	يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات العناية بالعاملين في محافظة بني سويف .			
٤-	يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الانتباه إلي العملاء أو الزبائن في محافظة بني سويف .			
٥-	يستوجب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بالمجتمع المحلي في محافظة بني سويف .			
٦-	يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الاهتمام بالبيئة .			
٧-	يعد مراعاة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهداف القطاع الخاص في محافظة بني سويف .			
	جميع العبارات معا			

ثالثاً : أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

٩- في رأيك ما مدي تطبيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في

محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	تقوم الشركة بعمل البحوث والدراسات لتحديد الاحتياجات المجتمعية في محافظة بني سويف.			
٢-	تساهم الشركة في تدعيم سكان المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم.			
٣-	توفر الشركة بيئة عمل ملائمة للعاملين بها.			
٤-	توفر الشركة وسائل النقل لعمالها.			
٥-	توفر الشركة التأمين الصحي والاجتماعي لعمالها والمحافظة علي حقوقهم.			
٦-	تراعي الشركة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.			
٧-	يوجد لدي الشركة نظام أمني للوقاية من حوادث العمل.			
٨-	تساهم الشركة في المساعدات الخيرية .كمساعدة فقراء ، بناء مساجد ، طرق ، مستشفيات...الخ.			
٩-	تقوم الشركة بالظهور في المناسبات والاحداث الاجتماعية في محافظة بني سويف.			
١٠-	تحرص الشركة علي دعم الجمعيات الأهلية والجهات الخيرية في محافظة بني سويف.			
١١-	ترغب الشركة في إقامة مؤسسة اجتماعية أو خيرية خاصة بها في محافظة بني سويف.			
١٢-	تقوم الشركة بإشراك موظفيها عند تحديد استراتيجيتها.			
١٣-	تراعي الشركة مصالح المجتمع المحلي في محافظة بني سويف عند القيام بنشاطها.			
١٤-	تتبنى الشركة مبادرات شبابية واجتماعية تخدم سكان المحافظة.			
١٥-	تقوم الشركة بإعداد تقرير حول أدائها الاجتماعي في محافظة بني سويف.			
	جميع العبارات معا			

١٠- من وجهة نظركم ما مدي تطبيق البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	تعمل الشركة علي إبراز صورتها الجيدة في مجال عملها في محافظة بني سويف.			
٢-	تقدم الشركة منتجات ذات جودة عالية.			
٣-	تقدم الشركة أسعار لمنتجاتها في متناول الزبائن في محافظة بني سويف.			
٤-	تلبى الشركة رغبات واحتياجات الزبائن في المحافظة.			
٥-	تهتم الشركة بخلق فرص عمل لأبناء المحافظة.			
٦-	تحرص الشركة علي تقوية علاقاتها مع الشركات المنافسة داخل وخارج محافظة بني سويف.			
٧-	تراعي الشركة وإدارتها فحص شكاوي الزبائن والحرص علي حلها بصورة عاجلة.			
٨-	تهتم الشركة بتوفير الاحتياجات التدريبية للعمال لرفع كفاءتهم الانتاجية.			
٩-	توجد وسائل دعاية للتعريف بمنتجات الشركة وكيفية استخدامها بطريقة أفضل.			
١٠-	تقدم الشركة تعويضات مناسبة للزبائن في حال تعرضهم لإضرار نتيجة استخدام منتجاتها.			
١١-	تقوم الشركة بإعداد تقرير حول أدائها الاقتصادي في محافظة بني سويف.			
	جميع العبارات معا			

١١- في رأيك ما مدي تطبيق البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	تسعي الشركة إلي الحد من كل أشكال التلوث.			
٢-	تسعي الشركة إلي الحد من استهلاك الطاقة.			
٣-	تقوم الشركة بإجراء دورات تدريبية للعمال للتوعية بأهمية المحافظة علي البيئة.			
٤-	تستخدم الشركة تقنيات حديثة للحد من التلوث.			
٥-	تتوفر لدي الشركة إرشادات وخطة للطوارئ في حالة حدوث كوارث بيئية.			
٦-	تتعاون الشركة مع الجهات المعنية بالمحافظة علي البيئة داخل محافظة بني سويف.			
٧-	تتبع الشركة أساليب حديثة في تصنيع المنتجات بطريقة تساعد علي تقليل المخلفات.			
٨-	تقوم الشركة بإعداد تقارير حول أدائها البيئي في محافظة بني سويف.			
	جميع العبارات معا.			

١٢- في رأيك ما مدي تطبيق البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	يوجد قوانين ملزمة للعمل بين إدارة الشركة والمستفيدين منها.			
٢-	تعترف الشركة بعمل النقابات العمالية وتستمع إلي طلباتهم.			
٣-	تراعي الشركة تنفيذ مواد قانون العمل المصري.			
٤-	يمكن أن تتعامل الشركة مع منتجات محرمة إذا كانت قانونية وتحقق ربح للشركة.			
	جميع العبارات معا.			

١٣- من وجهة نظركم ما مدي تطبيق البعد الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	تمنع الشركة التدخين داخلها.			
٢-	تحرص الشركة علي منع الممارسات غير الأخلاقية من العاملين بها.			
٣-	تفضل الشركة منح المهام الادارية للمرأة.			
٤-	تقبل الشركة توظيف عمال لهم دين أخر غير دين الاسلام.			
	جميع العبارات معا			

رابعاً : أهداف شركات القطاع الخاص لتحمل المسئولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.

١٤- ما هدف شركات القطاع الخاص من تحمل المسئولية الاجتماعية الاجتماعية في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	نشر ثقافة المسئولية الاجتماعية.			
٢-	تحسين الوضع المادي للشركة.			
٣-	تحسين سمعة الشركة في المجتمع.			
٤-	بناء علاقات مع الحكومة وحل المشكلات القانونية معها.			
٥-	رفع مستوي المعيشة لسكان المجتمع بالمحافظة.			
٦-	يرتبط الهدف من تحمل المسئولية الاجتماعية للشركة بالوازع الديني.			
٧-	اكتساب التعاطف المجتمعي.			
٨-	تدعيم القدرات الحكومية.			
٩-	تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.			
١٠-	مواجهة الاحتياجات المتجددة التي لايشبعها المجتمع.			
	جميع العبارات معا.			

خامسا: المعوقات التي تواجه الشركات في تحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.

١٥) ما المعوقات التي تواجه الشركات في تحمل المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظركم في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
١-	ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.			
٢-	التأثير علي أرباح الشركة.			
٣-	قلة الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات.			
٤-	قلة الوعي لدى الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العمال والزملاء والمجتمع.			
٥-	نقص التشريعات والقوانين الحكومية المساندة.			
٦-	عدم إشراك المتخصصين في إعداد برامج المسؤولية للشركات وتنفيذها.			
٧-	الروتين الحكومي في إصدار التصاريح الأمانة لإقامة برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.			
٨-	عدم وجود جهة رقابية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين مساراتها.			
	جميع العبارات معا			

سادسا: طرق تنفيذ أنشطة الشركات للمسئولية الاجتماعية في محافظة بني سويف.

(١٦) ما الاليات التي يتم من خلالها تنفيذ أنشطة الشركة للمسئولية الاجتماعية في محافظة بني سويف؟

م	العبارات	ضعيفة	مرتفعة
١-	يتولي صاحب الشركة التنفيذ بنفسه.		
٢-	وجود إدارة للمسئولية الاجتماعية داخل الشركة.		
٣-	وجود قسم للخدمات الاجتماعية.		
٤-	وجود قسم لتنمية الموارد البشرية.		
٥-	تستعين الشركة بالجمعيات الأهلية في تنفيذ الأنشطة.		
٦-	التشبيك مع الجهات الاهلية في المناطق ذات الحاجة داخل المحافظة.		
٧-	يوجد لدى الشركة جمعية أو مؤسسة أهلية تقوم بتنفيذ أنشطتها.		
	جميع العبارات معا		

(١٧) ما مقترحات سيادتكم لتدعيم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف؟

.....

.....

.....

.....

(١٨) هل لديك أي إضافات أخرى؟

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (٢)

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

إستمارة استبيان

حول : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كألية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا في الاغراض العلمية

اعداد الطالب : محمود محمد رياض عبد العال

اشراف

الاستاذ الدكتور: صالح سليمان
استاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

الاستاذ الدكتور: عبدالوهاب جودة عبد الوهاب
رئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

أولاً : البيانات الأساسية :

١- الاسم : (اختياري)

١-النوع :-----

(١) ذكر ()

(٢) انثى ()

٢- العمر :-----

(١) ٢٠ - ٣٠ ()

(٢) ٣٠ - ٤٠ ()

(٣) ٤٠ - ٥٠ ()

(٤) ٥٠ فأكثر ()

٣- المهنة ونوع العمل :-----

٤- الحالة التعليمية :-----

(١) أمى ()

(٢) يقرأ ويكتب ()

(٣) تعليم متوسط ()

(٤) تعليم ما فوق المتوسط ()

(٥) مؤهل جامعى ()

(٧) دراسات عليا ()

٥- الحالة الاجتماعية :-.....

(١) أعزب ()

(٢) متزوج ()

(٣) مطلق ()

(٤) أرمل ()

- في حالة متزوج ويعول عدد افراد الاسرة:.....

(٦) الدخل الشهري لأسرة المبحوث بالتقريب :-----

ثانيا : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة

بني سويف.

٧- من وجهة نظرك ما دور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا في محافظة بني سويف ؟

أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا	م	العبارات	موافق	إلي حد ما	غير موافق
الهدف ١ تقليل حدة الفقر في محافظة بني سويف	١-	تقديم مساعدات مادية وعينية للفقراء في محافظة بني سويف.			
	٢-	تحديد احتياجات القرى الفقيرة وتقديرها والتعامل معها بشكل مناسب.			
	٣-	تحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء في المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠ م.			
	٤-	توفير مشروعات إنتاجية للفقراء والشباب والمرأة المعيلة بالمحافظة عن طريق التمويل متناهي الصغر بحلول عام ٢٠٣٠ م.			
	٥-	تبني الشركات لمبادرات لتقليل حدة الفقر في محافظة بني سويف.			
	٦-	الاحساس بالفئات المهمشة كالإيتام والأرامل والفقراء وإعانتهم.			
	٧-	تشجيع شركات القطاع الخاص للفئات الخاصة (المعوقين)			
الهدف ٢ تقليل الجوع وتوفير الأمن الغذائي في محافظة بني سويف	٨-	ممارسة شركات القطاع الخاص لبعض أشكال التكافل الاجتماعي في محافظة بني سويف.			
	٩-	تستطيع شركات القطاع الخاص تقليل الجوع وضمان حصول الفقراء والفئات الضعيفة والرضع علي ما يكفيهم من الغذاء المأمون طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠ م.			
	١٠-	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية.			
	١١-	توفير إمكانية وصول صغار منتجي الأغذية إلي الاسواق وحصولهم علي الفرص لتحقيق قيمة مضافة ، وحصولهم علي فرص عمل غير زراعية بحلول ٢٠٣٠ م.			
	١٢-	ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية قوية تؤدي إلي زيادة إنتاجية المحاصيل واستغلال الاراضي بحلول عام ٢٠٣٠ م.			
	١٣-	زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية ، وفي البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي في المحافظة.			

غير موافق	إلى حد ما موافق	موافق	العبارات	م	أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفًا عالميًا
			المساهمة في احتياجات التغذية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن.	١٤-	
			تطوير التكنولوجيا الزراعية وإنشاء بنوك الجينات الحيوانية والبذور النباتية من أجل تعزيز القدرة الانتاجية الزراعية في المحافظة.	١٥-	
			تساعد شركات القطاع الخاص علي الحد من شدة تقلب أسعار السلع الغذائية.	١٦-	
			توزيع معونات غذائية في المناسبات والمساهمة في التغذية المدرسية.	١٧-	

غير موافق	إلى حد ما موافق	موافق	العبارات	م	أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفًا عالميًا
			تحقيق رعاية صحية لسكان المحافظة وتقديم خدمات صحية عالية الجودة بحلول عام ٢٠٣٠م.	١٨-	الهدف ٣ الصحة الجيدة في محافظة بني سويف
			زيادة نفقات شركات القطاع الخاص للرعاية الصحية وإتاحة الموارد المالية لها.	١٩-	
			مساعدة وزارة الصحة ومديرياتها علي تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الصحة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢٠-	
			ضمان التغطية الكاملة للتطعيمات والتوسع في جدول التحصين الوطني بالتعاون مع الحكومة.	٢١-	
			تقليل معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.	٢٢-	
			عمل لوحات إرشادية ومطبوعات عن الامراض وطرق الوقاية منها.	٢٣-	
			تقليل وفيات الامهات النفاسية.	٢٤-	
			إتاحة بيانات دقيقة وتحسين الكفاءة والمساءلة وادارة الموارد في قطاع الصحة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٢٥-	
			تقليل الاصابة بالفيروسات الكبدية في محافظة بني سويف وتوفير علاجها.	٢٦-	
			حل مشكلات مرضي الغسيل الكلوي في المحافظة .	٢٧-	
			إنشاء وحدات غسيل كلوي في المناطق البعيدة عن المحافظة والقرى الفقيرة.	٢٨-	
			تدريب الاطباء والمرضين وتوفير منح دراسية للاطباء.	٢٩-	
			ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي واعدادي وثانوي مجاني ومنصف بحلول عام ٢٠٣٠م.	٣٠-	

			ضمان تكافؤ فرص لجميع النساء والرجال في الحصول علي التعليم المهني والعالي الجيد والميسور التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠م.	٣١-				
			توفير التعليم والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة في محافظة بني سويف.	٣٢-				
			زيادة عدد المدارس في المراحل التعليمية المختلفة.	٣٣-				
			تدعيم جامعة بني سويف بالتكنولوجيا المتطورة وتحسين البنية التحتية لها.	٣٤-				
			زيادة عدد المنح الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة.	٣٥-				
			زيادة عدد فصول محو الأمية في القرى الفقيرة والمناطق البعيدة.	٣٦-				الهدف ٤ التعليم الجيد في محافظة بني سويف
			زيادة عدد مدارس التعليم المجتمعي والمدارس الصديقة للبيئة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية بالمحافظة.	٣٧-				
			تبني مبادرات للحد من العنف ضد المرأة.	٣٨-				الهدف ٥ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محافظة بني سويف
			تقليل الممارسات الضارة كالزواج المبكر والزواج القسري وختان الإناث.	٣٩-				
			منح شركات القطاع الخاص مناصب إدارية عليا للنساء.	٤٠-				
			تنفيذ مبادرات لتوعية المرأة بأهمية دورها في المجتمع.	٤١-				
			عمل لوحات ارشادية ومطبوعات للمحافظة علي المياه.	٤٢-				الهدف ٦ الحصول علي المياه النظيفة في محافظة بني سويف
			توفير بنية تحتية سليمة للصرف الصحي في القرى والعشوائيات.	٤٣-				
			زيادة عدد حملات التوعية والتثقيف للسكان بالمحافظة علي المياه ومخاطر هدرها.	٤٤-				
			عقد مؤتمرات وندوات للمحافظة علي نهر النيل.	٤٥-				
غير موافق	إلي حد ما	موافق	العبارات	م				أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا
			استخدام الطاقة الشمسية من جانب شركات القطاع الخاص.	٤٦-				
			استثمار شركات القطاع الخاص في طاقة الرياح والطاقة المائية بجانب الكهرباء.	٤٧-				
			استخدام الطاقة المتجددة من جانب شركات القطاع الخاص له اثره علي توفير فرص العمل.	٤٨-				الهدف ٧ الطاقة المستدامة في محافظة بني سويف
			عمل لوحات ارشادية ومطبوعات وحملات توعية للمحافظة علي الكهرباء ومخاطر هدرها.	٤٩-				
			ضمان حصول الفقراء في محافظة بني سويف علي الطاقة بأسعار مناسبة للدخل.	٥٠-				
			تشجيع الاهالي علي استخدام المصابيح الموفرة للطاقة.	٥١-				
			تقديم شركات القطاع الخاص لبعض الحلول الفعالة لمشكلة البطالة في محافظة بني سويف بحلول عام	٥٢				

			٢٠٣٠م.		الهدف ٨
			مواجهة المشكلات الاقتصادية في المحافظة.	٥٣	تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمل في محافظة بني سويف
			المساهمة في التنمية المستدامة من خلال البرامج والمشروعات.	٥٤	
			تقدم شركات القطاع الخاص مشروعات متناهية الصغر للفقراء.	٥٥	
			تدريب الشباب لسوق العمل.	٥٦	
			نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب.	٥٧	
			توفير معلومات كافية عن المشروعات التنموية التي تحتاجها المحافظة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.	٥٨	
			زيادة استثمار القطاع الخاص في البنية الاساسية للنقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٥٩	الهدف ٩
			توفير فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم علي الخدمات المالية بالتعاون مع الحكومة.	٦٠	البنية التحتية وتشجيع الابتكار في محافظة بني سويف
			تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله.	٦١	
			تحسين بنية المؤسسات التعليمية والصحية المختلفة.	٦٢	
			اطلاق مبادرات وحملات لدعم وتشجيع الابتكار في كافة المجالات.	٦٣	
			توفير قائمة باحتياجات السكان التنموية بالمناطق العشوائية والقرى الفقيرة.	٦٤	الهدف ١٠
			إقامة مشروعات بالمناطق المحرومة للقضاء علي الارهاب والتطرف والبلطجة.	٦٥	المساواة بين المناطق المختلفة في محافظة بني سويف
			توفير الخدمات التعليمية للمناطق العشوائية بالمحافظة.	٦٦	
			توفير الخدمات الصحية والثقافية للمناطق العشوائية بالمحافظة.	٦٧	
			تقليل تكبد ذوي الاعاقة في المناطق العشوائية نفقات الكوارث الصحية في محافظة بني سويف.	٦٨	
			المطالبة بوضع خطة قومية لمواجهة العشوائيات .	٦٩	
			المطالبة بتفعيل قوانين التعدي علي الأراضي الزراعية بالبناء.	٧٠	الهدف ١١
			المطالبة بوضع خطة وطنية للإسكان الاجتماعي تراعي الخصوصية البيئية.	٧١	المدن المستدامة والعشوائيات في محافظة بني سويف

أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا	م	العبارات	موافق	إلي حد ما	غير موافق
الهدف ١١ المدن المستدامة والعشوائيات في محافظة بني سويف	٧٢	تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدتها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان بالمحافظة.			
	٧٣	توفير قواعد بيانات عن المناطق العشوائية بالمحافظة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية.			
الهدف ١٢ أنماط استهلاك و انتاج مستدامة في محافظة بني سويف	٧٤	حماية الفقراء والطبقات ذات الدخل الاقل عند الغاء دعم الوقود بشكل كامل.			
	٧٥	نشر ثقافة الاستهلاك الجيد.			
	٧٦	نشر ثقافة الانتاج الجيد.			
	٧٧	ايجاد حلول بديلة لفساد الاغذية بسبب سوء النقل.			
	٧٨	نشر مشروعات التشجير بالمحافظة.			
الهدف ١٣ تغير المناخ	٧٩	توعية المواطنين بأهمية المحافظة علي البيئة.			
	٨٠	تنفيذ مبادرات ومشروعات لنظافة الشوارع.			
	٨١	إنشاء مشروعات التخلص من المخلفات الصلبة.			
	٨٢	اعداد قواعد بيانات عن التغير المناخي			
الهدف ١٤ المحافظة علي نهر النيل والموارد البحرية في محافظة بني سويف	٨٣	تنفيذ مبادرات للمحافظة علي نهر النيل.			
	٨٤	تطهير الترع والمصارف المائية بالمحافظة.			
	٨٥	نشر المزارع السمكية وحماية الثروة السمكية بالمحافظة.			
	٨٦	دعم الصيادين وتوفير الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي لهم.			
	٨٧	اطلاق مبادرات لمكافحة التلوث المائي والتوعية بمخاطرة.			
الهدف ١٥ الحياة في البر في محافظة بني سويف	٨٨	إنشاء الحدائق العامة.			
	٨٩	خلق فرص عمل جديدة في قطاع الزراعة.			
	٩٠	نشر ثقافة زراعة المحاصيل الاقتصادية بالمحافظة.			
الهدف ١٦ السلام والعدل والمؤسسات	٩١	تنفيذ مبادرات لتقليل التصحر.			
	٩٢	تسمح شركات القطاع الخاص بمساءلتها اجتماعيا وقانونيا.			
	٩٣	وجود قوانين ملزمة بين الادارة والمستفيدين.			

			٩٤	تقليل الرشوة والفساد.	في محافظة بني سويف
			٩٥	تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في كافة المؤسسات.	
			٩٦	دعم الجمعيات الأهلية بالامكانيات المادية والعينية.	الهدف ١٧ الشراكات من أجل التنمية المستدامة
			٩٧	إشراك السكان في المشروعات التنموية.	
			٩٨	توفير الجمعيات الاهلية لقواعد البيانات التي تحتاجها شركات القطاع بالمحافظة.	
			٩٩	اتخاذ خطوات لحل أزمة الروتين الحكومي في اصدار التصاريح اللازمة لإقامة برامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية.	

ثالثا : المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

٨- في رأيك ما المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة؟

م	العبارات	موافق	الي حد ما	غير موافق
١-	قله وعي السكان بأهمية المشروعات التنموية.			
٢-	ارتفاع تكاليف الوفاء بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع.			
٣-	نقص الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسئولية الاجتماعية لدي الشركات.			
٤-	عدم وجود تشريعات وقوانين حكومية مساندة.			
٥-	نقص الخبرة في التعامل مع المشكلات الاجتماعية.			
٦-	عدم إشراك المتخصصين في المسئولية الاجتماعية في برامج الشركات.			
٧-	عدم إشراك الجمعيات الاهلية في المسئولية الاجتماعية في برامج الشركات			
٨	نقص المعلومات عن المشروعات التي يحتاجها المجتمع.			
٩	افتقاد الشركة للتنظيم الوظيفي داخليا.			
١٠	لاتوجد ادارة للمتطوعين بالشركة لتنفيذ برامج المسئولية			
١١	قلّة الوعي لدي شركات القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية			

رابعاً: مساهمة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق محاور استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

٩- من وجهة نظر سيادتكم ما المحور الأهم في استراتيجية مصر ٢٠٣٠ الذي يجب أن تساهم فيه المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص بمحافظة بني سويف؟

م	المحور	موافق	الي حد ما	غير موافق	الترتيب
١-	التنمية الاقتصادية				
٢-	الطاقة				
٣-	الابتكار والبحث العلمي				
٤-	الشفافية وكفاءة المؤسسات				
٥-	العدالة الاجتماعية				
٦-	التعليم والتدريب				
٧-	الصحة				
٨	الثقافة				
٩	البيئة				
١٠	التنمية العمرانية				

١٠- ما مقترحات سيادتكم لتدعيم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

.....

.....

.....

١١- هل لديك أي إضافات لم يتطرق اليها الباحث؟

.....

.....

.....

ملحق (٣)

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة متعمقة للخبراء وقادة المجتمع المحلي في محافظة بني سويف

حول : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا في الاغراض العلمية

إعداد

محمود محمد رياض عبد العال

إشراف

الاستاذ الدكتور: صالح سليمان

استاذ علم الاجتماع

كلية الاداب - جامعة عين شمس

الاستاذ الدكتور: عبدالوهاب جودة عبد الوهاب

رئيس قسم علم الاجتماع

كلية الاداب - جامعة عين شمس

اولا : البيانات الأولية:-

الاسم، النوع، السن، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، المهنة.

ثانيا: مفهومك لكل من :

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، التنمية المستدامة.

ثالثا: الخبرات في مجال العمل التنموي والمسئولية الاجتماعية للشركات:

- ماهي خبراتك السابقة في مجال التنمية والمسئولية الاجتماعية للشركات ؟
- اهم مايلفت نظرك عندما تسمع عبارة المسئولية الاجتماعية للشركات ؟ ولماذا ؟
- في نظرك ما أهم المشروعات التنموية التي نفذت من جانب الشركات في محافظة بني سويف، وكانت بالنسبة لك قصة نجاح؟ ولماذا؟
- في نظرك ما أهم المشروعات التنموية التي نفذت من جانب الشركات في محافظة بني سويف، ولم تلاقي النجاح او القبول ؟ ولماذا ؟

رابعا: الرؤية لدور والمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- هل انت علي وعي بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا؟
- ماهي صورة شركات القطاع الخاص وبرامجها في محافظة بني سويف من وجهة نظرك ؟ ولماذا ؟
- في رايك ما طبيعة الدور الذي يجب ان تقوم به شركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف تجاه المجتمع المحلي؟ ولماذا ؟
- من وجهة نظرك مادور شركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في تقليل حدة الفقر؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في توفير الأمن الغذائي؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في الصحة الجيدة؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في التعليم الجيد؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في تمكين المرأة؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في توفير المياه والطاقة وفرص العمل؟
- كيف يساهم القطاع الخاص في تشجيع الابتكار وتقليل العشوائيات والمحافظة علي البيئة؟
- ما تفسيرك لنشاط المسئولية الاجتماعية للشركات في مناطق واختفائها في اخري؟
- كيف نخلق دورا توازني لعمل المسئولية الاجتماعية للشركات يجمع بين الدور الخيري والتنموي معا؟

خامسا: الاستمرارية والمعوقات:

- كيف تطور برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يجعلها تلائم احتياجات المستفيدين منها؟
- هل الضغوط الحكومية تمثل عائق امام عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات في بني سويف؟ ولماذا؟
- كيف نحقق الاستمرارية لبرامج ومشروعات المسؤولية الاجتماعية للشركات الفعلية؟ وما آليات ذلك؟
- ما أهم المعوقات التي تواجه شركات القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية في محافظة بني سويف؟
- في رأيك هل سيساهم القطاع الخاص في تحقيق رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠؟ ولماذا؟
- هل لديك اي اضافات لم يتطرق لها الباحث؟

ملحق رقم (٤)

قائمة ببعض المشروعات المنتجة بالمناطق الصناعية
بمحافظة بني سويف

العمالة	التكلفة	المجال	المالك	المنطقة	اسم المشروع
٣٣	٠.٥٥	الصناعي	احمد فتحى احمد محمود	كوم أبو راضى الصناعية	الفتح لتصنيع أفران الخببز
٦٠	٦.٠٠	الصناعي	محمود سعيد عبد الرازق عبد الغنى	كوم أبو راضى الصناعية	الزهران لوكس لتصنيع انابيب البوتاجاز
٦٠	٠.٩٥	الصناعي	جيهان سعيد محمود نادى	كوم أبو راضى الصناعية	الحمد لتصنيع أفران الخببز
٤٤	٠.٨٠	الصناعي	ياسر رحيم محمد ابراهيم وشريكه	كوم أبو راضى الصناعية	شركة سيراميك حورس لصناعه الادوات الصحيه
١٠٠٠	١٥٠٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	كوم أبو راضى الصناعية	شركة الشرق لصناعه السيراميك والبورسلين
٢٠	١.٥٠	الصناعي	جمال الدين سيد عبد المهيمن	كوم أبو راضى الصناعية	مصنع الشريف للمنتجات الاسمنتيه
١٠	١٠.٨٣	الصناعي	منصور تمام على مذكور وشركاه	كوم أبو راضى الصناعية	الشركة المتحده لمواد البناء
١٥٠	١٨.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	كوم أبو راضى الصناعية	شركة الخبراء للصناعات الغذائية
١٠٠٠	٩٥.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	كوم أبو راضى الصناعية	الشركة الدولييه لصناعه السيراميك سيراميك روندى
١٠٠	٢١.٠٠	الصناعي	سالم عبد القادر محمود حجاج وشركاه	كوم أبو راضى الصناعية	شركة بدر للعبوات البلاستيكية
٢٠٠	٤.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	كوم أبو راضى الصناعية	شركة انماء مصر لصناعه مكونات البناء الغير تقليدى
٩٠	١٢.٧٠	الصناعي	مجموعة شركاه	كوم أبو راضى الصناعية	الشركة الدولييه للصناعات الورقيه
١٠	٧٠٠.٠٠	الصناعي	عبد الرحمن محمود فراج و شركاه	بياض العرب الصناعية	شركة الروضة لتصنيع المكرونة
٥٥	١٥٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	شركة بنى سويف الحديثه للمطاحن والصناعات الغذائية
٢٥	١٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	الهايدى للمكرونة
٦٠	٣٦٥٠.٠٠	الصناعي	عزمى يوسف محمد سليمان	بياض العرب الصناعية	الاتصار للصناعة البلاستيكية
٢٤	١٧٠٠.٠٠	الصناعي	ايهاب كمال خليفة مقرب	بياض العرب الصناعية	منشأة قباء لتشكيل المعادن
١٠٠	٦٠٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	هيلسى فودز
١٠٠	٤٦٥٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	شركة s.c.s الامريكية
١٠٠	٢٠٠٠.٠٠	الصناعي	وليد صالح محمد	بياض العرب الصناعية	الرحمن مصنع لتصنيع الطوب الطفلى
٢١٠	١٢٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	شركة بنى سويف للعزل الحرارى و مواد التعبئة
١٠٠	٤٠٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	الشركة العربية للصناعات الدوائية
١٠٢	٢٢٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	نتاج الغازات الصناعية و الطبية وتعبئتها
٣٥٠	٣٠٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	الدولية للصناعات الغذائية
٣٠٠	١٥٠٠٠٠.٠٠	الصناعي	مجموعة شركاه	بياض العرب الصناعية	شركة الصعيد لصناعة المواد الغذائية
٢٥	٢٨٠٠٠.٠٠	الصناعي	مقار ناروز يعقوب و شريكه	بياض العرب الصناعية	الراعى للمطاحن

ملحق رقم (٥)

نماذج المسؤولية الاجتماعية لعينة مختارة من الشركات في محافظة بنى سويف

نماذج المسؤولية الاجتماعية لعينة مختارة من الشركات في محافظة بنى سويف :

يهدف هذا الجزء إلي تقديم صورة واضحة عن أوضاع المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة بنى سويف، وذلك من خلال التعرف علي خصائص الشركات الموجودة بمحافظة بنى سويف ، وطبيعة البرامج التي تقدمها، إضافة إلي التعرف على الفئات المستفيدة من برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بالإضافة إلي سبل تدعيمها ودمجها في برامج التنمية في المحافظة.

١- خصائص الشركات الموجودة في محافظة بنى سويف :

جدول رقم (٤٧)

م	اسم الشركة	نشاطها الإنتاجي	تاريخ إنشائها في بنى سويف
١	حديد المصريين	حدد التسليح	٢٠١٠
٢	اسمنت وادي النيل	مواد البناء	٢٠٠٦
٣	ايديتا	الصناعات الغذائية	٢٠٠٨
٤	ايجيك	الصناعات الإنشائية	٢٠٠١
٥	تيتان اسمنت بنى سويف BSCC	الاسمنت ومواد البناء	١٩٩٣

يتضح من بيانات الجدول السابق أن:

١- تنوع أنشطة الشركات داخل محافظة بنى سويف (حالات الدراسة) ما بين شركة لحديد التسليح وصناعة الصلب، وشركة للصناعات الغذائية، وإنتاج الحلويات، وأخري للصناعات الإنشائية، بالإضافة إلي شركتين لصناعة الأسمنت ومواد البناء.

٢- يلاحظ أن جميع الشركات يمتد سوق مبيعاتها من بين داخل المحافظة وخارجها ومنها من يقوم بالتصدير للخارج.

٣- كل الشركات عينة البحث حديثة النشأة منذ عام ١٩٩٣ م .

٢- حالات شركات البحث:

الحالة الأولى:

تأسست مجموعة حديد المصريين عام ٢٠١٠ م، ونجحت المجموعة في اختراق صناعة الحديد في مصر، وتعمل بفلسفة الإنتاج الآمن والجودة العالية للمنتجات التي تتطابق مع المقاييس المحلية والعالمية، وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيا صديقة للبيئة مع مراعاة الحفاظ علي الموارد على المدى الطويل.

وتتضح رؤية الحالة في أن تساهم في تطوير صناعة الصلب ، وأن تصبح أحد الشركات الرائدة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما رسالة الحالة فتظهر في العمل علي تحقيق نمو متواصل باستخدام أحدث أنواع التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، وبتحقيق أقصى إمكانيات للعاملين بهدف الوصول إلى التميز المؤسسي في بيئة آمنة مع ضمان رضا عملائنا ، وبالتالي تعظيم العائد لكل شركاؤنا في النجاح.

واستراتيجيات الحالة مدعومة بسلسلة من القيم التي تواجه القرارات والسلوكيات ، وتضع معايير التميز والشفافية التي ترضي عملائنا ومواطنينا وشركاؤنا ، ومن هذه القيم ما يلي:

- الصناعة : متابعة التقنيات الرائدة في العالم وقدرات التصنيع.
- الجودة: الوصول إلي معايير الدرجة الأولى .
- الأعمال: الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والتأكد على نزاهة وصلابة خطة أعمالنا مع عملائنا .
- الحماية والبيئة: مبدئنا هو دفع ودعم مبدأ الاقتصاد الأخضر الذي يحافظ علي البيئة.
- المجتمع: نحن نقدر الفرص والمسئوليات التي تحدث تغيير جذري في حياة الأشخاص ، وهذه مساهمتنا في المجتمع التي تبرز وجودنا.
- الأشخاص: نحن نعتمد على المواهب والكوادر الوظيفية ، وأضافت الحالة أننا نؤمن بعمليات تصنيع الحديد الآمنة والمبتكرة والمتجددة لأن الحديد يدخل في صناعة معظم الأشياء حولنا مما يجعل من صناعة الحديد محرك رئيسي للاقتصاد المصري ، ونؤمن أيضاً بمبدأ الاقتصاد الأخضر، وذلك بإتباع منهج مستدام في صناعة حديد صديق للبيئة مع إتباع معايير المحافظة علي الموارد الأساسية لتستفيد منها الأجيال القادمة بتقديم حلول مبتكرة لجيل جديد من حديد.

وتتمثل الالتزامات والمسئولية الاجتماعية للحالة في:

١ - الحماية والبيئة: من خلال بيئة نظيفة من أجل مجتمع آمن وصحي ، حيث تطبق الحالة أحدث تكنولوجياات صناعة الحديد والصلب التي تعتمد علي الشحن المستمر للخردة في أفران كهربائية بدون فتحات أبواب بها، مع العمل علي تأمين الوقت اللازم للأنصار والطاقة المستخدمة والسيطرة على التأثيرات الضارة بالبيئة ، وذلك للإشراف على تركيب وحدات معالجة الأتربة والأدخنة مما يحافظ علي بيئة نظيفة حول المصنع.

٢ - سياسة الجودة المهنية، البيئة ، الصحة والأمان، تعمل الحالة على توفير منتجات عالية الجودة حتى تلبية احتياجات العملاء على المستوى المحلي والعالمي ، وهدفنا هو التميز وإرضاء العميل انطلاقاً من إيماننا بأهمية وقيمة العنصر البشري ودوره المؤثر في تطوير الأداء كأحد أهم عناصر موارد الحالة، وكننتاج

الاهتمام بمبدأ توفير الأمن والسلامة في المقام الأول ، وقياساً على مبدأ الوقاية خيراً من العلاج وللحفاظ على مواردنا البشرية فقد تعهدت الحالة بما يلي:

- حماية البيئة المحيطة ، الاهتمام بجميع العاملين والعملاء بغرض التأكد من فاعلية جميع إجراءات الوقاية ضد جميع أنواع المخاطر السلبية المحتملة.

- رفع التوعية والمنافسة وقدرة العاملين على أساس القواعد المتخصصة بهدف الوصول إلى التطبيق المناسب لتجنب أي أضرار أو احتمالات للتلوث البيئي.

- أطلقت الحالة في شهر يونيو ٢٠١٤ م مبادرة إعادة أعمار القرى الأكثر احتياجاً في الصعيد واستكمالاً للمبادرة في سبتمبر ٢٠١٤ م. بدأت أعمال إعادة أعمار بقريتي الغرقد وأبو صالح بمركز ناصر بمحافظة بنى سويف، وذلك بمشاركة جمعية الأورمان الخيرية ، حيث تمت أعمال الأعمار فى ٥٠ منزلاً بالقريتين ، وشملت أعمال تركيب الأسقف وتوصيلات الكهرباء والمياه، الدهانات الداخلية والخارجية ، تركيب أبواب وشبابيك وتوزيع ١٠٠ رأس ماشية ووثائق مستديمة قدرها ٤٠٠ جنيه شهرياً.

٣- جرت أعمال تطوير قرية مهدي الأخرم شملت إنشاء ٦٠ منزلاً بكلفة مليون جنيه منها توصيلات مياه لـ ١٣ منزلاً بتكلفة ١٨٠٠٠ جنيه ، وعمل وصلات كهرباء لعدد ١٩ منزلاً بقيمة ٣٨٥٠٠ جنيه ، وتسليم ٤١ رأس ماشية للأسر الفقيرة ، فضلاً عن وثيقة تأمين بمقدار ٤٠٠ جنيه شهرياً كراية شهرية.

٤- ستواصل الحالة العمل فى (٢٠) قرية أخرى فى صعيد مصر لأن هذا مسئوليتنا كقطاع خاص حيال المجتمع، وأنه يوجد مشاكل كثيرة على كاهل الدولة ، ولن تستطيع بمفردها تحقيق التنمية المنشودة لكل مواطن فى مصر، ومن خلال تحرك مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية مثل الأورمان ومشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال تستطيع أن تساهم فى توفير حياة كريمة للجميع نتمكن من القضاء على التلوث الذي يهدد مصر، أقصد الجهل والفقر والمرض.

٥- وقعت الحالة بروتوكول تعاون موسع مع جمعية الأورمان بمبلغ تبرع يتجاوز ١.٥ مليون جنيه يهدف إلى دعم العمل الخيري الأهلي وإغاثة القرى الفقيرة والارتقاء بمستوي معيشة هذه الأسر عن طريق تزويدها بمشروعات إنتاجية صغيرة تمكنها من كسب عيشها إلى شرائح الاكتفاء والإنتاج وبجانب المشروعات التنموية الصغيرة، وسوف يتضمن التعاون الارتقاء بالمستوي المعيشي للأسرة الفقيرة من خلال إعادة أعمار المنازل المتهالكة داخل هذه القرى.

٦- تقدم برنامج تنمية الكوادر معاً لتنمية جيل معاً ، وذلك لتعيين عدد من المهندسين والفنيين من الخريجين الجدد بهدف تطويرهم وتحسين كفاءتهم ليس فقط من الناحية التقنية ، وإنما من الناحية العملية والإستراتيجية أيضاً وذلك عن طريق:

- إدراجهم فى برنامج لمدة عام يتناوبون فيه على مختلف الإدارات فى المصانع والمركز الرئيسى.
- تحسين مهاراتهم التقنية والشخصية.
- وضع خطة مضمونة ومدروسة لتطويرهم ومساعدتهم للترقى..
- ٧- تهتم الحالة بالتعليم الفنى والصناعى وتتعهد بتقديم برامج التدريب المناسب للفنيين فى كافة المجالات الصناعية، كما تقدم الشركة العديد من المزايا (تأمينات اجتماعية - خدمات طبية - مواصلات وحوافز إنتاج).
- ٨- من حيث التخطيط تفيد أنه من برامج المسؤولية الاجتماعية فإن المركز الرئيسى هو المسئول عن تحديد الميزانية الخاصة للمسئولية الاجتماعية الأهلية لتولى هي مهمة التنفيذ.
- ٩- تقدم جميع الهيئات الحكومية الدعم والمساندة لمسئولية الحالة الاجتماعية، حيث أن قيادات المحافظة يحضرون الاحتفال بإنهاء الأنشطة والبرامج المقدمة، بالإضافة إلى التعاون مع المحليات والمجتمع المدنى بالمحافظة.
- ١٠- ترى الحالة أنه ليس لديها أي معوقات نظراً للتعاون مع المحافظة والمجتمع المدنى بها.
- ١١- ترى الحالة ضرورة الإعلان عن النماذج المشرفة للشركات ذات المسؤولية الاجتماعية، وتوفير المعلومات الكافية عن ما تقدمه من برامج لتكون قدوة لغيرها من الشركات.

الحالة الثانية :

تأسست شركة اسمنت وادي النيل عام ٢٠٠٦، وهي شركة اسمنت مصرية توفر منتجات وخدمات عالية الجودة فى مجال صناعة مواد البناء باستخدام أحدث التكنولوجيا، وتهدف للوصول إلى أعلى مستويات التميز فى كافة المراحل لإرضاء العميل، كما يتكون مصنع شركة اسمنت وادي النيل من خط إنتاج طاقته الإنتاجية ٥٠٠٠ طن / يوم من الكلنكر اللازم لإنتاج اسمنت البورتلاندى، كما أن موقع المصنع فى بنى سويف يضمن الحفاظ على جودة المواد الخام، بالإضافة إلى تحقيق تغطية أكبر للسوق المحلية.

وتتمثل رسالة الحالة فى توفير حلول متميزة لعملائنا فى مجال البناء والإنشاءات، وخلق فرص للنمو، وإثراء موظفينا، وزيادة أرباح مساهمينا بجانب العودة بالنفع على مجتمعاتنا المحلية. أما رؤيتها هي أن تصبح أكثر الشركات الجديرة بالثقة فى المنطقة من حيث إنتاج وتوفير الحلول والخدمات فى صناعة مواد البناء. ومن قيم الحالة إرضاء العميل، الخدمة المتميزة، التعاون، الاهتمام بالعامل البشرى، التشغيل الصديق للبيئة، الالتزام المجتمعي.

وتتمثل الالتزامات والمسئولية الاجتماعية لها في:

١- البيئة: تعمل الحالة علي أن تكون صديقة للبيئة وحماية المناطق المحيطة بها وتتطلع إلى بيئة عالمية أفضل وأكثر نظافة ، لذلك تلتزم الشركة بقوانين وزارة الدولة لشئون البيئة وتطبق سياساتها الداخلية للبيئة ، والتي تركز على الحد من مستويات انبعاثات الأتربة ، علاوة علي ذلك تعمل الحالة علي زيادة عدد المساحات الخضراء حول المصنع، وإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف ، وتقوم بتنفيذ مراجعة شئون البيئة بشكل دوري ومستمر للمصنع وللمحاجر كجزء من التزامها نحو كونها مسئولة بيئياً .

٢- مراقبة الجودة: تلتزم الحالة بالتحسين المستمر لعملية مراقبة الجودة الخاصة بها ، وتهدف إلي تحقيق جودة مستدامة لمنتجها " اسمنت المصري " والوفاء بمعايير الجودة المصرية والأوروبية (EN 197-1) (ES . 4756-1) ويقوم فريق مراقبة الجودة للحالة خلال عمله اليومي بالمراقبة الدقيقة لعملية الإنتاج بدءاً من التحقق من المواد الخام وانتهاءً بعملية التعبئة من خلال تطبيق نظم الإدارة الكلية للجودة ، وتتعاون بشكل وثيق مع الهيئة العامة للمواصفات والجودة ، كما نجحت في الحصول علي شهادات النظام الإداري المتكامل

ISO, ISO 9001 - O HSS 1800 1, 1400 1

٣- الصحة والأمان: تعتبر صحة وسلامة العاملين والمقاولين والزوار وكل الأطراف أولوية قصوى لدي الحالة وقيمة أساسية تتكامل في أداء العمل بشكل عام، وتلتزم بقوانين ولوائح شئون البيئة والصحة والسلامة، علاوة علي تطبيق معايير داخلية تضمن تحقيق التحسين المستمر لهذه اللائحة ، وتلتزم الحالة بتحقيق قاعدة الصحة والسلامة الخاصة بها لا أهمية لعمل دون إنجازه بشكل آمن، وتعمل علي زيادة وعي الموظفين بالسلامة من خلال برامج التدريب المستمر والالتزام بقواعد السلامة، وتطبيق القواعد المتعلقة بمعدات الحماية الشخصية PPE ، والإبلاغ عن جميع الحوادث واتخاذ إجراءات وقائية مناسبة في المستقبل ، وقد تم وضع قواعد السلامة الأساسية ولا يتم التسامح مطلقاً في حالة انتهاكها.

٤- العناية بالعملاء: تعمل الحالة باستمرار علي تحسين القيمة المقدمة للعميل من خلال توفير خدمة مركز الاتصال التي يدعمها فريق العناية بالعملاء ، ويتميز فريق العناية بالعملاء بالمهارات العالية، والتدريب الجيد الذي يقوم بخدمة عملائنا، واكتساب ثقتهم ، وتيسير جميع تعاملاتهم داخل الشركة ، ويوفر فريق العناية بالعملاء خدمات استقبال المكالمات ، واستقبال طلبات البيع من العملاء وتزويد العملاء ببيانات أرصدة حساباتهم، ومتابعة شكاوي العملاء من خلال إجراءات تنظيمية وحلها في أقصر مدة زمنية.

٥- المشاركة المجتمعية: تؤمن الحالة بالتنمية وازدهار المجتمع المصري ، وتحافظ علي أداء هذا الدور من خلال الخدمة المجتمعية وهي امتداد لمفهوم الحالة " بأيدنا نعلمها " الذي يهدف لمستقبل أفضل وقامت بالعديد من المبادرات في صعيد مصر ومنها:

- حملة التبرع بالدم: تم تنفيذها في جامعة بنى سويف بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠١٣ وشارك في الحملة ٥٠ متبرع.

- مشروع إفطار صائم: توزيع أكياس مواد غذائية ومشروبات على مواطنين بنى سويف خلال شهر رمضان المعظم ٢٠١٢ م.

- عودة إلى المدارس: توزيع حقائب مدرسية على الطلاب للعام الدراسي..

- إرسال رسائل نصية كل شهر لتوعية عملائنا بالنصائح الصحية والاجتماعية المفيدة والواجب إتباعها

٦- إدارة الشركة تحدد نوعية الخدمات المقدمة بالاتفاق مع الجهات الإدارية بالمحافظة وبخصوص دعم الهيئات الحكومية لها فتلقي كل الدعم والمساندة، أما من معوقات أدائها للمسئولية الاجتماعية تري الحالة عدم توافر الحد الأدنى من الوعي بأهمية المسئولية الاجتماعية عند المسؤولين الحكوميين ، وتري أن من سبل تدعيم المسئولية الاجتماعية التوعية الثقافية والاجتماعية لكل الأطراف المعنية بأهمية المسئولية الاجتماعية في تحقيق خطط التنمية.

الحالة الثالثة:

شركة رائدة في صناعة السلع الاستهلاكية سريعة الدوران ، وتحظي بأكبر حصة سوقية في خمس قطاعات بسوق الأغذية الخفيفة في مصر والشرق الأوسط بفضل منتجاتها المتميزة بالجودة العالية والأسعار الملائمة، وتقوم الشركة بتشغيل ٢٩ خط إنتاج من خلال خمسة مصانع رئيسية من أجل تلبية الطلب القوي على منتجاتها علماً بأن قاعدة العملاء تضم أكثر من ٦٧ ألف عميل من تجار الجملة والتجزئة، وفضلاً عن تصدير منتجاتها لأكثر من ١٦ دولة بالمنطقة ، هي ايديتا للصناعات الغذائية:

وتتمثل رؤية الحالة في تحويلها إلى أحد الصروح العملاقة في صناعة الأغذية الخفيفة بالشرق الأوسط وأفريقيا عبر تقديم تشكيلة فريدة من المنتجات المتنوعة والماركات الرائجة التي يقوم على تطويرها وتوزيعها مجموعة من أكفأ الخبراء والمتخصصين على الساحة الدولية ، إضافة إلى تعظيم الحصة السوقية واكتساب ثقة العملاء بالتوازي مع تعظيم العائد الاستثماري لجميع المساهمين.

وتشمل رسالة الحالة علي السعي لاكتساب ثقة الجمهور من خلال حرصها الدائم علي تبني أفضل معايير الجودة لطرح مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية الصحية والأمنة والذيدة ، وتلتزم باستخدام

أفضل الخامات والمكونات مع تبني أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا صناعة الأغذية وAntehaj أفضل ممارسات الحماية والسلامة الغذائية، بالإضافة إلي أنها تحرص علي الاستثمار في المواهب والطاقات البشرية بفريق العمل ، وكذلك الاستثمار في تطوير منتجاتها بصورة مستمرة في الالتزام الراسخ بالمسئولية الاجتماعية للشركة.

وتأسست شركة ايديتا لصناعة الحلويات عام ٢٠٠٨ م ، بموجب الشراكة بين شركتي ايديتا للصناعات الغذائية وكونفيندل ليميتد (قبرص) ، وتتخصص الشركة التي يقع مقرها في المجمع الصناعي بمحافظة بنى سويف في إنتاج باقة متنوعة من الحلويات فائقة الجودة بما في ذلك الحلويات الجافة والتوفي والجيلي.

الالتزامات والمسئولية الاجتماعية للحالة:

- ١- تؤمن الحالة بأن حب العمل الخيري ينبع في الأساس من داخل كل فرد ، وأن مسئوليتها تتمثل في تشجيع ودعم مبادرات تنمية العاملين والنهوض بأوضاع المجتمعات المحيطة بأعمالها.
- ٢- تؤمن الحالة بأن الموارد والطاقات البشرية تمثل أقيم وأهم أصولها ، ولذلك تحرص على إدارة الصحة والسلامة والبيئة على توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع الموظفين ، وقد أثمرت جهودها عن تحسين جميع مؤشرات الأمن والسلامة ، حيث رصدت تراجع معدل الوقت الضائع نتيجة إصابات العمل بشكل ملحوظ خلال عم ٢٠١٥ م.
- ٣- البيئة : تعمل إدارة الصحة والسلامة البيئية على ضمان امتثال جميع المنشآت الصناعية لقواعد ولوائح الرعاية البيئية من أجل حماية البيئة المحيطة بمصانع الشركة.
- ٤- الصحة والسلامة البيئية: تقوم أنظمة إدارة الحالة على تحديد الأطر الأساسية للسياسات والمواصفات والبرامج الخاصة بعمليات وأنشطة الحالة بهدف ضمان الالتزام بأعلى معايير الحماية والأمن الإنتاجي ، وكذلك معايير السلامة والصحة المهنية والمعايير البيئية بجميع الإدارات والأقسام والمشروعات التابعة.
- ٥- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية: واصلت الحالة جهودها لتوسيع نطاق مسئوليتها الاجتماعية خلال عام ٢٠١٥ تركيزاً علي المساهمة في تحسين أوضاع الصناعات المصرية عبر المشاركة في مختلف المشروعات والمبادرات الوطنية ، وعلي هذه الخلفية قامت الشركة بالتبرع بمبلغ ١.٥ مليون جنيه لدعم الحملة الخاصة بمبادرة بكل فخر صنع في مصر والتي تم إطلاقها برعاية وزارة التجارة والصناعة بهدف دعم وتشجيع الصناعات المحلية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

٦- قامت الحالة بإطلاق برنامج بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي خلال عام ٢٠١٥ م بهدف المساهمة فى التغلب على أزمة البطالة المتزايدة فى مصر ، حيث قامت الوزارة بتزويد ايدينا بمجموعة من العاملين الجديرين بالثقة.

٧- تعتبر الحالة بانضمامها إلى مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة U N G C وهي أكبر مبادرة تطوعية فى الأعمال لأعمال المسؤولية الاجتماعية ، وتم إطلاقها فى يوليو من عام ٢٠٠٠ ، حيث تضم المبادرة مؤسسات غير ربحية وشركات ومنظمات ربحية يربو عددها على ٨ ألاف مؤسسة من ١٣٥ دولة ، وقد حصلت الحالة على شهادة مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تقديراً لالتزامها بمعايير المبادرة والجهود المبذولة من أجل دعم الأمم المتحدة فى تحقيق أهدافها.

٨- تحرص الحالة على توفير البرامج التدريبية الشاملة والمكثفة للارتقاء بالمسيرة المهنية لجميع العاملين ، وهو ما ينعكس فى النهاية تحسين الأوضاع المعيشية لكل منهم وعلاوة على ذلك تقوم أكاديمية إيدينا للمبيعات وأكاديمية ايدينا للتصنيع بتعليم الأنشطة والعمليات التجارية مع التركيز على تعليم مهارات العرض وإدارة العلاقات والمهارات الأخرى اللازمة ، وتقوم برعاية برنامج تعليمي آخر للموظفين الموهوبين يقوم على تمويل البعثات الدراسية لاكتساب درجات الماجستير فى إدارة الأعمال ، وغيرها من الشهادات العلمية والعملية.

٩- يتولى المركز الرئيسي مهمة القيام بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية وبرامجها وتركز أغلب أنشطتها على العاملين بجميع خطوط الإنتاج وتشارك الحالة فى المبادرات التطوعية العالمية والمحلية ، وتلقي الدعم والمساندة من وزارتي التجارة والصناعة والتضامن الاجتماعي ، وتري الحالة أن من معوقات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية غياب التخطيط الشامل عن معظم برامج المسؤولية الاجتماعية فى صعيد مصر ، ومن سبل تدعيمها ضرورة توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات السوق المحلية والعالمية.

الحالة الرابعة:

تأسست الشركة المصرية الألمانية للصناعات الإنشائية إيجيك عام ١٩٩١ م . وتعد من أكبر الشركات التي تصنع أنظمة تغذية المياه وحلول الصرف من أنقى خامات البولي بروبولين والبولي إيثيلين فى مصر والشرق الأوسط بقيمة الجودة الألمانية. تقدم أحدث الأنظمة المتكاملة لتغذية المياه وحلول الصرف ومواد اللصق والعزل ومواتير رفع المياه لتحقيق منظومة البيت المتكامل. ومصنع إيجيك بنى سوف تبلغ مساحته ١٥٠٠٠ متر مربع ويقع فى قطعة رقم ٢ منطقة شرق النيل المنطقة الصناعية الجديدة، مدينة بنى سوف الجديدة بدأ فى عام ٢٠٠١ م.

الالتزامات والمسئولية الاجتماعية للحالة:

١- المؤسسة المصرية للهندسة الصحية: أسست الحالة هذه المؤسسة عام ٢٠١٢ م حرصاً علي مجتمع العاملين بقطاع الهندسة الصحية في مصر من الفنيين والتجار والموزعين الذين يمثلون قيمة مضافة للشركة؛ لذا فقد اهتمت الشركة بتوفير سبل الرعاية الاجتماعية والصحية والتقنية من خلال بحث وسائل الرعاية والدعم لهذه الفئة المستهدفة. تقدم المؤسسة خدمات اجتماعية واقتصادية وصحية مثل صندوق التكافل الاجتماعي الذي يقدم المساعدات العينية والمادية في حالات بلوغ سن ٦٠ والوفاء والعجز الكلي، وتقدم الكثير من الخدمات الاجتماعية في حالات الإصابة المؤقتة وحالات الإصابة المعقدة عن العمل نهائياً، كما تقدم الكثير من المشروعات الاقتصادية للمرأة المعيلة وفي حالات الإصابة المؤقتة التي تعوق عن العمل لمدة ٣ شهور تقوم المؤسسة بمنح مساعدات مادية في شراء العلاج، وتقديم سلع غذائية شهرية، وكذلك تقوم بعمل مشاريع اقتصادية ومتابعتها في حالات الإصابة المعقدة عن العمل نهائياً.

٢- مؤسسة نهضة بنى سويف: هي مؤسسة تنموية خيرية لا تهدف إلى الربح، تم إشهار المؤسسة تحت رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٠٠٩ م طبقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، وتضم المؤسسة خمس قطاعات هي:

أ- قطاع التنمية الشاملة المستدامة: ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والصحية والاجتماعية للقرى الفقيرة في محافظة بنى سويف، والتي تعمل معها المؤسسة ويحتوي القطاع علي أنشطة متعددة مثل:

- تحسين الظروف المعيشية (بناء منازل - أسقف، مراحيض صحية - توصيلات مياه - توصيلات كهرباء للمنازل).

- تحسين ظروف البيئة (مشروع بيئة نظيفة آمنة - تقديم نموذج صرف صحي متطور - تقديم نموذج للبيوجاز كطاقة بديلة).

- أنشطة موسمية (كار تونة رمضان - لحوم أضاحي - زي مدرسي - مسابقة القرآن الكريم السنوية) .

- توفير دخل للأسرة (عمل مشروعات صغيرة للأسرة الفقيرة) .

ب- القطاع الاقتصادي: يقوم القطاع الاقتصادي بتحسين الوضع الاقتصادي، ورفع المستوى الاجتماعي لأصحاب المشروعات، ومساعدتهم علي خلق فرص عمل جديدة، وذلك عن طريق تقديم قرض حسن دوار للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تقديم القروض لعدة فئات مثل:

- الإقراض الفردي .
- الإقراض الجماعي .
- إقراض النحالين .
- إقراض المعدات .
- إقراض إيجيك .

ج- القطاع الصحي: يهدف إلى تقديم حزمة من الخدمات الطبية المتميزة للفئات الفقيرة بالمناطق المحرومة من الرعاية الطبية ، ويتم ذلك عن طريق:

- إنشاء وتأهيل وتجهيز المراكز الطبية .
- تقديم الرعاية الطبية والأدوية للأمراض المزمنة.
- تطوير المستشفى الجامعي العام ببنى سوف .

ت- القطاع التعليمي: يقوم بتقديم مجموعة من البرامج والتدريبات اللازمة لتزويد الشباب بالمهارات الأساسية ، وتأهيل الطلاب وحديثي التخرج لسوق العمل ويتم ذلك في:

- مراكز التدريب والتعليم الإلكتروني عن بعد .
- مركز رفع المهارات والتدريب .

ث- قطاع التدريب وتوليد فرص العمل: يهدف إلى تدريب الأفراد علي أحدث المهارات في أكثر من حرفة ، وتوفير فرص عمل بعد التدريب ، ومن أهم مراكز المؤسسة للتدريب :

- مركز تصنيع الألبان .
- مركز صناعات النسيج .
- مركز صناعات السجاد .

أما بخصوص التخطيط للمسئولية الاجتماعية تتولي المؤسسة المصرية للهندسة الصحية ومؤسسة نهضة بنى سوف القيام بنشاطها وبرامجها ، وتري الحالة أن من معوقات تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية ما يلي:

- قلة الدعم من القيادات الاجتماعية داخل المحافظة مما يجعل الجمعية تعجز أحياناً عن تحقيق متطلبات الفئة المستحقة ، نظراً لكثافة الطلبات ومحدودية الموارد .
- ضعف الدعم الذي تقدمه مؤسسات الدولة للشركات لمساعدتها على القيام بمسئوليتها الاجتماعية.

وتري الحالة أن من سبل تفعيل وتدعيم برامج المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

- أهمية تبني الأفكار البناءة والعمل علي تيسير تنفيذ تطبيق هذه الأفكار بعيداً عن أي تعقيدات روتينية.
- إيجاد مناخ جاذب للاستثمار داخل المحافظة لدفع مزيد من رأس المال بها والاستعانة به في التنمية.

الحالة الخامسة:

مجموعة تيتان للأسمنت هي شركة إنتاج مستقلة للأسمنت ومواد البناء تحمل خبرة قدرها ١١٤ سنة في هذه الصناعة ، وتم إنشاء مصنع اسمنت بنى سويف فى عام ١٩٩٣ م ، تأسست الشركة فى اليونان وتمتلك المجموعة مصانع اسمنت فى عشر دول ، وتم تنظيمها وفقاً لأربع أقاليم جغرافية: اليونان، أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب شرق أوروبا، شرق البحر المتوسط . تغطي أنشطة الشركة إنتاج ونقل وتوزيع الاسمنت والخرسانة والركام والرماد المتطاير والملاط وغير ذلك من مواد البناء الأخرى ، وكذلك خدمات إدارة النفايات. وتسعى لدمج التميز المهني مع احترام العاملين والمجتمع والبيئة وفي عام ٢٠١٥ م . تم إنجاز المشروع البيئي فى مصنع بنى سويف لتخفيض الانبعاثات لأقل من ١٠ مج / م^٣ .

وتهدف الحالة إلى النمو كشركة إنتاج اسمنت تتكامل رأسياً تدمج روح المبادرة والتميز فيما يتعلق بالعاملين والمجتمع والبيئة. ويقود هذا الهدف كل شئ نقوم به من الأعمال صاحب العمل والجيران داخل المجتمعات المحلية التي تعمل بها ولتحقيق هذا الهدف تتطابق الحالة مع الأولويات الإستراتيجية الثلاث لمجموعة تيتان:

- التنوع الجغرافي: توسع الشركة نشاطها من خلال أنشطة الاستحواذ وتطوير مجالات جديدة فى أسواق جديدة جذابة لبناء حجم الإنتاج وتخفيض الاعتماد علي أسواق قليلة.
- التكامل الرأسي: توسع الشركة أعمالها فى مجالات منتجات جديدة فى سلسلة صناعة الأسمنت عملائنا بشكل أفضل وتصل بالشركة إلى فرص ربحية جديدة.
- تحسين التنافسية المتواصل: تحقق الشركة كفاءات جديدة فى كافة الأعمال لتخفيض التكاليف والتنافس بشكل أكثر فعالية.
- التركيز على الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية: تنمي موظفيها وتواصل تحسين العلاقات الجيدة لها مع جميع أصحاب المصالح بالداخل والخارج ، وتهدف بشكل مستمر إلي الاحترام والتفاهم المتبادل، وتضم المسؤولية المجتمعية: الأمن أولاً ، والتنمية المستدامة ، وانخراط أصحاب المصالح.

- الالتزامات والمسؤولية الاجتماعية للحالة:

- ١- رؤية المسؤولية الاجتماعية للشركة: تتلخص فى السعي فى كافة الأوقات لتحقيق أهدافنا التجارية ، وخلق القيمة بطريقة مسؤولة اجتماعياً وأخلاقياً والسعي لتحقيق الأفضل.
- ٢- ودعماً لتلك الرؤية تشكل المسؤولية المجتمعية أحد قيم الشركة وتعتبر متضمنة فى هدف الحوكمة الخاص بالشركة ، وهي خطوة إضافية للمطابقة القانونية والرقابية، ولها أبعاد إنسانية واجتماعية وبيئية.

٣- فى عام ٢٠١٥ م أصدرت تأكيدات محددة بشأن تطوير قدرات عاملينا فيما يخص معالجة واستخدام مصادر جديدة للطاقة ، وكل ذلك بغرض تمكين الشركة من إدارة التحديات الكبيرة والتغييرات السريعة فى الدولة من خلال استخدام مصادر الطاقة الجديدة مع التحول تجاه كلاً من الوقود الصلب والوقود البديل.

٤- تدريب الموظفين والمقاولين: تهدف إلى تطوير بيئة يتم فيها استخدام كافة أنواع الوقود بأكثر الطرق المسؤولة بيئياً ، ولهذا الغرض طورت الشركة برنامج تدريبي يزيد من فهم العاملين للأمور المتعلقة بالحماية البيئية والصحة والسلامة ويطور قدراتهم فيما يتعلق بالتغييرات فى العمليات اليومية ، وتقوم كذلك بإجراء دورات تدريبية للموظفين والمقاولين حول نطاق موضوعات البيئة مثل: إدارة الوقود الصلب، وتغييرات المناخ، استخدام وإدارة الطاقة، إدارة وإعادة تدوير النفايات، استخدام المياه ، وتأهيل المحاجر، معالجة المواد الخام حيث أننا نواصل تطبيق أنظمة إدارة الرقابة المتكاملة، وتجهز تلك الدورات موظفينا للمشاركة فى مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها. وفى نفس الوقت نعمل على زيادة الوعي لدى أصحاب المصالح فى تلك الأمور وترعى الشركة الفعاليات والمؤتمرات والمبادرات وتدعم الحملات البيئية الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية.

٥- التفاعل مع المجتمعات المحلية: تهدف إلى تقديم مساهمة إيجابية فى التنمية المستدامة للمجتمع ، ودعم المشاركة فى المجتمعات التي تعمل بها من حماية البيئة وتنمية الفرص الوظيفية إلى تقديم أنشطة تعليمية وثقافية ورياضية.

٦- ونظراً لتبني أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ ركزت شركة تيتان للاسمنت فى عام ٢٠١٥ على التفهم بشكل أكبر للمشكلات الجوهرية الأساسية وألويات الأعمال المرتبطة بأهداف معينة للاستدامة لدى الأمم المتحدة ، بحث تتوافق مع خطط العمل المستقبلية مع الخطط المحلية لرؤية ٢٠٣٠ م، ومن تقيماننا الحالية ومن ملاحظات أصحاب المصالح نرى الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف ٣) وجودة التعليم (الهدف ٤) ، وإجراءات متعلقة بالمناخ (الهدف ١٣) ، وعمل شركات لتحقيق الأهداف (الهدف ١٧) أكثر ارتباطاً وأهمية. والموائمة مع أهداف التنمية المستدامة بالأمم المتحدة: حيث تغطي أهداف التنمية المستدامة بالأمم المتحدة ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي -وتستند أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ م على خمسة مبادئ هي:

- عدم ترك أي شخص خلفنا .
- وضع التنمية المستدامة فى المركز .
- نقل الاقتصاديات للوظائف والنمو الشامل .

- بناء مؤسسات متناغمة وفعالة ومنفتحة ومتحملة المسؤولية للجميع.
- تشكيل شركات عالمية جديدة.

٧- في عام ٢٠١٥ تبرعت بعدد ١١ لاب توب لقاعة السمعيات والبصريات فى كلية الآداب فى جامعة بنى سويف لاستخدام الطلاب.

٨- مكافحة الجوع فى محافظة بنى سويف عملنا مع منظمات المجتمع المدني لمحاربة الفقر من خلال توزيع أكياس أطعمة مجففة للفقراء من السكان .

٩- بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة قامت الشركة برعاية مسابقة حفظ القرآن الكريم الرمضانية لعدد ٥٠٠ مشارك .

١٠- دراسة الصحة فى بنى سويف بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية رعت الشركة دراسة صحية لكامل محافظة بنى سويف ، مع التركيز بشكل محدد علي المنطقة الشرقية (حيث يقع المصنع) ، وغطت الدراسة كلا من توصيات خبراء المجتمع والصحة.

١١- يقوم المركز الرئيسي بالتخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية ، ويراعي المحافظات التي بها مقر للشركة كالإسكندرية وبنى سويف ، و أن المعوق الرئيسي هو عدم وعي المسؤولين الحكوميين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثره، و أن درجة المسؤولية الاجتماعية لباقي الشركات فى المحافظة تعد منخفضة وهذا ليس المتوقع منها لأن المتوقع منها لابد أن يكون أفضل ، ومن سبل تدعيمها هو السعي لتحسين الأداء الشامل الخاص بالاستدامة من خلال التلاحم مع موظفينا ومجتمعاتنا وهيئات المجتمع المدني ومن خلال الامتثال للميثاق العالمي للأمم المتحدة.

٣- نتائج الحالات ومناقشتها: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كل ما تقدمه الشركات من برامج وخدمات تهدف بها خدمة المجتمع الذي توجد به ، ومن ثم المساعدة فى تنميته.
- رغم عدم وعي أصحاب الشركات خلاف الحالات الخمس بمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ إلا أنهم يقدمون برامج خدمية للمجتمع تحت مسمى القيام بأعمال خيرية داخل المجتمع بهدف خدمة أهالي المحافظة والوازع الديني.
- برامج المسؤولية الاجتماعية فى محافظة بنى سويف على الرغم من تنوع المستفيدين منها إلا أنها ما زالت غير كافية لتحقيق التنمية المأمولة والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ م .
- هناك قصور فى دور الدولة فى رعاية وتوجيه الشركات نحو أداء مسؤوليتهم الاجتماعية .
- لا تحصل الشركات الصغيرة على أي من فرص الدعم التي تحصل عليها الشركات الكبرى داخل المحافظة .

- عدم توافر الحد الأدنى من الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية عند المسؤولين الحكوميين .
- تأثير المناخ والتوجه السياسي العام علي وجود وفاعلية الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمع
- استغلال وسائل الإعلام في خلق شركات أخرى معاونة كالشباب كمتطوع أو القيادات المحلية أو الرموز الدينية والاجتماعية.

ومن أوجه الاتفاق والاختلاف مع دراسات سابقة نجد:

- 1- اتفقت نتائج الحالات مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات في أن ظهور المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورها مرتبط بسياق اجتماعي له طرفان هما: حكومة فاعلة وقوية ومجتمع مدني قوي وفعال قادر علي الحشد والتأثير ، وأن غياب الطرفان معاً يؤدي إلي غياب المسؤولية الاجتماعية للشركات أو ظهور تنوعات مختلفة منها⁽¹⁾.
- 2- واختلفت مع دراسة ' NUNEZ ELY L ' " في أن هناك أثراً سلبية غير مقصودة للمسؤولية الاجتماعية، ويرجع ذلك للمنافسة بين الشركات وأصحاب المصالح من خارج الشركة ، حيث أثبت تحليل الحالات الخمس عدم وجود أي آثار سلبية على الشركات أو جراء التزاماتها بمسئوليتها الاجتماعية⁽²⁾.

(1) ايناس محمد محمد إبراهيم ، المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنمية العشوائيات ، مرجع سبق ذكره .

(2) Nunez, Ely I., **Unintended Effects of Corporate Social Responsibility corporate Reputation; Where is doing "good "not "good" for business?** PhD. Lynn university, 2007.

ملحق رقم (٦)



The Following document has been examined by iThenticate Professional Plagiarism Prevention Software Package at Ain Shams University Information Center .It provides the ultimate in content verification technology whether ensuring content integrity, discouraging misappropriation of propriety content or performing textual comparison between documents.

Type of Document: دكتوراه
Date of Submission: Monday 13 May 2019
Title of Document : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة ميدانية في محافظة بني سويف)
Author : محمود محمد رياض عبد العال
Fct/Inst : جامعة عين شمس
Department : علم الاجتماع
University: عين شمس
Final Similarity Result is: 1 %
Self Plagiarism is : 0 %
Total Result is : 1 %

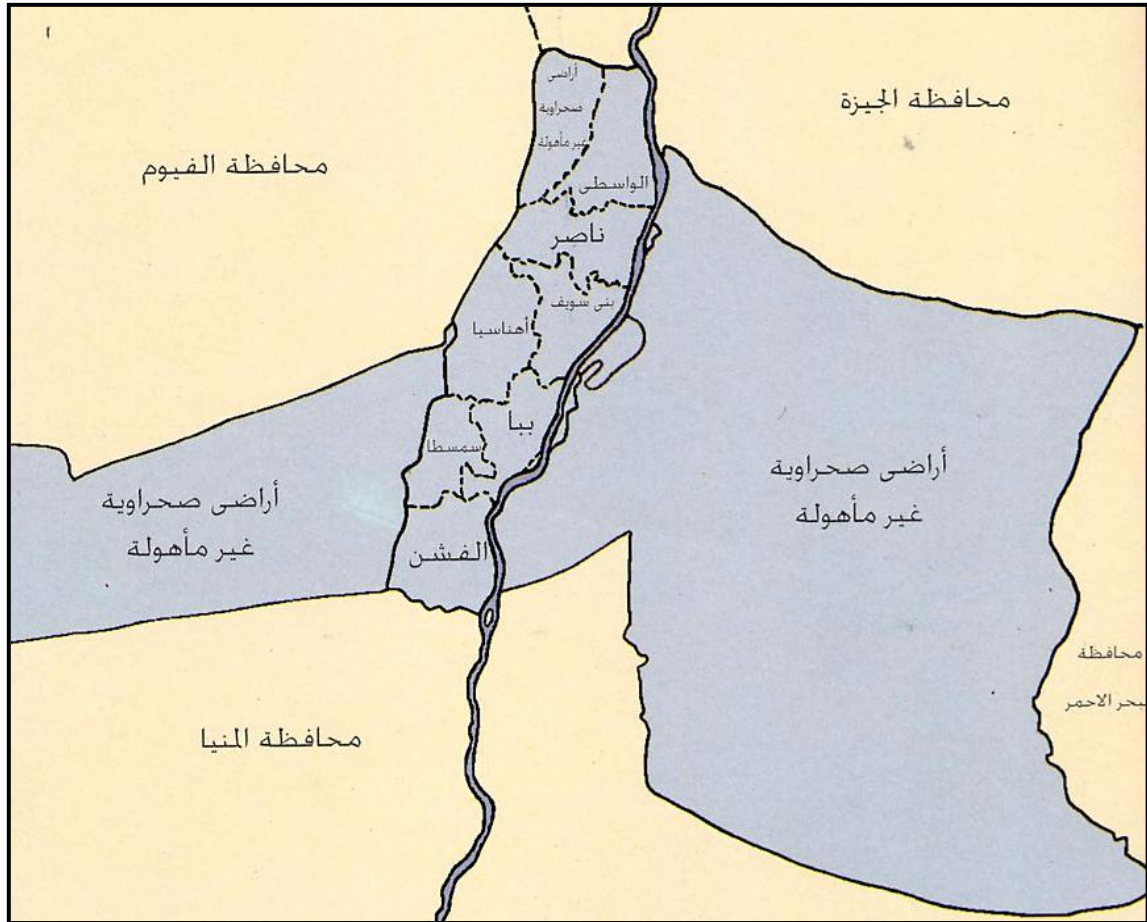
The document is compared against the world's largest comparison database of research and scholarly content.

Sincerely yours
Sherif Abdelfattah
Fac. /Inst. /
Manager /
Director

الخـرائـط

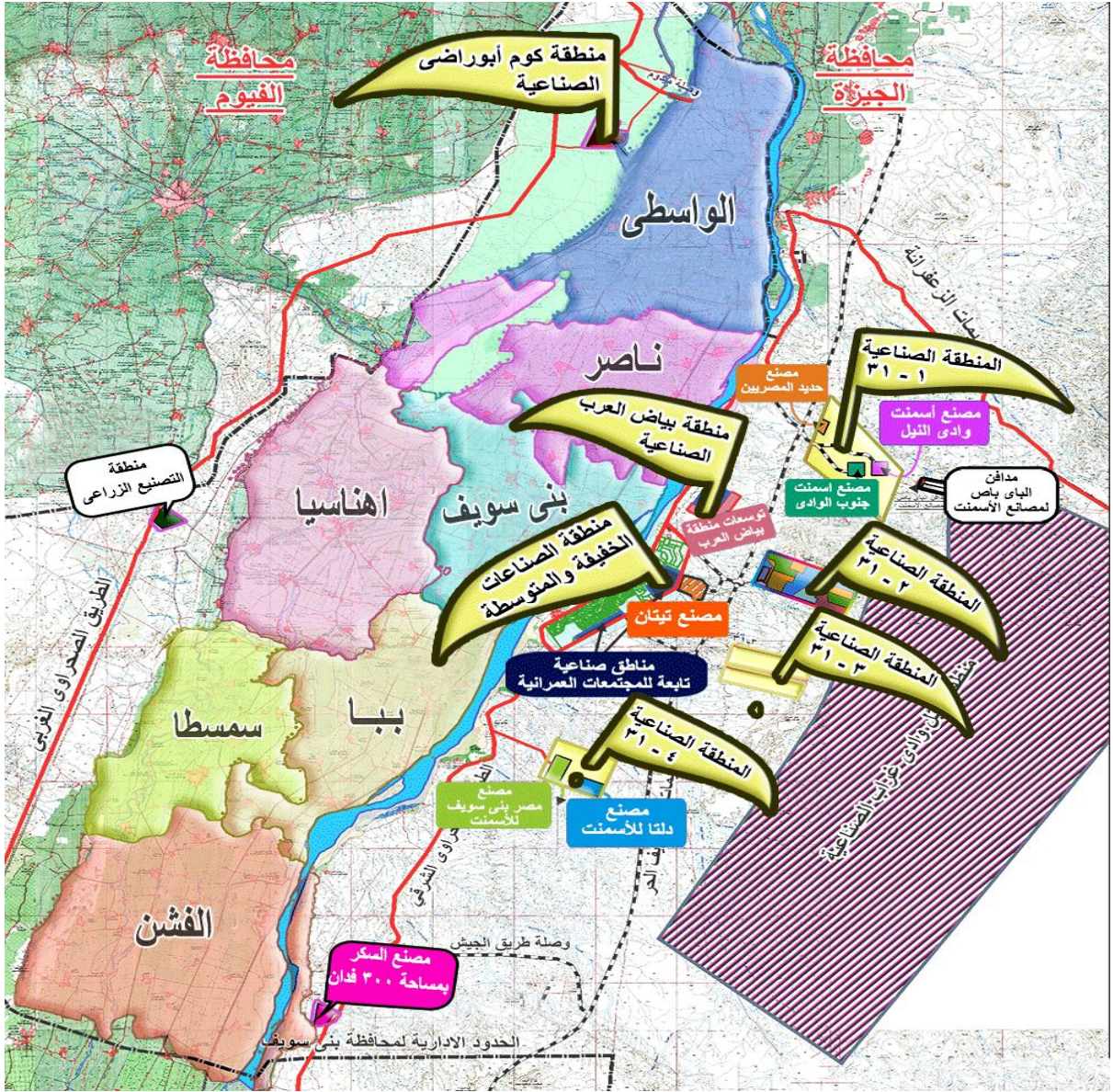
- خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي لمحافظة بني سويف .
- خريطة رقم (٢) الخريطة الصناعية لمحافظة بني سويف.
- خريطة رقم (٣) المخطط العام لمنطقة كوم أبو راضي الصناعية.
- خريطة رقم (٤) المخطط العام لمنطقة بياض العرب الصناعية.
- خريطة رقم (٥) المنطقة ٣١/٣ للصناعات الثقيلة.
- خريطة رقم (٦) استخدامات الاراضي بالمنطقة ٣١/٢ للصناعات الثقيلة.

خريطة رقم (١) : الموقع الجغرافي لمحافظة بني سويف.



المصدر: محافظة بني سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

خريطة رقم (٢) خريطة بني سويف الصناعية



المصدر: محافظة بني سويف، مكتب خدمة المستثمرين.

خريطة رقم (٣)

المخطط العام لمنطقة كوم أبو راضى الصناعية



المصدر: مجلس منطقة كوم أبو راضى الصناعية.

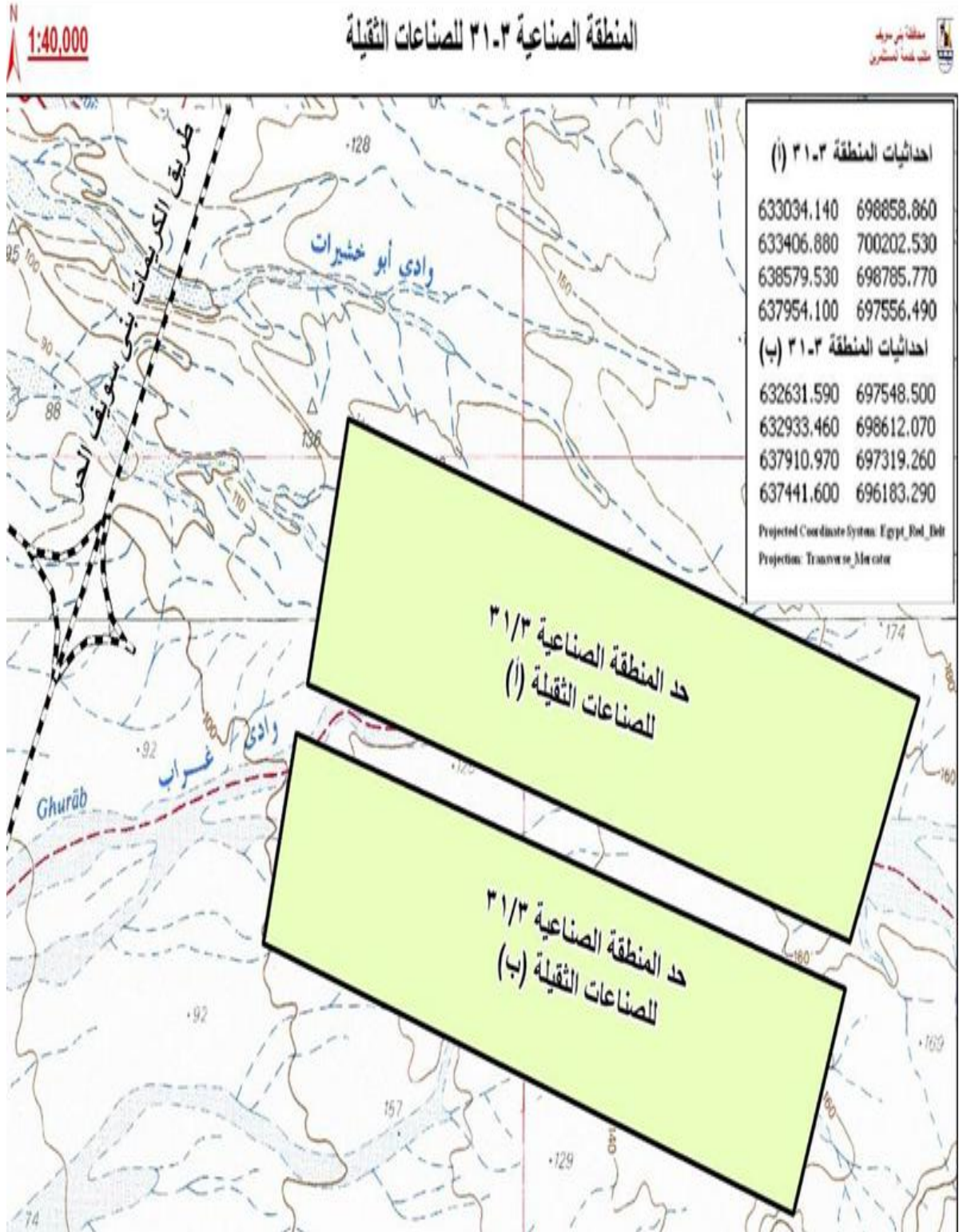
خريطة رقم (٤)

المخطط العام لمنطقة بياض العرب الصناعية



المصدر: مجلس منطقة بياض العرب.

خريطة رقم (٥)

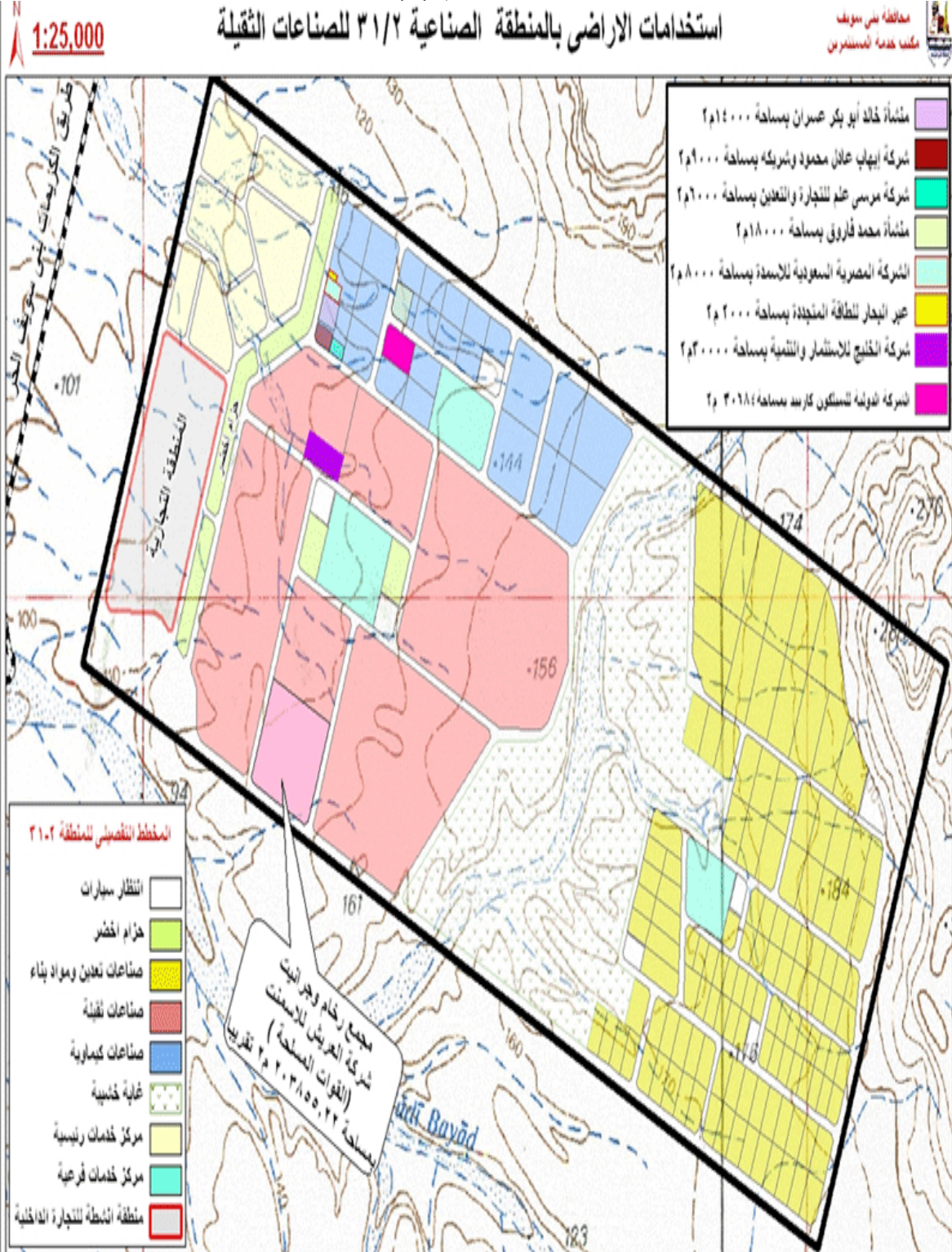


المصدر: محافظة بني سويف، مكتب خدمة المستثمرين.

خريطة رقم (٦)

استخدامات الاراضي بالمنطقة الصناعية ٣١/٢ للصناعات الثقيلة

محافظة بني سويف
مكتب خدمة المستثمرين



المصدر: محافظة بني سويف، مكتب خدمة المستثمرين.

ملخص الدراسة

(١) الملخص باللغة العربية.

(٢) الملخص باللغة الاجنبية.



جامعة عين شمس
كلية الآداب
الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

ملخص رسالة دكتوراه

المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية في محافظة بني سويف)

إعداد الطالب : محمود محمد رياض عبد العال

إشراف : أ.د/ عبد الوهاب جودة عبد الوهاب.

أ.د/ صالح سليمان عبد العظيم.

سعت هذه الدراسة إلى فهم أو توضيح أن نجاح أية عملية تنمية شاملة يتطلب قبل كل شيء مشاركة شعبية واسعة وجهود جماعية حقيقية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير متطلباتها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل منظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة للقطاع الخاص والذي يعد أحد الركائز الأساسية للتنمية في ظل الاقتصاد الحر بجانب الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

وبما أن المسئولية الاجتماعية أحد المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة إضافة إلى مفاهيم التمكين المستدام والإنصاف، واعتبارها وليدة متطلبات التنمية المستدامة، فإن هذا يلزم القطاع الخاص بالمشاركة في التنمية المستدامة لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال الابتكار والإبداع في شتي المناحي بما يؤكد على ضرورة دراسة دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً وربطها برؤية أو إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م.

وأهتمت هذه الدراسة بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف وتقديم صورة واضحة عن أوضاع المسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال التعرف علي خصائص الشركات الموجودة في المحافظة، وطبيعة البرامج والأنشطة التي تقدمها، إضافة الي التعرف علي الفئات المستفيدة من هذه البرامج وسبل تدعيمها ودمجها في برامج التنمية في المحافظة.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وأيضاً مفهوم التنمية المستدامة، وذلك بهدف الوقوف على حدود الاتفاق والاختلاف حولها حتى يمكن استجلاء جوانب الغموض فيها والخلط الذي بينها وبين مفهومات أخرى شبيهة، إضافة إلى الكشف عن واقع المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر وموقف مصر من تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا، وأهم محاور رؤية أو إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ م للتنمية المستدامة ومقارنتها بأهداف الألفية الثالثة الإنمائية (٢٠٠٠ – ٢٠١٥). الإطلاع على جهود وأدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا و تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص فى محافظة بنى سويف وانعكاسها على تنفيذ أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً عالمياً داخل المحافظة. والإطلاع على مستوي تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا وذلك فى محافظة بنى سويف. وتحديد أوضاع المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجودة داخل محافظة بنى سويف وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية تحليلية، وذلك لأنها تناسب موضوع الدراسة، وتتبع من واقع تطبيقي، وهذا يفرض استراتيجية منهجية خاصة تجمع ما بين أدوات البحث الكمي، وأدوات البحث الكيفي أيضاً.

وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم استخدام أسلوب الحصر بالعينة للقائمين علي شركات القطاع الخاص في محافظة بنى سويف والبالغ عددهم ٧٠ مفردة، والعاملين والبالغ عددهم ١٦٣ مفردة، وغير العاملين ٢١٤ مفردة. إضافة إلى استخدام العينة العمدية أو القصدية لعدد عشرة من الخبراء ووقادة المجتمع المحلي في محافظة بنى سويف.

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد استعانت هذه الدراسة بالسجلات والإحصائيات والتقارير الرسمية والإخباريين إلى جانب أدوات الملاحظة بأنواعها، والاستبيانات، ودليل مقابلة متعمقة للخبراء وقيادة المجتمع المحلي في محافظتها بنى سويف واستغرق تطبيقها نحو ٦ شهور منذ.. أبريل ٢٠١٨ حتى آخر سبتمبر عام ٢٠١٨.

ومن أهم المعوقات التي واجهت الدراسة ما يلي:

أ- الحذر الشديد من جانب العاملين على البيانات الرسمية في اعطائها.

ب- تدريب معاونين علي جمع البيانات والاستمارات.

وقد تم التغلب عليها بما يلي:-

أ- الإقرار بأن هذه البيانات للبحث العلمي وأنها سرية.

ب- إجراء الاستبانات والمقابلات مع مجتمع البحث.

ت- تطوع جميع معاونين بدون الحصول علي أجر مالي.

وقد توصلت الدراسة إلى:

(١) بلغ إجمالي المنشآت الخاصة (٩١.٥٣٩) منشأة، منها (٣١.٢٧١) في الحضر، و(٦٠.٢٦٢)

في الريف، وحسب الكيان القانوني لهذه المنشآت : الفردي (٨٤.٨٥٨)، منها (٢٨.٩٢٧) في

الحضر، و (٥٥.٩٣١) في الريف. أما التضامن (١.٨١٤) موزعه (٨٣٢) في الحضر، (٩٨٢)

في الريف. الواقع (٢.١٣٢) مقسمة (٦٣٨) في الحضر، (١.٤٩٤) في الريف. توصية بسيطة (١١٣) منشأة منها (٦١) في الحضر، (٥٢) في الريف، وتوصية بالأسهم (٧٧) منشأة، منها (٤٢) في الحضر، (٣٥) في الريف. ذات مسئولية محدودة (١١٤) منشأة، موزعة (١٠٣) في الريف، و (١١) في الحضر، المساهمة (٥٦٠) منشأة، مقسمة (٢٦٦) في الحضر، (٢٩٤) في الريف، فرع شركة أجنبية واحد، أخري (١.٨٧٠) منشأة، موزعة (٤٩٣) في الحضر، (١.٣٧٧) في الريف.

(٢) تطبق أبعاد المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص مجتمعة في محافظة بني سويف بمدي متوسط بلغ (٢.٠١). مما يدل علي وجود درجة من الوعي بأبعاد المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص لدي العاملين بهذه الشركات.

(٣) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥) بين استجابات العاملين وغير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف حول تطبيق المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا مجتمعة في محافظة بني سويف. وهذه الفروق لصالح العاملين علي حساب غير العاملين بشركات القطاع الخاص في محافظة بني سويف.

(٤) يمثل دور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ هدفا عالميا من وجهة نظر الخبراء وقادة المجتمع المحلي في العمل علي معرفة احتياجات المجتمع الحقيقية، ومن ثم تلبية بعض الاحتياجات، والجمع بين الجانبين الخيري والتنموي من خلال دعم المبادرات الاجتماعية، وحاربة الفقر، وتحسين الصحة، وتطوير التعليم، وتوفير فرص العمل، ودعم مشروعات الإسكان الاجتماعي، والاهتمام بتطوير العشوائيات، والاهتمام بالمرأة والأسرة والطفل، ومشروعات الخبز والبتوتاجاز، والمواد التموينية، زحكمة المؤسسات وغيرها. والتأكيد علي أهمية إيجاد دور توازني من الدور الخيري والتنموي مع التركيز علي الجانب التنموي للشركات بمعنى ساعد الناس كي يساعدوا انفسهم.

وقد وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:-

(١) توصي الدراسة بعمل قاعدة بيانات لشركات القطاع الخاص في مصر عامه، ومحافظة بني سويف خاصة للوقوف على أعدادها، لان ذلك سوف يساعد على تحديد الاحتياجات وتوظيفها لحل المشكلات وتصنيفها إلى شركات فاعلة وغير فاعلة.

(٢) إجراء مزيد من الدراسات التقييمية للأدوار التنموية للشركات النشطة في مجال المسئولية الاجتماعية، حيث إلقاء مزيد من الضوء على أنشطتها يفيد القائمين عليها والمتعاملين معها بشكل عام.

Abstract

Social Responsibility of the Private Sector Companies and Achieving Sustainable Development Goals (A Field Study in Bani Suef Governorate)

Name: Mahmoud Mohamed Riad Abdel Aal.

Supervisors: Prof. Abdel Wahab Gouda Abdel Wahab.

Prof. Saleh Soliman Abdel Azim.

This study demonstrates that the success of any general developmental process requires collective effort and communal participation, including social and economic development. This participation becomes organized and efficient through the private sector's efforts. The private sector is considered one of the main pillars of development in the presence of free economy, the government and facilities of the civil society.

Social responsibility is one of the concepts connected to sustainable development, sustainable empowerment and fairness. Thus, the private sector is bound to contribute to sustainable development to insure a better future for the next generations, through production and creativity in all fields. This accentuates the necessity of studying private sector companies' social responsibility to achieve the seventeen goals of sustainable development and relate them to Egypt's strategy by 2030.

This study focuses on the private companies in Bani Suef and presents a clear picture of these companies' social responsibility through identifying the nature of these companies as well as the programs and activities they offer. In addition, the study highlights the beneficiaries of these programs and how they can be supported and integrated in the development programs in the governorate.

This study defines the concept of social responsibility of the private companies and the concept of sustainable development in order to

explore the similarities and differences between the two concepts. In turn, the study aims to avoid mixing them with other similar concepts. Furthermore, it discloses the private companies' social responsibility in Egypt along with Egypt's stance regarding achieving the seventeen goals of sustainable development. The study also analyzes the main principles of Egypt's strategy of sustainable development and compares them to the growth goals of the third millennium (2000- 2015). This study highlights the private companies' social responsibility and how it is reflected on achieving the seventeen international goals of sustainable development in the governorate of Bani Suef. Conducting this descriptive and analytical study is supported by application. This necessitates the use of quantitative and qualitative research tools.

This study is based on social sampling surveys, and it uses control sampling to review private companies in Bani Suef. The companies' sample assets consist of 70 company operators, 163 employees and 214 inactive employees. A deliberate sample of ten experts and local community leaders in Bani Suef is also used.

The study uses records, statistics, official reports, observation tools, surveys and a detailed interview of experts and local community leaders in the governorate. Application of the study took six months starting from April 2018 until September 2018.

Some of the most important obstacles to the study include:

A. The employees' extreme caution regarding giving away official information.

B. Training assistants to collect information and forms.

These obstacles are overcome through:

A. Stating that this information is required for academic research and is classified.

B. Interviewing and conducting surveys with the research community.

C. All associates volunteered to help for free.

Findings of the study:

1. The number of private organizations reached (91,539) including (31,271) in the city, and (60,262) in the countryside. According to the legal status of these organizations, the number of the sole proprietorships is (84,858) including (28,927) in the city, and (55,931) in the countryside. The number of general partnerships reached (1.814) including (832) in the city and (982) in the countryside. In reality there are (2.132) company divided into (638) in the city, and (1.494) in the countryside. limited partnerships reached (113) organization that include (61) in the city and (52) in the countryside. The number of Partnership commendam reached (77) including (42) in the city, and (35) in the countryside. Limited Liability Companies reached (114) and are divided into (103) in the city, and (11) in the countryside. Stock Companies reached (560) and are divided into (266) in the city and (294) in the countryside. There is one branch of a foreign company. Other types of corporations reached (1.870) including (493) in the city and (1.377) in the countryside.
2. The full range of the social responsibility of the private sector companies is applied in Bani Suef with an average of (2.01).
3. There is a statistical evidence of (0.05) differences in the responses of private sector companies' workers and non-workers regarding the application of the social responsibility of these companies and achieving the seventeen goals of sustainable development in Bani Suef.

4. According to experts and local community leaders, the social responsibility of these companies lies in being aware of the actual needs of society and meeting the requirements of these needs. Then, these companies attempt to combine charity and development by supporting social initiatives. The social needs include combating poverty, improving health, advancing education, providing job opportunities, supporting social housing projects, improving Squatter settlements, providing care for women, children and families, and supporting bread and gas supply projects, etc. It is important to achieve balance between charity and development while placing an emphasis on development to ensure that people can further help themselves.

This study suggests some recommendations including:

1. Creating a general database for all companies of the private sector in Egypt, and specially companies in Bani Suef, to identify their actual numbers. This will help determine social needs, create solutions and classify these companies into effective and ineffective.
2. Conducting more evaluative studies of the social responsibility of companies, since highlighting their activities helps both managers and clients.

Ain Shams University
Faculty of Arts
Department of Sociology



**Social Responsibility of the Private Sector Companies and Achieving
Sustainable Development Goals**

(A Field Study in Bani Suef Governorate)

A PhD Dissertation

Submitted by
Mahmoud Mohamed Riad Abdel Aal.

Under the supervision of

Prof. Abdel Wahab Gouda Abdel Wahab.

**Head of the department and
Professor of Sociology
Faculty of Arts,
Ain Shams University**

Prof. Saleh Soliman Abdel Azim.

**Professor of Sociology
Faculty of Arts,
Ain Shams University**

2019